موقف العراق

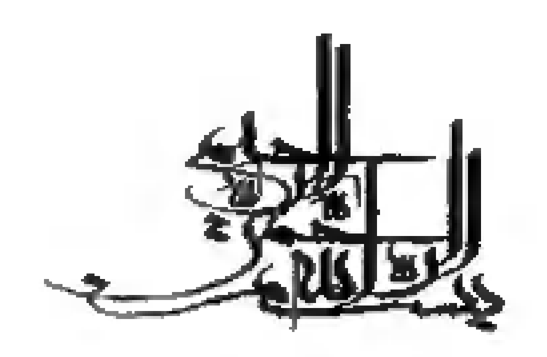
من القضايا العربية في الأمم المتحدة

دراسة تاريخية سياسية



الدكتور

بشار فتحي العكيدي



موقف العراق

من القضايا العربية في الأمم المتحدة

دراسة تاريخية سياسية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2014/8/3983)

[illegible]

[illegible]

( ) ص

ر.إ (2014/8/3983)

الواصفات: [illegible]

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-96-049-0



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس: 962 6 5353402+
خلوي: 962 7 95667143+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

موقف العراق

من القضايا العربية في الأمم المتحدة

1968-1945

دراسة تاريخية سياسية

د. بشار فتحي جاسم العكيدي

الطبعة الأولى

2015 م – 1436 هـ

الفهرس

الفصل الأول
نشأة منظمة الأمم المتحدة وأهدافها وتشكيلاتها

الفصل الثاني

دور العراق في إنشاء منظمة الأمم المتحدة وموقفه من القضايا العربية فيها

1958-1945

الفصل الثالث

موقف العراق من القضايا العربية في منظمة الأمم المتحدة 1958-1968

الفصل الرابع

موقف العراق من القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة 1945ـ1968

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاف

أستاذ متمرس– جامعة الموصل

عندما أشرفت على رسالة الماجستير التي قدمها الدكتور عامر سلطان قادر مصطفى الاسحاقي الموسومة: "العراق وعصبة الأمم 1920–1939" وقدمها إلى كلية التربية – جامعة الموصل سنة 2000 .. كنت اطمح لان يفرغ احد طلبتي للكتابة عن "العراق والأمم المتحدة 1945–1990". وحين حانت الفرصة واستعد السيد بشار فتحي جاسم العكيدي لكتابة أطروحته للدكتوراه عن "موقف العراق من القضايا العربية في الأمم المتحدة 1945–1968 دراسة تاريخية سياسية" وقدمها إلى كلية التربية – جامعة الموصل فرحت حقا ولو أنني كنت أريد أن يكون عنوان الأطروحة مثلما اقترحت أنا، لكن الأخ السيد بشار ومشرفه الدكتور ذاكر محي الدين العراقي وجدوا أن الموضوع إذا اخذ بالعنوان الذي اقترحته سيكون "واسعا وجاء ذلك بعد دراسة ميدانية واستشراف موضوعي لمحاور الموضوع، فظهرت بالعنوان الذي سجلت فيه الأطروحة.

ومن حسن الحظ أن تم اختياري لأكون رئيسا للجنة المناقشة وفيها ظهر الأخ بشار بشكل يبعث على الفخر، وليس هذا غريبا عليه فقد عرفته عندما عمل معي أثناء إعداده لرسالته للماجستير عن: "صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق 1939–1958 دراسة تاريخية سياسية" والتي طبعت مؤخرا ككتاب .. باحث دؤوب، يعمل بصمت، ويحترم أساتذته، ولا يألو جهدا في البحث عن المعلومات حيثما كانت. ويقينا أن هذه الصفات ستساعده في أن يكون له موقعه الجيد بين زملائه المؤرخين العراقيين الشباب.

لقد انضم العراق إلى عصبة الأمم وقام بدوره واكتسب احترام المجتمع الدولي، لذلك ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية 1939-1945 إلا والتفت العالم إلى العراق ليكون إلى جانب (30) دولة أخرى انضمت إلى ما سمي بـ "تصريح الأمم المتحدة في 16 كانون الثاني 1943" وكان على العراق أن يتخذ السير لحضور المؤتمر الدولي الذي كرس

لإنشاء منظمة دولية جديدة تحافظ على السلم العالمي بإسم "هيئة الأمم المتحدة" وتشكل الوفد العراقي برئاسة السيد أرشد العمري وزير الخارجية وعضوية السيد نوري السعيد عضو مجلس الأعيان والسيد توفيق السويدي عضو مجلس النواب والسيد علي جودت الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن والسيد نصرت الفارسي عضو مجلس النواب والدكتور محمد فاضل الجمالي مدير الخارجية العام، هذا فضلا عن عدد من الخبراء والسكرتاريين.

وكما أكد الأخ الدكتور بشار في أطروحته – كتابه أن الوفد العراقي كان له دور كبير في هذا المؤتمر سواء من حيث دعمه للقضايا العربية ومنها قضية استقلال سوريا ولبنان، أو من حيث دعواته إلى ترسيخ فكرة السلم العالمي ونبذ الحروب. لقد تابع الكتاب الذي بأيدينا موقف العراق من القضايا العربية ضمن الفترة من 1945-1968 ومع انه (أي العراق) كان يدور في المحور الغربي بسبب سيطرة بريطانيا على مقدراته أثر احتلاله الثاني له سنة 1941، إلا انه وجد له هامشا من الحرية ليؤكد على عمق الروابط والوشائج التي تربط العرب ببعضهم. ومن المفرح، فإن ما قام به ممثلوه في الأمم المتحدة ليسعدنا نحن كعراقيين بقدر ما يسعد السوريين والمصريين والتونسيين واللبنانيين والفلسطينيين، وعبر الأيام يثبت العراق انه لم يكن يتخلى عن دوره القومي ودليلنا على ذلك مواقفه من العدوان الثلاثي على مصر 1956 وقضايا استقلال المغرب العربي وموقفه من التدخل البريطاني في الأردن والتدخل الأمريكي في لبنان اثر نجاح ثورة 14 تموز 1958 وكذلك موقفه من تحرر الجزائر وقضية الجنوب العربي وقضية عمان والحروب العربية-الإسرائيلية والقضية الفلسطينية ... مواقف نظيفة ومواقف مشرفة تدعونا إلى أن نقول أن العراق لا يمكن أن ينفصل عن واقعه العربي ولا يمكن أن يترك أخوانه العرب تحت أي ظرف حتى وأن مارس البعض معه ما مارسه أخوة يوسف، وانا متأكد من انه يردد قول الشاعر العربي المقنع الكندي "ولعلي كرام وان شحوا علي كرام".

بقي أن أقول أن الكتاب ذو طابع وثائقي فان الدكتور بشار لم يترك وثيقة او كتابا او معلومة إلا واقتنى منها ما يفيد كتابه، ولا اكتم سرا إذا قلت إنني لا اعجز من أن

أرى صورة الأستاذ الدكتور محمد فاضل الجمالي وهو يوقع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو سنة 1945 ... كما أنني أكون سعيدا جدا وأنا أقرا أسماء مندوبي العراق في الأمم المتحدة سواء في العهد الملكي او الجمهوري، فكلهم ممن يشار لهم بالبنان وكلهم موضع تقدير وإعجاب الدبلوماسيين العرب والأجانب، الرحمة لمن غادرنا منهم الى الحياة الأخرى، وأمد الله بعمر من بقي، وأملنا في أن يعود العراق قويا معافى بعدما تعرض له زلزال الحروب والحصار والاحتلال والعنف وهذا سوف لن يكون بعيدا أن شاء الله.

شكرا لأخي الدكتور بشار فتحي جاسم العكيدي على كل ما بذله من جهد وما قدمه من عمل سيكون له مكانه اللائق في المكتبة التاريخية العراقية المعاصرة.

المقدمة

تهدف الكتاب إلى متابعة موقف العراق من القضايا العربية ضمن المدة (1945-1968) لما لهذه المدة من أهمية في كشف الكثير من الجوانب المهمة في السلوك السياسي الخارجي العراقي، وركائزه المهمة التي تعتمد على ارتباط العراق العضوي بالدول العربية وبقضاياها المهمة، وخاصة وهي تعرض على هيئة دولية مهمة كالأمم المتحدة، فالعهد الملكي في العراق (1921-1958) كان لا يحيد عن السياسة الغربية في كثير من أوقاته، ولعل السبب في ذلك يعود إلى سيطرة بريطانيا على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية.

كما أن النظام الجمهوري في العراق والذي جاء في أعقاب ثورة 14 تموز 1958 وعلى الرغم من استقلاليته، كان له نهجه في التعامل مع القضايا العربية، ففي العهد الملكي كان العراق يتحاشى مساندة الدول العربية الواقعة تحت السيطرة البريطانية، في حين نرى الحكومات العراقية في تلك المدة تقف إلى جانب الدول العربية الواقعة تحت السيطرة الفرنسية، وفي العهد الجمهوري نجد العراق يساند الدول العربية الرازحة تحت السيطرة البريطانية والفرنسية، ويسعى إلى نيل هذه الدول استقلالها، وهذا ما سنراه من خلال صفحات الكتاب.

ومن هذا المنطلق جاء اختيارنا لموضوع الدراسة المعنون (موقف العراق من القضايا العربية في الأمم المتحدة 1945-1968: دراسة تاريخية سياسية)، إذ كان للعراق دور كبير داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة في مساندة ودعم قضايا التحرر في الوطن العربي، لا سيما وأن الكثير من الدول العربية كانت رازحة تحت السيطرة الاستعمارية ولم تنل استقلالها بعد.

قسمت الكتاب على أربعة فصول: جاء الفصل الأول بعنوان (نشأة منظمة الأمم المتحدة وأهدافها وتشكيلاتها)، والذي تضمن نشأة التنظيم الدولي الجديد والمشاريع التي

طرحت من أجل إيجاد نظام عالمي ينظم التعامل بين الأمم واللقاءات والمؤتمرات التي عقدت أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 -1945) للتوصل إلى الصيغة النهائية لإيجاد منظمة الأمم المتحدة ومنها ميثاق الأطلسي وتصريح الأمم المتحدة وتصريح موسكو وتصريح طهران وانتهاء بمؤتمر سان فرانسيسكو، كما ضم أيضا الأهداف التي من أجلها نشأت هذه المنظمة والمبادئ التي استندت عليها، فضلا عن تشكيلات هذه المنظمة ابتداء من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية والأمانة العامة وانتهاء بمحكمة العدل الدولية.

اما الفصل الثاني الذي عنوانه (دور العراق في إنشاء منظمة الأمم المتحدة وموقفه من القضايا العربية فيها بين عامي 1945-1958)، فقد احتوى على الدور المهم الذي مارسه العراق في إنشاء هذه المنظمة أثناء مشاركته في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، كما ضم أيضا موقف العراق من قضايا المشرق العربي كقضية استقلال سورية ولبنان عام 1946، والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وموقف العراق من قضايا استقلال دول المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية متمثلا بقضية استقلال ليبيا والمغرب وتونس والجزائر.

اما الفصل الثالث المعنون (موقف العراق من القضايا العربية في منظمة الأمم المتحدة بين عامي 1958 -1968)، فقد تطرق إلى قضايا عربية مهمة داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة كان للعراق دور كبير فيها، ابتداءً بإشكالية تمثيل العراق في منظمة الأمم المتحدة بعد ثورة 14 تموز 1958 وموقف العراق من الإنزال البريطاني الأمريكي على كل من الأردن ولبنان عام 1958، واستكمال للموقف العراقي داخل منظمة الأمم المتحدة من قضية استقلال الجزائر بعد ثورة 14 تموز، وتطرق الفصل أيضا إلى النزاع العراقي-الكويتي داخل هذه المنظمة، وموقف العراق من قضية الجنوب العربي اليمني، وكذلك موقفه من قضية استقلال عمان، فضلا عن موقف العراق من حرب حزيران 1967 بين العرب و((إسرائيل)).

أما الفصل الرابع والأخير فقد تضمن (موقف العراق من القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة بين عامي 1945-1968)، لما لهذه القضية من أهمية كبيرة في السياسة الخارجية العراقية ولذلك ارتأينا دراستها بفصل منعزل، مبينين موقف العراق من هذه القضية على مراحلها المختلفة أثناء الحرب العالمية الثانية مرورا بحرب عام 1948 وما تبعها من تطورات في هذه القضية وحتى العام 1968.

وقد حاولنا في فصول الدراسة التأكيد على موقف العراق وتبيان الدور الايجابي الذي مارسه في دعم قضايا الأمة العربية وتقديم العون السياسي في سبيل نيل حريتها واستقلالها.

استندت الكتاب على مجموعة من الوثائق والمصادر المهمة، ولعل من أبرزها تلك الموجودة في دار الكتب والوثائق الوطنية، والتي اسهمت بشكل كبير في اغناء الدراسة بالمعلومات القيمة في فصولها المختلفة، لأنها قدمت لنا صورة للموقف الرسمي الحقيقي للعراق من القضايا المختلفة التي تعامل معها بجدية واهتمام واضحين.

وأفادت الكتاب أيضا من مجموعة من المذكرات الشخصية ولاسيما مذكرات بعض رواد الدبلوماسية العراقية أثناء مدة الدراسة، وكان في مقدمتها مؤلفات الدكتور محمد فاضل الجمالي الذي شغل مناصب دبلوماسية عديدة ولعل من أهمها وزارة الخارجية العراقية ومثل العراق الدائم في الأمم المتحدة، وقد قدم لنا صورة واضحة ودقيقة عما كان يدور في أروقة الأمم المتحدة من أثناء مؤلفاته، والتي من أبرزها (ذكريات وعبر)، و (من واقع السياسة العراقية)، و (صفحات من تاريخنا المعاصر)، فضلا عن مؤلفات أخرى لا مجال لذكرها، وكذلك مؤلفات الدكتور عدنان الباجه جي الذي شغل منصب وزير الخارجية ومندوب العراق في المنظمة الدولية ومنها (صوت العراق في الأمم المتحدة)، و(في عين الإعصار)، كذلك كتب المذكرات والشخصيات السياسية العراقية التي مثلت العراق في هذه المنظمة، والتي كانت قريبة من الحدث.

كما استندت الكتاب إلى كتب المذكرات الشخصية غير المنشورة وفي مقدمتها مذكرات الدكتور عبد الجبار الجومرد الذي شغل منصب وزير الخارجية العراقي في أول حكومة جمهورية بعد سقوط النظام الملكي في العراق في أعقاب ثورة 14 تموز 1958.

فضلا عن ذلك اعتمدت الكتاب على عدد كبير من الكتب العربية والمعربة، ولعل من أبرزها كتابات الأستاذ عبد الرزاق الحسني الذي عاصر وكتب وأرخ للعديد من المواقف العراقية في أروقة الأمم المتحدة، وفي مقدمة كتبه كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) بأجزائه العشرة، والتي لا

غنى لأي باحث في التاريخ العراقي المعاصر من الرجوع إليها فضلاً عن الكتاب الموسوعي المهم الآخر (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري) الذي تصدر كتابته وإعداده نخبة من المؤرخين العراقيين وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور نوري عبد الحميد العاني والأستاذ الدكتور علاء جاسم الحربي والأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي، والذي قدم معلومات أسهمت في إثراء الدراسة وتكمن أهمية هذه الكتب في كونها معيناً مهماً للباحث في الكثير من الأحداث التي كانت تحتاج إلى استجلاء الموقف الرسمي العراقي الحقيقي، فوجد الباحث فيها ضالته المنشودة والتي بكل تأكيد لا غنى لأي باحث عنها.

استندت الكتاب على مجموعة مهمة من الصحف العراقية لما احتوته من معلومات واكبت الأحداث ومثلت الحقائق في وقتها أفادت منها الدراسة بشكل كبير ومنها صحيفة (البلاد) وصحيفة (الجمهورية) وصحيفة (الزمان) وصحيفة (العهد الجديد)، فضلاً عن بعض الأبحاث والمقالات التي احتوتها المجلات والدوريات المحلية والعربية، ولعل من أبرزها البحث المعنون (التطورات الأخيرة في الجنوب المحتل) للأستاذ احمد يوسف القرعي، و(الأمم المتحدة وقضية فلسطين) للأستاذ الدكتور طاهر خلف البكاء و(العدوان الثلاثي على مصر وموقف العراق منه) للأستاذ الدكتور طلال كريم مصير.

وفي هذا المجال لا بد أن نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء كتابته هذه الدراسة، وفي مقدمتها عدم إمكانية الحصول على مصادر لمعلومات تغني الدراسة لاسيما أن الكثير منها لا تزال طي الكتمان وانتشر بعضها مع أصحابها، وفي مقدمتها محاضر جلسات مجلس الأمن التي لم أتمكن من الحصول عليها لعدم توفرها في وزارة الخارجية، ووجود قسم كبير منها بحوزة الشخصيات التي مثلت العراق أثناء المدة قيد الدراسة وصعوبة الاتصال بمن بقي على قيد الحياة منهم، وفي مقدمتهم الدكتور عدنان الباجه جي بسبب الظروف الأمنية التي حالت دون الاتصال أو الالتقاء بهم، كما أن الوثائق المنشورة على موقع منظمة الأمم المتحدة خارج حدود.

الفصل الأول

نشأة منظمة الامم المتحدة وأهدافها وتشكيلاتها

الفصل الأول

نشأة منظمة الأمم المتحدة وأهدافها وتشكيلاتها

أولاً: التنظيم الدولي وعصبة الأمم-

إن المتغيرات التي حصلت في العالم مع بداية القرن العشرين، وما آلت إليه من نتائج انطلاقاً من الحرب العالمية الأولى (1914-1918) دفعت الدول الكبرى آنذاك (بريطانيا، فرنسا، ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية) إلى السعي لإيجاد وسيلة يمكن من خلالها السيطرة على الأزمات الدولية التي عصفت بالعالم واحتوائها، والحيلولة دون قيام حروب جديدة، إذ كانت هذه الحرب دافعاً قوياً لهذه الدول للعمل على إنشاء منظمة دولية تهدف إلى تنظيم العمل الدولي والوقوف بوجه أي تهديد أو خطر تكون نتيجته قيام حرب أو نزاع جديد، فكان ذلك بداية لقيام منظمة عصبة الأمم عام 1919، بعد مؤتمر الصلح في فرساي[1].

إن مسألة إنشاء هيئة دولية تعمل على إيجاد تفاهم وتعاون بين الدول تعود إلى حقب سابقة، إذ اقترح الوزير الفرنسي سلي (sally)[2] في عام 1603 مشروعاً يستهدف

---

(1) بعد إقرار ألمانيا بهزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الأولى والاتفاق على الهدنة في أواخر عام 1918، انعقد في باريس مؤتمر للسلام جمع ممثلين عن سبع وعشرين دولة، بعضها لم يشارك في الحرب بصورة مباشرة، وذلك لوضع معاهدة تضمن شروط السلام وإعادة رسم حدود القارة الأوروبية، إضافة للبحث عن حلول للمسائل التي خلفتها الحرب، افتتح المؤتمر في [illegible] كانون الثاني 1919، وترأس الاجتماع مجلس زعماء الدول الأربع الرئيسة (ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، كليمنصو رئيس وزراء فرنسا، لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وأورلاندو رئيس وزراء ايطاليا)، وتوجه لم تحديد شروط السلام وإعادة رسم الحدود ، وكانت الأعمال جارية لإعداد ميثاق عصبة الأمم كجزء من المعاهدة. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، (بيروت، لا.ت)، ص ص 499-504.

(2)كان سلي أحد رجال السياسة في فرنسا في عهد ملكها هنري الرابع، وبعد موت الملك نشر مذكرات له عام [illegible] ضمنها رغبة الملك المتوفى في إنشاء اتحاد يجمع شعوب أوروبا الغربية المسيحية، يكون من شأنه القضاء على أي احتمال لقيام حرب بينهم، ويكون هذا الاتحاد في نفس الوقت قوة للقضاء عسكريا على المسلمين.

إنشاء ما يسمى بجمهورية مسيحية كبرى تضم شعوب أوربا جميعها، وفي عام 1713 تقدم الأب دو سان بيير(Santi Beair) بمشروع إلى مؤتمر أوترخت[1] (Congres Utrecht) تضمن إنشاء هيئة لأمم أوربية[2].

فضلا عن ذلك ظهرت هنالك الكثير من المحاولات التي كان اغلبها في أوربا، تدعو إلى إقامة تنظيمات كبرى، ولعل السبب في وجود هذه الدعوات في أوربا تعود إلى الحروب الطاحنة التي شهدتها القارة والتي خلفت ورائها الدمار، وآلاف الأرواح التي أزهقت أثناء هذه الحروب، فكان ظهور هذه الدعوات في أوربا كرد فعل تجاه ما عانته هذه القارة.

دفعت هذه الرغبة العديد من مفكري أوربا لعقد العديد من المؤتمرات في محاولة لإعادة تنظيم الخارطة السياسية لأوربا من جديد، ومن أشهر هذه المؤتمرات مؤتمر

ينظر: سراج جبل زعزعي و محمود مسعد، التنظيم الدولي: النظرية العامة: الأمم المتحدة، (لا م، 1981)، ص 17.

(1) تقدم الأب دو سان بيير القرض الفرنسي للملك الصلاحيات في المؤتمرات، بمشروع إلى مؤتمر أوترخت عام 1713، والذي ضم أوربا وعشرين دولة (مسيحية)، انعقد فيما بينهما تحالفا مبنياً لضمان أمنهم وسلامتهم ضد أي حروب يشنها الأعداء، أو ضد الشقاق والحروب الأهلية الداخلية، ويطالب المشروع كل دولة بأن تتنازل عن حقها في إعلان الحرب ضد أعضاء الحلف وأن يلجأ الأعضاء إلى تحكيم إجباري أمام مجلس سلام، وإذا وافق ثلاثة أرباع الأعضاء على قرار المحكمين يعلن الجميع الحرب ضد من يخالف القرار. ينظر: تحسين حامد، سلام البشر كالمرمانة مجلة العربي، العدد 451، (الكويت، 1996–6). وللاطلاع على نتائج ومقررات مؤتمر أوترخت ينظر: عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص ص 183–184.

(2) عامر سلطان قادر مصطفى الاسحاقي، العراق وعصبة الأمم 1920–1939، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الموصل، 2000، ص 25.

وستفاليا 1648، والمؤتمر الأوربي في تشرين الأول 1818، ومؤتمر اتحاد الدول الأمريكية عام 1889[1].

إلا أن هذه المؤتمرات وما صدر عنها من مواثيق واتفاقيات للحيلولة دون قيام نزاع جديد في أوروبا لم تحقق ما كانت تصبو إليه من أهداف في تجنيب العالم ويلات حرب جديدة، فمع بداية القرن العشرين كانت البوادر تشير إلى قيام حرب جديدة في أوروبا، وبالفعل انطلقت حرب كبرى شملت أوروبا بأسرها أطلق عليها الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، فكانت هذه الحرب دعوى للعمل الجدي من قبل الدول الأوربية لإيجاد تنظيم دولي يعمل على تحقيق الأمن والسلم الدولي.

وأثناء سني هذه الحرب ظهرت هنالك العديد من الدعوات من منظمات غير حكومية وعدد من المفكرين الذين ركزوا جهدهم على دراسة الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق السلام العالمي، والحيلولة دون قيام حرب جديدة، وكان من أبرز هذه المنظمات والتي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (جمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية) والتي أسسها عام 1914 جماعة من رجال السياسة والقانون في بريطانيا كان من بينهم رمزي ماكدونالد[2] (Ramsay Mac Donald) (1866-1937) زعيم حزب العمال والذي أصبح عام 1924 رئيسا للوزراء في بريطانيا، و(جمعية مكافحة الحرب) التي

---

(1) للاطلاع على تفاصيل هذه المؤتمرات ينظر: محمد المجذوب، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، (لا.م، لا.ت)، ص ص 39-43.

(2) ولد عام 1866، اشتراكي بريطاني أصبح في عام 1924 رئيس وزراء بريطانيا، أول رئيس وزراء عمالي كان قد انتسب إلى حزب العمال المستقل عام 1894، ثم ساهم في تأسيس حزب العمال عام 1900، قاد الحزب حتى عام 1914 حين اضطر إلى التخلي عن القيادة بسبب معارضته اشتراك بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب عارض أيضا التدخل البريطاني في الحرب الأهلية الروسية (1917-1921)، تراجع عن مبادئ حزب العمال الاشتراكي عام 1931، في عام 1935 تخلى عن جميع مناصبه السياسية الرسمية، توفي عام 1937. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 666.

تأسست في هولندا عام 1914 والتي دعت عام 1915 إلى مؤتمر عام يعقد في لاهاي وانتهى بإعلان (برنامج للسلام الدائم)، و (جمعية دعم السلام) والتي أسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1915 تحت زعامة الرئيس الأمريكي السابق وليم تافت[1] (William H. Taft) (1909–1913) وعالجت مسألة الأمن الجماعي[2].

في عام 1916 أعلن الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون[3] (W. Wilson) (1913- 1921) تقبله أفكار جمعية دعم السلام وتأييده المطلق لفكرة إقامة عصبة أمم تشترك فيها دول العالم لتعمل على منع الحرب، وفي نفس العام أصدرت الحكومتان البريطانية والألمانية بيانات مشابهة أعلنتا استعداد بلديهما للإسهام في كل مشروع يرمي إلى إنشاء عصبة الأمم، وعندما أوشكت الحرب العالمية على الانتهاء انصرفت هذه الحكومات على إعداد مشروعات للتنظيم الدولي الجديد[1].

وفي تلك الأثناء بدا جلياً أن الولايات المتحدة الأمريكية برزت كقوى عظمى وأصبح لها دور في السياسة الدولية، إذ كان للرئيس الأمريكي ولسن دوراً كبيراً في إنشاء

---

(1) هو الرئيس السابع والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد عام 1857 بولاية أوهايو الأمريكية، ينتمي إلى الحزب الجمهوري، تولى الرئاسة للمدة (4 آذار 1909 –3 آذار 1913)، ثم عمل حاكماً عسكرياً في الفلبين، وفي عام 1921 عين وزيراً للحرب، وأصبح فيما بعد رئيساً للقضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، توفي عام 1930. ينظر: Doug Sterner, Presidents of the United State, (N.P,2003), p27

(2) المجذوب، المصدر السابق، ص 100.

(3) ولد في 28 كانون الأول 1856 في ولاية فرجينيا الأمريكية، وهو الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة، نصب رئيساً في 4 آذار 1913، وبقي في الرئاسة حتى عام 1921، ألقى بتاريخ 8 كانون الأول 1918 خطاباً أمام الكونغرس الأمريكي قدم فيه برنامجه المعروف بالمبادئ الأربعة عشر، والتي دعا من خلالها إلى إقامة سلام دائم بعد الحرب العالمية الأولى، والعمل على أنشاء منظمة عصبة الأمم لتطبيق هذه المبادئ.

ينظر: Ann Gaines, Great American Presidents, Woodrow Wilson, First printing, (Philadelphia: Chelsea house publishers, 2003), p.p. 18-66.

(1) المجذوب، المصدر السابق، ص 100.

منظمة عصبة الأمم، إذ عرض فكرته القاضية بإنشاء منظمة دولية عالمية على مجلس الحلفاء الأعلى والتي تجاوب مع الفكرة[1].

قرر مجلس الحلفاء ونزولا عند رغبة الرئيس الأمريكي ولسن في جلسته المنعقدة في 25 كانون الثاني 1919 بالإجماع تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن أربعة عشر دولة برئاسة ولسن، تكون مهمتها إعداد مشروع ميثاق لسلطة دولية عليا على أن يكون جزءاً لا يتجزأ من معاهدة الصلح، واقر مشروع الميثاق في 28 نيسان 1919، وتم انعقاد أول اجتماع لمجلس العصبة في 16 كانون الثاني 1920 بدعوة من الرئيس ولسن الذي لم ينضم إلى العصبة لأن الكونغرس الأمريكي لم يصادق على معاهدة الصلح ككل[2].

كان من المتوقع أن تكون عصبة الأمم الأداة التي تعمل على إحلال السلم والأمن الدولي في العالم، إذ أن الجهود التي بذلت لإنشاء هذه المنظمة كانت من القوة والتأثير، بحيث لا تدع مجالا لقيام حرب أخرى، إلا أنه حدث عكس ما كان يتوقع منها أو يرتجى تحقيقه، لأن هذه المنظمة لم تفلح في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولم تنهي سباق التسلح الذي كانت تتسابق فيه الدول الأوربية، ما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939، والتي بنشوبها انتهت هذه المنظمة بعد إخفاق الجهود التي صحت لتخليص العالم من ويلات حرب جديدة.

فشلت العصبة من الناحية السياسية وخيبت الآمال الكبيرة التي عقدت عليها، لذلك فإن هذه العصبة قد انتهت من الناحية الرسمية في نيسان عام 1946 عندما عقدت بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة الاجتماع الأخير من أجل اتخاذ القرارات اللازمة لتصفية أعمالها وتسليم تراثها وممتلكاتها إلى المنظمة الدولية الجديدة التي حلت محلها

---

(1) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الأحداث لما بين الحربين 1914-1945، ط3، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)، ص 131.

(2) الصمد، المصدر السابق، ص ص 131-132.

(فيما بعد)، وعدت العصبة ملغاة من الوجهة القانونية إبتداء من 31 تموز 1947 حينما أنهى مكتب التصفية حساباتها[1].

وهنا لابد أن نشير إلى أن العراق انضم إلى عصبة الأمم بعد مذاكرات عديدة بينه وبين العصبة استغرقت وقتا ليس بالقصير، وذلك لأنها كانت القضية الأولى من نوعها، ولأن فرنسا كانت ترى في إنهاء الانتداب البريطاني على العراق خطرا على مصالحها في سورية، لأن انتدابها على سورية كان قد فرض نفس في اليوم الذي فرض الانتداب البريطاني على العراق وهو يوم 25 نيسان 1920، لذا سعت فرنسا إلى إثارة المشاكل القانونية لتأخير إلغاء الانتداب البريطاني، ولكن مجلس العصبة قرر في 8 كانون الأول 1931 تأليف لجنة لفحص طلب الحكومة البريطانية ودراسة التقرير موضوع البحث، وتقديم التوصيات بصدده، فوضعت اللجنة تقريرا في 30 كانون الأول 1931 مهد لدخول العراق العصبة[2].

وبعد المداولات والضمانات التي قدمها العراق للعصبة واستيفائه الشروط المطلوبة لانتهاء الانتداب وفي الجلسة التي عقدها مجلس العصبة بتاريخ 5 أيار 1932 وعرض موضوع انضمام العراق إلى العصبة، قرر مجلس العصبة قبول عضوية العراق فيها بتاريخ 3 تشرين الأول 1932، وأصبح العراق بذلك عضوا في عصبة الأمم[3].

وقد صوت على قرار انضمام العراق إلى عصبة الأمم (52) دولة من مجموع (56)، وعلى اثر ذلك القرار أرسل رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد[4] (19

---

(1) عمرو متولي، الأمم المتحدة والسلام العالمي (القاهرة: مطابع الدار القومية، 1963)، ص 16.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط3، ج7، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ص ص 193–194.

(3) أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922–1932، (بغداد: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980)، ص 195.

(4) هو نوري بن سعيد بن صالح بن طه، من وجوه عشيرة القرة غول، ولد في بغداد في 8 كانون الثاني 1888، من عائلة اختلفت الآراء حول أصلها، إذ تشير المصادر إلى أن أسرة السعيد كانت تقطن

تشرين الأول 1930–27 تشرين الأول 1932) إلى بغداد مبشرا برفع العلم العراقي فوق سارية مقر عصبة الأمم إلى جانب أعلام الدول الأخرى، وغدا نوري السعيد أول مندوب عربي يدخل العصبة، كما ألقى نوري السعيد بعد صدور قرار العصبة خطابا أمام مجلس العصبة شكر فيه الحضور على قبول عضوية العراق، ومما جاء في كلمته "... لم تقوموا بإنجاز المهمة الخطيرة المنوطة بكم فحسب، بل أنصفتم امة ... فخورة بحيازتها على ماض مجيد... إن رغبة العراق الوحيدة هي الاستمرار في التقدم والمحافظة على العلائق الودية مع جاراته والعمل بلا انقطاع لترقيتها، والتعاون بإخلاص وبكل ما لديها من قوة في عمل هذه الجمعية الكبرى لصالح السلم العام والسعادة العامة..."[3].

إن دخول العراق عصبة الأمم كان مرحلة مهمة في تاريخه السياسي الحديث، إذ أصبح من الناحية القانونية دولة مستقلة وذات سيادة، إلا أنه من الناحية الفعلية كان

أصلا منطقة طوزخورماتو أو كفري، وتؤكد أخرى أن أجداده كانوا من سكنة بغداد، وأن جده الأكبر يدعى لولو، التحق بأحد الكتاتيب في بغداد لتعلم القراءة والكتابة وحفظ آيات القرآن الكريم، فتعلم الخط والإنشاء والحساب، دخل في الثامنة من عمره مدرسة الرشيدية العسكرية، ودخل الإعدادية العسكرية في بغداد عام 1899، في عام 1903 سافر نوري إلى القسطنطينية لينهي دراسته الأكاديمية للالتحاق بالكلية العسكرية هناك، وفي عام 1906 التحق بالجيش التركي السادس المرابط في العراق، في عام 1910 تزوج نوري من فتاة عراقية من عائلة العسكري وهي نعيمة مصطفى العسكري شقيقة الفريق جعفر العسكري، وفي عام 1912 التحق بمدرسة أركان الحرب، ثم التحق في عام 1916 بالثورة العربية الكبرى في خدمة القوات التابعة لجلالة الملك حسين، شكل نوري السعيد (14) وزارة، وكانت أول وزارة شكلها بتاريخ 23 آذار 1930، قتل يوم 15 تموز 1958 في أعقاب ثورة 14 تموز 1958 في العراق.ينظر: سيف الدين الدوري، نوري السعيد: 50 عاما على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، ط1، (بيروت:الدار العربية للموسوعات، 2011)، ص ص 13–53.

(3) مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص 483.

مكبلا بالكثير من القيود التي فرضتها عليه بريطانيا أثناء المعاهدات التي عقدتها مع العراق[1].

كان دخول العراق عصبة الأمم بمثابة المنطلق للحصول على الاستقلال التام على الرغم من السلبيات الكبيرة التي رافقت المعاهدات المعقودة بين العراق وبريطانيا والتي كانت مجحفة بحق العراق، إلا أن انهيار هذه المنظمة بقيام الحرب العالمية الثانية أسهم بشكل كبير في الحد من تطلعات العراق في نيل استقلاله والتخلص من السيطرة البريطانية، بل كرست الحرب السيطرة البريطانية وسخرت إمكانيات العراق في خدمة المصالح البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: نشأة منظمة الأمم المتحدة:

بعد فشل عصبة الأمم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وانهيارها بقيام الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، والتي كانت من القوة والتأثير بحيث لم تقتصر على أوربا وحدها، بل شملت العالم بأسره، وخلفت الكثير من الخراب والدمار والقتلى الذين تجاوز عددهم الـ (50) مليون قتيل، فكان ذلك دافعا قويا لقادة الدول للبحث عن منظمة جديدة تنظم العمل الدولي وتسعى إلى إحلال السلم الدائم وتجنيب العالم حروباً جديدة.

وقبل الدخول في تفاصيل إنشاء هذه المنظمة الجديدة (الأمم المتحدة) لابد من التعرف على الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل إنشاء هذه المنظمة، إذ أنها لم تدخل الحرب العالمية الثانية منذ انطلاقتها، بل دخلت الحرب بعد انطلاقتها

---

(1) للاطلاع على المعاهدات العراقية-البريطانية المعقدة بين عامي 1922-1948. ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية-البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، (بغداد: منشورات وزارة الإعلام، 1977).

بعامين[1]، كما أن أراضيها لم تشهد أية معارك مما أتاح لها الفرصة للتخطيط لعالم ما بعد الحرب وتنظيمه، لذلك ظهرت في الولايات المتحدة البعض من المنظمات والهيئات التي ركزت جهودها لبحث السبل والآليات التي تحفظ السلام في العالم، في وقت كانت فيه أوربا مشغولة بالبحث عن سبل كسب الحرب وتحقيق الانتصار، لذلك لم يكن غريبا أن تصبح الصياغات الأولى لمشروع ميثاق الأمم المتحدة هي صياغة أمريكية[2].

ولتعزيز الدور الأمريكي في الظهور كقوى عظمى في العالم، ولكي يكون لها دور فاعل ومؤثر في إنشاء منظمة عالمية جديدة، أعرب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت[3] (F. Roosevelt) (1933–1945) في رسالة بعثها إلى الكونغرس الأمريكي في 6 كانون الثاني 1941 أوضح فيها الخطوط الرئيسة للهدف الذي ينبغي أن يصرفه الحلفاء

---

(1) قامت اليابان بغزو جوي وبحري لميناء بيرل هاربر، القاعدة الأمريكية البحرية في جزر هاواي، وذلك في 7 كانون الأول 1941، وفي 8 كانون الأول 1941 طلب الرئيس الأمريكي روزفلت من الكونغرس الموافقة على إعلان الحرب على اليابان، فأقر الكونغرس الطلب، وفي 11 كانون الأول 1941 أعلنت دول المحور الحرب على الولايات المتحدة، والتي من جانبها أعلنت الحرب عليهم في الوقت نفسه. ينظر: لويس شنايدر، العالم في القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، (بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1955)، ص 153.

(2) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، (الكويت: عالم المعرفة، 1995)، ص 56.

(3) ولد في 30 كانون الثاني 1882 في هايدي بارك في نيويورك، تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في 4 آذار 1933، اقترح في 1 كانون الأول [illegible] بعد لقائه في واشنطن ممثلين عن الاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا والصين ومندوبين عن عشرين دولة إطلاق تسمية الأمم المتحدة على من حضر الاجتماع، أسهم بشكل كبير في إنشاء منظمة الأمم المتحدة من خلال الاجتماعات التي جرت أثناء الحرب العالمية الثانية بينه وبين تشرشل وستالين، وكانت نتيجة لقاءاته أن تقرر عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 نيسان 1945 لوضع ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ، إلا أن وفاته في 12 نيسان أنهت مسيرته السياسية. ينظر:

Alan Allport, Great American Presidents, Franklin Delano Roosevelt, First Printing, (Philadelphia: Chelsea house publishers, 2003), p.p. 3-75.

والشعوب المحبة للحرية ويضعونه نصب أعينهم لتنادي بضرورة توافر عناصر أصبحت تعرف فيما بعد باسم الحريات الأربع[1].

كانت المبادئ والحريات الأربع التي أطلقها الرئيس روزفلت الأساس الذي سارت عليه الدعوات والمؤتمرات التي عقدت فيما بعد لغرض إنشاء التنظيم الدولي الجديد في العالم، وهنا يجب أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تعمل بمفردها، بل كانت تساندها في هذا المضمار كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، كما أن المنظمة الجديدة المزمع إنشاؤها هي امتداد لعصبة الأمم التي انهارت مع بداية الحرب العالمية الثانية[2]. ولهذا الغرض عقدت العديد من المؤتمرات واللقاءات التي مهدت لإنشاء هذه المنظمة، وفيما يأتي أبرز تلك المؤتمرات واللقاءات:-

- ميثاق الأطلسي:-

بدأت أولى اللقاءات الرسمية من أجل إنشاء المنظمة الجديدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين تتجلى من خلال الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل[3] (W. Churchill) (1940-1945)

---

(1) راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط1، (القاهرة، 1972)، ص 231؛ في خطابه الموجه إلى الكونغرس في 6 كانون الثاني 1941 مؤكدا عليه ثانية في خطابه الذي ألقاه في 6 كانون الثاني 1942، عرض روزفلت حرياته الأربع المشهور نحن ننشد تحقيق عالم قائم على أربعة حريات أساسية: الأولى حرية الكلام والتعبير في كل مكان من العالم، الثانية حرية عبادة الله على أن تعم جميع الناس كل حسب طريقته، الثالثة الحرية من الحاجة والتي تعني من الناحية الدولية التفاهم الاقتصادي الذي يضمن لكل دولة في العالم حياة سعيدة لمواطنيها والرابعة الحرية من الخوف والتي تعني من الناحية الدولية تقليلا واسعا للتسلح في العالم حيث يصل إلى حد لا تستطيع معه أية دولة القيام باعتداء على جيرانها من الدول الأخرى. ينظر: شايدر، المصدر السابق، ص 231.

(2) Fredrick.L, Schuman, International Political [illegible] Western state system the world community,(New York-1958), p. 227.

(3) ولد في عام 1874، ينتمي إلى أسرة مارلبورو البريطانية العريقة، بدأ حياته العملية في الخدمة العسكرية في الهند وكوبا والسودان عام 1895، عمل كمراسل حربي، أسر في حرب البوير في جنوب أفريقيا، وبعد عودته انضم إلى حزب الأحرار، عين وزيرا للتجارة (1908-1910)، ثم

بتاريخ 14 آب 1941 على متن الباخرة البريطانية برنس ويلز (Prince of Wales) بالقرب من جزيرة نيوفوندلاند بالمحيط الأطلسي والذي أطلق عليه ميثاق الأطلسي، ولم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب بعد ونتجت عن هذا الاجتماع وثيقة[1] اشارت إلى أهمية إنشاء نظام دائم للأمن (Permanent System of General Security)[2].

وعلى الرغم من أن هذا الميثاق لم يشر بصورة صريحة إلى وجوب إيجاد منظمة عالمية جديدة، فإن الكثير من المبادئ تفترض وجود هذه الرغبة لدى الدولتين الموقعتين على الميثاق، فمبدأ الأمن الجماعي والتخلي عن استخدام القوة والتقدم الاقتصادي والضمانات الاجتماعية وغيرها من المبادئ تبين أن فكرة التنظيم الدولي الجديد لم تكن غائبة عن فكر الرئيسين[3].

أكد الميثاق على النظام الاقتصادي الحر، إلا أن بنوده صيغت بطريقة تنسجم والتوجهات السوفيتية -على اعتبار أن الاتحاد السوفيتي آنذاك دولة اشتراكية-، ولا بد

وزيرا للداخلية والبحرية عام 1911، عند نشوب الحرب العالمية الثانية عين وزيرا للبحرية ثم أصبح رئيسا للوزراء خلفا لنيفيل تشمبرلن، اكتسب شهرة لدوره في قيادة بريطانيا أثناءها، تقاعد عن الحياة السياسية والبرلمانية عام 1964، توفي عام 1965. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص ص 740-741.

(1) جاء في الفقرة الثامنة من التصريح يعتقد المجتمعان لاعتبارات واقعية ومعنوية أن جميع أمم العالم سينتهي بها الأمر إلى استعمال القوة وبما أنه مستحيل أن يقوم المستقبل في سلام، إذا بقيت القوات البرية والبحرية والجوية موفورة لبعض الدول التي تهدد أو يحتمل ان تهدد بالعدوان على غيرها، لذلك يريان تجريد مثل تلك الأمم من سلاحها، إلى أن يتم إنشاء نظام شامل دائم لتأمين السلام العام، وسيعملان كذلك على معاونة الشعوب المحبة للسلام، وتشجيعها في سبيل تخفيف التسليح بجميع الوسائل الممكنة. ينظر: متولي، المصدر السابق، ص 19.

(2) نافعة، المصدر السابق، ص ص 61-62.

(3) المجذوب، المصدر السابق، ص 125.

من موافقتها، لذلك وافق الاتحاد السوفيتي مع بقية الدول الحليفة، وتم التوقيع عليه في 14 أيلول من العام نفسه[1].

قرب ميثاق الأطلسي وجهات النظر بين دول الحلفاء ووضع الأسس السياسية والاقتصادية لهذا التنظيم، وضمن موافقة وقبول جميع الأطراف عليه رغم وجود اختلاف في الأنظمة السياسية فيما بينها.

- تصريح الأمم المتحدة:-

بعد أن دحر الأسطول الياباني الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر في 7 كانون الأول 1941، نشطت الدبلوماسية الأمريكية بهدف توحيد جهودها مع الدول الحليفة، فكان اللقاء الثاني بين الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل في واشنطن في 22 كانون الأول 1941، وحضر الاجتماع السفير السوفيتي في واشنطن ماكسيم ليتفينوف (Maxim Litvinov) (1941–1943)، واستمرت الاجتماعات حتى 14 كانون الثاني 1942[2].

وقد أطلق الرئيس الأمريكي روزفلت اثناء هذا الاجتماع مصطلح (الأمم المتحدة) لأول مرة في 1 كانون الثاني 1942[3]، وكان من نتائج هذا الاجتماع صدور بعض القرارات المهمة منها تقسيم أوربا إلى جبهتين جبهة الشرق الأقصى أو الهادي، وجبهة أوربا أو الوسطى، وإنشاء سلطة عليا تضم هيئة أركان مختلفة يكون مركزها واشنطن، فضلا عن قيادة حليفة لكل جبهة من الجبهتين.

وقعت (26) [4] دولة على التصريح والذي نص على أن تتعهد كل حكومة بالعمل على تسخير جميع مواردها العسكرية والاقتصادية ضد دول المحور أو من تحالف

---

(1)الصمد، المصدر السابق، ص [illegible].

(2)المصدر نفسه، ص 420.

U.N. Chronicle, (New York-1985), Volume [illegible] 11, Number 4. P. 4(3)

(4) الدول الموقعة هي: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة (بريطانيا)، الاتحاد السوفيتي، الصين، استراليا، بلجيكا، كندا، كوبا، كوستاريكا، جيكوسلوفاكيا، جمهورية الدومنيكان، السلفادور، اليونان، هايتي،

معهم، وتعد هذه الحكومات في حرب معهم، وكذلك تتعهد كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بأن تتعاونا مع الحكومات الموقعة على التصريح، وأن لا تقدما على توقيع معاهدات هدنة أو سلام منفصلة مع العدو[1].

وبذلك يكون هذا التصريح قد وضع الخطوط الأساسية لإنشاء منظمة الأمم المتحدة لاسيما بعد مصادقة العديد من الدول عليه، وإعطائه الصفة القانونية، ومن ثم العمل على وضع النقاط المتفق عليها موضع التنفيذ.

- تصريح موسكو:-

بعد الاتفاق على تصريح الأمم المتحدة اجتمع في موسكو بتاريخ 30 تشرين الأول 1943 كل من وزير خارجية الاتحاد السوفيتي السابق ميخائيلوفيتش مولوتوف (Mikhailovich Molotov) (1939–1949) ووزير خارجية بريطانيا أنتوني أيدن (Eden Antony Robert) (1940–1945) ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كورديل هل (Cordell Hall) والسفير الصيني في موسكو فوربينك-شيونك (Vurbink Xionk)، وأثناء الاجتماع اجمعوا على ضرورة الإسراع في تأسيس منظمة دولية في أقرب وقت تقوم على أساس احترام مبدأ المساواة السيادية بين كل الدول المحبة للسلام، وتكون مفتوحة العضوية لكل هذه الدول كبيرها وصغيرها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[2]. وتعهد المجتمعون أثناء الاجتماع بإعادة تأسيس القانون والنظام وتدشين نظام أمن عام، والتشاور فيما بينهم كلما تطلب ذلك مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة

غواتيمالا، هندوراس، الهند، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بولندا، اتحاد جنوب أفريقيا ويوغسلافيا. أما الدول التي انضمت إلى الإعلان في وقت لاحق هي: المكسيك، الفلبين، أثيوبيا، العراق، البرازيل، إيران، بوليفيا، كولومبيا، ليبيريا، فرنسا، الأكوادور، بيرو، تشيلي، باراغواي، فنزويلا، أوروغواي، تركيا، مصر، السعودية، سورية ولبنان. ينظر:
U.N. Chronicle. Op. cit. p.5.

(1) Ibid. p.5.

(2) نافعة، المصدر السابق، ص 62–63.

من أجل العمل المشترك نيابة عن المجتمع الدولي وصرحوا بأنهم سوف يعملون على التعاون فيما بينهم والأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق عام يمكن تطبيقه بخصوص تنظيم التسليح في مدة ما بعد الحرب العالمية[1].

- تصريح طهران:-

احتلت قوات الحلفاء طهران[2]، وكان احتلالها موجهاً بالأساس ضد ألمانيا، وبعد أن تم ذلك اجتمع كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والرئيس السوفيتي جوزيف ستالين[3] (J. Stalin) (1928–1953) ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في طهران بتاريخ 1 كانون الأول 1943، وصدر عن الاجتماع تصريح يتضمن تقديرهم للمسؤولية الملقاة على عاتقهم وعلى سائر الأمم المتحدة للتوصل إلى سلام عالمي ترضاه الغالبية العظمى من الشعوب الراغبة في تحطيم الاستبداد أو الاستعباد، وحرصهم على أن يؤلفوا مع تلك الشعوب أسرة عالمية للشعوب الديمقراطية.

لقد كان اجتماع طهران مهماً ليس فقط من خلال ما خرج به المجتمعون من اتفاق وحسب، بل تأتي الأهمية من خلال اجتماع رؤساء الدول الكبرى لأول مرة، وجلوسهم على طاولة واحدة، وقد قال رئيس الوزراء البريطاني تشرشل عن ذلك

---

(1) U.N.,op. cit., p. 5.

(2) أثار سير الأحداث أثناء الحرب العالمية الثانية على الساحة الإيرانية قلقاً كبيراً لدى الكرملين، الذي قدم ثلاث مذكرات احتجاج شديدة اللهجة إلى طهران أثناء المدة 26 حزيران–16 آب 1941، إلا أن حكومة الشاه لم تعر أي اهتمام، حينذاك دخلت القوات السوفيتية باتفاق مع الحلفاء الأراضي الإيرانية مستندة في تدخلها إلى البند السادس من الاتفاقية المرتبة بين الطرفين في 26 شباط 1921 والذي ينص على حق الحكومة الروسية نقل قواتها إلى الأراضي الإيرانية واتخاذ الإجراءات العسكرية الضرورية للحفاظ على أمنها وسلامتها، وفي الوقت نفسه دخلت القوات البريطانية إيران من الغرب والجنوب. ينظر: كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1985)، ص ص 274–277.

(3) طارق عزت رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص 16.

الاجتماع "إن مؤتمر طهران هو أعظم تركيز للسلطة وأن العالم، لأن الشخصيات التي حضرته كانت تمسك بين يديها سعادة البشر المقبلة"[1].

لخصت مقولة تشرشل ما كان يجري آنذاك من سيطرة مطلقة للدول الغربية على مقدرات الشعوب، لاسيما مع خروج هذه الدول منتصرة من الحرب العالمية الثانية، كما أنها توضح الرغبة القوية لإيجاد نظام يحكم العالم تكون للدول الغربية ومعها الولايات المتحدة الامريكة اليد الطولى فيه، إذ كانت الجهود منصبة لإنشاء منظمة الأمم المتحدة وميثاقها الذي لم تلتزم به الدول الكبرى وكما سنرى لاحقا.

- مؤتمر دمبارتون أوكس[2]:-

كانت الخطوة الملموسة الأولى في طريق إنشاء منظمة الأمم المتحدة قد اتخذت في أواخر صيف عام 1944، وذلك في قصر دمبارتون أوكس في واشنطن، وعقد الاجتماع على مرحلتين، المرحلة الأولى امتدت ما بين 21 آب – 28 أيلول 1944، وقد اجتمع في هذه المرحلة ممثلون عن كل من الاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين امتدت المرحلة الثانية للمدة ما بين 29 أيلول – 7 تشرين الأول 1944 وحضر الاجتماع ممثلون عن الصين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الأطراف المجتمعة إلى عدد من الاتفاقيات التي تجسدت بشكل مقترحات يتم بموجبها تأسيس المنظمة الدولية الجديدة[3].

---

(1) الصمد، المصدر السابق، ص 427.

(2)دمبارتون أوكس: مزرعة صغيرة تقع في ضواحي واشنطن فيها قصر عادي مغطى بالبلاب شيد قبل (150) عاما من عام طبع الكتاب، ثم رممه أصحابه وزودوه بالأثاث فاخر، جامعة هارفارد فاستأجرته في عام 1940، وجعلت أبوابه متحفا عاما. ينظر: توم غولشه، كيف تعمل الأمم المتحدة، ترجمة حسين كمال الأنصاري، (بغداد: دار الغضامن، 1962)، ص 15.

U.N., Ibid, p7.(3)

ويعود سبب عقد الاجتماع إلى مرحلتين لأن الاتحاد السوفيتي السابق لم يكن بعد قد أعلن الحرب على اليابان، ومن ثم فإنه لم يكن بعد حليفا رسميا للصين[1].

كانت مقترحات مؤتمر دمبارتون أوكس معنية بالأساس بأهداف ومبادئ المنظمة، وكذلك بعضويتها، وبالأعضاء الأساسيين والترتيبات اللازمة من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، ووفقا لتلك المقترحات فإن الهيئة الأساسية اللازمة لحفظ السلام العالمي ضمن الأمم المتحدة كان مجلس الأمن الدولي والذي مثلت فيه كل من الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا والولايات المتحدة تمثيلا دائما، إلا أنه مع ذلك لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات التصويت في داخل مجلس الأمن الدولي[2]. لاسيما مع وجود اختلاف حول قضية التصويت داخل المجلس وقضية تمثيل الجمهوريات السوفيتية في المنظمة الدولية[3].

- مؤتمر يالطا[4]:-

عقد مؤتمر يالطا أثناء المدة 4-11 شباط 1945، إذ اجتمع كل من روزفلت وستالين وتشرشل، وصرحوا بأن الشعوب المتحررة في أوربا يجب أن تقيم لنفسها

---

(1) نافعة، المصدر السابق، ص 63.

(2) U.N., Ibid, p7.

(3) الصمد، المصدر السابق، ص 435.

(4) مدينة تقع جنوبي القرم في الاتحاد السوفيتي على ساحل البحر الأسود، بلغ تعداد سكانها عام 1991 بحدود (100) ألف نسمة، عقد فيها مؤتمر يالطا (4-11 شباط 1945) في أواخر الحرب العالمية الثانية، واشترك فيه روزفلت ستالين، تشرشل، لم ينشر النص الكامل لاتفاق يالطا إلا في عام 1947، ومن أهم بنوده: 1- فيما يتعلق بألمانيا تحديد سياسة التسليح بلا قيد أو شرط، الاحتلال الرباعي لألمانيا (الدولة الرابعة فرنسا). 2- عقد مؤتمر تأسيس للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، الاتفاق على استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن المقترح. 3- وافق الاتحاد السوفيتي سرا على أن تدخل الحرب ضد اليابان في مدة ثلاثة أشهر من تسليم ألمانيا. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص 392.

منظمات ديمقراطية تختارها بمحض إرادتها، وينبغي كذلك إرجاع حقوق السيادة وحق تقرير المصير إلى هذه الشعوب التي جردتها منها عنوة الدول المعتدية[1].

كما تم الاتفاق أثناء المؤتمر على نظام التصويت داخل المجلس ونظام الوصايا الذي من المفترض أن يطبق على المستعمرات المشمولة بالانتداب[2]. فضلا عن موافقة بريطانيا والولايات المتحدة على طلب ستالين بأن يكون هنالك تمثيل لكل من الاتحاد السوفيتي وروسيا البيضاء وأوكرانيا[3].

وتم التوصل إلى الاتفاق على عقد مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة في 25 نيسان 1945 من أجل الإعداد لوضع ميثاق هذه المنظمة، وتمت دعوة الصين وفرنسا ليكونا راعيين لدعوات المؤتمر بالاشتراك مع الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق، ووافقت الصين على الانضمام إلى العمل على رعاية دعوات المؤتمر، ووافقت فرنسا على المشاركة في المؤتمر لكنها لم توافق على رعاية دعوات المؤتمر[4].

وتم إصدار دعوات المؤتمر في 5 آذار 1945 إلى الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا أو اليابان والتي وقعت على إعلان الأمم المتحدة، وتضمنت نصوص الدعوات بنود التصويت في مجلس الأمن الدولي التي تبنتها في وقت لاحق في مؤتمر سان فرانسيسكو[5].

- مؤتمر سان فرانسيسكو

قامت الدول الأربعة الداعية للمؤتمر وهي (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين) بدعوة تلك الدول التي دخلت في حالة حرب ضد

---

(1) شتايدر، المصدر السابق، ص 163.

(2) نافعة، المصدر السابق، ص 65.

(3) البراوي، المصدر السابق، ص 74.

(4)U.N., Ibid, p 8.

(5)Ibid, p. 8.

واحدة أو أكثر من دول المحور، والتي انضمت إلى تصريح الأمم المتحدة في 1 كانون الثاني 1942، مجسدة المبادئ التي يجب على الجميع الالتزام بها، وكنتيجة لذلك استجابت 42 دولة للدعوات، وبعد ذلك، وبعد أن ابتدأ المؤتمر تم قبول اشتراك كل من الأرجنتين وبيلاروسيا والدنمارك وأوكرانيا، ما رفع عدد الدول المشاركة إلى (50) دولة[1].

عقد الاجتماع في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية ودامت المناقشات في المؤتمر من 25 نيسان حتى 26 حزيران 1945[2]. وسمي هذا المؤتمر التأسيسي بـ (مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي) (United Nations Conference on International)[3]. وفي 26 حزيران 1945 وافق مؤتمر سان فرانسيسكو على مشروع ميثاق الأمم المتحدة المكون من ديباجة و (111) مادة، هذا النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المكون من (70)

---

(1) الدول المشاركة في المؤتمر: الاتحاد السوفيتي، اثيوبيا، الأرجنتين، استراليا، الإكوادور، أورغواي، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، بنما، بوليفيا، بيرو، بيلاروسيا، تركيا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية الدومنيكان، إيران، اتحاد جنوب أفريقيا، سورية، الدنمارك، السلفادور، تشيلي، الصين، العراق، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، لكسمبورغ، ليبيريا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، بريطانيا، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلاندا، هاييتي، الهند، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، يوغسلافيا. ينظر: كميل ظاهر، الأمم المتحدة وموازين القوى الدولية في الجمعية العامة، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 1978)، ص 18. ويجب الإشارة هنا إلى أن الدولة الوحيدة التي كانت من الدول الأصلية ووقعت على تصريح الأمم المتحدة ولم تحضر المؤتمر هي بولندا، بسبب انشغالها مباشرة بعد الحرب في تشكيل الحكومة الجديدة، إذ تبنى قرار أثناء الجلسة الثانية التي انعقدت بكامل أعضائها، عبر فيه عن عمق الأمل بأن يكون دستور الحكومة البولندية الذي أقرت به الدول الراعية للمؤتمر ممكنا للوفود البولندية للتقدم والمشاركة بأسرع ما يمكن، وفي نهاية المؤتمر ترك فراغ على وثيقة الميثاق من أجل فسح المجال أمام بولندا للتوقيع، ما يجعل عدد الدول المشتركة بالتوقيع يصل إلى (51) دولة. ينظر:

U.N., Ibid, p 9.

(2) المجذوب، المصدر السابق، ص 127.

(3) نافعة، المصدر السابق، ص 74.

مادة، ودخل الميثاق حيز التنفيذ في [illegible] تشرين الأول 1945 بعد أن أودعت الدول الخمس الكبار وغالبية الدول الموقعة على الميثاق تصديقاتها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك ظهرت إلى عالم الوجود منظمة عالمية جديدة حلت محل عصبة الأمم[1].

في 10 كانون الثاني 1946 عقد أول اجتماع للجنة العامة للأمم المتحدة في ويست منستر(West Minster) في لندن، ومثل هذا التاريخ الذكرى الـ (26) لولادة عصبة الأمم، والقى الدكتور إدوارد زوليتا انجل (Edward Z. Angel) ممثل كولومبيا والذي كان رئيسا للجنة التحضيرية كلمة الافتتاح، وأثناء جلسات المؤتمر قامت الجمعية العامة باختيار ست لجان من (51) عضوا، وهذه اللجان هي: لجنة السياسة والأمن، اللجنة الاقتصادية و المالية، اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية ولجنة الأمانة أو الوصاية، ولجنة إدارية مختصة بالموازنة واللجنة القانونية إلى جانب لجنة عامة تضم في عضويتها رؤساء اللجان الست وسبعة نواب ورئيس الجمعية[2].

وأثناء الاجتماع الأول للجمعية العامة انتخب السيد تريغفي لي (Trygve Lie)[3] أول أمين عام للأمم المتحدة بناء على توصية مجلس الأمن، وعينته الجمعية العامة رسميا في

(1) الجادرجي، المصدر السابق، ص ص 127-128.

(2) Schuman, ibid, p. [illegible]

(3) ولد في 16 تموز 1896 في أوسلو في النرويج، انضم إلى عضوية شباب العمل النرويجي عام 1911، كان مساعدا لأمين حزب العمل من عام 1919حتى 1922، حصل على درجة علمية في القانون عام 1919، عمل مستشارا قانونيا لاتحاد نقابات العمال النرويجية أثناء المدة 1922–1935، تولى منصب وزير العدل في حكومة جوهان سفولد 1935–1939، انتخب عضوا في البرلمان النرويجي 1939، وأعيد انتخابه عام 1945، ترأس وفد بلاده إلى مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، ترأس وفد بلاده أيضا أثناء اجتماعات الجمعية العامة في لندن 1946، انتخب كأول أمين عام للجمعية العامة، وعينته الجمعية العامة رسميا في هذا المنصب بجلستها الـ (22) في 2 شباط 1946، ووافقت الجمعية العامة على تمديد ولايته ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من 1 شباط 1951، واستقال من منصبه في تشرين الثاني 1952، توفي في 30 كانون الأول 1968. ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة

هذا المنصب أثناء جلستها الـ (22) التي عقدتها الجمعية بتاريخ 2 شباط 1946[1]

وأثناء الاجتماع الأول للجمعية العامة في لندن تقرر أن تكون المقرات الرئيسة للأمم المتحدة في الولايات المتحدة، ولم تكن نيويورك أول اختيار، فقد طرحت اللجنة المكلفة باختيار المقرات عدة مدن أمريكية مثل فلادلفيا، بوسطن، سان فرانسيسكو، ولكن وقع اختيار اللجنة على نيويورك[2].

تبرع الثري الأمريكي نلسون روكفلر[3] (N. Rockefeller) لإنشاء مقر لمنظمة الأمم المتحدة بمبلغ (8,5) مليون دولار، وقد تم اختيار نيويورك مقرا دائما لمنظمة الأمم المتحدة اعترافا بما أسدته الولايات المتحدة من جليل الخدمات لقضية العدالة والسلم العالمي[4].

تمت المباشرة بإنشاء بنايات الأمم المتحدة في نيويورك في 24 تشرين الأول 1949، واكتمل البناء في 21 آب 1951 وانتقلت المنظمة إلى المقر الجديد[5].

الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة على الموقع: http://www.un.org/ar/hq/dpi/

(1) حسن آغا، الأمم المتحدة : حقائق وأسرار، (القاهرة: دار المعارف، 1965)، ص 99.

(2) مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن العشرين، ط1، (عمان، 2003)، ص 174.

(3) سياسي أمريكي ينتمي إلى عائلة اشتهرت بالثراء الفاحش، تولى عدة مناصب حكومية هامة منها وزير الخارجية 1940-1944، ومستشارا لرئيس الجمهورية 1954-1955، وحاكما لولاية نيويورك 1958، أعيد انتخابه لهذا المنصب مرات عدة، حاول عام 1960 الحصول على ترشيح الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة، معروف بميوله الليبرالية، وهو الذي رشح كيسنجر للمناصب الحكومية العليا إبان ولاية نيكسون. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص 848.

(4) هربرت فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1879-1950، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضابع، (القاهرة، 1976)، ص 128.

(5) الزيدي، المصدر السابق، ص 175.

لم تكن اللغة العربية من اللغات المستعملة في منظمة الأمم المتحدة واستخلمت أول مرة بصورة رسمية عام 1974[1].

مثل قيام منظمة الأمم المتحدة نصرا كبيرا للسياسة الأمريكية، إذ حاول الساسة الأمريكان إيجاد هذه المنظمة إلى حيز الوجود قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها رغبة منهم في تجنب النتائج التي أسفرت عنها تجربة عصبة الأمم حينما ربطت بين مصير الحرب ومصير مشروع التنظيم الدولي، إذ نوه وزير الخارجية الأمريكي كوردهل هيل آنذاك إلى أهمية التعجيل في إنشاء الهيئة العالمية (الأمم المتحدة) لكي لا يتعرض المشروع للخطر إذا ما أرجئ البت فيه إلى ما بعد الحرب، ومصدر الخطر في ذلك يكمن في إمكانية نشوب خلافات حول السياسة الخارجية، وتفرق الحلفاء، وجنوح رابطة التعاون والتحالف التي جمعت بين الحلفاء في مدة الحرب إلى الانحلال والتفكك بعد الحرب[2].

هنالك شبه إجماع على أن منظمة الأمم المتحدة هي الوريث لمنظمة عصبة الأمم، التي انهارت بقيام الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لها دور مباشر وفعال في إنشاء هذه المنظمة قد أفادت كثيرا من تجربة العصبة، ومن الأخطاء التي وقعت فيها تلك المنظمة، ويمكن القول أن ضعف منظمة عصبة الأمم وعدم قدرتها على نزع سباق التسلح الذي كانت تشهده أوربا قبيل قيام الحرب العالمية الثانية سببه عدم اشتراك الولايات المتحدة في هذه المنظمة وضعف تأثيرها عليها بسبب امتناع الكونغرس الأمريكي آنذاك على التوقيع على شروط الصلح.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية وتأخر دخول الولايات المتحدة الحرب بصورة مباشرة إلى نشاط الدبلوماسية الأمريكية وسعيها لإيجاد تنظيم دولي جديد يحل محل عصبة الأمم، وساعدها في ذلك عدم دخولها الحرب منذ البداية، مما أعطاها مجالا أوسع للتحرك السياسي، كما أن بعد الولايات المتحدة عن مجريات أحداث الحرب العالمية من الناحية

---

(1) هاني خلاف، النشاط الدبلوماسي العربي في الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 40، مجلد 11، ابريل 1975.

(2) الجلوب، المصدر السابق، ص 127.

الجغرافية أسهم بشكل كبير في الحفاظ على الاقتصاد الأمريكي من الدمار، مما ولد دافعا قويا للولايات المتحدة لاعتلاء قمة الاقتصاد العالمي، والذي مثل مرتكزا استراتيجيا للسير في قيادة العالم السياسية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

إن هذا التنظيم الجديد الذي سعت الولايات المتحدة إلى إنشائه، مثل تكتلا سياسيا واقتصادياً وعسكرياً للدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، ومثلت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام 1945 أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن الولايات المتحدة سيرت هذه المنظمة لخدمة مصالحها، ودعمها للدول الحليفة معها من خلال مواقفها تجاه قضايا التحرر والاستقلال، وموقفها السلبي تجاه قضية العرب الأولى فلسطين.

ثالثا : أهداف منظمة الأمم المتحدة وأبرز مبادئها :-

تحددت أهم الأهداف التي تسعى منظمة الأمم المتحدة إلى تحقيقها وحسب ما ورد في ميثاقها:

- حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.
- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.
- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان

والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة[1].

مبادئ منظمة الأمم المتحدة بحسب ما جاء في ميثاقها :

- تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها جميعاً.
- لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.
- يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.
- يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.
- يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.
- تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي.
- ليس في هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل

---

(1) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (نيويورك: لا. ت)، الفصل الأول في مقاصد الهيئة ومبادئها، مادة 1.

هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع[1].

رابعا: تشكيلات منظمة الأمم المتحدة:-

تتكون منظمة الأمم المتحدة من ستة أجهزة تعمل ضمن إطارها، ولكل من هذه الأجهزة مهامها التي تحددها بنود وميثاق المنظمة، وسنتعرف على هذه التشكيلات وسنحاول ذكر أهم الوظائف التي يقوم بها كل تشكيل وفقا لطبيعة عمله ومهامه، وكما يأتي:

1- الجمعية العامة (General Assembly)

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة، ولا يجوز للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة[2].

تتلخص أهم وظائف الجمعية العامة في النظر في الأسس التي يقوم عليها التعاون الدولي وصيانة السلم والأمن، بما في ذلك مناقشة أية مسألة تؤثر في السلام والأمن، وتوصي بما تراه في شأنها إلا إذا كان النزاع أو الموقف موضع بحث من جانب مجلس الأمن، وكذلك مناقشة أية مسألة تدخل في نطاق الميثاق أو تؤثر في سلطة أي فرع وتؤثر في سلطات ووظائف أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة[3].

الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في سان فرانسيسكو، والتي وقعت على هذا الميثاق وصادقت عليه طبقا للمادة 110، وكذلك الدول التي وقعت من قبل على تصريح الأمم المتحدة الصادر في 1 كانون الثاني 1942 وصادقت عليه[4].

---

(1) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الرابع في الجمعية العامة، المادة 9.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 3.

(4) المصدر نفسه، المادة 18.



وتصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت، وتشمل هذه المسائل التصويتات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولي وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها، وفصل الأعضاء والمسائل المتعلقة بالميزانية[1]، ويكون لكل عضو في الأمم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة[2]، وتجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقادية عادية وفي أدوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ما تدعو إليه الحاجة، ويقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة[3]، وتضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها وتنتخب رئيسها لكل دورة انعقاد[4].

تبدأ دورة الجمعية العامة التي تدوم شهرين أو ثلاثة أشهر ابتداء من يوم الثلاثاء الثالث من شهر أيلول من كل سنة، ثم يجوز أن تعطل الدورة على أن تنعقد مرة ثانية في الربيع، وتنتخب الجمعية العامة رئيسها الخاص وجميع نوابه السبعة من دول مختلفة، وتضع قواعدها الخاصة بشأن تحديد أوقات انعقاد الجلسات اليومية وتحديد المدة لكل متكلم، وتعيين الإجراءات الأخرى وفقا لنصوص الميثاق.

وتقوم الجمعية العامة بعملها من خلال سبع لجان أساسية يحق لجميع الأعضاء أن يمثلوا فيها، وهي:-

- اللجنة السياسية: وتشمل السياسة والأمن ويدخل في اختصاصها تنظيم التسلح.
- اللجنة السياسية الخاصة: تشارك في أعمال اللجنة السابقة.
- اللجنة الثانية: للشؤون الاقتصادية والمالية.

---

(1) المصدر نفسه، المادة 18، فقرة 1.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 20.

(3) المصدر نفسه، المادة 21.

(4) غولت، المصدر السابق، ص 28.

- اللجنة الثالثة: للشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية.
- اللجنة الرابعة: لشؤون الوصاية وتدخل في اختصاصها شؤون الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.
- اللجنة الخامسة: للشؤون الإدارية والميزانية.
- اللجنة السادسة: للشؤون القانونية(1)

ز- مجلس الأمن (Security Council)

يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا(2) من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه، ولتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس، ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل(3).

ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أنه في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين، بعد زيادة عدد أعضاء المجلس من أحد عشر عضوا إلى خمسة عشر عضوا، يجب أن يختار اثنين من الأعضاء الأربعة الإضافيين لمدة سنة واحدة، والعضو

---

(1) حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص14.

(2) أدخلت تعديلات على المادتين (23) و (27)، ووافقت عليها الجمعية العامة في عام 1963، ووضعت موضع التنفيذ عام 1965، والتعديل الذي يمس المادة (23) يقضي بزيادة أعضاء مجلس الأمن من (11) عضوا إلى (15) عضوا. أما المادة (27) المعدلة فتنص على أن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن في الأمور الإجرائية تصبح نافذة إذا وافق عليها تسعة أعضاء (سابقا سبعة أعضاء)، من ضمنهم الأعضاء الدائمون الخمسة. ينظر: حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص 11.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الخامس في مجلس الأمن، المادة 23 فقرة 1.

الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور[1]، ويكون لكل عضو في المجلس مندوب واحد[2].

ورغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا يتعهد أعضاء الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات، ويعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات، ويرفع مجلس الأمن تقارير سنوية وأخرى خاصة إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها[3].

ويكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد، وتصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه[4].

ولكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بوجه خاص[5].

وأي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ليس بعضو في مجلس الأمن، وأية دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة، إذا كان أي منهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه، يُدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء الأمم المتحدة[6].

---

(1) المصدر نفسه، المادة [illegible] فقرة 2.

(2) المصدر نفسه، المادة 23، فقرة 3.

(3) المصدر نفسه، المادة 24.

(4) المصدر نفسه، المادة 27.

(5) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 31.

(6) المصدر نفسه، المادة 32.

ويتمتع مجلس الأمن بميزتين اسهمتا بشكل كبير في تقوية مركزه وتـأثيره في الأمـم المتحدة، وهاتان الميزتان هما إلزامية قراراتـه بالنسبة إلى أعـضاء الأمـم المتحـدة، وتفـرده باختصاص تسوية المنازعات بين الدول، فهو وحده مـن بـين سـائر الأجهـزة يتمتـع بميـزة اتخاذ التدابير القسرية دون أن تشاركه في ذلك الجمعية العامة[1].

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (Economic and Social Council)

يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أربعة وخمسين عضوا[2] مـن الأمـم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة[3]. مع مراعاة أحكام الفقرة 3 ينتخب ثمانية عشر عـضوا من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة لمدة ثـلاث سنوات ويجـوز أن يعـاد انتخاب العـضو الـذي انتهـت مدتـه مباشـرة[4]. في الانتخـاب الأول بعـد زيـادة أعـضاء المجلس من سبعة وعشرين عضوا إلى أربعة وخمسين عضوا، يختار سبعة وعـشرون عـضوا إضافيا علاوة على الأعضاء المنتخبين محل الأعضاء التسعة الذين تنتهي مدة عـضويتهم في نهاية العام، وتنتهي عضوية تـسعة مـن هـؤلاء الأعـضاء الـسبعة والعـشرين بعـد انقـضاء سنتين، ويجري ذلك وفقا للنظام الذي تضعه الجمعية العامـة[5]. ويكـون لكـل عـضو مـن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد[6].

---

(1) أحمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حماية الـسلام الـدولي، ط1، (بيروت: منـشورات الحلبي الحقوقية، 2012)، ص 61.

(2) عـدلت المـادة ■ وأصـبحت نافـذة عـام 1965، نـصت علـى زيـادة أعـضاء المجلـس الاقتـصادي والاجتماعي من (18) عضوا إلى (27) عضوا، وفي عام 1971 وافقت الجمعية العامـة علـى تعـديل آخر يقضي بزيادة أعضاء المجلس إلى (54) عضوا. ينظر: حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، ص 11.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل العاشر الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة 61، فقرة 1.

(4) المصدر نفسه، المادة 61، فقرة 2.

(5) المصدر نفسه، المادة 61، فقرة 3.

(6) المصدر نفسه، المادة 61، فقرة 4.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بهما، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير، وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن، وله أن يقدم توصيات بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها، وله أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه، وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وفقا للقواعد التي تضعها الأمم المتحدة[1].

4- مجلس الوصاية (Trusteeship Council)

خصص الميثاق الفصل الثاني عشر لنظام الوصاية الدولي، فأقرت المادة الخامسة والسبعون أن تنشئ الأمم المتحدة في ظل سلطتها نظاما دوليا للوصاية لإدارة الأقاليم التي تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة وللإشراف عليها، ويطلق على هذه الأقاليم (الأقاليم المشمولة بالوصايا) (Trust-Territories)[2].

ويتألف مجلس الوصايا من أعضاء الأمم الذين يتولون إدارة بلاد واقعة تحت الوصاية، ومن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يديرون بلادا من هذا النوع، ومن عدد كاف من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات لإيجاد توازن بين الدول التي تدير بلادا تحت الوصاية والتي لا تدير بلادا من هذا النوع، ويجوز انتخاب أعضاء المجلس عقب مدة عضويتهم[3].

وتشمل مهمة مجلس الوصاية النظر في التقارير التي ترفعها السلطة القائمة بالإدارة، وأن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة، وينظم

---

(1) المصدر نفسه، المادة 62.

(2) اغا، المصدر السابق، ص 51.

(3) حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، ص 20.

زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية في أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة، وأن يتخذ هذه التدابير وغيرها وفقا للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية[1].

يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل إقليم مشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتقدم السلطة القائمة بالإدارة في كل إقليم مشمول بالوصاية داخل اختصاص الجمعية العامة تقريرا سنويا للجمعية العامة موضوعا على أساس هذه الأسئلة[2].

ويكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد وتصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الحاضرين المشتركين في التصويت[3].

ولعم الإجراءات التي يتخذها مجلس الوصاية أن يضع لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه. ويجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك وفقا للائحة التي يسنها، ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه[4].

ويستعين مجلس الوصاية، كلما كان ذلك مناسبا، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالوكالات المتخصصة في كل ما يختص به كل منها من الشؤون[5].

5- الأمانة العامة (General Sécretariat)

يكون للهيئة أمانة تشمل أمينا عاما ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين، وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن، والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة[6]. ويتولى الأمين العام بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية

---

(1) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثالث عشر الخاص بمجلس الوصاية، المادة 87.

(2) المصدر نفسه، المادة [illegible]

(3) المصدر نفسه، المادة [illegible]

(4) المصدر نفسه، المادة 90.

(5) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 91.

(6) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الخامس عشر في الأمانة العامة، المادة 97.

العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية، ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلفها إليه هذه الفروع، ويعد الأمين العام تقريرا سنويا للجمعية العامة بأعمال الهيئة[1].

والأمانة العامة للأمم المتحدة هي الجهاز الإداري والفني الذي يتولى كافة الأعمال الإدارية بالنسبة لجميع فروع الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة والفرعية، (باستثناء محكمة العدل الدولية)، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام (أو السكرتير العام) وعدد كاف من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية المطلوبة[2].

وللأمين العام بعض المهام السياسية، إذ ينبه مجلس الأمن على أية مسألة يرى أنها تهدد السلم والأمن الدوليين، وتنطوي هذه الصلاحية على سلطة كبيرة، إذ يترتب عليها بالضرورة منحه الحق في الاتصال بأطراف النزاع المختلفة للتعرف على وجهة نظر كل منهم، وربما أيضا المبادرة باتخاذ خطوات معينة أو التقدم بمقترحات معينة لحل النزاع قبل أن يقرر لفت مجلس الأمن إليه[3].

أما عن المدة التي يشغلها الأمين العام في منصبه فلم يحددها الميثاق، وحددتها الجمعية العامة بقرار منها في بداية نشأة الأمم المتحدة، حيث حددت هذه المدة بخمس سنوات يجوز تجديدها، كما يجوز إعادة انتخابه[4].

وأول أمين عام للأمانة العامة كان النرويجي تريجف لي، إذ انتخب في الأول من شباط 1946 بناء على توصية من مجلس الأمن، وكان انتخابه لمدة خمس سنوات، وفي الأول من تشرين الثاني 1950 قررت الجمعية العامة تجديد مدة ولايته لثلاث سنوات

---

(1) المصدر نفسه، المادة 98.

(2) ناظم، المصدر السابق، ص 111.

(3) المصدر نفسه، ص ص 111–112.

(4) رخا، المصدر السابق، ص 157.

أخرى، وصدور هذا القرار دون توصية مجلس الأمن وبمناورة إجرائية أمريكية، فأثارت هذه المسألة المناقشات والشكوك حول مدى شرعيته وصحته من الوجهة الدستورية[1].

ويبدو أن الآلية التي تم فيها اختيار الأمين العام واجهت الكثير من المشاكل وعرضت أثناءها الكثير من الآراء والمقترحات، والظاهر أن الخلاف بين المعسكرين الشرقي والغربي ألقى بظلاله على هذا الموضوع[2].

إذ اقترح رئيس الوزراء السوفيتي آنذاك نيكيتا خروتشوف[3] (Nikita S. Khrushchev) فيما بعد نظاما ثلاثياً جديداً يمثل دول المعسكر الشرقي والغربي والحياد، وسمي هذا النظام بالترويكا (Troika) نسبة إلى العربة الروسية التي تجرها ثلاثة جياد، وقد ارتفعت المطالب السوفيتية بتطبيق هذا النظام بعد وفاة الأمين العام داغ همرشولد[4]

---

(1) الجادرجي، المصدر السابق، ص 216.

(2) أهاد، المصدر السابق، 63.

(3) ولد في كالينوفكا بمقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا عام 1894، من عائلة يعمل أفرادها في المناجم عمل في البداية راعيا، ثم في مصانع الحديد والصلب، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1918، وحارب إلى جانب الحرس الأحمر أثناء الحرب الأهلية، انتسب إلى الجامعة العمالية عام 1922، وأصبح أمين سر الخلية الشيوعية فيها، أوفد إلى موسكو عام 1929 للدراسة في أكاديميتها، وبقي فيها حتى عام 1931 حينما عاد إلى أوكرانيا وأخذ يتسلق المراتب الحزبية بسرعة، حكم الاتحاد السوفيتي للمدة 1953-1964، وتميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية ، ويإرسائه الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، ص ص 611–613.

(4) ولد في جونكوبينغ في السويد عام 1905، تخرج من الكلية وهو في سن الثمانية عشر عاما، والتحق بجامعة إبسالا، أمضى فيها عامين ودرس تاريخ الأدب الفرنسي والفلسفة الاجتماعية والاقتصاد السياسي، وحصل على بكالوريوس حقوق عام 1930، حصل عام 1933 على شهادة الدكتوراه من جامعة ستوكهولم في الاقتصاد السياسي، عين في عام 1945 مستشارا لمجلس الوزراء لمعالجة المشاكل المالية والاقتصادية، وفي عام 1947 عين في وزارة الخارجية وأوكلت إليه مسؤولية جميع المسائل الاقتصادية، كان أحد أعضاء الوفد السويدي في مؤتمر باريس عام 1947 عندما أنشأت آلية خطة مارشال، تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة في 10 نيسان 1953 وحتى 18 أيلول 1961،

في أيلول 1961، إلا أن هذا النظام لم يلقَ تجاوبا من دول المعسكر الغربي أو علامة تأييد من دول الحياد، باعتبار أن هذا النظام سوف يضعف من فاعلية الأمم المتحدة ويقضي على المرونة المواجهة لها[1].

6- محكمة العدل الدولية (International Court Justice)

محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بميثاق منظمة الأمم المتحدة، وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من الميثاق[2].

يعد جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ويجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية من مجلس الأمن[3].

يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفا فيها. وإذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه الحكم الصادر من المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قرارا بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم[4].

عندما توفي في حادث تحطم طائرة في الكونغو. ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة. متاح على الموقع: http://www.un.org/ar/hq/dpi/

(1) أحمد، المصدر السابق، ص63.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الرابع عشر الخاص بمحكمة العدل الدولية، المادة 92.

(3) المصدر نفسه، المادة 93.

(4) المصدر نفسه المادة 94.

تتكون المحكمة من خمسة عشر قاضيا يعرفون باسم أعضاء المحكمة (Members) ويشترك في انتخابهم مجلس الأمن (دون حق الفيتو) والجمعية العامة كل منهم على حدة، ويختار القاضي لمدة تسع سنوات، وليس هنالك ما يمنع من إعادة اختياره على الفور، ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء هيئة المحكمة عن تسعة أعضاء، ويتم اختيار أعضاء المحكمة على أساس مؤهلاتهم الشخصية لا على أساس الجنسية، كما يراعى في القاضي أن يكون حائزا في بلاده على المؤهلات اللازمة لتعيينه في ارفع المناصب القضائية[1].

---

(1) للتفاصيل عن مواد محكمة العدل الدولية ينظر: المصدر نفسه، من المادة 1 إلى المادة 70.

الفصل الثاني

دور العراق في إنشاء منظمة الأمم المتحدة وموقفه من القضايا العربية فيها 1945– 1958

الفصل الثاني

دور العراق في إنشاء منظمة الأمم المتحدة وموقفه من القضايا العربية فيها 1945– 1958

أولا : دور العراق في إنشاء منظمة الأمم المتحدة :

تأسست منظمة الأمم المتحدة في 26 تشرين الثاني 1945، وكانت نتاجاً لمجموعة من الأفكار التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية 1939–1945 في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وقد تكللت هذه الأفكار بعقد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات التي بلورت وبشكل نهائي هذه الأفكار وصاغتها بالطريقة التي اتفق عليها بين الدول الأعضاء، ونتج عنها ظهور منظمة الأمم المتحدة.

ولا يخفى الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء هذه المنظمة (كما وضحنا سابقا)، فضلا عن دور بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا، إذ كانت هذه الدول الراعي لعقد المؤتمرات التي نتج عنها تأسيس هذه المنظمة، وقامت بدورها أيضا في توجيه الدعوة إلى الدول التي ساعدت الحلفاء ووقفت إلى جانبهم أثناء الحرب العالمية الثانية، والدول التي آمنت بمبادئ هذه المنظمة، فكانت الاستجابة واضحة لهذه الدول التي اجتمعت في سان فرانسيسكو عام 1945 وأقرت مبادئ ميثاق هذه المنظمة.

وبقدر تعلق الموضوع بالعراق فانه ومنذ تأسيس الحكومة العراقية عام 1921[1] ظل تابعا للسيطرة البريطانية على الرغم من انتمائه إلى منظمة عصبة الأمم عام 1932،

---

(1) اضطرت بريطانيا وبسبب ثقل النفقات التي لوجيها الحرب العالمية الأولى، والتدابير العسكرية التي اتخذتها لإخماد ثورة العشرين في العراق والضغوط التي مارسها الرأي العام البريطاني بضرورة الجلاء من العراق إلى التفكير في وجوب إنقاص نفقاتها، فاقترح مستر مونتاكو (Montagu) وزير الهند بتأسيس حكم وطني في العراق يدين لبريطانيا بالولاء وعندما تولى تشرشل وزارة

والتي نال بموجبها العراق استقلاله، إلا انه من الناحية العملية ظل تابعا سياسيا واقتصاديا لبريطانيا بموجب الاتفاقيات التي أقرتها الحكومة البريطانية مع الحكومة العراقية[1]، والتي وضعت الكثير من مقدرات العراق السياسية والاقتصادية بأيدي بريطانيا.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية 1939-1945 وقف العراق إلى جانب بريطانيا بموجب هذه الاتفاقيات، وكانت مسالة الإعلان الحرب على المحور[2] من طرف العراق مرهونة بالإعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا، إذ صرح رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد(6 نيسان 1939-18 شباط 1940) بأن حكومة العراق ستعلن الحرب على ألمانيا حالما تعلن بريطانيا الحرب عليها[3].

المستعمرات تبنى هذا الاقتراح ووجد أن إدارة العراق من قبل حاكم عربي يتمتع بالسلطة التنفيذية ويؤازره شعب بصورة علنية ويكون ضامنا لعقد معاهدة تصاغ فيها بنود الانتداب، لعقد مؤتمر في القاهرة بتاريخ 12 آذار 1921 تم من خلاله اختيار فيصل بن الحسين ملكا لعرش العراق. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، ج1، (بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 206-212.

(1) للاطلاع على الاتفاقيات المعقودة بين العراق وبريطانيا ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، (بغداد: منشورات وزارة الإعلام، 1977).

(2) دخل العراق الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا وحلفائها إثر قرار حكومة نوري السعيد المتخذ في كانون الثاني 1943، وقد حرص نوري السعيد على اتخاذ ذلك الموقف تقديرا منه لتأمين سلامة العراق، وخدمة القضية العربية عامة، بعد أن أيقن أن انهيار بريطانيا ليس بالأمر السهل، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى إلى مساعدة بريطانيا بكل ما لديها من وسائل، وأنها نصحت الحكومة العراقية بضرورة التعاون مع بريطانيا في تلك الحرب. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية- العربية حتى عام 1958،(بغداد: مطبعة اليقظة العربية، 2002)، ص 17.

(3)عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، ط1، مج4، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986)، ص 11.

إن هـذا الموقـف الـداعم لبريطانيا مـن قبـل الحكومـة العراقيـة أدى إلى انقسام سياسي كبير في العراق آنذاك فيعلما تسرب هذا الخبر إلى بعض القادة السياسيين آنـذاك عن طريق رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني[1]، أعلـن عـدد مـن الـوزراء ومـن بينهم (طه الهاشمي، رستم حيدر ومحمود صبحي الدفتري)، ورئيس أركان الجيش وعـدد من قادة الجيش رفضهم الإعلان الحرب على المحور قائلين أن معاهدة التحالف مع بريطانيا عام 1930 لا تلزم العراق بدخول الحرب[2].

لم يؤثر هذا الخلاف في وجهات النظر بين الساسة العراقيين على الاتجاه السائد لدى الحكومة العراقية في السير على خطى بريطانيا والوقوف معها، فعلى الرغم من الأحداث التي مر بها العراق أثناء الحرب والمتمثلة بانتفاضة رشيد عالي الكيلاني عام 1941[3]، وتقربها من ألمانيا– والتي لا نريد الدخول في تفاصيلها–، إلا أن الحكومة

---

(1)ولد في بغداد عام 1892 ونشأ فيها، اشتهر بثورته على الإنكليز عام 1941 وسميت ثورته (ثورة مايس 1941)، واستقر المؤرخون في كتبهم على هذا الاصطلاح، كان طموحا إلى الزعامة وراغبا بإنشاء دولة عربية موحدة له مساهمة في ثورة العشرين، حين في عام 1924 وزيرا للعدل، اشترك مع ياسين الهاشمي في تأسيس حزب الإخاء الوطني عام 1928، حين رئيسا وزراء العراق أكثر من مرة بدءا بعام 1930، تعاون في عام 1941 مع أربعة ضباط يمثلون الحركة القومية في الجيش من إقامة حكومة الدفاع الوطني، إلا أن هذه الحكومة سقطت وهرب الكيلاني إلى ألمانيا عن طريق إيران، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية تسلل إلى فرنسا متخفيا ثم إلى بيروت فدمشق فالرياض، وفي عام 1953 رحل إلى القاهرة، وبعد ثورة 14 تموز 1958 عاد إلى بغداد فسجنه عبد الكريم قاسم لثلاث سنوات بعدها رحل إلى بيروت وتوفي فيها عام [illegible] ودفن في بغداد. حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ط1، ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995)، ص 75.

(2)أسود، المصدر السابق، ص 11.

(3)في 3 نيسان 1941 قرر مجلس الدفاع الأعلى الذي تشكل في أواسط عام 1940 تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وقرر المجلس أيضا إقالة الوصي عبد الإله الذي هرب إلى البصرة وتعيين الشريف شرف وصيا على العرش، وأعلن الكيلاني في 7 نيسان استعداد حكومته الوقوف على الحياد في الحرب العالمية الثانية في حالة اعتراف بريطانيا والولايات المتحدة

العراقية أقدمت على الإعلان الحرب على دول المحور، وعقد مجلس الوزراء العراقي جلسة بتاريخ 11 كانون الثاني 1942 واطلع على الاقتراح الموقع عليه من أكثرية أعضاء مجلس النواب آنذاك[1]. والذي قرر إحالته إلى الحكومة العراقية والمرسل إلى رئاسة الوزراء في طي كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم (69) والمؤرخ في 12 تشرين الثاني 1942، واطلع مجلس الوزراء أيضا على المذكرة المقدمة من رئيس الوزراء نوري السعيد (تشرين الأول 1942-كانون الأول 1943) والمرقمة (125) والمؤرخة في 11 كانون الثاني 1943، تقرر اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور[2]. لذلك واستنادا إلى المادة 26 من القانون الأساسي، فقد اصدر الوصي على عرش العراق عبد الإله[3] (1939-

---

الأمريكية بالقيادة السياسية الجديدة في العراق، إلا أن بريطانيا قامت بإنزال قواتها في البصرة بتاريخ 16 نيسان، وأبلغت الحكومة العراقية بشكل رسمي، مما أدى إلى إثارة الحكومة العراقية، وقامت بريطانيا بتسفير السكان المدنيين من البريطانيين والأمريكان إلى الحبانية، مما دفع الحكومة العراقية إلى اعتقال جميع العاملين البريطانيين في شركات نفط الموصل وكركوك وخانقين، وصدر قرار من وزارة الخارجية الألمانية في 10 نيسان [illegible] بمساعدة العراق ووافق هتلر في 27 نيسان 1941 على تقديم المعونة العسكرية للعراق من أجل توجيه ضربة للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط، بدأت الحرب العراقية البريطانية في 1 أيار 1941وانتهت باحتلال بريطانيا للعراق مرة ثانية وسقوط حكومة الدفاع الوطني.ينظر: بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق 1941، ترجمة فاروق الحريري، (بغداد: مديرية المطابع العسكرية، 1982)، ص ص 25-80.

(1)أوعز نوري السعيد بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني إلى أنصاره في مجلس النواب أن يتقدموا بطلب إلى رئيس المجلس في 12 تشرين الثاني 1942 يطلبون فيه انضمام العراق إلى مبادئ ميثاق الأطلسي. ينظر: الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص 104.

(2)وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة الموقع عليها في واشنطن في 2 كانون الثاني سنة 1942، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1943)، ص ص 1-2.

(3)ابن الملك علي أمير الحجاز بن الشريف حسين بن علي من بني هاشم، مواليد الطائف في 14 تشرين الثاني 1913، درس في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، وفي أواخر تشرين الأول 1928 سافر إلى بريطانيا لدراسة اللغة الإنكليزية، وفي عام 1932 عاد إلى العراق والتحق بالبلاط الملكي، عين موظفا في وزارة الخارجية، فأصبح ملحقا في السفارة العراقية في برلين، وفي 4 نيسان 1939 أصبح

1953) إرادته الملكية المرقمة (29) والمؤرخة في 13 كانون الثاني 1943 بالإعلان وجود حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور اعتبارا من منتصف ليل 16-17 كانون الثاني 1943[1].

وبمناسبة الإعلان العراق الحرب على المحور، بعث الوصي الأمير عبد الاله برقية إلى الملك جورج السادس(George) ملك المملكة المتحدة (بريطانيا) (1936-1952)، وهنأ وكيل وزير الخارجية البريطاني اللورد مودين (Modeen) وزير خارجية العراق عبد الإله حافظ[2]، كما جرت التهنئة بين وزيري خارجيتي الصين والعراق[3].

وفي 23 كانون الثاني 1943 أجاب الملك جورج السادس ببرقية بعثها إلى الوصي ردا على برقيته، يعرب فيها سروره على موقف العراق من إعلان الحرب[4].

تذرعت الحكومة العراقية بأسباب عدة من أجل إعلان الحرب على دول المحور، إذ أوضحت الحكومة أن دول المحور تمادت في موقفها العدائي على العراق بما تبثه محطات إذاعاتها ضد العراق ومصالحه، كما سعت هذه المحطات إلى إيجاد الخلاف والتفرقة بين سكان العراق بقصد تعريض الأمن والنظام العام للخطر، وذلك ببث التفرقة والأخبار الكاذبة، كما أن سلطات المحور تقوم بتوجيه عبارات تمس كرامة العائلة المالكة.

إن كل ما تقدم يشير إلى أن الحكومة العراقية كانت ماضية في طريقها للتوقيع على تصريح الأمم المتحدة، وكانت تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية خارجية، وقد

وصيا على عرش العراق بعد مقتل الملك غازي ولحين إكمال ولي العهد فيصل السن القانونية، توفي في 14 تموز [illegible] على اثر قيام الثورة في العراق وإعلان قيام الجمهورية العراقية.ينظر: خالد احمد الجوال، موسوعة إعلام كبار ساسة العراق الملكي من [illegible] إلى 1958، ط1، ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2011)، ص ص 378-394.

(1) وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة ص 12.

(2) أسود، المصدر السابق، ص 23.

(3) للاطلاع على نصوص البرقيتين ينظر: أسود المصدر السابق، ص ص 230-24.

(4) الحسني، تاريخ الوزارات، ج6، ص 111.

وجدت في الانضمام إلى تصريح الأمم المتحدة ضالتها، وعلى ما يبدو فإن الحكومة العراقية كانت تتوقع انتصار الحلفاء في الحرب، لذلك رأت من الضروري الوقوف إلى جانب الحلفاء ومساعدتهم وتقديم العون لهم والسير على خطاهم.

وأثناء الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 11 كانون الأول 1942، والذي تم على إثره إعلان الحرب على دول المحور، وافق مجلس الوزراء أيضا على انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة[1].

وقد أرسل قانون انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة بعد إقراره من قبل مجلسي الأعيان والنواب إلى الوصي للموافقة عليه بتاريخ 21 كانون الأول 1943[2]، وأعيد القانون إلى مجلس الوزراء في 23 كانون الثاني 1943 بعد مصادقة الوصي والتوقيع عليه.[3]

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد (تشرين الأول 1942-كانون الأول 1943)، قد أرسل في 18 كانون الثاني 1943 برقية إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، يطلب فيها انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ 2 كانون الأول 1942، وأجاب الرئيس الأمريكي بقبول هذا الانضمام[4].

لاقى انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة استحسان ورضا الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعربت عن امتنانها وشكرها للحكومة العراقية لإخلاصها وتعاونها، وذكر عضو مجلس الشيوخ الأمريكي المستر هيل (Hell) عن ولاية الاباما الأمريكية وعضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي،

---

(1)وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة، ص2.

(2)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، نص قانون انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة، رقم الملفة 4675/ 311، و3، ص3.

(3)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة، رقم الملفة 4675/ 311، و2، ص2.

(4)اسود، المصدر السابق، ص32.

انه قبل سنتين مضت أي في 16 كانون الثاني 1943، انضم العراق رسمياً إلى حضيرة الأمم المتحدة وبذلك أصبح الأمة الثلاثين التي انضمت إلى ميثاق الأطلسي، وفي أيام الحرب المظلمة أوقد هذا الشعب الديمقراطي الشجاع، مشعل الإيمان الراسخ والتعاون في الصراع الأكبر الذي تخوضه الدول المتحالفة، واليوم بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لتلك الخطوة الخطيرة، يستطيع العراقيون الإحساس بأن إيمانهم كان له ما يبرره بالانتصارات التي كسبتها الأمم المتحدة[1].

وأضاف: كما بالنسبة لنا هنا في الولايات المتحدة فان هذه الفرصة ملائمة للإعراب عن امتناننا وأملنا للشعب العراقي، الذي نرجو أن يواصل حمل روح التعاون والتمسك بإيمانه في مقدرة الأمم المتحدة على تحقيق مبادئ ميثاق الأطلسي، وتشييد دعائم سلم دائم تستطيع في ظله الأمم صغيرها وكبيرها الحياة بسلام واطمئنان[2].

العراق ومؤتمر سان فرانسيسكو:-

بعد انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة كان لابد له من السير في هذا الطريق حتى النهاية، وعندما قررت الحكومة الأمريكية وبالاتفاق مع دول الحلفاء قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية عقد مؤتمر دولي لإنشاء منظمة الأمم المتحدة كان لابد من توجيه الدعوات إلى الدول التي وافقت على تصريح الأمم المتحدة، وأعلنت الحرب على دول المحور أثناء تلك الحرب.

وبما أن العراق كان قد أعلن الحرب على دول المحور، فان الولايات المتحدة الأمريكية بدورها وجهت دعوة رسمية إلى الحكومة العراقية نيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع ميثاق لمنظمة السلام العالمية (الأمم المتحدة)[3]. وقامت الحكومة العراقية بالرد على هذه الدعوة، وقررت

(1) صحيفة النداء، العدد 121، الجمعة 19 كانون الثاني 1945.

(2) المصدر نفسه.

(3) صحيفة النداء، العدد 160، الأربعاء 7 آذار 1945

الحكومة العراقية للمشاركة في المؤتمر الذي سيعقد في 25 نيسان 1945، وأنها مهتمة بتشكيل الوفد الذي سيمثلها في هذا المؤتمر[1].

شكلت الحكومة العراقية الوفد الخاص بالمشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو، وتألف الوفد من:

- السيد أرشد العمري وزير الخارجية (رئيسا)[2]
- السيد نوري السعيد عضو مجلس الأعيان.
- السيد توفيق السويدي عضو مجلس النواب[3]

---

(1) صحيفة النداء، العدد 165، الثلاثاء 13 آذار 1945.

(2) ينتسب العمري إلى الأسرة العمرية في الموصل، وهو أرشد بن حسن زيور بن محمود منيب العمري، ولد في الموصل في 8 نيسان 1888 في محلة الشيخ محمد، نشأ في بيت غلب عليه الطابع العلمي والديني وامتهان الزراعة، تلقى تعليمه الأولي منذ عام 1893 في الكتاتيب وهو في سن الخامسة من عمره، وفي عام 1894 دخل المدرسة الابتدائية، وفي عام 1903 أكمل دراسته الثانوية في المدرسة الثانوية في الموصل، وفي عام 1905 قدم أوراقه إلى المدرسة المهندسية الملكية العالية في اسطنبول، وحصل على شهادة الهندسة من المدرسة في عام 1912، وفي 12 آب 1924 أصبح رئيسا للمهندسين في بلدية الموصل، وفي عام 1925 أصبح عضوا في مجلس النواب العراقي، وفي عام 1926 عين مديرا عاما للبريد والبرق، وفي 19 تشرين الثاني 1931 عين أمينا للعاصمة بغداد، وشغل في 29 آب 1934 منصب وزير الاقتصاد والمواصلات، وفي 8 حزيران 1944 أصبح وزيرا للخارجية، وترأس الوفد العراقي لمؤتمر سان فرانسيسكو لإنشاء منظمة الأمم المتحدة في 26 نيسان 1945، شكل وزارته الأولى في 1 حزيران 1946، ووزارته الثانية في 29 نيسان 1954، توفي في 5 آب 1978 ودفن في مقبرة العمري في الموصل. ينظر: منهل إسماعيل العلي بك، أرشد العمري 1888-1978 دراسة تاريخية في دوره الإداري والسياسي والعسكري، ط1، (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2006)، ص ص 23-224.

(3) سليمان توفيق، ولد في بغداد عام 1892، في محلة خضر الياس بجانب الكرخ، ينتسب إلى عائلة عباسية شهيرة في بغداد تعرف بآل السويدي، دخل المدرسة الابتدائية في عمر ست سنوات وأكمل التحصيل فيها في سنتين، دخل المدرسة الإعدادية الملكية في بغداد وتخرج منها عام 1908، وفي عام 1909 سافر إلى اسطنبول لدراسة الحقوق العثمانية، وأكمل في عام 1912، ثم سافر إلى باريس

- السيد علي جودت الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن[1]
- السيد نصرت الفارسي عضو مجلس النواب[2].
- الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير مفوض ومدير الخارجية العام[3]

درس أثناءها الحقوق الفرنسية في كلية الحقوق بجامعة باريس، وفي عام 1918 عين قاضيا لرئاسة محكمة بداءة الشام، ثم استقال ودرس الحقوق كأستاذ حقوق الرومان في كلية الحقوق حتى عام 1921، عين عميدا لكلية الحقوق في بغداد عام 1921، وفي عام 1927 دخل ميدان السياسة وعين وزيرا للمعارف، وفي عام 1929 ألف الوزارة، وفي عام 1939 انتخب لرئاسة الوفد العراقي في مؤتمر لندن للقضية الفلسطينية، وفي 1941 عين وزيرا للخارجية، ثم تقلب في المناصب بين وزير ورئيس وزارة، توفي عام 1968. ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011)، ص ص 21 -23 .

(1) ولد في الموصل عام 1885، وأكمل فيها دراسة الرشدية العثمانية الابتدائية، ثم انتقل إلى المدرسة الرشدية العسكرية ببغداد، تخرج من الكلية العسكرية في اسطنبول عام 1906، انضم إلى جمعية العهد التي تضم الضباط العرب في الجيش العثماني، التحق بجيش الثورة العربية وعين حاكما لمدينة حلب عام 1916، عين متصرفا للحلة عام 1921، ووزيرا للداخلية عام 1923، ووزيرا للمالية عام 1930، وفي عام 1949 شكل الوزارة، توفي عام 1969. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ط1، ج3 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1996) ص 164.

(2) نصرت بن رفعت بن علي بن باور، ينتمي إلى عائلة قفقاسية الأصل قدمت إلى العراق مع حملة داوود باشا عام 1817، أطلق لقب الفارسي على عائلته كون جده كان يتقن اللغة الفارسية، وهو من أم عراقية، من مواليد 1894 في بغداد، وأكمل تعليمه في مدارسها، وفي عام 1911 دخل كلية الحقوق وتخرج منها عام 1914، من مؤسسي حزب الشعب الذي أجيز 3 كانون الأول 1925، وفي عام 1932 عين وزيرا للمالية، وممثلا للعراق في عصبة الأمم للمدة 1937 -1938، في 13 نيسان سافر إلى نيويورك ضمن الوفد العراقي لمؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة، فصل من الوظيفة بعد ثورة 14 تموز 1958، كان يجيد اللغات الفرنسية والتركية والإنكليزية والفارسية. ينظر: الجوال، المصدر السابق، ج1، ص ص 213-215.

(3) ينتمي إلى أسرة آل الجمالي العربية العريقة تنتسب إلى بني شيبة، ولد عام 1903 في الكاظمية، بعد تخرجه من الابتدائية عين في عام 1918 بوظيفة معلم في مدرسة الكاظمية الابتدائية، أرسل عام 1921 للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت، عاد إلى العراق عام 1927 بعد حصوله على

فضلا عن عدد من الخبراء والسكرتاريين[1].

إلا أن كلاً من نوري السعيد وتوفيق السويدي تخلفا عن الوفد العراقي، إذ يقول عبد الرزاق الحسني في هذا إن توفيق السويدي صارح رئيس الوزراء حمدي الباجه جي باستنكافه من أن يكون عضوا في وفد يرأسه وزير الخارجية ارشد العمري، الذي لا يفقه من السياسة شيئا[2].

غادر الوفد العراقي متوجها إلى نيويورك في 13 نيسان 1945، ووصل إلى نيويورك في 14 منه، وتزامن وصوله إلى هناك مع مراسيم تشييع جثمان الرئيس الأمريكي روزفلت، فاشترك الوفد العراقي في مراسم التشييع[3].

افتتح المؤتمر الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Hary Troman) (1945–1953)، في 25 نيسان 1945، وألقى رئيس الوفد العراقي وزير الخارجية ارشد العمري خطابا طالب فيه بتوسيع قاعدة التمثيل في هذا المؤتمر، لإعطاء الفرصة لمختلف الشعوب للمساهمة في فض المنازعات الدولية ومنها الحروب، وان تكون طبيعة تأليف مجلس الأمن وإجراءاته بما يضمن تسوية النزاعات بين الأمم بصورة سريعة وعادلة[4].

البكالوريوس في العلوم التربوية، مرشح للدراسة في كلية التربية التابعة لجامعة كولومبيا عام 1929، حصل على شهادة الماجستير في علوم التربية، وحصل على شهادة الدكتوراه من نفس الجامعة عام 1932، عين عام 1932 مدرسا في وزارة المعارف، وفي عام 1943 نقل الى وزارة الخارجية وشارك في مؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة ووقع على ميثاق الأمم المتحدة باسم الحكومة العراقية، تقلد منصب وزير الخارجية ست مرات أثناء المدة 1946–1953، توفي عام 1997. ينظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص ص 19–89.

(1) الحسني، تاريخ الوزارات، ج6، ص 260.

(2) المصدر نفسه، ص 260.

(3) المصدر نفسه، ص 260.

(4) العلي بك، المصدر السابق، ص 109.

كما كان للوفد العراقي دور كبير في هذا المؤتمر من خلال اهتمامه بقضايا دعم السلام في العالم، وكذلك اهتمامه بالقضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين، فضلا عن القضايا العربية الأخرى كاستقلال سورية ولبنان، إذ كان للوفد العراقي دور بارز بالتعاون مع الوفدين المصري والسعودي في إقناع المؤتمر من أجل توجيه الدعوة إلى كل من سورية ولبنان وتمثيلهم في جلسات المؤتمر، وأقر المؤتمر هذه الدعوة[1].

وأثناء جلسات المؤتمر لوضع مسودة ميثاق الأمم المتحدة، ارتأى ارشد العمري أن يعود إلى العراق قبل التوقيع على الميثاق، إذ يقول في ذلك: "إن الدول الكبرى قد صممت على تقسيم فلسطين وتشكيل دولة يهودية على أرضها، لذلك قررت الامتناع عن توقيع الميثاق[2]. فعاد العمري إلى بغداد قبل انتهاء أعمال المؤتمر.

وقبل عودة العمري إلى العراق تلقى رسالة من وزير الخارجية الأمريكي ادوارد ستيتينوس (Edward Stinius) شكره فيها على جهوده في وضع مسودة ميثاق الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة عالمية غايتها إقرار السلام العالمي، لا سيما في الملاحظات التي أبداها العمري شخصيا إلى اللجنتين الفرعيتين الثانية والثالثة. وبعد عودة العمري إلى بغداد في 29 تموز 1945 خولت الحكومة العراقية الدكتور محمد فاضل الجمالي التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة باسم العراق[3].

شارك العراق ممثلا بالدكتور الجمالي في صياغة ميثاق الأمم المتحدة من خلال اشتراكه في لجنتين مهمتين من لجان المؤتمر، وهما اللجنة التي صاغت فصول مجلس الأمن، واللجنة التي صاغت فصول مجلس الوصاية[4]. ومن خلال وجود الجمالي في

---

(1) العلي بك، المصدر السابق، ص 109.

(2) المصدر نفسه، ص 111.

(3) الحسني، تاريخ الوزارات، ج6، ص 262.

(4) في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام 1945 لصياغة ميثاق الأمم المتحدة وإقراره، وفي لجنة صياغة المواد المتعلقة بنظام الوصاية، قامت بعض الدول وفي مقدمتها العراق والاتحاد السوفيتي والصين والفلبين بمساع حثيثة لإدراج حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب الموصى عليها، ومن

هاتين اللجنتين نجح في وضع المادة (78) من الميثاق في لجنة الوصاية، والتي تضمنت استقلال الدول المشاركة في المؤتمر، والتي لم تكن بعد قد حققت استقلالها[1]. ومن خلال هذه المادة ضمن العراق مشاركة كل من سورية ولبنان في المؤتمر من خلال حمل المؤتمر على توجيه الدعوة لهما، فوافق المؤتمر هذا الأمر وتم تمثيل سورية ولبنان في جلسات المؤتمر[2].

حاولت فرنسا جهدها الوقوف بوجه المسعى العراقي الرامي إلى نيل سورية ولبنان استقلالهما، حيث وقف العراق موقفاً حازماً، وبعثت وزارة الخارجية العراقية مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنسية[3]، احتجاجاً على موقف فرنسا تجاه سورية ولبنان، وقد تضمنت هذه المذكرة موقف العراق كبلد عربي أولاً، ودولة عضو ثانياً،

ضمنها شعوب أفريقيا، وبعد جدال دام أكثر من شهر مع الدول الاستعمارية، لم توافق على منح الشعوب المولى عليها أكثر من الحكم الذاتي، الأمر الذي حمل فاضل الجمالي على أن إحدى المناسبات أن يوجه كلمة إلى الدول الاستعمارية، قال فيها أيها السادة لنفرض أن الشعوب المولى عليهم طلاب، وأنتم أساتذتهم إلا تتوخون تخرج هؤلاء الطلاب يوماً من مرحلة الدراسة إلى مرحلة نيل الشهادة، التي هي الاستقلال التام، وما لم يتحقق ذلك، فأنتم أساتذة فاشلون، ونجح الجمالي في ذلك، وأيدت الولايات المتحدة موقفه. ينظر: محمد فاضل الجمالي، فلتشرق الشمس من جديد على الأمة العربية، ط1، (لندن: دار الحكمة، 1996)، ص 66.

(1) محمد فاضل الجمالي "علاقات العراق مع دول الشرق الأوسط من 1945-1958"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 112، السنة 30، (تونس، 1993)، ص 19.

(2) العلي بلك، المصدر السابق، ص 109.

(3) يقصد بها الجمهورية الفرنسية الرابعة التي تشكلت في تشرين الأول 1946، والتي ولدت استقلال سورية ولبنان إلا بعد الضغط الكبير الذي تعرضت له لتصفية الاستعمار الفرنسي في آسيا، للتفاصيل ينظر: محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، ط1، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1958)، ص ص 39-40.

حيث نصت المذكرة على وجوب نيل كل من سورية ولبنان استقلالهما لكي يستقر الأمن ويستتب في الشرق الأوسط[1].

وبعد أن أقر المؤتمر طلب العراق بمشاركة سورية ولبنان فيه، تلقى وزير خارجية العراق ارشد العمري (29 آب 1944-25 آب 1945) برقيتي شكر من وزير خارجية لبنان هنري فرعون ووزير خارجية سورية جميل مردم للموقف العراقي المشرف تجاه سورية ولبنان[2].

وأثناء المؤتمر أيضا سعى العراق ممثلا بالجمالي من خلال اللجان التي شارك فيها إلى وضع مادة خاصة بحق الفلسطينيين بالاستقلال، وإنهاء الانتداب، إلا أن الوفد الأمريكي برئاسة الكوماندور هارولد ستاسن (Harold Stassen) وكان يجلس خلفه وفد صهيوني برئاسة عضو الكونغرس الأمريكي سول بلوم (Sol Bloom) عارض الاقتراح بقوة، فاكتفت اللجنة بصياغة المادة (80) والتي تبقي الأمور خاضعة للنصوص التشريعية القائمة إلى أن تحل محلها تشريعات جديدة[3].

كانت مشاركة العراق في مؤتمر سان فرانسيسكو مرحلة مهمة في تاريخ العراق السياسي الحديث، إذ مثل هذا المؤتمر نقطة تحول في الوضع السياسي العالمي آنذاك، فقد شهدت المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مساعي حثيثة لتغيير الحالة السائدة من سيطرة استعمارية مطلقة من قبل الدول الاستعمارية الكبرى على مناطق العالم ومنها المنطقة العربية، إذ أن العراق وعلى الرغم من القيود الكبيرة التي فرضتها بريطانيا عليه، إلا أنه لم يتخلَّ عن موقفه القومي الرامي إلى الوقوف إلى جانب الدول العربية ومساعدتها في نيل تحررها واستقلالها، وقد وجد العراق في مشاركته في تأسيس منظمة الأمم المتحدة الفرصة المناسبة للدفاع عن استقلال وتحرر الدول العربية.

---

(1) صحيفة النداء، العدد 157، الأحد 14 آذار 1945.

(2) للاطلاع على نصوص البرقيتين ينظر: الحسني، تاريخ الوزارات، ج6، ص 261.

(3) الجمالي، علاقات العراق مع دول الشرق الأوسط، ص 19.

ولكي يأخذ التصديق على ميثاق الأمم المتحدة شكله القانوني والطبيعي من جانب العراق، صدرت الإرادة الملكية في 15 تشرين الأول 1945 بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد اعتباراً من يوم السبت 20 تشرين الأول 1945، وأحيل موضوع موافقة العراق على ميثاق الأمم المتحدة إلى اللجنة الخارجية في مجلس النواب، وأوصت اللجنة بقبوله، فجرت مداولات ومناكرات طويلة حول الأسس والمبادئ التي تضمنها الميثاق، وكيف أن الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم تتقيد بما جاء فيه من أهداف سامية ومبادئ إنسانية رفيعة، بدليل موقفها الظالم من حرب فلسطين، وفرضها على العرب حلولاً لإنهاء هذه المشكلة لا تتفق مع الوعود التي قطعتها للعرب ولا تنسجم مع مبادئ القانون الدولي[1].

ورغم كل المناقشات التي جرت في مجلس النواب ورفض بعض النواب التوقيع على الميثاق لمساسه بكرامة العرب في فلسطين، إلا أن مجلس النواب العراقي ولأجل أن يعبر عن تمسكه بوعود الحلفاء للعرب، وعن استحسانه للمبادئ العامة التي تضمنها الميثاق، وافق مجلس النواب على الميثاق في جلسته* المنعقدة في 24 تشرين الأول 1945 بأكثرية (57) صوتاً مقابل صوتين[2].

وبعد أن وافق العراق على ميثاق الأمم المتحدة، أرسلت وزارة الخارجية العراقية طلباً إلى مجلس الوزراء لأجل الموافقة على تعيين من يمثل العراق في الاجتماعات التحضيرية لمنظمة الأمم المتحدة والذي سيعقد في لندن أثناء المدة 2-7 كانون الثاني 1946[3].

---

(1) الحسني، تاريخ الوزارات، ج6، ص 263.

(2) المصدر نفسه، ص 263.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، رقم الملفة 4675/ 311، و6، ص6.

وعندما عقدت اللجان التحضيرية اجتماعاتها في لندن مثل العراق في تلك الاجتماعات القائم بالأعمال العراقي وسكرتير للمفوضية العراقية في لندن[1].

ثانيا: موقف العراق من قضايا المشرق العربي في الأمم المتحدة 1945 – 1958.

عندما انبثقت منظمة الأمم المتحدة عام 1945، كانت الغاية الأساسية من إنشائها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والعمل على تجنيب العالم ويلات الحروب وآثارها، لا سيما أن المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت مليئة بالأحداث والتطورات السياسية التي تستوجب من هذه المنظمة التدخل، كحركات التحرر والاستقلال وإنهاء الاستعمار وتصفيته.

إلا أن الملاحظ هنا أن الكثير من هذه الأحداث والأزمات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت مرتبطة بصورة مباشرة بالدول الكبرى، التي هي نفسها أوجدت هذه المنظمة، مما خلق حالة من الازدواجية والتناقض بين مبادئ ومواثيق هذه المنظمة وبين سياسات الدول الكبرى الاستعمارية التوسعية، حيث أن موضوع الاستعمار كان مرتبطا ارتباطا مباشرا بالدول الكبرى لان اغلبها كانت لديه مستعمرات ومناطق نفوذ في العالم.

عندما أسهم العراق في إنشاء منظمة الأمم بصورة مباشرة، كأحد الدول المؤسسة لها، كان لابد له أن يساهم في دعم حركات التحرر والوقوف إلى جانب الدول العربية المستعمرة في نيل استقلالها وتحررها من الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إذ أسهم العراق وبشكل كبير من خلال موقعه كعضو في الأمم المتحدة في السعي لنيل الدول العربية استقلالها، فكانت قضية استقلال سورية ولبنان من أولويات السياسة الخارجية العراقية في الأمم المتحدة كما مثلت قضية السويس والاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956 صورة أخرى من صور الدفاع عن القضايا

(1) مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص 66.

العربية، على الرغم من وجود علاقات سياسية بين العراق ومصر آنذاك واتهام العراق بعلم زج ثقله السياسي في سبيل نصرة مصر آنذاك.

كما مثلت حركات التحرر في المغرب العربي أنموذجا حقيقيا لمواقف السياسة الخارجية العراقية تجاه الدول العربية، لا سيما دعمها الكبير ومساندتها للقضايا العربية في كل من ليبيا وتونس والمغرب والجزائر في منظمة الأمم المتحدة.

إلا أن ما يؤخذ على السياسة العراقية آنذاك هو عدم مساهمتها في دعم حركات التحرر في الخليج العربي، وقد أورد قسم من الباحثين سبب هذا الموقف إلى الضغط البريطاني على حركات المقاومة العربية في تلك المنطقة، والضغط البريطاني على الحكومة العراقية، لذلك لم يقدم العراق أية مساعدات للدول العربية في الخليج العربي[1].

أ- موقف العراق من استقلال سورية ولبنان في الأمم المتحدة:

من أبرز المشكلات التي واجهتها منظمة الأمم المتحدة بعد تأسيسها كانت مشكلة المستعمرات، وتصفية الاستعمار القديم، وكما هو معلوم فإن أغلب المستعمرات كانت خاضعة للسيطرة البريطانية والفرنسية، وفي نفس الوقت فإن هاتين الدولتين وعلى الرغم من مساهمتها في إنشاء منظمة الأمم المتحدة وإرساء أسس ومواثيق هذه المنظمة، رفضتا التخلي عن مستعمراتهما، ما استوجب من الدول المستعمرة أن تناضل من أجل الحصول على استقلالها، وبالتالي الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة.

وتزامن إنشاء منظمة الأمم المتحدة وجود العديد من الدول الراغبة في نيل استقلالها من السيطرة الغربية، ولا سيما في المنطقة العربية، بسبب وقوع العديد من الدول العربية تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية آنذاك فكانت قضية استقلال سورية ولبنان متزامنة مع مؤتمر سان فرانسيسكو.

---

(1) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953–1958، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص 516.

أعطى العراق أهمية كبيرة لاستقلال سورية ولبنان من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وكانت السياسة العراقية واضحة في هذا المجال في منظمة الأمم المتحدة. إذ صرح حمدي الباجه جي[1] رئيس الوزراء العراقي (آب 1944–19 كانون الثاني 1946) وأثناء خطاب ألقاه في مجلس النواب عن سياسة العراق الخارجية تجاه موضوع استقلال سورية ولبنان قال فيه: إن مسألة تأييد استقلال سورية ولبنان كانت أمنية عزيزة لدى جميع الوزارات السابقة، وإن الوزارة الحاضرة تقل عليها حقا أن تجد حينما أخذت بيدها زمام الحكم بعض الدول وهي لما تعترف باستقلال هذين البلدين الشقيقين كتركيا وإيران والصين والولايات المتحدة، فقررت وزارتنا أن تحمل ما وسعها الجهد هذه الدول جميعا على الاعتراف باستقلال هذين البلدين الشقيقين[2].

وأضاف: قامت وزارة خارجيتنا بدورها في هذا الصدد أحسن قيام، لقد اشتركت في مخابرات طويلة تستحق أن نشكر عليها أجزل الشكر. كل ذلك لحمل هذه الدول على الاعتراف باستقلال سورية ولبنان، ... إن جزءاً مهماً من سياستنا الخارجية أن نرى كلاً من هذين القطرين متمتعا بالاستقلال المعترف به من قبل الدول جميعا[3]

---

(1)ولد في بغداد عام 1885، وتخرج من كلية الحقوق في اسطنبول عام 1909، عاد إلى بغداد وعين أستاذا في كلية الحقوق، وبعدها نقل إلى وظيفة تقدم مقام مدينة الكاظمية عام 1913، كان من دعاة فكرة الاستقلال عن العثمانيين وكتب في ذلك عدة مقالات نشرها في الصحف، ووقف مناصرا لثورة العشرين ونفي إلى جزيرة هنجام ثم عفي عنه، عاد إلى بغداد فانتخب نائبا إلى المجلس النيابي وفي عام 1925 عين وزيرا للأوقاف، وفي عام 1941 عين وزيرا للشؤون الاجتماعية، وفي عام 1948 عين وزيرا للخارجية، توفي عام 1948. ينظر: القلبي، المصدر السابق، ج1، ص 59

(2)صحيفة النداء، العدد 106، 1 كانون الثاني [illegible].

(3)المصدر نفسه.

مثل هذا الخطاب حقيقة السياسة العراقية تجاه الدول العربية، ومن أجل تحقيق استقلال هذين البلدين، سعى العراق ومن خلال اتصاله المستمر بالحكومتين البريطانية والأمريكية من أجل إنهاء الانتداب بعد سقوط حكومة فيشي[1] الفرنسية[2].

وهنا يجب الإشارة إلى نقطة مهمة أسهمت في حصول سورية ولبنان على استقلالهما، إذ وقفت بريطانيا بوجه السياسة الفرنسية في سورية ولبنان حفاظاً على مصالحها، حيث وقفت الحكومتان السورية واللبنانية في بداية الحرب العالمية الثانية مع حكومة فيشي، وفتحتا المجال لقوات المحور الايطالية والألمانية في استخدام المجال الجوي، الأمر الذي دفع بريطانيا في تموز 1941 إلى التدخل العسكري لطرد قوات المحور من هذين البلدين، وتمكنت القوات البريطانية بقيادة الجنرال هنري ولسن (H. Wilson) تصاحبها قوات فرنسا الحرة[3] بقيادة الجنرال كاترو (Katroux) من دخول سورية ولبنان، فأصبحتا تحت القيادة البريطانية[4].

لم يكن وقوف بريطانيا إلى جانب سورية ولبنان، وتخليصهما من سيطرة حكومة فيشي اثناء الحرب العالمية الثانية إلا من أجل كسب الشعور القومي العربي، الأمر الذي

(1)مدينة فرنسية بمقاطعة الأليه تقع بالقرب من مدينة ليون، اشتهرت بمياهها المعدنية، برز اسمها إبان الحرب العالمية الثانية بعد سقوط فرنسا في 5 حزيران 1940، انتقلت إليها حكومة بيتان التي عرفت باسم حكومة فيشي، التي كانت تفرض سلطتها على المنطقة غير المحتلة من فرنسا. ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، (القاهرة 1968)، ص898.

(2)الجمالي، علاقات العراق مع دول الشرق الأوسط، ص 14.

(3)أعلن شارل ديغول أثناء تواجده في بريطانيا بتاريخ 24 أيلول 1941 تشكيل (لجنة قومية)، وفي 21 نيسان 1942 أصدرت بريطانيا بياناً أعلنت فيه أنها تلقت الاقتراح بتشكيل لجنة قومية فرنسية، وأعربت عن عزمها على الاعتراف بها، وكررت بريطانيا في 28 حزيران 1942 الاعتراف رسمياً بديغول رئيساً لفرنسا الحرة. ينظر: مذكرات شارل ديغول، ترجمة خيري حماد، ط1، (دمشق: دار أسامة، لا.ت)، ص ص 135-136.

(4)صفوت، المصدر السابق، ص 153.

أدى إلى تحسن موقف بريطانيا في المشرق العربي، حيث كانت بريطانيا ترمي من هذا الموقف إلى كسب تأييد العرب والرأي العام العربي أثناء الحرب[1].

أتاح طرد قوات حكومة فيشي من سورية ولبنان، المجال لحكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول لاحتلال سورية ولبنان، وقد تولدت بريطانيا تكريس سيطرة حكومة فرنسا الحرة عليهما، إذ أشارت إلى ذلك صراحة بعد يوم من دخول الحلفاء سورية، فحرصت بريطانيا على الاعتراف بأسبقية فرنسا في سورية ولبنان من خلال الرسائل المتبادلة بين السيد اوليفر ليتلتون (Oliver Lyttelton) وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، والجنرال ديغول في 15 آب 1945، والمعروفة باتفاقية (ديغول-ليتلتون)[2].

في 29 أيار 1945 بدأت فرنسا عدوانا على سورية شمل المدن السورية كافة، واستمر هذا العدوان ثلاثة أيام[3]. وكان سبب هذا العدوان هو رفض فرنسا التنازل عن قيادة الوحدات الخاصة التي تتشكل من جنود سوريون محليين، كما أصرت في الوقت نفسه على تكبيل سورية بمعاهدة جائرة تضع مقدراتها بيد فرنسا. الأمر الذي دفع الجامعة العربية إلى الانعقاد لدراسة الوضع والعمل على إيجاد حلول للأزمة السورية، وأثناء الاجتماعات ألقى رئيس الوزراء العراقي حمدي الباجه جي خطابا عن الوضع في سورية[4].

---

(1)المصدر نفسه، ص 155.

(2)للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية ينظر: باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية 1945-1958، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص 79.

(3)طلال كريم مسير، العلاقات العراقية-السورية 1918-1946: دراسة تاريخية في مواقف الحكومة العراقية والرأي العام العراقي من الأحداث في سورية، (بغداد،2011)، ص ص 125-131.

(4)للاطلاع على الخطاب ينظر: محمد جعفر فاضل الحيالي، العلاقات بين سورية والعراق 1945-1958: دراسة في العمل السياسي والقومي المشترك، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص84.

ومن هذا الإطار، أسهم العراق وبشكل كبير في دعم سورية من خلال سعيه لدى الدول الصديقة كي تعترف بالحكومة السورية الجديدة التي تم انتخابها من خلال المجلس النيابي السوري في آب 1943، وفي ■ كانون الأول 1943 أكد رئيس الوزراء العراقي حمدي الباجه جي ذلك أثناء خطاب ألقاه في مجلس النواب العراقي قائلا: إن الأمر البارز في سياستنا هو تأييد وترصين استقلال سورية ولبنان[1].

إن إصرار الحكومة العراقية على دعوة مندوبي سورية ولبنان لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو كان نقطة البداية لاستقلال هذين البلدين، كما أن العراق ومن خلال مساهمته في اللجان الخاصة بمستقبل المناطق المستعمرة، أسهم في وضع بنود تعجل في استقلال هذين البلدين، وعليه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الدعوة إلى حكومتي سورية ولبنان لحضور المؤتمر، وسافر وزيرا خارجية سورية ولبنان إلى نيويورك في 13 نيسان 1945 لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو، وكان حضورهما إلى جانب ممثلي باقي الدول يرمز إلى الاعتراف الضمني باستقلالهما الذي جرى الاعتراف به بعدئذ[2].

وفي 15 نيسان 1946 تم انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي السورية، وقام وزير الخارجية السوري فارس الخوري[3] بإبلاغ ذلك إلى رئيس مجلس الأمن

---

(1) سمير، المصدر السابق، ص 142.

(2) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر 1920–1945، ط1، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1997)، ص 168.

(3) هو فارس بن يعقوب بن جبور بن إبراهيم الخوري، ولد في 20 تشرين الأول 1879 في كفير حاصبيا الذي كان تابعا آنذاك لولاية سورية، درس في مدرسة صيدا 1887–1890، وعين في السنة الأخيرة معلما في زحلة، انتمى إلى الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على شهادة بكالوريوس علوم عام 1897، انتخب نائبا في مجلس المبعوثين العثماني عن دمشق عام 1914، اتهمه الوالي جمال باشا بالتآمر على الدولة عام 1916، فاعتقل وبرئت ساحته عام 1917، في تشرين الأول 1918 انتمى إلى الجيش العربي في دمشق، سعى إلى تأسيس معهد الحقوق العربي بدمشق عام 1919، وأصبح وزيرا للمالية عام 1920، وكان أحد نواب الاتحاد السوري عن دمشق عام 1922، ألف الوزارة عام 1944، وأعاد تأليفها عام 1945، استقال وأعيد انتخابه رئيسا لمجلس النواب عام 1949، تولى رئاسة

الدولي بموجب برقية مؤرخة في 19 نيسان 1946، أما لبنان فقدم وزير خارجيتها هنري فرعون بإبلاغ رئيس مجلس الأمن الدولي بموجب خطاب مؤرخ في 9 أيار 1946 بأن المفاوضات التي أجراها مع وزير الخارجية الفرنسي قد انتهت باتفاق تام بشأن انسحاب القوات الفرنسية من الأراضي اللبنانية[1]. وبذلك تكون كل من سورية ولبنان قد حققتا استقلالهما الاسمي والفعلي بجلاء القوات الفرنسية عن أراضيهما وكان للعراق مسعاه الجاد في ذلك وموقفه في الأمم المتحدة.

ب- موقف العراق من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 في الأمم المتحدة:

شكلت قضية العدوان الثلاثي الإسرائيلي – الفرنسي – البريطاني على مصر عام 1956 بعد تأميم قناة السويس في 26 تموز 1956 مفترق طرق في السياسة الخارجية العراقية، حيث كان لهذا الحدث صدى كبير في الأوساط السياسية العراقية والرأي العام فيه، إلا أن الموقف السياسي العراقي تجاه هذه القضية بدا غير واضح، إذ تشير العديد من المصادر إلى أن العراق وبسبب تنافسه على زعامة العالم العربي مع مصر آنذاك[2]، وارتباطه المباشر ببريطانيا لم يكن موقفه واضحا، وسنحاول من خلال ما يأتي أن نوضح موقف العراق الصريح تجاه هذه القضية في منظمة الأمم المتحدة.

قبل الدخول في تفاصيل الموضوع لابد من توضيح بعض المسائل، لقد سبق الاعتداء الثلاثي على مصر تحركات إسرائيلية من أجل تحميل مصر مسؤولية أي عمل عسكري أو أي إجراء تتخذه (إسرائيل) ضدها، حيث قررت (إسرائيل) تقديم شكوى

الوفد السوري لهيئة الأمم المتحدة عام 1945، وولي مجلس الأمن مرتين، توفي في دمشق عام 1962. ينظر: مير بصري، إعلام الوطنية والقومية العربية، ط1، (لندن: دار الحكمة، 1999)، ص ص 209– 211.

(1) الكيالي، تاريخ سورية، ص 214.

(2) المكتبة الافتراضية العراقية على الرابط: The United state. The United Nations an Iraq. http://Jastor.org/stable 3095820Multilateralism of Kind, p. 259.

ضد مصر إلى مجلس الأمن أثناء دورة انعقاده التي سيعقدها مجلس الأمن عام 1953، وتضمنت الشكوى ضرورة رفع مصر للحجز والتحفظات على الملاحة في قناة السويس بموجب القرار الصادر من مجلس الأمن بتاريخ 11 أيلول 1951[1].

إن ما تقدم يشير إلى أن (إسرائيل) كانت تخطط لشن هجوم على مصر، وكانت تتحين الفرصة المناسبة لذلك، وأثناء السنوات التالية قامت (إسرائيل) بزيادة ضغطها على مصر، وكان الوفد العراقي في الأمم المتحدة يدرك التحرك الإسرائيلي ضد مصر، لذلك أعرب الوفد العراقي عن مساندته لمصر وتأييده لها في نزاعها مع (إسرائيل)، وقد أبلغت المفوضية العراقية في نيويورك الممثلية المصرية بأن العراق سيتعاون مع مصر ويسانده ضد أي اعتداء إسرائيلي[2].

---

(1)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 17، ص 60.

(2)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية في الأمم المتحدة 1954–1955، رقم الملفة 4670/ 311، و21، ص 46.

. وقد جاء إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر[1](1954–1970) في خطابه الذي ألقاه في 26 تموز 1956 معلناً فيه تأميم شركة قناة السويس العالمية البحرية[2]، شركة مساهمة مصرية، ونقل جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات إلى حكومة مصر، وقال الرئيس إن الدافع المباشر للتأميم هو الرغبة في أن تأخذ مصر دخل القناة الذي يبلغ (35) مليون جنيه في السنة، أي ما يعادل (100) مليون دينار للاستفادة منه في

---

(1) ولد في الإسكندرية عام 1918، من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر في أسيوط، نشأ وتعلم في الإسكندرية والقاهرة، التحق بالكلية الحربية عام 1937، ورقي ضابطاً عام 1938، عين بسلاح المشاة بأسيوط، اشترك في حرب فلسطين عام 1948، نظم جماعة الأحرار الذين قاموا بثورة 23 تموز 1952 في مصر، تقلد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عام 1953، وفي شباط 1954 عين رئيساً للوزارة، أصدر كتاب فلسفة الثورة، وفي عام 1955 قام بدور مهم في مؤتمر باندونغ للحياد الايجابي وعدم الانحياز بين دول آسيا وأفريقيا، رفض سياسة الأحلاف الغربية، وقع معاهدة الجلاء البريطاني عن مصر 1954، أمم قناة السويس عام 1956، وفي عام 1957 أقام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية عام 1958، وفي عام 1963 وقع ميثاق الوحدة بين مصر وسورية والعراق، قدم استقالته بعد حرب حزيران عام 1968، إلا ان الجماهير العربية رفضت الاستقالة، شن حرب الاستنزاف ضد (إسرائيل) 1968–1970، توفي فجأة في أيلول 1970 . ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، ص ص75–76.

(2) في عام 1854 نجح رجل الأعمال والدبلوماسي الفرنسي المقرب من عائلة نابليون، فرديناند دي ليسبس من الحصول على امتياز من والي مصر سعيد باشا لحفر قناة السويس، وتم توقيع الامتياز في 30 تشرين الثاني 1854، وأعطى هذا الامتياز والامتياز المكمل له في عام 1856 الحق في إنشاء شركة مساهمة باسم (شركة قناة السويس العالمية)، فكانت هذه الشركة من الناحية القانونية ووفقاً لوثائق الامتياز شركة مصرية، أي أنها تعمل باسم الحكومة المصرية وتخضع للقوانين المصرية، وكانت حصص الشركة مقسمة بنسبة 52٪ للرأسماليين والمستثمرين الفرنسيين، و44٪ للحكومة المصرية. للتفاصيل ينظر: جاليتا نيكيتينا، قناة السويس ملكية وطنية للشعب المصري، ترجمة إبراهيم عامر، (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، 1957)، ص ص 17–22.

مشروع السد العالي بعد أن سحبت الحكومة الأمريكية ثم البريطانية والبنك الدولي العرض الذي قدموه[1] لمساعدة مصر في مشروع بناء السد العالي[2].

قابلت مصر من جهتها سلوك الدول الغربية بسحب العرض الخاص بتمويل المشروع تأميم قناة السويس، مما دفع بريطانيا وفرنسا أن تخلقا من هذا الموضوع أزمة سياسية مفتعلة، هددتا باستخدام القوة والتعبئة على نطاق واسع، واتخاذ خطوات اقتصادية معادية لمصر، وتدبير خطة تهدف إلى إيقاف الملاحة في القناة، بتحريض المرشدين الأجانب وغيرهم من الموظفين في الشركة إلى الاستقالة بالجملة دون إخطار الحكومة المصرية، حتى إذا تعطلت الملاحة، عمدت الدولتان إلى التدخل المسلح بحجة فتح القناة وحماية المصالح البريطانية والفرنسية المعطلة[3].

قامت الحكومة العراقية بدورها وبعد الإعلان تأميم قناة السويس بإصدار بيان بتاريخ 6 آب 1956 أيدت فيه حق مصر في تأميم القناة، وعدت هذا الإجراء طبيعياً لمصر[4]. كما صرح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد (كانون الأول 1955- حزيران 1957) في 6 آب 1956 لصحيفة التايمز بعد عودته من لندن أشار فيه إلى قلقه من محاولات (إسرائيل) استغلال النزاع في موضوع السويس لمصلحتها، وأكد أن قلق العرب

---

(1) أعلن المستر يوجين بلاك محافظ البنك الدولي في 11 شباط 1956 أن البنك توصل إلى اتفاق مهم مع مصر يقضي بأن يمنح لها قرض بقيمة 200 مليون دولار لتغطية مشروع السد العالي، شريطة أن تشترك بريطانيا وأمريكا في تقديم قرض لمصر بقيمة 70 مليون دولار أخرى، إلا أن أمريكا سحبت القرض بحجة أن مصر غير قادرة على تخصيص مبالغ كافية من مواردها لضمان نجاح المشروع، وان مقدرتها على ذلك أصبحت موضع شك. للتفاصيل ينظر: ارسكين شيلدرز، الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1962)، ص ص 163- 178.

(2) إبراهيم عامر، تأميم القناة، (القاهرة: دار التقدم، د.ت)، ص 17.

(3) مجموعة مؤلفين، العدوان الثلاثي على مصر، (القاهرة: دار المعارف، 1956)، ص ص 40-41.

(4) للاطلاع على تفاصيل البيان ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط7، ج10، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ص 97.

في قضية السويس يجب أن لا يصرفهم عن الخطر الصهيوني، وأضاف أن التأميم هذا من حقوق الدول ذات السيادة[1].

إن الخلاف بين العراق ومصر كان خلافا أيدلوجيا، مثل طرفه الأول نوري السعيد المدعوم من قبل بريطانيا والغرب، ومثل الطرف الثاني عبد الناصر المدعوم من قبل المعسكر الاشتراكي، انعكس بدوره على المواقف السياسية، إذ حاول نوري السعيد استشارة بعض السياسيين العراقيين فيما ستتخذه الحكومة من إجراءات تجاه القرار المصري، فأشار إليه رئيس الوزراء الأسبق توفيق السويدي برسالة بعثها إليه عندما كان في لندن بتاريخ 2 آب 1956 يقول فيها: إذا وجدتم أن قضية التأميم سوف تحل وفقا لرغبة مصر، أرى أن تفاتحوا سفير مصر في لندن فتبينوا له استعدادكم لمساعدة مصر في محنتها، هذه أول مرحلة يجب أن يقوم بها العراق، على أن يقوم بعدها بمرحلة ثانية تكون بمثابة وساطة لحل المشكلة على يد العراق بصفته دولة عربية وصديقة للحلفاء الغربيين، أما إذا وجدتم الجو مكهربا ستتمخض عنه إجراءات فعلية ضد مصر فاتركوا رأس عبد الناصر يتكسر ويحصل على حصاد جهله وغطرسته[2].

يشير ذلك إلى أن العراق وضع مصلحة شعب مصر في المقدمة، وأنه سوف يساند شعب مصر في حالة تعرضه لأي عدوان، وفي الوقت ذاته كانت الحكومة العراقية وأركانها وضمن ما جاء في الرسالة متخوفة من التوجه الثوري المصري والدعاية المصرية المضادة للحكومة العراقية، والتي قدمها الإعلام المصري وبتوجيه من الرئيس المصري عبد الناصر، ويبدو أن السياسيين العراقيين وبدافع الحرص على مصالحهم وأنظمتهم وجدوا في ذلك فرصة للتخلص من عبد الناصر ونظامه الثوري المعادي لهم ولنظامهم، وهو ما انعكس سلبا على مواقفهم لاحقا.

---

(1) صلاح إسماعيل الشيخلي، العلاقات العراقية-المصرية بين عامي 1952-1961، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد 1980، ص 230.

(2) طلال كريم صبير، العدوان الثلاثي على مصر وموقف العراق منه، مجلة كلية المعلمين، العدد 21، السنة 7، (بغداد، 2000)، ص 288.

لقد كانت كل من بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل) مصممين على توجيه ضربة عسكرية لمصر، على الرغم من وجود تحرك سياسي لاحتواء الأزمة، إلا أن هذه الدول أقدمت على توجيه ضربة عسكرية لمصر ليلة 29 تشرين الأول 1956[1].

بعد العدوان على مصر قامت الحكومة العراقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وتأييد حقوق مصر بما قامت به من إجراءات[2]. واجتمع مجلس الوزراء وقدم مذكرة احتجاجية إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية جاء فيها: في الوقت الذي تواجه فيه مصر اعتداء صارخا من الكيان الصهيوني منتهكة بذلك اتفاقية الهدنة ومتحدية به قرارات الأمم المتحدة وميثاقها وحرمة القانون الدولي، تعرب الحكومة العراقية عن استغرابها للقرار الذي اتخذته الحكومتان البريطانية والفرنسية بإنزال قواتهما في منطقة السويس، ذلك القرار الذي تراه الحكومة العراقية غير عادل وغير منصف، لذا فإن الحكومة العراقية لا يسعها إلا الاحتجاج على الإجراءات التي قامت بها الحكومتان المذكورتان[3].

لقد كان الموقف العراقي من أزمة السويس داخل أروقة الأمم المتحدة أكثر صراحة ووضوحا، عبر من خلاله الدكتور محمد فاضل الجمالي عن حس وطني وصورة واضحة للسياسة الخارجية العراقية تجاه القضايا العربية، إذ يقول في هذا الصدد: "غادرت العراق مساء 29 تشرين الأول 1956 بالطائرة متوجها إلى الأمم المتحدة عن طريق لندن، وعندما هبطت الطائرة في روما استقبلني الوزير العراقي المفوض في روما وأخبرني أن الراديو أذاع دخول القوات الإسرائيلية سيناء، ثم تلا ذلك البيان البريطاني – الفرنسي، اجتمعت في لندن بوزير خارجية بريطانيا المستر (Selwyn Lloyd)، فقال إن البيان يستهدف منع الاشتباك بين مصر و(إسرائيل)، فقلت له إن البيان فيه تأييد صريح لتعدي

(1) مجموعة مؤلفين، العدوان الثلاثي على مصر، ص ص 40-41.

(2) السويدي، المصدر السابق، ص 470.

(3) مسير العدوان الثلاثي على مصر، ص

(إسرائيل) على الأراضي المصرية، وكانت المصلحة تقتضي أن تشجبوا العدوان، وتحملوا (إسرائيل) على الانسحاب فورا إلى ما وراء الحدود[1].

إن موقف مندوب العراق في منظمة الأمم المتحدة الدكتور محمد فاضل الجمالي من العدوان الإسرائيلي على مصر يشير إلى أن العراق لا يمكن أن يمارس دورا غير الدور العروبي المدافع عن القضايا العربية، والمنسجم مع تطلعات الشعب العراقي في الوقوف إلى جانب أشقائه العرب.

وأثناء لقائه وزير خارجية بريطانيا، طرح الجمالي فكرة فاجأت وزير الخارجية البريطاني، وعبرت في نفس الوقت عن الشعور الوطني والقومي للجمالي كونه مواطناً عربياً، قائلا: إن الحل الوحيد في نظري الآن هو أن يقوم العراق فورا بمهاجمة (إسرائيل) مباشرة، وذلك لكي تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية[2]. فمثل موقف الجمالي في ذلك عاطفة قوية تجاه مصر، معبرا من خلالها على الحس الوطني الكبير الذي يملكه تجاه مصر والعرب.

وفي هذه الأثناء طلبت كل من بريطانيا وفرنسا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن للنظر في الموقف الانفرادي من جانب الحكومة المصرية، والذي أنهت بمقتضاه العمل الدولي لقناة السويس، وبدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة هذه القضية يوم 4 تشرين الأول 1956[3].

غادر وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي متوجها إلى نيويورك بالباخرة، وفي الطريق سمع أنباء الهجوم البريطاني–الفرنسي على بور سعيد، وفي 18 تشرين الثاني 1956، وأثناء الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى الجمالي خطابا

---

(1)محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1964)، ص ص 78–79.

(2)الجمالي، ذكريات وعبر، ص 79.

(3)محمد حسنين هيكل، قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة، ط1، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1977)، ص ص 173–176.

فيها تناول العديد من القضايا، مركزا على العدوان الإسرائيلي للهجوم من قبل بريطانيا وفرنسا على مصر، ومما جاء فيه: "أن الحالة في الشرق الأوسط قد بلغت أخطر مراحلها بالعدوان الإسرائيلي المدبر على مصر، وبالهجوم البريطاني– الفرنسي على قناة السويس، وقد اهتز العالم بأجمعه لهذه الأحداث" وأكد خطابه هذا موقف العراق بقوله "إن العراق الذي تربطه بمصر أواصر الأخوة، يهتم أشد الاهتمام بسيادة مصر وسلامتها" وأكد فيه أيضا أن أي اعتداء "...على مصر هو عدوان نحونا كذلك" وأوضح في الخطاب نفسه استنكار العراق لهذه الاعتداءات التي قطعت السلام في الشرق الأوسط، وقربت العالم من حرب عالمية ثالثة" ثم توجه مخاطبا منظمة الأمم المتحدة مبينا خطورة هذا العدوان ومصداقيتها كمنظمة للسلم العالمي بقوله "أضعف العدوان سلطة هذه المنظمة، وسدد ضربة نحو الصداقات والأحلاف السائدة بين الأمم"[1].

دعا الجمالي أثناء خطابه هذا إلى إزالة الخطر الإسرائيلي وعده مطلبا مهما للحكومة العراقية لإزالة: "الخطر الإسرائيلي من الوجود، وفي الحقيقة إن وجود (إسرائيل) هو الخطر بعينه، فهما شيء واحد"[2].

أفصح الجمالي عن موقف العراق وتمسكه دائما باعتقاده بأن من "حق مصر تأميم قناة السويس" أمر لاشك فيه، كما أن حكومة العراق كانت تأمل بأن تحل المشاكل من خلال "تسوية حكيمة وعادلة بين الأطراف المعنية" لأنه وحسب تصريح للوزير العراقي، كان من الممكن "جدا أن تضمن حرية المرور في القناة لجميع البواخر التي لا تنتمي إلى دول معتدية، وفي الوقت ذاته احترام سيادة مصر الكاملة في القناة"، وبخصوص الإنذار البريطاني–الفرنسي المشترك، بين وزير الخارجية موقف حكومته من ذلك بقوله "إننا فوجئنا بالإنذار البريطاني– الفرنسي لمصر، ومما زاد في خطورة الأمر أن بريطانيا

---

(1) الهاشمي، المصدر السابق، ص 381.

(2) الجمالي، ذكريات وعبر، ص 80.

شاركت فرنسا ليس بتشجيعها للعدوان الإسرائيلي، بل بالتآمر على خطة تحتل بها (إسرائيل) قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء[1].

ومما تقدم نجد أن موقف الجمالي كان موقفا واضحا ألقى من خلاله باللائمة على كل بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل)، متهما إياهم بالإخلال بالأمن والسلم الدوليين وتعريض منطقة الشرق الأوسط إلى مخاطر حرب جديدة، والاهم من ذلك فقد كان خطاب الجمالي إدانة كبيرة لبريطانيا التي توالها الحكومة العراقية، وتسير في ركابها، كما أن الجمالي أوضح في خطابه أن العدوان على مصر غير مبرر، لان ما قامت به مصر هو حق داخلي وليس لأحد الحق في التدخل فيه.

وأثناء جلسات مجلس الأمن، رد الجمالي على وزيرة خارجية (إسرائيل) كولدا مائير، التي تحاملت على الرئيس المصري جمال عبد الناصر، قائلا: أن كلا منا هو جمال عبد الناصر إزاء (إسرائيل)، وكل البلاد العربية هي مصر[2]. في إشارة من قبل الجمالي إلى أن ما يصيبه مصر سوف يصيب كل الدول العربية، وان الرئيس جمال عبد الناصر يتكلم بصوت كل عربي، لذلك فان الاعتداء على مصر هو اعتداء على الأمة العربية.

وبذلك عبر الجمالي أثناء خطابه في مجلس الأمن وبجلاء عن موقف حازم للعراق حكومةً وشعباً، وعبر عن وجهة نظر الحكومة العراقية وسياستها تجاه القضايا العربية، واثبت العراق من أثناء قضية السويس أن السياسة الخارجية العراقية لا يمكن لها أن تحيد عن السير في الاتجاه الذي عليه عليها انتماؤها العروبي وتوجهها القومي.

---

(1) الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 381-382.

(2) الجمالي، ذكريات وعبر، ص 80.

ثالثا: موقف العراق من قضايا استقلال دول المغرب العربي في الأمم المتحدة 1945- 1958:

مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية لصراع بين الدول المستعمِرة والمستعمَرة لا سيما أن المبادئ التي جاءت بها منظمة الأمم المتحدة تعطي الحق للشعوب المستعمرة أن تحصل على حريتها واستقلالها فدول المغرب العربي آنذاك كانت خاضعة لسيطرة فرنسا، التي هي بدورها أسهمت في إنشاء منظمة الأمم المتحدة، إلا أن فرنسا رفضت إعطاء أية دولة حقها في التحرر والاستقلال، مما دفع دول المغرب العربي إلى اللجوء إلى هذه المنظمة للحصول على استقلالها.

كان للعراق دور بارز في الوقوف مع دول المغرب العربي ومساندتها بكل قوة، لا سيما أن العراق لم يكن مرتبطا مع فرنسا باتفاقية أو معاهدة تحدد طبيعة العلاقة بينهما، لذلك كان موقف العراق أكثر وضوحا في المطالبة باستقلال دول المغرب العربي.

كما أن مجلس النواب العراقي كان له دوره في مطالبة الحكومة العراقية وحثها بأن يكون لها كلمة وموقف تجاه حركات التحرر العربي في المغرب العربي، كما أن قسما من النواب العراقيين وبسبب اندفاعهم وتعاطفهم لنصرة قضايا المغرب العربي استخدموا أسلوب التهديد والوعيد لذلك أشار نائب الكوت طارق العسكري في الجلسة السادسة والثلاثين التي عقدها المجلس بتاريخ 21 أيار 1945، وفي كلمة مختصرة قائلا: "... ولنا حساب آخر مع فرنسا حول ما يجري في شمال أفريقيا"[1].

أ- قضية استقلال ليبيا في الأمم المتحدة وموقف العراق منها:

كانت ليبيا خاضعة للاستعمار الايطالي منذ عام 1911، وعندما انتهت العالمية الثانية، وأنشئت منظمة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين، والعمل على نيل استقلال وتحرر الشعوب المستعمَرة، كان الشعب الليبي ينتظر تحرره واستقلاله،

---

(1) صبري فالح الحمدي، قضايا تاريخية عربية ودولية، ط1، (بغداد: شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006)، ص 86.

إلا أن الدول التي وضعت هذا الميثاق والتي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، وضعت المستعمرات التي كانت تحت سيطرة دول المحور ومن ضمنها ايطاليا، تحت سيطرتها، بدلا من أن تعطيها حريتها واستقلالها.

وأثناء جلسة مجلس النواب العراقي بتاريخ 23 تشرين الأول 1945، وبعد طلب رئيس مجلس النواب محمد مهدي كبة من النواب إبداء رأيهم في موضوع تقرير لجنة الشئون الخارجية بشأن لائحة قانون تصديق ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية الموقع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو بتاريخ 26 حزيران 1945. كان أول المتحدثين نائب الكوت طارق العسكري الذي قال: إن الفقرة (أ) من المادة (77) من الميثاق تشير إلى أن البلاد التي ستوضع تحت الوصاية الدولية هي الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب، والفقرة (ب) تضم الأقاليم التي قد تقتطع من دول الأعداء بنتيجة الحرب العالمية الثانية، ومن جملة البلاد العربية التي تشملها المادة (77) من الميثاق ليبيا، باعتبارها من الأقاليم المذكورة في الفقرة (ب)، فالذي يجب السعي من أجله هو عدم شمول ليبيا في هذه الفقرة باعتبارها ليست اقل أهلية للاستقلال من كثير من البلاد المستقلة والتي هي عضو من أعضاء الأمم المتحدة[1].

كما أن هنالك من النواب من انتقد ضعف الحكومة العراقية في وقوفها إلى جانب ليبيا، مقارنا ذلك بما تقدمه الحكومة من خدمات للشعب العراقي، فأثناء الجلسة التي عقدها مجلس النواب في 19 كانون الثاني 1946، قال ماجد مصطفى نائب السليمانية أنا كنت اصدق بقوة سياسة الحكومة الخارجية فيما إذا كانت الوزارة متمكنة على إيصال الماء إلى مندلي، الوزارة التي ترغم الدول على الاعتراف باستقلال سورية ولبنان وليبيا لابد أن تقدر على استحصال الماء من إيران إلى مندلي، وإلى استكمال استقلالنا، فلو تمكنت على شيء من هذا لكنا صدقنا بأنها سوف تخلص ليبيا من الاستعمار[2].

---

(1) الحمدي، المصدر السابق، ص 87.

(2) محاضر جلسات مجلس النواب العراقي، الجلسة الخامسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة 1945، 19 كانون الثاني 1945، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1946)، ص 142.

بالرجوع إلى الموقف العراقي من هذه القضية، يجب أن نشير إلى نقطة مهمة، هي أن العراق كان الدولة العربية الوحيدة التي أعلنت الحرب على إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية، لذلك كان له اهتمامه الخاص بتصفية المستعمرات الايطالية كما أن العراق ويعد انهزام ايطاليا في الحرب ربط استقلال ليبيا بكل صلح يقوم مع ايطاليا[1].

وبسبب موقف العراق من ايطاليا والإعلان الحرب عليها، دعي العراق لحضور المؤتمر الدولي للصلح مع ايطاليا، والذي تقرر عقده في باريس بتاريخ 30 آب 1946، وبعد يوم من وصول الدعوة صدرت إرادة ملكية بتخويل الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية برئاسة الوفد العراقي للمؤتمر المذكور، ورافقه أركان العبادي[2] احد موظفي وزارة الخارجية العراقية[3].

أثناء المؤتمر طرحت عدة مشاريع من قبل الحلفاء لحل القضية الليبية، حيث طلبت روسيا الوصاية على طرابلس[4]. أي أن الروس كانوا راغبين في أن يكون لهم موطئ قدم في ليبيا، يستطيعون من خلاله تحقيق مكاسب في هذه المنطقة المهمة.

اقترح الأمريكان انتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة المستعمرات عن طريق حاكم يعينه مجلس وصاية الدول المتحدة، ويعاونه ممثلون عن بريطانيا وفرنسا وروسيا

---

(1)الجمالي، فلتشرق الشمس من جديد، ص 116.

(2)عضو مجلس النواب للدورة الانتخابية الحادية عشر من 17 آذار 1947 -23 شباط 1948، استقال من عضوية المجلس في 28 كانون الثاني 1948 احتجاجا على معاهدة بورتسموث، ثم انتخب فيها عضوا في العديد من الدورات الانتخابية، عين في عام 1953 وزيرا بلا وزارة في وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية، تولى منصب وزير الزراعة وكالة لسفر الوزير عبد الغني الدلي إلى روما لحضور مؤتمر الغذاء والزراعة، وعين في 8 آذار 1954 وزيرا للشؤون الاجتماعية، سافر مع الوفد العراقي لحضور تنصيب اسكندر ميرزا كأول رئيس لجمهورية الباكستان، وعين في 30 حزيران وزيرا للدولة في وزارة علي جودت الأيوبي. ينظر: الجراله المصدر السابق، ج1، ص 30.

(3)الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 181-182.

(4)راشد البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، ط1، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1953)، ص24.

والولايات المتحدة وايطاليا، وممثلون للسكان الوطنيين والأجانب[1]. وبذلك تضمن الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها المساهمة في إدارة هذه المستعمرات والحصول على مكاسب سياسية واقتصادية.

أما فرنسا فرأت تعديل الحدود بين ليبيا وتونس وورد المستعمرات إلى وصاية ليبيا، وكان الغرض من هذا التعديل ضم مقاطعة فزان إلى الممتلكات الفرنسية[2]. ويبدو أن فرنسا أرادت من مقترحها إعطاء صبغة قانونية وشرعية على سيطرتها على المناطق التي تحتلها في أفريقيا، فضلاً عن المناطق التي ستحتلها إذا ما طبق هذا المشروع.

وفيما يتعلق ببريطانيا فإنها أوضحت رغبتها في أن يكون لها مركز ممتاز في برقة[3]. أي أن الدول الكبرى لم تكن تختلف في توجهاتها وأطماعها التوسعية، على الرغم من وجود منظمة الأمم المتحدة، إلا أنها تسابقت في تقسيم وتجزئة مناطق النفوذ والاستعمار التي كانت في السابق تابعة للنفوذ الايطالي.

أما بالنسبة لموقف العراق في هذا المؤتمر، فقد ألقى وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي خطاباً في 6 أيلول 1946 في قصر لوكسمبورغ في باريس، -المكان الذي عقد فيه الاجتماع- استهله بعرض الدوافع التي دفعت العراق لإعلان الحرب على ايطاليا آنذاك ثم طالب الحكومة الايطالية الجديدة[4] منح ليبيا الاستقلال، وقال: إن ايطاليا الفاشية بالنظر لما اتصفت به من روح استعمارية، كانت تعمل دوماً على إرهاق

---

(1) المصدر نفسه، ص 24.

(2) البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، ص 24.

(3) المصدر نفسه، ص 24.

(4) طرد موسوليني من الحكم في تموز 1943، وحل محله المارشال بيترو بادوليو الذي ألغى الحزب الفاشي، وعقدت ايطاليا هدنة مع الحلفاء ثم أعلنت الحرب على ألمانيا وحررت روما عام 1944، وكونت حكومة ايطالية مؤقتة، ووضعت في عهدها ايطاليا تحت إشراف لجنة دولية ضمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا. ينظر: صفوت، المصدر السابق، ص ص 138-140.

واستبعاد سكان ليبيا العربية، الأمر الذي لا يتفق مع ابسط مبادئ الحق والعدالة الإنسانية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وطالب بلسان الحكومة العراقية وأمانيها في أن تسير الحكومة الإيطالية الجديدة على أسس ديمقراطية صادقة، وعرض في خطابه مطالبة الحكومة العراقية التي تتمثل في عدم الموافقة على استعادة ليبيا لمستعمراتها السابقة نظرا لما قام به الشعب الليبي الباسل من كفاح متواصل للفاشية منذ وجدت وحتى تاريخ انهيارها، وذلك لان الحكومة العراقية تؤمن انه ليس اضمن للسلام العالمي واستقراره من تطبيق مبدأ تقرير المصير الذاتي على الشعوب كافة، ولا سيما الشعب الليبي العربي، واستشف الجمالي أن الدول الاستعمارية غير جادة في إعطاء ليبيا الاستقلال، لذلك قدم اقتراحا باسم الحكومة العراقية مفاده إذا ما وجدت بأن استقلال ليبيا أمر يجب إرجاؤه مؤقتا، وتنسب وضعها تحت وصاية دولية، فان الحكومة العراقية ترى أن تكون جامعة الدول العربية أو إحدى دولها هي الوصية على ليبيا، نظرا لما بين ليبيا وهذه الدول من أواصر الثقافة واللغة والتاريخ[1].

يظهر مما تقدم أن الدول الاستعمارية كانت تهدف إلى تقسيم ليبيا، وكان لكل دولة من هذه الدول تصورها ورؤيتها لمستقبل ليبيا، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى بوجوب إنشاء وصاية للدول الخمس الكبرى مضافا إليها مندوب من عرب ليبيا، في حين استخدمت روسيا مشكلة ليبيا كتكتيك للضغط على دول المعسكر الغربي ووسيلة لخروجها إلى البحر المتوسط، في حين أصرت فرنسا على إعادة حكم ليبيا إلى ايطاليا، بينما كانت بريطانيا تحاول أن تنفذ ما قطعته من عهود لعرب ليبيا بأن لا تسمح بعودة السيطرة الايطالية عليها. وبذلك تكون ليبيا نقطة صراع كبير للمصالح الغربية[2].

وكان من نتائج اجتماع باريس هذا عرض القضية الليبية في أروقة الأمم المتحدة لعدم التوصل إلى حل للقضية يرضي الأطراف الأربعة (روسيا، الولايات المتحدة

---

(1) الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 182-183.

(2) جلال يحيى، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، (الإسكندرية: دار المعارف، 1980)، ص 426.

الأمريكية، فرنسا وبريطانيا)، لذلك خليت هذه الدول في 15 أيلول 1948 عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي بدورها احالته إلى اللجنة السياسية التي بدأت النظر فيها في أيلول 1949[1].

إن عرض القضية الليبية على منظمة الأمم المتحدة لم يكن نهاية المطاف بالنسبة لأطماع الدول الكبرى الاستعمارية إذ شهدت أروقة هذه المنظمة طرح العديد من المشاريع التي تقدمت بها بريطانيا وايطاليا الداعية إلى تقسيم ليبيا وإبقاء سيطرة الدول الاستعمارية عليها، وفي مقدمة هذه المشاريع، مشروع بيفن–سفورزا[2].

وعندما عرض مشروع بيفن–سفورزا على منظمة الأمم المتحدة، ألقى ممثل العراق عبد الله بكر كلمة دافع فيها عن استقلال ليبيا[3]، وتقدم الوفد العراقي بمشروع قرار يقضي بمنح ليبيا الاستقلال فورا، وعندما تم الاقتراع على المشروع العراقي في الأمم المتحدة، رفض المشروع بعد تصويت (22) دولة ضده، وموافقة (20) دولة، وامتناع (8)

(1)البياري، ليبيا والمؤامرة البريطانية، ص 25.

(2)هو الاتفاق الذي وقع بين وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن ووزير خارجية ايطاليا كارلو سفورزا في لندن بتاريخ 8 نيسان 1948، وتضمن ترك برقة لبريطانيا وطرابلس لايطاليا وفزان لفرنسا حتى عام 1951، على أن تخضع المناطق الثلاثة لوصاية دولية مؤلفة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة عربية، وان يعطى الصومال لايطاليا ويخضع جزء كبير من اريتريا إلى أثيوبيا، ويضم الجزء الغربي من اريتريا إلى السودان. ينظر: سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1965)، ص 92؛ طليحة جبريل، صفحات من تاريخ ليبيا: مذكرات محمد عثمان الصيد (رئيس الحكومة الليبية الأسبق)، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1996)، ص 301.

(3)حكيم، المصدر السابق، ص 96.

دول عن التصويت، وقد أيدت القرار الكتلة الآسيوية-الأفريقية[1] ودول شرق أوربا، وعارضته أمريكا وفرنسا وبريطانيا ودول أمريكا اللاتينية والكومنولث[2].

إن الموقف العراقي من قضية استقلال ليبيا كان واضحا وقويا، عبّرت عنه الأوساط السياسية العراقية بشكل صريح داخل أروقة الأمم المتحدة وبدا ذلك واضحا من أثناء الجهد الكبير الذي قام به وزير الخارجية العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي، إذ كان لا يأل جهدا في سبيل تحقيق النصر للقضية الليبية داخل منظمة الأمم المتحدة، وقد أوضح هذا الأمر عندما وجه إليه سؤال من مراسل وكالة الأنباء العربية في بغداد في 10 نيسان 1949 حول موقف الحكومة العراقية من عرض قضية المستعمرات الايطالية على هيئة الأمم المتحدة. إذ قال: إننا نطالب بوحدة ليبيا واستقلالها، وندافع عن حق تلك المستعمرات لنيل حريتها وتقرير مصيرها وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[3].

وبطبيعة الحال عكس موقف وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي وجهة نظر الحكومة العراقية، لأنه وبوصفه وزيرا للخارجية كان يدرك حجم المهمة الكبيرة التي وكلت إليه، لا سيما مع وجود دول كبرى تسعى إلى إبقاء سيطرتها على المستعمرات العربية، وفي تصريح مقتضب أدلى به الجمالي في القاهرة وهو في طريقه للمشاركة في الدورة

---

(1) تضم هذه الكتلة الدول العربية: مصر، العراق، لبنان، السعودية، سورية، واليمن التي وجدت نفسها بحاجة إلى العمل لكسب تأييد دولي لقضاياها في الأمم المتحدة، وقد وجدت في الدول الآسيوية المستقلة حديثا والمنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة نصيرا لها، فنشأ بذلك تعاون مشترك بين هذه المجموعة وعدد من الدول الآسيوية، فكان ذلك بداية ولادة مجموعة جديدة في المنظمة الدولية سميت بالمجموعة العربية-الآسيوية. ينظر: مصطفى عبد العزيز، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، 1968)، ص 223.

(2) محمود الشنيطي، قضية ليبيا (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1951)، ص 226.

(3) الهاشمي، المصدر السابق، ص 185.

الرابعة للجمعية العامة قال: إن الوفد العراقي سيبذل قصارى جهده لتحقيق أماني ليبيا وبقية المستعمرات[1].

في الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي خطابا بتاريخ 22 أيلول 1949، ناشد فيه أعضاء الأمم المتحدة العمل طبقا لما نص عليه ميثاق المنظمة، ومنح ليبيا الاستقلال دون التأثر بالسياسات الدولية وقد أبدى الوفد العراقي تعاطف حكومة وشعب العراق نحو ليبيا الشقيقة، ووجه نداء إلى الدول الكبرى بأن لا تجعل من ليبيا ساحة للأطماع الدولية والاختلافات العالمية، بل أن يجمع الكل على تقديم المؤازرة الفنية والاقتصادية التي تطلبها ليبيا في حياتها الجديدة بدون طمع أو استغلال من أية جهة من الجهات[2].

وأثناء الجلسة الرابعة التي عقدت في 3 تشرين الأول 1949، تقدم العراق بمشروع يقضي بأن تعلن الأمم المتحدة تأليف حكومة موحدة ذات سيادة في ليبيا، وعلى الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ التدابير المباشرة لنقل السيادة وكل سلطات الدولة في أقرب فرصة إلى الحكومة الليبية الشرعية[3].

وفي 4 تشرين الثاني 1949 بحثت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة تقرير اللجنتين (الفرعية) و (التذويبية)، اللتين كان العراق عضوا فيهما، بصدد مصير المستعمرات الايطالية، وقد وفق الجمالي وتمكن من وضع الفقرات الثلاث التي أقرتها اللجنتان المذكورتان:

- تكون ليبيا المشتملة على برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة واحدة ذات سيادة.

---

(1)المصدر نفسه، ص 185.

(2)مديرية الدعاية العامة، تصريحات الدكتور محمد فاضل الجمالي عن نشاط الوفد العراقي في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة في دورتها السادسة المنعقدة في باريس، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1953)، ص 6.

(3)الشنيطي، المصدر السابق، ص 239.

- إن استقلال ليبيا يكون ناجزا بأسرع وقت ممكن، ولا يتأخر بأي حال من الأحوال عن الأول من كانون الثاني 1952.
- يجتمع ممثلو سكان برقة وطرابلس وفزان مجتمعين ومتشاورين في مجلس وطني دستورا لليبيا يشمل شكل الحكومة[1].

مثل هذا القرار نصرا كبيرا للجهود العربية وفي مقدمتها العراق لتحقيق استقلال ليبيا، إلا أن هذا القرار لم يرض الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا التي وجدت في القرار مساسا لمصالحها الاقتصادية في ليبيا، حيث عارض هكتور ماكنل (Hector Machnel) رئيس الوفد البريطاني استقلال ليبيا، فاجتمع به وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي واخبره بأن دولته تريد عقد معاهدة مع برقة وحدها، لان بريطانيا تعاني مصاعب مالية لا تساعدها على عقد معاهدة مع ليبيا كلها، لذا فإنها لا تريد وحدة ليبيا، بل تريد منح برقة الاستقلال وحدها بعد ستة أشهر، وأكد له أيضا ان بقاء بريطانيا في طرابلس ضروري لمصلحتها الإستراتيجية[2].

كانت الحجج التي ادعاها ماكنل بحق ليبيا ضعيفة ولا تستند إلى أي غطاء قانوني، لذلك اجتهد وزير الخارجية العراقي الجمالي وتكللت جهوده التي بذلها مع ماكنل في إقناعه بسحب اعتراض بريطانيا على القرار بعد سبعة أيام، الأمر الذي دفع اللجنة السياسية في هيئة الأمم المتحدة أن تقر وبأغلبية خمسين صوتا وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت على منح ليبيا الاستقلال وبأسرع وقت ممكن، على أن لا يتأخر عن الأول من

---

(1)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4662/ 311، و33 ، ص 39.

(2)المصدر نفسه

كانون الثاني 1952[1]. وعينت الأمم المتحدة الهولندي أدريان بلت (Adrian Blut) مندوبا لها للإشراف على تطبيق قرار استقلال ليبيا[2].

وبعد صدور قرار استقلال ليبيا في الأمم المتحدة، تشكلت لجان تنسيقية كلفت بنقل السلطات إلى الليبيين، وكانت تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة وممثلين عن الحكومتين البريطانية والفرنسية، باعتبارهما الدولتين اللتين تديران الحكم في ليبيا، وعقدت هذه اللجان اجتماعاتها بصورة متواصلة اثناء شهر كانون الأول 1951 من أجل تطبيق قرار الاستقلال قبل نهاية العام، وفي ليلة 24 كانون الأول 1951 أنهت هذه اللجان عملها، فاجتمعت الحكومة الليبية المؤقتة وكبار الموظفين والأعيان وممثلو الأمم المتحدة والدول الأجنبية، وأعلن الملك محمد السنوسي في نفس الليلة استقلال ليبيا وسط حشود كبيرة توافدت من جميع انحاء ليبيا إلى بنغازي[3].

كان إعلان استقلال ليبيا حدثا مهما دفع العراق إلى السعي لمساعدة أهلها وجعل دولتهم تأخذ مكانتها الطبيعي بين الأمم، وان تكون دولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة، وقد أشار إلى ذلك الدكتور الجمالي في خطابه الذي ألقاه في اللجنة السياسية الخاصة حول طلب انضمام ليبيا كعضو في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 23 كانون الثاني 1952، ومما قال فيه: إن من دواعي السرور والرضا العظيمين لوفدي أن يرحب باستقلال ليبيا، الدولة العربية الشقيقة، انه لمن المهم إن هذا الاستقلال لم يتم إلا بعد كفاح مرير استمر أربعين عاما ضد الطغيان والاستعمار، وبزعامة الزعيم الوطني البطل

---

(1) للاطلاع على نص القرار ينظر: طليحة، المصدر السابق، ص ص 263- 264.

(2) محمد رسن دمان السلطاني، موقف الأمم المتحدة من القضايا العربية 1945-1968: دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير مقدمة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في الجامعة المستنصرية، بغداد 2004، ص 35.

(3) طليحة، المصدر السابق، ص ص 77-78.

جلالة الملك محمد إدريس السنوسي، إننا نأمل ونرجو من الأمم المتحدة أن تساعد أجزاء أخرى من العالم العربي التي لم يزل تحت السيطرة الأجنبية وان تتبع حالة ليبيا[1].

وأضاف: أنه من دواعي الثقة بالأمم المتحدة أن تمهد السبيل لأول مرة في التاريخ بالوسائل السلمية لتأسيس دولة ذات سيادة مستقلة بموجب مبادئ الميثاق،... إن قبول ليبيا عضوة رفيقة في الأمم المتحدة يعكس ما وصلت إليه من قدرة على إدارة أمورها بنفسها، وستبرهن ليبيا بأنها ستكون عاملا عظيما في سبيل صيانة السلم العالمي، وستنهض كبلاد متقدمة ومزدهرة وحرة[2].

أسهمت هذه الجهود العراقية دون أدنى شك في انضمام ليبيا إلى منظمة الأمم المتحدة في كانون الأول 1955[3]. وبذلك أثمرت الجهود العراقية بدعمها للقضية الليبية في تحقيق أماني شعبها بالتحرر والاستقلال.

ب- موقف العراق من استقلال مراكش (المغرب) في الأمم المتحدة:

وقعت المغرب مع بداية القرن العشرين تحت احتلالين، ففي عام 1911 احتلت فرنسا الأجزاء الداخلية من المغرب، وفرض الفرنسيون الحماية على السلطان يوسف بن الحسن عام 1912، فجردوه من سلطاته وعينوا حاكما فرنسيا للإشراف على البلاد، وفي الوقت نفسه احتلت إسبانيا الريف المغربي، فاتفقت الدول الأوربية على تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق:

- منطقة طنجة تحت الإدارة الدولية.
- منطقة الريف تحت السيطرة الاسبانية.

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951-1953، رقم الملفة 4663/ 311، خطاب الدكتور الجمالي في اللجنة السياسية الخاصة بتاريخ 23 كانون الثاني 1952.

(2) المصدر نفسه.

(3) البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، ص 27.

- بقية المغرب تحت السيطرة الفرنسية[1].

وأثناء الحرب العالمية الثانية، وبعد انهزام فرنسا في بداية الحرب، تجلت للدول الغربية أهمية المغرب، فتنزلوا قواتهم المعروفة بقوات تحرير شمال أفريقيا فيها، كما أن الرئيس الأمريكي روزفلت زار المغرب في 22 كانون الثاني 1943، والتقى السلطان محمد الخامس[2] الذي كان خلال الحرب العالمية الثانية مواليا للحلفاء، وأبدى أثناء الزيارة عطفه تجاه المغرب، وخلال هذه الزيارة أعطى الرئيس الأمريكي روزفلت وعدا بمنح المغرب استقلاله بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أن الأمريكان نكثوا بعهودهم، واستمرت فرنسا في احتلالها المغرب[3].

---

(1) محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1989)، ص 64.

(2) ولد عام 1909، تولى الحكم عام 1927 ولم يتجاوز الثمانية عشر من عمره، لقب بمحمد الخامس لأنه كان السلطان الخامس الذي يحمل اسم محمد، أطلقت عليه كتلة العمل الوطني لقب ملك عام 1933 في احتفالات بجلوسه على العرش، ناصر الحركة الوطنية المغربية، وطالب باستقلال بلاده عندما عقدت دول الحلفاء مؤتمر الدار البيضاء إبان الحرب العالمية الثانية، وقف ضد سلطات الحماية الفرنسية حتى خلعته من عرشه عام 1953 بالتآمر مع الإقطاعيين الغاوية وبعض رجال الطرائق الصوفية، ونفي إلى جزيرة مدغشقر، ثم عاد إلى عرشه عام 1955 بفضل الضغط الشعبي، وفي عهده نال المغرب استقلاله عام 1956، وعمد بتحقيق النظام الدستوري على مراحل بعد الاستقلال، لكنه اضطر بعد أزمات إدارية متعاقبة من أن يتولى رئاسة الحكومة بنفسه، فنهض ببلاده في مجال التعليم والصحة والإصلاح [illegible]، توفي عام [illegible] اثر عملية جراحية. للتفاصيل ينظر: صفوان ناظم داؤود حسن، مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى 1945-1956، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010، ص 21؛ محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، مج 4، (بيروت: دار الجيل، [illegible]) ص [illegible].

(3) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة، 1975)، ص 555.

بدأت الدعوات باستقلال المغرب على يد السلطان محمد الخامس في عام 1943 عندما عقد اتفاق سري بينه وبين القوى الوطنية بجميع اتجاهاتها حول ضرورة توحيد العمل والجهود للاستفادة من الظروف العالمية للظفر بالاستقلال[1].

ومع نهاية العام 1943 تألفت لجنة تنفيذية للحزب الوطني غايتها الخروج بالبلاد من سياسة الاحتجاج والمجاملة إلى موقف ايجابي حازم ودعت هذه اللجنة إلى عقد مؤتمر في 11 كانون الثاني 1944، والذي نتج عنه تأسيس حزب الاستقلال، وإصدار وثيقة الاستقلال التي قدمها الحزب إلى السلطات الفرنسية[2].

نصت وثيقة الاستقلال على:

- المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه.
- إقرار نظام ديمقراطي شبيه بنظام الحكم في دول الشرق الإسلامية يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربي وطبقاته[3].

بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945، اعتقدت الشعوب المستعمرة أن الوقت قد حان لتنال هذه الشعوب حريتها واستقلالها، وأن هذه المنظمة سوف تضع حداً لسنوات الكفاح والنضال التي عاشتها الشعوب المختلفة ومن ضمنها الشعوب العربية، لسعت إلى منبر الأمم المتحدة فاصطدمت بإطماع الدول الاستعمارية ورغبتها في إبقاء سيطرتها عليها، كما أن اللافت للانتباه وجود تناقض كبير بين مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة لا سيما فيما يتعلق بتقرير المصير ورغبة الشعوب في نيل استقلالها، وبين رفض الدول الاستعمارية الكبرى في إعطاء هذه الدول استحقاقها في التحرر والاستقلال، لسعت فرنسا جاهدة إلى الحفاظ على مستعمراتها في المغرب العربي.

---

(1)السلطاني، المصدر السابق، ص ص 38-39.

(2)محمد فروخ، وثبة المغرب (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1961)، ص 139.

(3)حزب الاستقلال للمغرب الأقصى: مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، (المغرب: مكتب المستندات والأنباء 1951)، ص 179.

وعلى ما يبدو فإن الحركة الوطنية المغربية كانت تدرك ثقل العراق السياسي في المحافل العربية والدولية، فسعت إلى أن يكون للعراق حضور متميز في الوقوف إلى جانب القضية المغربية، ومن هذا المنطلق وفي 10 تشرين الأول 1946 زار محمد بن أحمد بن عبود رئيس الوفد المغربي في جامعة الدول العربية العراق، والتقى بالوصي عبد الإله ورئيس الوزراء ارشد العمري، والتقى بوزير الخارجية محمد فاضل الجمالي، وطلب منه عرض القضية على مجلس جامعة الدول العربية الذي سيعقد في 30 تشرين الأول 1946[1].

لم تقم الجامعة العربية بأي إجراء في ذلك الوقت لنصرة القضية المغربية، الأمر الذي دفع عبد الكريم الخطابي[2]، وكيل لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة أن يطلب ذلك من وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي أثناء لقائه به في القاهرة في أيلول 1947، وهو في طريقه إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، فأكد له وزير الخارجية العراقي الجمالي سعي بلاده لإثارة القضية في الأمم المتحدة[3].

---

(1) الهاشمي، المصدر السابق، ص 200.

(2) ولد في بلدة اجديد المجاورة لمليلة عام 1881، ارسله والده للدراسة في جامعة القرويين في فاس، عاد محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مليلة توظف في دائرة الشؤون المحلية وتولى القضاء في المدينة، حصل نزاع بينه وبين قائد الجيش الإسباني الجنرال سلفستر، فر إلى الجبال عام 1919، فاعتصم بمعاقل قبيلته في جبال الريف وانضم إليه أخوه بعد برهة وجيزة، فاستنفروا القبائل والبوها على المستعمرين، فشن حربا دامت شهورا ضد القوات الفرنسية والإسبانية، اضطر في نهايتها إلى إلقاء السلاح في 30 أيار 1926 والاستسلام، نفي إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهندي، فقضى في الأسر 21 عاما، وفي أيار 1947 قررت الحكومة الفرنسية السماح له بمغادرة الجزيرة والعيش في بلادها، ولما مرت الباخرة بقناة السويس وتوقفت في بور سعيد تمكن من مغادرتها واللجوء إلى القاهرة، وقضى بقية حياته في القاهرة، وتوفي فيها في 6 شباط 1963. ينظر: يسري، المصدر السابق، ص ص 117-119.

(3) الهاشمي، المصدر السابق، ص 200.

في الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية بتاريخ 15 آب 1950، والذي حضره نجيب الراوي[1]، أصدرت اللجنة توصية تقضي بأن الجامعة العربية معنية بالدفاع عن عرب شمال أفريقيا، وأقرت اللجنة كذلك العمل على رفع الظلم والتعسف الذي يتعرض له الشعب العربي في شمال أفريقيا، وقررت تكليف العراق بإثارة هذه المطالب، ومناقشتها عن طريق ممثلها في لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة كلما سنحت الفرصة بذلك[2]. ويذكر أن العراق انتخب عضواً لمجلس الوصاية في تشرين الأول 1949[3].

تبنى العراق القضية المغربية، وسعى من أثناء منظمة الأمم المتحدة إلى أن ينال المغرب استقلاله وتحرره من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وكانت أول مناسبة رسمية دافع فيها العراق عن القضية المغربية في 6 تشرين الأول 1950، عندما ألقى وزير خارجيته محمد فاضل الجمالي خطاباً أمام منظمة الأمم المتحدة، أكد فيه على ضرورة منح فرنسا المغرب الاستقلال، كما أشار في خطابه إلى الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها المغاربة[4].

أدركت فرنسا أن حزب الاستقلال سوف يكون نداً قوياً، وسوف يعمل على تحرير المغرب من سيطرته، لذلك لجأت فرنسا إلى تشويه سمعة الحزب من أثناء اتهامها له بالشيوعية، إذ قادت فرنسا حملات إعلامية عنيفة زعمت فيها وجود تواطؤ بين سلطان

(1) سياسي ووزير سابق، من أسرة علمية عريقة، ولد في بغداد عام 1903، تخرج من كلية الحقوق عام 1923، مارس المحاماة عقدين، انتخب رئيساً لنقابة المحامين عام 1941، وفي عام 1947 عين وزيراً للمعارف، كما انتخب نائباً عن الديوانية عام 1930، وعن الحلة عام 1937، شغل مناصب عديدة في وزارة الخارجية. ينظر: الطبعي، المصدر السابق، ج3، ص 263.

(2) عبد الكريم كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص 173.

(3) المصدر نفسه، ص 173.

(4) الهاشمي، المصدر السابق، ص 201.

المغرب وبين حزب الاستقلال والشيوعية[1]. دفعت هذه السياسة العديد من النواب العراقيين في مجلس النواب إلى مطالبة الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، ومقاطعتها اقتصادياً، كما وافق المجلس على إرسال رسائل إلى الدول العربية وغيرها، تظهر الأعمال التعسفية والوحشية التي تنتهجها السلطات الفرنسية تجاه الشعب العربي في المغرب[2].

وجدت الحكومة العراقية انه من الضروري جداً أن تعرض قضية استقلال المغرب على منظمة الأمم المتحدة، ومن هذا المنطلق بعث وكيل وزير الخارجية شاكر الراوي رسالة إلى ممثل العراق في الأمم المتحدة الدكتور محمد فاضل الجمالي بتاريخ 2 شباط 1951، يدعوه فيها إلى شرح القضية المغربية أمام منظمة الأمم المتحدة، وإظهار السياسة التعسفية التي تنتهجها فرنسا ضد سلطات المغرب، وجاء في الرسالة: أتشرف باستدعاء أنظاركم إلى الحالة السائدة في المغرب مما لم تغير الإدارة الفرنسية موقفها تجاه الشعب المغربي والسلطان، وتضع حداً لمشاريعها غير المقبولة، وارجو من معاليكم التفضل باسم مواطني المغرب الساكنين في أوربا باستدعاء أنظار هيئة الأمم المتحدة بقضية المغرب المفجعة[3].

ومما جاء في الرسالة أيضاً: في الوقت الذي تسعى هيئة الأمم المتحدة باسم العدالة والحرية والديمقراطية، تأمين العدالة الدولية واستتباب السلم في أنحاء العالم وانتصار مبادئها، يحاول الجنرال ألفونسو جوان (Alfonso Juan) المقيم الفرنسي، إجبار صاحب الجلالة سيدي محمد سلطان المغرب بالتنازل عن العرش، ... إن الشعب المغربي مصمم بالإجماع على الدفاع عن سلطانه الشرعي وحقه بالحرية والمساواة،... ويأمل هذا الشعب

---

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 184.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط7، ج8، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ص 208.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رئاسة الديوان الملكي، رئاسة مجلس الوزراء، رقم الملفة 4663/ 311، و111، ص 206.

الذي حارب في الحربين العالميتين في سبيل انتصار مبادئ الأمم المتحدة انه ستستعمل الأمم المتحدة نفوذها لإزالة التوتر في العلاقات الفرنسية–المغربية، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص المغرب[1].

أثيرت قضية المغرب رسميا لأول مرة في الأمم المتحدة أثناء دورتها السادسة عام 1951، عندما تقدمت ست دول عربية بشكوى إلى الجمعية العامة، اتهمت فيها فرنسا بخرق مبادئ الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وطالبت بإدراج القضية على جدول أعمال الجمعية العامة[2]. وكان العراق في مقدمة الدول العربية المطالبة بذلك، ولعل ما عزز دور العراق انتخابه عضوا طبيعيا في اللجنة التوجيهية لهيئة الأمم المتحدة المشكلة من رئيس الجمعية العامة ونوابه ورؤساء اللجان الست، فسهل ذلك على مندوب العراق سعيه لوضع القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة، بمساعدة وموازرة بقية الوفود العربية، الذين طلبوا الاشتراك في اللجنة التوجيهية لهذا الغرض[3].

وأثناء الدورة السادسة للجمعية العامة عام 1951، وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة في 22 تشرين الثاني 1951، ألقى السيد عوني الخالدي[4] ممثل العراق في لجنة الوصاية (اللجنة الرابعة) خطابا مطولا عن المغرب ندد فيه بالسياسة الفرنسية تنديدا

---

(1) المصدر نفسه.

(2) خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، (بيروت: منشورات المكتب التجاري، 1962)، ص 106.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و77، ص 140.

(4) عوني عبد القادر الخالدي، سياسي وشاعر ولد في بغداد الأعظمية عام 1912، اول وآخر سكرتير حلف بغداد، كان والده من أوائل من دعوا إلى إقامة النظام الجمهوري في العراق بدل الملكي، أكمل دراسته الأولية في بغداد ثم تخرج في الجامعة الأمريكية ببيروت (آداب لغة انكليزية) عام 1931، اشتغل بالتعليم عام واحد وبعدها عين في وزارة الخارجية ووصل إلى درجة وزير مفوض ممثلا دائما للعراق في هيئة الأمم المتحدة في نيويورك اثنا عشر سنوات، وفي عام 1955 عين سكرتيرا عاما لحلف بغداد، أحيل على التقاعد عام 1960، توفي عام 1985. الطليحي، ج3، ص 181.

يستند إلى حقائق وأرقام وقد حاول الممثل الفرنسي إيقافه مرتين مدعيا أن اللجنة الرابعة لا حق لها في الخوض في الأمور السياسية[1].

واستمر الموقف العراقي الداعم لقضية المغرب على طول انعقاد جلسات الدورة، وأثناء الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة بتاريخ 12 كانون الأول 1951، ألقى السيد محمد فاضل الجمالي خطابا عن القضية المغربية اظهر فيه بوضوح موقف العراق الداعم لهذه القضية، ومما جاء فيه: "للشعب المغربي تقاليد عظيمة في البطولة والاستقلال، إذ ساعد الديمقراطيات وضحى بالآلاف من أبنائه في الحربين العالميتين.. فقد وعد (المغفور له) الرئيس فرانكلين روزفلت صاحب الجلالة سلطان المغرب أثناء الحرب الأخيرة من أن الأحوال في المغرب سوف لا تبقى على وضعها بعد نهاية الحرب، ومن أن المغرب ستنال سيادتها واستقلالها بصورة كاملة،... إن البرقيات التي تسلمناها والخطب التي ألقاها صاحب الجلالة سلطان المغرب بتاريخ 18 تشرين الثاني 1951، إنما تشير إلى رغبة الشعب المغربي بالتمتع باستقلاله وسيادته بصورة كاملة تحت رعاية سلطانه، وتنظيم علاقاته مع فرنسا على أساس السيادة المتناظرة والصداقة"[2].

حاولت الحكومة العراقية ومن خلال الخطب التي ألقاها ممثلو العراق في منظمة الأمم المتحدة إيصال صوت الشعب المغربي إلى مسامع أعضاء هذه المنظمة، وإظهار رغبتهم الحقيقية في نيل الاستقلال تحت رعاية السلطان محمد الخامس، كما أن الحكومة العراقية واصلت سعيها الحثيث دبلوماسيا من خلال شرح هذه القضية لأعضاء هذه المنظمة ومحاولتها استمالتهم للوقوف إلى جنب هذه القضية داخل أروقة الأمم المتحدة.

وقد أشار الجمالي في خطابه إلى نقطة مهمة، إذ دعا منظمة الأمم المتحدة إلى التعامل بصورة ناجحة ومهنية مع جميع القضايا التي تعرض عليها، وان لا تتعامل

---

(1)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 76، ص 141.

(2)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و96، ص 180.

بازدواجية وتمييز لجهة معينة، مما سيؤدي بالتالي إلى الإخلال بسمعة هذه المنظمة ومكانتها ومهمتها، وقد أشار إلى ذلك بقوله: إن أي إهمال أو تسويف في هذه القضية قد يسبب ضررا عظيما بسمعة الأمم المتحدة وشركتها، وقد يكون خروجا من واجبنا نحو مبادئ الميثاق، إن كنا نعمل بعلم مواجهة المشاكل العالمية بدون تمييز، خاصة أنه يمكن القول أن دولا معينة هي التي تهيمن على هذه المنظمة، وتؤثر في مجرى سياستها وفعالياتها، إننا لنأمل من أن حرية النقاش وحرية رفع القضايا من هذا القبيل أمام الجمعية العامة وفقا للمادة العاشرة والمادة الرابعة عشر من الميثاق ستبقيان دائما كجزء من الإجراءات الاعتيادية للأمم المتحدة[1].

على الرغم من مطالبة العراق ومساندة الدول العربية والصديقة في منظمة الأمم المتحدة، إلا أن القضية المغربية وأثناء الدورة السادسة التي انعقدت في باريس عام 1951 لم تحقق أي نتائج تذكر، بسبب وقوف الدول الاستعمارية الكبرى بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ضد القضية، وطلبهم من كندا أن تتقدم باقتراح إلى الجمعية العامة بتأجيل النظر في موضوع المغرب إلى وقت آخر[2].

وقد أكد ذلك تقرير الوفد العراقي في الأمم المتحدة المرسل إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 7 كانون الأول 1951، والذي تضمن: بعد أن تمت انتخابات أعضاء اللجنة العامة، اجتمعت الوفود العربية وبحثت ما يجب اتخاذه لتأمين قضية المغرب في جدول الأعمال، فقد ظهر بوضوح أن فرنسا ومن ورائها الدول الغربية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية، قد أعدت العدة لاستبعاد

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 96، ص 181.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 76، ص 140.

قضية المغرب من جدول أعمال الجمعية العامة، وقد وقع على عاتق العراق مهمة الدفاع عن وجهة النظر العربية باعتباره عضوا في اللجنة العامة[1].

يتضح مما سبق أن الدول العربية بما فيها العراق كانت تأمل من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أن تكون عونا للدول المستضعفة، باعتبارها راعية لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وواضعة أسس تقرير مصير الشعوب المستضعفة، إلا أن الولايات المتحدة ضربت كافة العهود والمواثيق وساهمت بشكل كبير في دعم الدول الاستعمارية، وإبقاء معاناة الدول المستعمرة وفي مقدمتها المغرب.

وعندما عقدت الجمعية العامة اجتماعاتها في الدورة السابعة عام 1952، كادت القضية المغربية أن لا تكون في جدول أعمال الجمعية، إذ لم يتقدم أي وفد عربي بطلب لإدراج القضية المغربية في جدول الأعمال، فجرت اتصالات بين محمد فاضل الجمالي وبين علال الفاسي[2]، والذي طلب من وزير الخارجية العراقي بذل كل ما في وسعه من أجل إدراج القضية المغربية في جدول الأعمال، ومن هذا الإطار أكد الجمالي للفاسي انه اصدر التعليمات لمندوب العراق في الأمم المتحدة لتسجيل القضية المغربية في جدول أعمال المنظمة في الدورة المقبلة[3].

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 79، ص 145.

(2) سياسي مغربي، وزعيم حزب الاستقلال، قاوم الاستعمار الفرنسي على رأس حزب العمل المغربي الذي أسسه عام 1934، والذي انشق فيما بعد إلى الحركة القومية وحركة الاستقلال التي يعدها المؤرخون الخطوة الأولى نحو تأسيس حزب الاستقلال عام 1943، اعتقله الفرنسيون عام 1938 ونفي إلى جزيرة الغابون الإفريقية، ثم عاد إلى طنجة عام 1946، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، التجأ إلى القاهرة عام 1947، وتابع النضال الوطني فيها من خلال مكتب المغرب العربي، عاد إلى المغرب بعد الاستقلال، وترأس حزب الاستقلال حتى عام 1956، توفي في بوخارست في 17 أيار 1974. الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، ص [illegible].

(3) الهاشمي، المصدر السابق، ص 205.

سعى العراق لإدراج القضية المغربية أثناء هذه الدورة حيث أرسل وكيل الممثل العراقي مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تريغفي لي في 6 آب 1952 يطلب فيها إدراج القضية المغربية في أعمال الدورة الاعتيادية القادمة لهيئة الأمم المتحدة[1]. ويجب الإشارة هنا إلى أن ممثل العراق في الأمم المتحدة عوني الخالدي انتخب نائبا لرئيس اللجنة الرابعة (لجنة الوصاية والمستعمرات) أثناء الدورة السابعة للجمعية العامة، إذ قبل بها الجلسة في 20 تشرين الأول 1952، كلفه ممثلون عديدون بهذه المسؤولية، وأعلموا إليهم مصممون على انتخابه، وأنه لابد من قبول هذا المنصب، وانصرفت اللجنة إلى تنظيم جدول الأعمال، فتبين أن هنالك رغبة عامة في بحث موضوع المستعمرات، وكان هذا مناسبا للوفد العراقي نظرا لما لهذه المادة من أهمية كبرى، لما تشمله من شؤون عربية كالمغرب وتونس[2].

حاولت فرنسا إعاقة إدراج قضية المغرب على جدول أعمال الجمعية العامة، مدعية أن طلب الإدراج من قبل دولة واحدة هو موقف ضعيف[3]. لذلك حاول العراق إضعاف موقف فرنسا من خلال كسب عطف الدول الكبرى إلى جانب القضية المغربية، وحينما استقبل وزير الخارجية العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي في 1 تشرين الأول 1952 السفير الأمريكي في بغداد بيرتون بيري (B.Berry)، وحثه على أن يؤدي دوره في التأثير على البيت الأبيض من أجل أن يغير موقفه من قضية المغرب في هيئة الأمم المتحدة، لم تذهب جهود الجمالي سدى، فقد أيدت واشنطن هذه المرة طلب الوفود العربية بخصوص إدراج قضيتي المغرب وتونس على جدول أعمال الجمعية العامة، على

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4666/ 311، و 51، ص 107.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 6، ص 30.

(3) السلطاني، المصدر السابق، ص 43.

الرغم من معارضة بريطانيا وفرنسا، وقد أعرب وزير خارجية فرنسا عن دهشته من تأييد الولايات المتحدة لإدراج القضيتين على جدول الأعمال[1].

قدم العراق و اثنتا عشرة دولة عربية وآسيوية طلبا إلى الجمعية العامة لبحث القضية المغربية في دورتها السابعة 1952، فأقرت الجمعية العامة هذا الطلب على الرغم من معارضة فرنسا التي ادعت أن المادة الثانية من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تمنع الجمعية العامة من التدخل في القضايا ذات الصبغة الداخلية، والتي تمس شؤون أية دولة من دولها الأعضاء[2].

لقد أخذت قضية استقلال المغرب بعدا دوليا، وأصبحت المناقشات داخل منظمة الأمم المتحدة تصب في شرعية قبول هذه القضية على أجندة اجتماعات الجمعية العامة أو عدم قبولها، حيث ظهر هنالك رأيان مختلفان، فالدول العربية تصر على اعتبار قضية المغرب قضية دولية، وهي من اختصاص الجمعية العامة، وتستند في مطالبها إلى معاهدة فاس لعام 1912، والتي أقرتها محكمة العدل الدولية في 27 آب 1952، حيث أكدت المعاهدة في بعض القرارات التي أصدرتها سيادة المغرب، حيث نصت المعاهدة في بعض نصوصها على أن فرنسا لا تعارض بأن المغرب حتى في أيام الحماية قد حافظ على سيادته كدولة بالنسبة للقانون الدولي، كما أن المعاهدة نصت أيضا على أن المغرب دولة ذات سيادة، إلا انه نظم علاقاته على أساس اتفاقية الغرض منها أن تقوم فرنسا ببعض السلطات ذات السيادة بالنيابة عن المغرب وباسمه[3].

عندما ناقشت الجمعية العامة القضية المغربية في جلستها ليوم 16 تشرين الأول 1952، رد الجمالي في تلك الجلسة على خطاب المندوب الفرنسي شومان (Shuman) الذي احتج فيه بشدة على إدخال قضيتي المغرب وتونس في جدول الأعمال، فرد عليه

(1) الهاشمي، المصدر السابق، ص 206.

(2) السلطاني، المصدر السابق، ص 43.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة (بيروت: دار الثقافة، 1963)، ص 446.

الجمالي مذكرا بالمبادئ التي قامت من أجلها الثورة الفرنسية والتي كانت مشعلا للحرية قائلا: إننا نرجو مخلصين أن تبرهن فرنسا التي أعجب العالم بالمثل العليا التي وصفتها للحرية بأن تحقق تلك المثل في الميدان الدولي. كما انتقد الجمالي خطاب المندوب الفرنسي باعتبار تونس والمغرب تابعتين لفرنسا وقضيتهما شأن داخلي أنه لمن العبث أن يقال بأن هذه القضايا من الشؤون الداخلية التي تعني فرنسا وحدها، أن كلاً من تونس والمغرب دول ذات سيادة. وعرج الجمالي وبصورة دبلوماسية على الآثار السلبية التي سوف تنتج عن استمرار فرنسا بنهجها لان قضايا التحرر في المغرب العربي أخذت بعدا دوليا سوف ينعكس بالتالي على العلاقة بين الشرق والغرب وان قضيتهما ذات أهمية كبيرة للعالم، حيث يتوقف عليهما مصير العلاقات الدولية بين أوربا من جهة، وإفريقيا وآسيا من جهة أخرى. وخاطب الجمالي الشعب الفرنسي مذكرا إياه بأن مبدأ الحرية وتقرير المصير يجب أن يطبق على كافة الشعوب وان لا يقتصر على الشعب الفرنسي كأمل بإخلاص أن يدرك الشعب الفرنسي بأن لشعوب إفريقيا الشمالية مطامعها، وان مبدأ تقرير الحرية والمساواة والأخوة حري بأن يسري على تلك الشعوب كما هو سار على الفرنسيين[1].

لقد مثل عرض القضية المغربية على الأمم المتحدة نصرا سياسيا كبيرا، وكان للعراق دور بارز في كسب الولايات المتحدة ومساندتها لدعم هذه القضية، حيث جرى التصويت داخل الجمعية العامة على اقتراح تقدمت به دول أمريكا اللاتينية حول مصير قضية المغرب، فجرى الاعتراف بأن المشكلة المغربية هي ضمن اختصاص الجمعية العامة، إذ صوتت (45) دولة للقضية وثلاث دول وقفت بوجه الاقتراح، وامتنعت الكتلة السوفيتية[2] عن التصويت.

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 53، ص 103.

(2) كانت هذه الكتلة أثناء الفترة 1946–1948 تضم ست دول في الجمعية العامة وهي: الاتحاد السوفيتي، روسيا البيضاء، أوكرانيا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا. انسحبت يوغسلافيا من هذه الكتلة

كما أن صدور هذا القرار في 19 كانون الأول 1952 والتي يدعو كلاً من فرنسا والمغرب إلى حل مشاكلهما بالطرائق السلمية المشروعة[1]، يعد نقطة التحول في مسار هذه القضية، إذ ظلت فرنسا ولسنوات طويلة تدعي بشرعية سيطرتها المطلقة على المغرب، وانه لا يجوز أن تتدخل هذه المنظمة في الأمور الخاصة الخارجة عن صلاحياتها، تمثل هذا القرار بعد نصراً للمغرب وخذلاناً أدبياً لفرنسا[2].

وبذلك انتهت أعمال الدورة السابعة للجمعية العامة بصدور هذا القرار الذي على الرغم من تواضعه، مثل نصراً كبيراً لقضية المغرب، سعت الدول العربية وفي مقدمتها العراق إلى اعتبار المغرب دولة ذات سيادة ويجب على الأمم المتحدة أن تتعامل معها من مبدأ السيادة الدولية.

بعد أن آلت الأمور إلى ما آلت عليه، كان لابد للعراق والدول العربية الأخرى أن تسعى إلى إدراج القضية المغربية في الدورة الثامنة للجمعية العامة، إلا انه قبل انعقاد هذه الدورة حدثت أمور ألقت بظلالها على القضية المغربية، إذ قامت فرنسا بالتضييق على السلطان محمد الخامس بعد أن أرسل مذكرة إلى المقيم الفرنسي بتاريخ 28 آذار 1952، شدد فيها على ضرورة إلغاء معاهدة الحماية وتحقيق الاستقلال التام، حيث طالب الجنرال غيوم (Guime) المقيم الفرنسي من السلطان محمد الخامس التنازل عن العرش، فلما رفض السلطان طلبه جابهه بقرار الخلع في 24 آب 1953، ثم نفاه إلى كورسيكا ومن ثم إلى مدغشقر[3].

بعد خروجها من الكومنفورم عام 1948، وفي عام 1955 انضم إليها اربع دول جديدة هي: المجر، رومانيا، بلغاريا و البانيا، وفي عام [illegible] انضمت إليها منغوليا. ينظر: عبد العزيز، المصدر السابق، ص ص 212-213.

(1) خيرات البيضاوي، وميض النار في المغرب العربي، ط1، (لا.م، لا.ت)، ص 85.

(2) لاندو، المصدر السابق، ص 448.

(3) البيضاوي، المصدر السابق، ص ص 85-87.

وعلى اثر ذلك دعي مجلس جامعة الدول العربية لاجتماع عاجل لبحث الأحداث الخطيرة في المغرب، فاصدر المجلس بيانا شديد اللهجة في 7 أيلول 1953 جاء فيه: أن جامعة الدول العربية تعتبر القضية المغربية قضية عربية تهدف إلى الحرية والاستقلال، وتستنكر الجامعة اشد الاستنكار هذا العدوان على السيادة المغربية، ويرى مجلس الجامعة أن هذا التغيير الجائر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عما فيه من انتهاك صريح للمعاهدات الدولية الخاصة بالمغرب، وان دول الجامعة التي تحرص على الأماني الوطنية للشعب المغربي الشقيق، تعلن أنها لا تعترف بأي حال من الأحوال بالأوضاع غير الشرعية التي فرضتها السلطات الفرنسية على المغرب[1].

وبناء على ما جاء بقرار اللجنة السياسية الذي دعا إلى عرض القضية المغربية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتخذت الحكومة العراقية موقفا قويا ومساندا تجاه هذه القضية، ففي أيلول 1953، طالب صوتي الخالدي ممثل العراق في الأمم المتحدة بمنح المغرب الاستقلال التام موضحا ما يتعرض له المغرب من ظلم وإرهاب على أيدي القوات الفرنسية المحتلة[2].

وبعد عرض القضية المغربية على الجمعية العامة لغرض التصويت عليها وإدراجها ضمن أعمال الدورة الثامنة، لم تحصل على الأصوات المطلوبة لإقرارها[3]. ما اعتبر انجازا لفرنسا ومكسبا بعدم حصول القضية على الأصوات المطلوبة لعرضها.

إن تطور الأحداث وتسارعها في المغرب، وزيادة القسوة والتعسف الفرنسي تجاه الشعب العربي في المغرب، دفع الكتلة العربية-الآسيوية في 16 تموز 1954 إلى تخويل عوني الخالدي ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة لتقديم طلب باسمها إلى اللجنة

---

(1)احمد طربين، انجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للأقطار العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 13، آذار (تونس 1982)، ص ص 362–363.

(2)عبد، المصدر السابق، ص 180.

(3)السلطاني المصدر السابق، ص 46.

السياسية بصدد إدراج قضيتي تونس والمغرب في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة[1].

أثناء مناقشات القضية المغربية في الدورة الثامنة للجمعية العامة، ألقى وزير الخارجية العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي خطابا في 27 أيلول 1954 عبر فيه عن رفض العراق لسياسة فرنسا في عزل السلطان محمد، وتدخلها في الحياة الدينية للمسلمين، على اعتبار أن السلطان يمثل رمزا دينيا للمغاربة، حيث قال: أنه ليبعث على استغرابنا أن فرنسا المعروفة بتقاليدها في احترام العبادة، تتدخل في الحياة الدينية لمسلمي المغرب، فتعمد إلى إزالة زعيمهم الديني، إننا نناشد فرنسا أن تعيد السلطان إلى عرشه وان تباشر المفاوضات مع الممثلين المغاربة، وان تكون الأمم المتحدة مؤيدة لذلك[2].

تقدمت الدول الداعمة للقضية المغربية في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها العراق بمشروع قرار يدعو إلى إجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب المغربي والحكومة الفرنسية، الغاية منه تحقيق آمال الشعب المغربي وفقا لأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها[3].

وعلى ما يبدو فان القضية المغربية شهدت تطورا مفاجئا، حيث أعلن عن قيام مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية وممثلي الشعب المغربي، الأمر الذي دفع الدول التي طالبت بإدراج القضية المغربية في جدول الأعمال إلى تبديل صيغة المشروع المقترح إلى صيغة عادية جاء فيها: أن الجمعية العامة بعد فحصها القضية المغربية، أخذت بوجهة نظر بعض المندوبين الذين أعلنوا أن مفاوضات ستبدأ قريبا بين فرنسا والمغرب حول هذه المسالة، وعليه تقرر تأجيل السير في هذه المسالة في الوقت الحاضر[2].

---

(1)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة، رقم الملفة 4669/ 311، و58، ص 118.

(2)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي الممثلية العراقية لدى الأمم المتحدة رقم الملفة 4664/ 311، و7، ص 15.

(3)لاندو، المصدر السابق، ص 455.

(2) المصدر نفسه، ص 455.

قرر العراق السير في الأمم المتحدة من أجل إنهاء القضية المغربية، على الرغم من الإعلان عن وجود مفاوضات بين الفرنسيين والمغاربة لذلك استعد العراق لعرض القضية المغربية على الجمعية العامة في دورتها العاشرة التي تقرر عقدها في أيلول 1955، فسعى العراق بالتعاون مع الكتلة الأسيوية-الأفريقية من أجل إدراج القضية في هذه الدورة[1].

إلا أن تولي ادكار فور (Edgar Foure) رئاسة الحكومة في فرنسا في شباط 1955 والمعروف بشخصيته العاقلة وفكره المتحرر من التقاليد الاستعمارية، أدى إلى موافقة فرنسا على إعادة السلطان محمد الخامس إلى عرشه، وتوقيع بيان مشترك يلغي معاهدة الحماية[2].

بعد عودة السلطان محمد الخامس إلى عرشه في 16 تشرين الثاني 1955، دخلت السلطات الفرنسية والمغربية مفاوضات في بداية شباط 1956، وانتهت في ■ آذار 1956 بمعاهدة اعترفت فيها فرنسا نهائيا باستقلال المغرب[3].

بعد الإعلان استقلال المغرب عن السلطة الفرنسية، قرر مجلس الوزراء العراقي في 10 نيسان 1956 الاعتراف باستقلال المغرب، وأرسل الملك فيصل الثاني ملك العراق (1953-1958) رسالة إلى ملك المغرب جاء فيها: "يسرني جدا بمناسبة الإعلان استقلال المملكة المغربية أن انتهز الفرصة لأعرب لجلالتكم عن تهاني القلبية الصادقة وتمنياتي الطيبة لسعادة وصحة جلالتكم، راجيا أن ينعم الشعب المغربي الشقيق بالعزة والسؤدد والمجد، كما ارجو أن يحقق لشعبينا تعاونا وثيقا يعود نفعه على وحدة الأمة العربية"[4].

---

(1)الهاشمي، المصدر السابق، ص 344.

(2)عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ط1، ج3، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005)، ص ص 391- 395.

(3)لاندو، المصدر السابق، ص 491.

(4)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط7، ج9، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ص 179.

وهنا يجب الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بموضوع المغرب إذ قلنا في بداية الموضوع أن المغرب احتلت من قبل الاستعمارين الفرنسي والاسباني، وأثناء ما تقدم وجدنا أن فرنسا اليد العليا في المغرب ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن المعاهدة التي وقعتها اسبانيا بشان حمايتها للمغرب لم تكن موقعة مباشرة مع سلطان المغرب بل أن معاهدة الحماية الاسبانية وقعت مع فرنسا في 27 تشرين الثاني 1912، أي لا يوجد هنالك اتفاق مباشر بين الأسبان وسلطان المغرب على غرار معاهدة الحماية الموقعة بين فرنسا وسلطان المغرب عام 1912، لذلك فان المغاربة كانوا يرفضون الاعتراف بحقوق اسبانيا لأنهم وحسب قولهم يعدون الأسبان "مستأجرين ثانويين استأجروها من فرنسا"[1].

ج- موقف العراق من استقلال تونس في الأمم المتحدة:

تعد قضية تونس امتداداً تاريخياً لقضية المغرب، وتكاد تكون هاتان القضيتان متلازمتين من ناحية النضال داخل أروقة الأمم المتحدة إلا أننا ارتأينا دراسة كل قضية على حدة، لأنهما دولتان مستقلتان وقضيتان منفصلتان الواحدة عن الأخرى .

تشترك الدولتان في صفة واحدة، وهي أن الاستعمار هو نفسه، إذ احتلت فرنسا تونس في 12 نيسان 1881، وأعلنت الحماية عليها[2]. فكان ذلك نقطة انطلاق للحركة الوطنية التونسية للوقوف بوجه الاستعمار الفرنسي.

أثناء الحرب العالمية الثانية أصبحت تونس ساحة حرب بسبب نزول القوات البريطانية والأمريكية في الساحل الشمالي لأفريقيا في تشرين الثاني 1942، مما جعلها نقطة صراع بين قوات الحلفاء من جهة وقوات المحور من جهة ثانية.

---

(1) لاندو، المصدر السابق، ص 206.

(2) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط1، (تونس: سراس للنشر، 1985)، ص 99.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت هنالك العديد من التشكيلات السياسية والقوى الوطنية، فعلاوة على الحزب الدستوري الجديد كان هنالك الحزب الدستوري القديم، والحزب الشيوعي والشبيبة الزيتونية وكذلك الحركة النقابية التونسية التي تأسست في 20 كانون الثاني 1946، والتي ربطت المطالب الاجتماعية بالقضية الوطنية[1].

وقفت هذه الأحزاب والتيارات السياسية وقفة واحدة بوجه الاحتلال الفرنسي، وطالبت بحرية واستقلال تونس، ومثلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبيرة في مسار هذه الحركات، كما أن تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945 أعطى حافزا لهذه الحركات لرفع صوتها والمطالبة بالاستقلال، فالتجأ الحبيب بورقيبة[2] إلى القاهرة في نفس العام وأخذ يسمع صوت تونس في هذه المنظمة وفي البلاد العربية[3].

كان للعراق دور كبير في الوقوف مع حركات التحرر العربي في شمال أفريقيا في الميادين الدولية، فكانت مواقفه تجاه هذه القضايا تعبر عن الموقف القومي، وحافزا للشخصيات الوطنية للتوجه إليه، إذ بدأت الشخصيات الوطنية التونسية تقصد بغداد

---

(1) الشريف، المصدر السابق، ص ص 129-130.

(2) ولد في مقاطعة المنستير في منطقة الساحل في 3 آب 1903، وكان أبوه ضابطا في الجيش الملكي، من عائلة متواضعة، درس الثانوية في المعهد الصادقي ومعهد كارنو 1917 -1924، انخرط في عام 1922 بالحزب الدستوري التونسي، وجه برقية إلى المقيم العام الفرنسي احتجاجا على تعطيل جريدة الصواب الوطنية، حصل على شهادة البكالوريوس في الفلسفة، وأقام أثناء المدة 1924-1927 في باريس حيث تابع دراسته العليا بكلية الحقوق والمدرسة الحرة للعلوم السياسية، فعاد إلى تونس عام 1927 وأصدر مع مجموعة من رفاقه جريدة العمل التونسي، وفي 2 آذار 1934 انعقد مؤتمر استثنائي للحزب الدستوري التونسي أعلن من خلاله تأسيس الحزب الدستوري التونسي الجديد برئاسته، ألقت السلطات الفرنسية القبض عليه عام 1934 وأبعدته إلى برج البوف، أفرجت عنه عام 1936 فسافر إلى فرنسا لعرض المطالب التونسية أمام المسؤولين الفرنسيين. ينظر: القصاب، المصدر السابق، ص ص 549- 559.

(3) إحسان حقي، تونس العربية (بيروت: دار الثقافة لا.ت)، ص 191.

لعرض وجهة نظرهم في أحقية تونس في الحصول على استقلالها، فزار بغداد عام 1949 كل من يوسف الرويسي مدير مكتب المغرب العربي، والحبيب ثامر رئيس الحزب الحر التونسي، وطلبا من وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي حث الحكومة العراقية على مساندة تونس في الحصول على الاستقلال[1].

تشكلت في العام 1949 وزارة وطنية في تونس لتقوم بالمفاوضة مع الحكومة الفرنسية لتوقيع معاهدة جديدة معها تحل محل معاهدة الحماية، إلا أن فرنسا تراجعت عن موقفها وأعلنت عن نواياها الحقيقية بعدم منح تونس الاستقلال، حيث أبلغ وزير خارجية فرنسا روبرت شومان (Robert Shuman) رئيس وزراء تونس محمد شنيق أن فرنسا لا تريد أن تعترف بسيادة التونسيين على بلادهم سيادة كاملة، بل تريد أن توجد في تونس سيادة ثنائية يشترك فيها نحو (120) أجنبيا من فرنسا وتونس على أساس التساوي مع سكان تونس الأصليين الذين يبلغ عددهم نحو ثلاثة ملايين ونصف[2]. وبذلك اتضحت الصورة وأظهرت فرنسا رغبتها الحقيقية في إبقاء سيطرتها على تونس.

في عام 1951 طلب رئيس وزراء تونس محمد شنيق أثناء تواجده في باريس من الوفود العربية عرض القضية التونسية على الجمعية العامة، إلا أن العديد من الدول ارتأت تأجيل عرض القضية في هذه الدورة بسبب انعقادها في باريس، ورغبة من الدول في عدم إزعاج فرنسا بهذه القضية، إلا أن بعض الوفود العربية وفي مقدمتها العراق ممثلا بالدكتور محمد فاضل الجمالي استطاعوا من ترتيب لقاء بين الوفود العربية-الآسيوية ورئيس الجمعية العامة السيد باديا نرفو (Bidya Nrvo) مندوب المكسيك، من أجل عرض القضية التونسية، وكذلك من نقل مشاعر ورغبات الوفود العربية والآسيوية إلى وزير خارجية فرنسا المستر شومان[3].

---

(1) الهاشمي، المصدر السابق، ص 191.

(2) مديرية الدعاية العامة، المصدر السابق، ص 9.

(3) محمد فاضل الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر، ط1، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص ص 78-79.

إلا أن تلك الوساطة لم تنتج عن شيء، لذلك قررت الوفود العربية والآسيوية بالإجماع ضرورة رفع قضية تونس إلى مجلس الأمن، والطلب من حكومات هذه الدول الموافقة على ذلك، وكان مندوب العراق أول من أعلن استعداد حكومته للمثول أمام مجلس الأمن، وتشكلت لذلك لجنة فرعية صغيرة لإعداد القضية بصدد عرضها على مجلس الأمن[1]. إلا أن كل هذه الإجراءات لم تجد نفعا بسبب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في باريس، والتي حاولت الدول الكبرى مجاملتها في عدم عرض القضية هناك.

وفي سياق دعم العراق لحركات التحرر في المغرب العربي، وتحديدا تونس، فانه اخذ على عاتقه توفير الظروف المناسبة لقادة الحركة الوطنية التونسية في التعبير عن قضيتهم الوطنية، لذلك قام العراق بمنح الزعماء التونسيين جوازات سفر عراقية، والسماح لهم بمرافقة الوفد العراقي في هيئة الأمم المتحدة[2]. وضمن نفس المسعى أجرت الحكومة العراقية في 25 آذار 1952 اتصالات دبلوماسية مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد لحثهما على مساندة تونس في نيل حقها الطبيعي في الحياة ومنحها الاستقلال[3].

كما قام رئيس الوفد العراقي في الأمم المتحدة الدكتور محمد فاضل الجمالي باصطحاب الأستاذين صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري التونسي ووزير العدلية، والأستاذ محمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة التونسية، وأجلسهما ضمن أعضاء الوفد العراقي كعضوين استشاريين، مما أدى إلى اعتراض الوفد الفرنسي على ذلك، فقامت الحكومة الفرنسية بالاحتجاج على الحكومة العراقية في بغداد بسبب موقفها في ذلك، وقام الرئيس الفرنسي باستدعاء السفير العراقي في باريس وأبدى امتعاضه

---

(1) مديرية الدعاية العامة، المصدر السابق، ص ص 9–10.

(2) صحيفة الزمان، العدد 4499، الأحد 2 آب 1952.

(3) الهاشمي، المصدر السابق، ص 193.

من تصرفات الحكومة العراقية، إلا أن رئيس وفد العراق في الأمم المتحدة اعتبر ذلك تدخلا في شؤون العراق، ومساساً بسيادته، ولم يعبأ بالاحتجاج[1].

وفي ظل هذه الظروف كانت فرنسا تمارس أقسى أنواع البطش والتنكيل بالتونسيين، الأمر الذي دعا مندوب العراق في الأمم المتحدة إلى تنبيه أنظار مجلس الأمن إلى المجازر التي ارتكبتها السلطات الفرنسية بحق الشعب العربي في تونس، وقال أن الحكومة العراقية تعتبر هذا الوضع تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، ودعا إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن من أجل النظر بالموضوع، واتخاذ الإجراءات الضرورية التي يفرضها الميثاق من أجل إنهاء الوضع الحالي[2].

أن السياسة التي انتهجتها فرنسا في تونس أدت إلى ردود فعل قوية من جانب العراق، حيث أدركت الحكومة العراقية الآثار الخطيرة التي قد تطرأ في حال عدم مناقشة القضية التونسية بصورة مستفيضة في مجلس الأمن، كما أن الحكومة العراقية على قناعة تامة أن نقاشا عاجلا في مجلس الأمن للوضع في تونس سوف يساعد إلى حد كبير في فتح الطريق لإيجاد تفاهم أفضل بين الحكومتين الفرنسية والتونسية، وتحقيق التطلعات الوطنية التونسية، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز الأسس التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة[3].

كان عام 1952 حافلا بمناقشات القضية التونسية في الأمم المتحدة، حيث وافقت الجمعية العامة في 17 تشرين الأول 1952 على تسجيل القضية التونسية في جدول أعمالها، وعندما ألقى شومان خطابه في الأمم المتحدة في 25 تشرين الأول 1952، وصف إدراج القضية التونسية في جدول أعمال الدورة بأنه إجحاف بحق تونس، الأمر الذي دفع

---

(1) الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر، ص 80.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 34، ص 136.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و34، ص 138.

وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي إلى الرد عليه قائلا: أن فرنسا تمارس الاستبداد المطلق دون اي اعتبار لاماني تونس القومية[1].

وأثناء مناقشات القضية في اللجنة الأولى للمدة 21-26 تشرين الأول 1952، قاطعت فرنسا الاجتماعات، وأعلن الوفد العراقي بأن حكومة العراق وبالتنسيق مع الدول العربية واستجابة للرأي العام العربي الغاضب إزاء الفظائع التي ترتكبها السلطات الفرنسية في تونس، فإنها سوف تتخذ موقفا حقيقيا وتقدم دعما فعليا لأشقائها التونسيين في مواجهة السلطات الفرنسية[2].

كان لإدخال القضية التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ردة فعل قوية من جانب السلطات الفرنسية التي توغلت في استخدام القوة إذ قامت القوات الفرنسية بالهجوم على سكان فاس وتوجيه مدافعها إلى السكان العزل وإخراج المصلين من الجوامع ورميهم بالقنابل وهم يصلون صلاة الجمعة[3].

وهنا يجب أن نشير إلى نقطة مهمة، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية رافضة وبشدة إدراج القضية التونسية في جدول أعمال الأمم المتحدة، وذلك لأنها كانت تريد تكريس كل جهود الجمعية العامة لخدمة قضية كوريا[4]. كما قامت فرنسا ومن باب كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية في قضية تونس بإيجاد فتنة بين سكان تونس من

---

(1)الهاشمي، المصدر السابق، ص 195.

(2)Abdul wahed Aziz Zindani, Arab Political in ■ United Nations, (N.P, 1977), ■ 81.

(3)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الخارجية، المفوضية العراقية في أنقرة، رقم الملفة 2740/ 32، و12، ص 48.

(4)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 94، ص 32.

العرب واليهود الغاية منها التأثير على الرأي العام الأمريكي، واستعمال يهود تونس لصالحهم[1].

على الرغم من أن عام 1952 كان حافلا بمناقشة القضية التونسية في الأمم المتحدة، إلا أنها لم تستطع الحصول على أية مكاسب أو نصر سياسي، وأثناء الدورة الثامنة للأمم المتحدة عام 1953 رفضت الجمعية العامة مشروع قرار تقدم به العراق و اثنتا عشرة دولة افريقية وآسيوية ينص على توصية الجمعية العامة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حصول تونس على حقها في السيادة الكاملة والاستقلال[2].

وفي تموز 1954 قررت الكتلة العربية-الآسيوية تخويل السيد عوني الخالدي ممثل العراق الدائم في الجمعية العامة، تقديم طلب باسمها إلى اللجنة السياسية لغرض إدراج قضية تونس في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة[3].

إلا أن هذا العام شهد تحولا كبيرا في العلاقة بين فرنسا وتونس، إذ انهارت حكومة لانييل (Laincl) اليمينية المتطرفة وشكل منديس فرانس[4] (Mendes France)

(1)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311 ، و 62، ص 125.

(2)حاوي، المصدر السابق، ص 110.

(3)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة، رقم الملفة 4669/ 311، و 58، ص 118.

(4)ولد في باريس لعائلة يهودية من البرتغال عام 1907، تلقى تعليمه فرنسيا علمانيا، درس القانون في جامعة السوربون، انتخب عام 1932 نائبا في البرلمان الفرنسي، وعمل عام 1938 نائبا لمدير الخزانة الفرنسية، وبعد سقوط فرنسا بأيدي الألمان عام 1940 رحل إلى المغرب، وحاول تنظيم معارضة ضد حكومة فيشي، التي القبض عليه ورحل إلى فرنسا، وفي عام 1941 استطاع الفرار إلى بريطانيا، انضم إلى حركة الفرنسيين الأحرار تحت قيادة ديغول الذي عينه فيما بعد في منصب المندوب المالي للجزائر، تولى منصب وزير الشؤون الاقتصادية في الحكومة المؤقتة بين عامي 1944-1945، عين في عام 1946 في منصب المدير الفرنسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفي عام 1954 نجح في الوصول إلى رئاسة الوزراء وعمل على إنهاء الوجود الفرنسي في الهند الصينية، قدم استقالته عام

الحكومة الفرنسية الجديدة. والذي قام في 31 تموز 1954 بزيارة تونس، وأعلن أثناء زيارته استقلال تونس الداخلي[1]. أي تأسيس للحكم الذاتي.

وأثناء الزيارة صدر تصريح فرنسي تونسي في 31 تموز 1954 نص على احتفاظ فرنسا بالشؤون الخارجية والدفاع الخاص بتونس، واستمرت المفاوضات بين الجانبين وانتهت في 3 حزيران 1955، بالاتفاق على منح تونس الاستقلال الداخلي، وانتخبت جمعية تأسيسية في 25 آذار 1956، فاز فيها الحبيب بورقيبة، وتألفت حكومة جديدة برئاسته[2].

د- موقف العراق من قضية استقلال الجزائر في الأمم المتحدة:

امتازت السياسة الخارجية العراقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالوقوف إلى جانب حركات التحرر في المغرب العربي، لا سيما بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، والتي بدأت تتجه إليها الأنظار بصفتها المنظمة الدولية الراعية لحقوق الشعوب في الحرية والاستقلال من السيطرة الاستعمارية.

وفيما يتعلق الأمر بالجزائر، فقد احتلت فرنسا الجزائر في 5 تموز 1830، بعد التوقيع على معاهدة الاستسلام الجزائري بين الباي حسين باشا والكونت دي بورمون (D.Bormon) القائد الفرنسي للحملة، وانتهاء المقاومة الجزائرية الرسمية للقوات الفرنسية[3].

1955 بسبب فشله في سياسة منح الاستقلال للمغرب وتونس، توفي عام 1982. ينظر: عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، بيير منديس فرانس، متاح على الموقع: Com.www.elmessiri .

(1) الشريف، المصدر السابق، ص 136.

(2) يحيى، المصدر السابق، ص 541.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1970)، ص 81.

وأثناء الحرب العالمية الثانية حاربت الجزائر إلى جانب فرنسا، وعندما انهارت فرنسا وتولت حكومة فيشي تنظيم الأمور، رفض الجزائريون الاشتراك في الإستسلام وانضموا إلى المقاومة الفرنسية تحت شعار الحرية والديمقراطية[1].

بدأ كفاح الشعب الجزائري في سبيل الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبدأ الشعب الجزائري يطالب بالحرية التي وضعها روزفلت وتشرشل في ميثاق الأطلسي، ثم الحريات التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة[2].

حاول العراق من خلال جامعة الدول العربية إظهار المجازر التي ارتكبتها السلطات الفرنسية بحق الشعب الجزائري بعد المظاهرات التي انطلقت عام 1945 ضد الاحتلال الفرنسي[3]، فأثناء الدورة الثانية لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في 30 تشرين الأول 1945 بادر الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد إلى طرح الاعتداءات الفرنسية، مطالبا بتأييد أقطار المغرب العربي ونصرتها، وأشار الوفد إلى ضرورة الاهتمام بقضايا المغرب العربي، ودعا المجلس إلى إقرار ما يراه مناسبا للاتصال ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع حد للمأساة التي واجهها الشعب العربي هناك، كما طالب صالح جبر عضو الوفد العراقي إلى تقديم المساعدات اللازمة لإغاثة هذه الأقطار التي تتعرض للتعسف والاضطهاد[4].

---

(1)محمد عودة وآخرون، الجزائر ارض اللهب والدم، (القاهرة: مطبعة الناشر العربي، لا.ت)، ص 12.

(2)المصدر نفسه، ص ص 11-12.

(3)في 8 أيار 1945 طلب بعض الوطنيين الجزائريين ترخيصا من السلطات الفرنسية للقيام بمظاهرة لوضع الزهور على نصب شهداء الحرب العالمية الثانية في مدينة قسنطينة، اشترط الفرنسيون أن تقوم المظاهرة بدون رفع العلم الجزائري، إلا أن المتظاهرين رفعوا العلم الجزائري، مما أدى إلى تدخل الشرطة ومحاولتهم إنزال العلم الجزائري بالقوة فاستخدموا الأسلحة مما أدى إلى سقوط الآلاف من القتلى في هذه المظاهرة. ينظر: فرحات عباس، الثورة الجزائرية أو ليل الاستعمار، ترجمة رليم خوري، (دمشق، 1964)، ص ص 202-209.

(4)عبد، المصدر السابق، ص ص 185-186.

وأثناء المدة الممتدة ما بين 1945-1953 لم تكن هناك أية أشارة إلى تدويل القضية الجزائرية أو دعوة إلى عرضها على المنظمات الدولية لفرض إقرار الحق وتخليص الشعب الجزائري من السيطرة الفرنسية.

في هذا الوقت كان حزب الشعب الجزائري[1] الذي تأسس في 11 آذار 1937 بعد أن قامت السلطات الفرنسية بحل حزب نجم شمال أفريقيا الذي ترأسه مصالي الحاج[2]، قام في عام 1947 وبطريقة سرية في إنشاء منظمة خاصة للحزب، والتي اعتبرت الجناح العسكري له، وقد عمل على التهيئة للثورة من أثناء السعي للحصول على الدعم المادي والمعنوي، حيث قدم إلى العراق عام 1953 عبد الحميد مهري عضو اللجنة

---

(1) أسس حزب الشعب الجزائري في ■ آذار 1937، وكان قرار إنشاؤه قد تم بالاتفاق مع أعضاء فرع الجزائر للنجم، وأعضاء اللجنة المركزية وفي مقدمتهم مصالي الحاج، وكانت أهداف الحزب تدعو إلى إنشاء حكومة وطنية و برلمان واحترام الأمة الجزائرية واحترام العروبة والإسلام، اشترك الحزب في انتخابات البرلمان الجزائري في حزيران 1937، إلا انه لم يحصل على الأصوات المطلوبة، انشأ الحزب صحيفة باللغة العربية اسمها (الشعب)، قام بمظاهرات كبيرة يوم 14 تموز 1937 تحت العلم الجزائري عيزا نفسه عن مظاهرة الجبهة الشعبية التي انطلقت في الوقت نفسه، إلا ان السلطات الفرنسية قامت باعتقال أعضاء الحزب بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا وإعادة العمل بحزب منحل. ينظر: أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية، ط4، ج3، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، ص 144.

(2) ولد في تلمسان عام 1898، وتطوع في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى، وأقام في فرنسا في نهاية الحرب، اقترن بفتاة فرنسية ثم بدأ حركته الوطنية بعد ذلك طالبا في استقلال الجزائر التي احتلتها فرنسا عام 1830، اشترك عام 1924 في تأسيس حزب نجم شمال افريقيا، وكان متصلا في بادئ الأمر بالشيوعية، إلا انه انفصل عنها وتبنى الحركة الإسلامية، اعتقل عام 1929 والغي حزبه، ثم اعاد تنظيمه عام 1933، واعتقل مرة أخرى، انشأ عام 1937 حزب الشعب الجزائري وكان يرمي إلى استقلال الجزائر، اعتقل عام 1939 وأطلق سراحه عام 1943، انشأ في عام 1946 حزب جديد باسم (الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية)، أنهى حياته لاجئا في باريس، توفي في حزيران 1974. ينظر: بصري، المصدر السابق، ص ص 129-130.

المركزية لحزب الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية الذي أسسه مصالي الحاج عام 1946، من أجل الحصول على السلاح من الحكومة العراقية[1].

مع تطور الأوضاع في الجزائر قرر قادة الحركة الوطنية الإعلان الثورة المسلحة المنظمة في الجزائر ضد الفرنسيين، سعيا وراء الاستقلال والحرية، فاتصلوا بكافة المنظمات الجزائرية السرية التي وافقت على المشاركة في الثورة، فانطلقت الثورة في 1 تشرين الأول 1954[2]، واتخذت قيادة الثورة في بادئ الأمر اسم لجنة الثورة للاتحاد والعمل، غير انه وبعد أن انخرطت معظم الفصائل الوطنية وقطاعات كبيرة من الشعب في صفوفها، غدت تعرف باسم جبهة التحرير الوطني الجزائري، وأصبحت تضم أعضاء اللجنة المركزية لحزب انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبعض الوطنيين المستقلين[3].

كان للعراق دور كبير في دعم وإسناد حركات التحرر في المغرب العربي داخل منظمة الأمم المتحدة، لذلك فان هذه المواقف من العراق دفعت رجال السياسة والفكر والدين في الجزائر إلى السعي للحصول على دعم العراق ومساندته.

---

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص 350.

(2) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، لا.ت)، ص ص 194-195.

(3) عقد قادة الحركة الوطنية الجزائرية سلسلة من الاجتماعات ابتدأت في أيلول 1954 لمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة في الجزائر، واتفق المجتمعون على إطلاق تسمية (جبهة التحرير الوطني الجزائري) على التنظيم الجديد الذي سيقود الثورة في الجزائر، وقرروا أيضا تحديد يوم 15 تشرين الأول 1954 موعدا لانطلاق الثورة الجزائرية، إلا انهم قدموا موعد الثورة إلى يوم الأول من تشرين الأول بسبب تسرب موعد انطلاق الثورة، كما اتفقوا على إعطاء الأولوية للداخل، لان الخارج يقتصر دوره على شراء الأسلحة والذخيرة والقيام بالدعاية. للتفاصيل ينظر: بوحوش، المصدر السابق، ص ص 359-350.

وكانت زيارة الشيخ محمد بشير الإبراهيمي[1] إلى بغداد في 12 حزيران 1952 دليلاً على أهمية العراق ودوره السياسي، ورغبة الشعب الجزائري في أن يكون للعراق دور في القضية الجزائرية، وتوضيح ما يجري في الجزائر للشعب العراقي، فأثناء زيارة الشيخ الإبراهيمي التقى بعدد من المسؤولين في وزارة الخارجية العراقية، والتقى بوزير الخارجية العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي في 27 تموز 1952.

فكانت زيارته للعراق مهمة لشرح مآسي الاستعمار في المغرب العربي، وكان يلقي في كل محافظة عراقية يزورها خطابا ومحاضرة، وتركت خطبه صدىً عميقاً لدى الدوائر العراقية والرأي العام العراقي[2].

مثلت الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي مرحلة مهمة من مراحل الاستقلال في الجزائر لا سيما مع الأهداف التي حملتها هذه الثورة[3]. كما أنها وضعت في غايتها العمل على تدويل القضية الجزائرية، وإيصال صوت الشعب الجزائري إلى

---

(1) ولد الشيخ الإبراهيمي في بجاية بدائرة سطيف 1889، تلقى علومه على يد أبيه وعمه، نشأ نشأة إسلامية عربية، في عام 1912 التقى في الحجاز بالشيخ عبد الحميد بن باديس فتكونت بينهما صداقة، وعند عودته – إلى الجزائر التقى مجددا بابن باديس واتفقا على إنشاء جمعية العلماء المسلمين برئاسة بن باديس، وفي عام 1940 انتخب الإبراهيمي رئيسا للجمعية، كان له دور سياسي كبير في تعريف الرأي العراقي بالثورة الجزائرية، توفي في 20 أيار 1965. ينظر: نور سلمان، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1981)، ص ص 533-534.

(2) عزنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص ص 73-74.

(3) كان للثورة الجزائرية عند انطلاقتها مجموعة من الأهداف أهمها: احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز في العنصر أو المذهب، التطهير السياسي وذلك بوضع الحركة الوطنية في مسارها الصحيح، تجميع طاقات الشعب الجزائري وتنظيمها للقضاء على النظام الاستعماري، تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة الشمال الإفريقي، وتأكيد عطفنا حيال جميع الأمم التي تؤيد عملنا التحرري وذلك ضمن نطاق ميثاق الأمم المتحدة. ينظر: عباس، المصدر السابق، ص ص 296-297.

المنظمات الدولية التي تسعى إلى تحقيق السلام والعدل، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، لذلك كان للعراق دور بارز في العمل على تهيئة الأجواء للسير في هذه القضية إلى المنظمات الدولية.

ومن هذا المنطلق أصدرت جامعة الدول العربية توصية ببذل المساعي للتعريف بالقضية الجزائرية تمهيداً لعرضها على منظمة الأمم المتحدة، كما كلفت الأمانة العامة للجامعة بإعداد دراسة وافية عن الشأن الجزائري لتكون بين أيدي الوفود العربية عند عرض القضية على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وقد تبنى الوفد السعودي في الأمم المتحدة عرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في الدورة التاسعة عام 1954 بناء على توجيهات الحكومة السعودية[1].

إلا أن الوفد العراقي في الأمم المتحدة برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي كان له رأي آخر، حيث اقترح الجمالي عدم عرض القضية في هذه الدورة، وطالب الوفود العربية في الأمم المتحدة بإرسال برقيات إلى الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (1953–1964) تطلب منه تأجيل النظر في هذه القضية، بسبب ضيق الوقت وسعي الوفود العربية للحصول على الدعم الدولي للقضية الجزائرية[2]، وكانت وجهة نظر الجمالي انه في حالة عرض القضية على الأمم المتحدة، فان فرنسا ستجمعدها، وستجند عدداً كبيراً من الدول لاتخاذ موقف معارض إزاء حركات التحرر في شمال أفريقيا[3].

أرسل العراق في عام 1955 أسلحة من وزارة الدفاع العراقية إلى الثوار الجزائريين، وكانت هذه الأسلحة ترسل في البداية عن طريق السيد عبد الحميد المهري المقيم في دمشق، ثم بعد ذلك بدأ العراق يرسل هذه الأسلحة بطائرة خاصة إلى ليبيا،

---

(1) هيثم عبد الخضر معارج، موقف الأمم المتحدة من قضايا استقلال بلدان المغرب العربي 1948–1962، أطروحة دكتوراه كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، 2009، ص 254.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4665/ 311، و 27، ص [illegible].

(3) بن موسى، المصدر السابق، ص 99.

وكانت الحكومة العراقية فضلاً عن ذلك تقدم مبالغ متواضعة من ميزانية وزارة الخارجية، وبما أن هذه المبالغ كانت قليلة، فقد تقرر تنظيم أسبوع الجزائر، وتشكيل لجنة عليا لجمع التبرعات، وقد افتتح الأسبوع لذلك فيصل الثاني[1].

وصلت القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة من أثناء المذكرة التي رفعها وفد المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن في 5 كانون الثاني 1955، وقد لفتت المذكرة انتباه مجلس الأمن إلى الوضع في الجزائر على اعتبار انه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأوضحت المذكرة في بيان تفسيري أرفق بها، أن فرنسا تحاول تحت شعار أسطورة وضعها في الجزائر الذي فرضته على البلاد فرضاً طمس خصائص الشعب الجزائري القومية والثقافية والدينية عن طريق العمليات العسكرية التي تستهدف إخماد الثورة الوطنية التي أشعلها الشعب الجزائري على الحكم الاستعماري[2].

في هذه الدورة كان للعراق صوت واضح ومسموع في مساندة القضية الجزائرية، حيث طالب الجمالي الأمم المتحدة في 11 تشرين الأول 1955 بضرورة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، وقال في الخطاب الذي ألقاه في هذه الجلسة: "أن أرواحاً إنسانية تزهق كل يوم في الجزائر، وان القانون والنظام اللذين تدعمهما فرنسا في الجزائر يمارسان القمع الوحشي، وان السياسة التي تنتهجها الحكومة الفرنسية هي لغة القرن التاسع عشر، لغة الاستبداد ولغة ما قبل عهد الأمم المتحدة"[3].

إلا أن هذه الجهود من قبل العراق والدول الأعضاء الداعمة للقضية الجزائرية سواء العربية أو الأجنبية، لم تستطع تحقيق أي مكسب يذكر لهذه القضية، بسبب معارضة الدول الكبرى، لذلك قررت الجمعية تأجيل النظر في القضية إلى دورة لاحقة[4]. الأمر

(1) الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر، ص ص 142-143.

(2) احمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال [illegible] الاستقلال (بيروت: دار العودة، لا.ت)، ص 97.

(4) الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 349-350.

(5) معارج، المصدر السابق، ص ص 264-265.

الذي انعكس بصورة سلبية على الوضع في الجزائر مع استمرار الفرنسيين في استعمال البطش والقوة ضدهم.

إن تخاذل الأمم المتحدة في استيعاب قضية الجزائر وإيجاد الحلول لها، دفع فرنسا إلى التمادي في سياستها القاسية ضد الجزائر، ما استوجب من العراق وعدد من الدول الأخرى[1] إلى إرسال رسالة إلى مجلس الأمن بتاريخ 13 حزيران 1956 يطالبون فيها بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي للنظر في الوضع الخطير في الجزائر في ظل المادة (35) من الفقرة (15) من ميثاق الأمم المتحدة، وقد استندت الرسالة إلى مذكرة رفعت في نيسان من نفس العام أشارت إلى أن الوضع في الجزائر متدهور إلى درجة بحيث لا يمكن للأمم المتحدة أن تبقى غير مهتمة للتهديد الخطير للسلام والأمن، والخرق للحقوق الأساسية لتقرير المصير، وأضافت الرسالة بأنه ومنذ تقديم تلك المذكرة فإن الوضع في الجزائر قد سار إلى المزيد من السوء بسبب العمليات العسكرية الفرنسية التي نتجت عنها خسائر كبيرة بالأرواح[2].

قررت الجمعية العامة في 15 تشرين الثاني 1956 إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وإحالتها إلى اللجنة السياسية لمناقشتها ورفع توصية بها إلى الجمعية العامة، وبدأت اللجنة السياسية بحث المسألة التي استغرقت (17) جلسة عقدتها ما بين 3–7 تشرين الثاني 1957[3]، وأثناء الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية بتاريخ 4 تشرين الثاني 1957 ألقى الدكتور الجمالي خطابا بالمناسبة استغرق ساعة، ركز فيه على الجانب الإنساني للقضية الجزائرية، فقال: إنها قضية إنسانية بالدرجة الأولى، وأننا متألمون كثيرا، ولقد هزتنا المأساة الإنسانية التي تقع كل يوم في الجزائر... أن فرنسا حلت

---

(1) الدول الأخرى بالإضافة إلى العراق هي: أفغانستان، مصر، اندونيسيا، إيران، الأردن، لبنان، ليبيا، باكستان، السعودية، سورية، تايلند واليمن.

(2) United Nations, Report of the Security [illegible] to [illegible] General Assembly, 16 July 1955 to 15 July 1956, (New York- 1956), part IV, chapter 5.

(3) معارج، المصدر السابق، ص ص 273–274.

الجزائريين على نسيان دينهم ولغتهم وثقافتهم، وتحويلهم إلى شعب فرنسي، إلا أنها فشلت في ذلك فشلاً ذريعاً[1]. والظاهر أن الجمالي استحسن الدخول في هذه القضية من جانب إنساني وذلك محاولة منه لكسب تعاطف الدول الأعضاء، لا سيما أن العمل السياسي على ما يبدو لم يجد أي نفع، ولا يمكن اعتبار موقف الجمالي موقفاً ضعيفاً، بل هي وسيلة يراد بها تحقيق نصر سياسي.

كما أن المندوب العراقي في الأمم المتحدة وأثناء هذه المدة ولازدياد السجال السياسي داخل أروقة الأمم المتحدة حول قضية الجزائر، أشار إلى نقطة مهمة تظهر تخاذل الدول الكبرى في تحقيق المبادئ التي اتفق عليها، والتي من أجلها أنشئت هذه المنظمة، إذ أشار إلى أن القضية اتخذت بعداً دولياً، وأنها تسببت في خلافات بين الدول الأعضاء، كما أنها اتفقت من أجلها، وناشد الأمم المتحدة حل القضية الجزائرية بالطرق السلمية، وأن من واجبها الأخلاقي والقانوني أن تمارس ضغطاً على فرنسا بمعالجتها تلك القضية بالروح التي عالجت فيها قضيتي تونس والمغرب[2].

وأثناء الدورة التي انعقدت في عام 1957 قدمت ثلاثة مشاريع إلى اللجنة السياسية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، وكان العراق من بين الدول التي قدمت المشروع الأول والذي نص على أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة لرغبات الشعب الجزائري في ممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير، ودعوة فرنسا والجزائر إلى الدخول في مفاوضات فورية لوقف الأعمال العسكرية، وإيجاد تسوية بينهما طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، والطلب إلى الأمين العام مساعدة الطرفين في السير بالمفاوضات وتقديم تقرير عنها إلى الدورة القادمة[3].

إلا أن اللجنة السياسية رفضت المشروع، ووافقت على مشروع قدمته كل من الأرجنتين والبرازيل وكوبا والدومنيكان إيطاليا واليابان وبيرو والفلبين وسيام، نص على

---

(1) صحيفة الزمان، العدد 5862، الأربعاء 5 شباط 1957.

(2) معارج، المصدر السابق، ص 277.

(3) حماد، المصدر السابق، ص 399.

أن الجمعية العامة بعد أن استمعت إلى بيانات الوفود ناقشت قضية الجزائر، وبعد أن اعتبرت أن وضع الجزائر يؤدي إلى الكثير من الآلام وضياع الأرواح البشرية، تعرب عن أملها في الوصول عن طريق روح التعاون إلى حل سلمي وديمقراطي عادل، بإتباع الوسائل المعقولة، ويتفق مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة[1].

بعد صدور هذا القرار، وعودة الوفد العراقي إلى العراق، أعلن أن الكتلة الافرو-آسيوية قد وجدت تعبئة واسعة قامت بها فرنسا تؤيدها دول غرب أوربا في تبرير سياستها، واعتبار القضية الجزائرية خارج اختصاص مهام الأمم المتحدة، وأشار رئيس الوفد إلى أن وفده لم يكن مرتاحاً لهذا القرار، إلا انه صوت إلى جانبه لأنه يوافق في جوهره روح الأمم المتحدة، إذ أقر صلاحية الأمم المتحدة وميثاقها، واعتبارها دليلا للعثور على حل لمشكلة الجزائر[2].

ربما تقدم نجد أن العراق التجأ إلى معالجة قضايا التحرر في المغرب العربي وتحديدا في الجزائر من جانب إنساني، ولعل السبب في ذلك يعود إلى خشية التصادم مع الدول الغربية، وكذلك اعتبار الجانب الإنساني محفزا للكثير من الدول على اتخاذ قرارات لصالح القضية الجزائرية، فضلا عن تغير الخارطة السياسية الدولية بعد هزيمة فرنسا وبريطانيا في السويس ودخول السوفيت بقوة إلى المنطقة العربية، ورغبة الأمريكان في كسب ود الدول العربية.

كانت الدورة الثانية عشرة للأمم المتحدة عام 1957 هي الدورة الأخيرة التي يشارك فيها العراق تحت إدارة العهد الملكي، إذ قامت ثورة 14 تموز 1958 في العراق والتي أطاحت بالنظام الملكي، وأفتت بيده صفحة جديدة من تاريخ العراق السياسي الحديث تحت حكم نظام جديد هو النظام الجمهوري، وكان لهذا النظام رؤى وتوجهات وتطلعات جيدة تختلف في مضمونها عما سبقه، كما سنرى.

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 399-400.

(2) بن موسى، المصدر السابق، ص 107.

الفصل الثالث

موقف العراق من القضايا العربية في منظمة الأمم المتحدة

1958- 1968

الفصل الثالث

موقف العراق من القضايا العربية في منظمة الأمم المتحدة 1958– 1968

أولاً: إشكالية تمثيل مندوب العراق في الأمم المتحدة بعد ثورة 14 تموز 1958:

ارتبطت السياسة الخارجية العراقية أثناء حقبة الحكم الملكي (1921–1958) بالسياسات الغربية وتحديداً بريطانيا، مما خلق نوعاً من الاستقرار في التعامل مع الغرب. إلا أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، إذ وقع في العراق انقلاب عسكري قام به مجموعة من الضباط (الضباط الأحرار)[1]، ففي ليلة 13–14 تموز 1958 تحركت مجموعة من القطعات العسكرية إلى بغداد وأحاطت بالقصر الملكي وتمكنت من إسقاط النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية العراقية الجديدة[2].

وبما أن بريطانيا كانت تعول كثيراً على العراق في تحقيق سياساتها في المنطقة، فقد كانت صدمتها كبيرة بما حدث، وما كان من السفير البريطاني في العراق مايكل رايت (Michael Wright) إلا أن أرسل في الساعة السابعة وعشر دقائق برقيته المرقمة (1267)

(1) تعود فكرة تنظيم الضباط الأحرار إلى عام 1948 حينما شارك الجيش العراقي في حرب فلسطين ولمس الضباط تهاون النظام الملكي تجاه القضية الفلسطينية وإهماله الاستعداد للمعركة، وكان أول من رسم البداية الأولى للتنظيم هو الضابط رفعت الحاج سري الذي كان يشغل منصب آمر سرية المدرسة الثالثة، واكتسب سمعة طيبة بين الضباط لما عرف عنه من شجاعة وجرأة أكسبته ثقتهم، واتخذ التنظيم إطاره الواضح بعد ثورة 23 تموز 1952 في مصر، والتي دفعتهم للتفكير في العمل المنظم من أجل الثورة. ينظر: نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968، ط2، ج1، (بغداد: بيت الحكمة، 2005)، ص ص 21–27.

(2) المصدر نفسه، ص 27.

إلى وزارة الخارجية البريطانية يخبرهم فيها بسقوط النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية العراقية في الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم[1].

مثلت ثورة 14 تموز 1958 نقطة تحول كبيرة في مسار السياسة الخارجية العراقية، إذ كان العراق وأثناء العهد الملكي يسير وفق التوجهات الغربية ومرتبط بالغرب ارتباطا كبيرا، إلا إن النظام الجمهوري الجديد بدا سياسته الخارجية بالإعلان عن قيام علاقات دبلوماسية مع الدول الاشتراكية عامة بما فيها الصين والجمهورية العربية المتحدة، وفي الوقت نفسه أعلن العراق حل الاتحاد الهاشمي[2].

وبغض النظر عن التوجهات الخارجية للحكومة العراقية الجديدة، فان علاقة العراق بمنظمة الأمم المتحدة بعد الثورة واجهت الكثير من التحديات، منها مسالة تمثيل العراق في هذه المنظمة، وكذلك مسالة اعتراف الدول بالنظام الجديد فيه.

دعت الحكومة الأمريكية إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن كرد فعل على ما جرى في العراق بحجة تهديد السلام في العالم فانعقد المجلس في 15 تموز 1958، وبما أن العراق عضوٌ في الجمعية العامة للأمم المتحدة فان مندوب العراق في المنظمة الدكتور عبد المجيد عباس[3] أعلن عدم اعترافه بالثورة[4].

---

(1) وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، (بغداد: المكتبة العالمية،1989)، ص 43.

(2) ادیث وائي، أيفـه بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915–1975، ط1، ج1، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989)، ص 341.

(3) عضو مؤسس في حزب الاتحاد الدستوري الذي أجيز في 24 تشرين الثاني 1949، عضو مجلس النواب العراقي لأكثر من دورة، عين وزيرا للمواصلات في وزارة محمد فاضل الجمالي في 8 آذار 1954، ثم عين وزيرا للإرشاد في وزارة ارشد العمري الثانية في 16 حزيران 1954، ثم عمل مندوبا للعراق في منظمة الأمم المتحدة للمدة 27 كانون الأول 1956وحتى 15 تموز 1958. ينظر: الجوال، المصدر السابق، ج1، ص 457.

(4) العاني والحربي، المصدر السابق، ج1، ص

الأمر الذي دفع مجلس الوزراء العراقي الجديد[1] إلى إصدار البيان التالي: "قرر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها صباح هذا اليوم (14 تموز) سحب السيد عبد المجيد عباس ممثل العراق لدى هيئة الأمم المتحدة وممثله الدائم في مجلس الأمن، وتعيين السيد هاشم جواد[2] بدلا عنه، وسيسافر حالا إلى نيويورك لحضور جلسات مجلس الأمن المستعجلة التي طلبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عقدها للنظر في وضع الشرق الأوسط. وقد طلبت وزارة الخارجية العراقية تأجيل الجلسة المذكورة ريثما يصل السيد هاشم جواد إلى نيويورك"[3].

وكما هو معروف فقد حاولت بريطانيا مساندة الدكتور عبد المجيد عباس في تمثيل العراق لدى منظمة الأمم المتحدة إذ وعدته بتأييده في موقفه والتشكيك في أوراق اعتماد

---

(1) صدر مرسوم جمهوري بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وتألفت من الزعيم عبد الكريم قاسم رئيسا للوزراء ووكيلا للدفاع، العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبا لرئيس الوزراء ووكيلا لوزير الداخلية، السيد محمد حديد وزيرا للمالية، الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية، الدكتور إبراهيم كبة وزيرا للاقتصاد، السيد مصطفى علي وزيرا للعدلية، الدكتور جابر عمر وزيرا للمعارف، الزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للشؤون الاجتماعية، السيد علي بابان وزيرا للمواصلات والأشغال، السيد فؤاد الركابي وزيرا للإعمار، الدكتور محمد صالح محمود وزيرا للصحة، السيد هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة والسيد صديق شنشل وزيرا للإرشاد. ينظر: الوقائع العراقية، العدد 1، الأربعاء 23 تموز 1958، مرسوم رقم 2.

(2) ولد في بغداد عام 1911، أتم دراسته الثانوية عام 1928، درس في الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل منها على بكالوريوس علوم عام 1934، عين في وزارة الخارجية عام 1934 مشاركا مع الوفد العراقي لدى عصبة الأمم في جنيف، وفي عام 1958 عين ممثلا دائما في الأمم المتحدة بدرجة وزير مفوض، وفي 7 شباط 1959 عين وزيرا للخارجية. ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج2، ص 241.

(3) الوقائع العراقية، العدد 1، الأربعاء 23 تموز 1958.

المندوب الجديد هاشم جواد فأصدر الدكتور عباس تعليماته لموظفيه بعدم الامتثال لتعليمات جواد في حالة قدومه إلى الأمم المتحدة[1].

وقبل أن يذهب عبد المجيد عباس لحضور اجتماع مجلس الأمن اتصل بالملحق العسكري العراقي في واشنطن العميد الركن إسماعيل العارف[2] مستفسرا عما سيفعله في هذه الجلسة، وعندئذ نصحه الملحق بعدم الحضور لان النظام الذي كان يمثله أصبح في ذمة التاريخ، ولكن عباس حضر الاجتماع مع بعض موظفي البعثة العراقية في الأمم المتحدة[3].

وعلى ما يبدو فأن مسألة تمثيل العراق في منظمة الأمم المتحدة في أعقاب ثورة 14 تموز مثلت صراع مصالح بين الدول الكبرى، فقد ذكرنا أن الحكومة العراقية الجديدة فتحت قنوات اتصال مع الدول الاشتراكية، ولذلك حاول المندوب البريطاني في الأمم المتحدة عرقلة تسلم ممثل العراق الجديد هاشم جواد مقعد العراق في الأمم المتحدة، وهو عمل قصد به أيضا الضغط دوليا باتجاه عدم الاعتراف بالنظام الجديد في العراق[4].

عارض المندوب السوفيتي في الأمم المتحدة ذلك بشدة، وطالب بإخراج المندوب العراقي السابق (عبد المجيد عباس)، وحصلت مشادة بين الطرفين، وأشار مندوب الاتحاد السوفيتي إلى أن الممثل الذي يحتل مقعد العراق بصورة غير قانونية قد أكد استمرار اتحاد

---

(1) مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة 14 تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية، ط1، (بغداد: المكتبة العالمية، 1990)، ص 57.

(2) ولد في لواء ديالى عام 1921، أكمل دراسته الإعدادية في بغداد ، والتحق بالكلية العسكرية وتخرج منها عام 1949، تقلب في المناصب العسكرية، والتحق بكلية الأركان وتخرج منها عين مديرا لشعبة الحركات بوزارة الدفاع، وحصل على دبلوم حقوق عام 1951، عمل ملحقا عسكريا في واشنطن، وبعد ثورة 14 تموز 1958 عين آمرا للواء الخامس والعشرين وكان برتبة عقيد ركن. ينظر: المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج3، ص 22.

(3) خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز: اللغز المحير عبد الكريم قاسم ج7، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1990)، ص ص 110-111.

(4) الونداوي، وثائق ثورة 14 تموز، ص 55.

العراق والأردن، وان بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تدعيان أن الاتحاد لازال قائما، لتبرير إعادة الوضع الذي كان قائما قبل ثورة 14 تموز، وذكر مندوب الاتحاد السوفيتي أن إذاعة عمان تتحدث عن تحرير العراق، وطلب من الأردن نفي ذلك أن كان صحيحا[1].

كما حاولت الأردن من جانبها التدخل على خط هذا الصراع، لاسيما وان العراق والأردن أعلنا قيام الاتحاد الهاشمي[2] بينهما. إذ اتصلت الحكومة الأردنية بممثلها في الأمم المتحدة بهاء طوقان وطلبت منه أن يتصل بالمتصل العراقي في نيويورك هاشم الحلي وبعبد المجيد عباس، ويعرض على كل منهما مبلغ عشرة آلاف دينار مع دعم الأردن لهما ليقفا ضد الثورة في العراق، وطلب من عبد المجيد عباس حضور جلسة مجلس الأمن التي ستعقد في 18 تموز، وحضر عبد المجيد عباس الجلسة، ورفض الحلي عرض الحكومة الأردنية[3].

اتخذت مسألة تمثيل العراق في الأمم المتحدة بعداً دولياً بسبب تدخل الدول الكبرى، مع وجود تساهل من النظام الجديد في العراق تجاه هذا الموضوع في البداية، مما استوجب منها اتخاذ قرار سريع وحاسم بهذا الشأن، إذ رأت الحكومة العراقية أن بقاء عبد المجيد عباس في نيويورك سوف يشكل تهديدا لموقف العراق في منظمة الأمم المتحدة،

---

(1) حسين ، المصدر السابق، ج7، ص ص 100-101.

(2) في 14 شباط 1958 أعلن عن تأسيس الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وأصبح الملك فيصل الثاني ملك العراق رئيسا للاتحاد، والملك حسين بن طلال ملك الأردن نائبا للرئيس، وكان تأسيس هذا الاتحاد كرد على الوحدة بين سورية ومصر، وكان من المؤمل أن ينضم كل من السعودية والكويت، إلا أنها لم ينضما للفكرة وبقيام ثورة 14 تموز في العراق انهار الاتحاد الهاشمي، وأعلنت الجمهورية العراقية انسحابها من الاتحاد وفي آب 1958 أعلن الملك حسين أن الاتحاد الهاشمي لم يعد قائما. ينظر: علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945-1982، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص ص 160-162.

(3) العاني والحربي، المصدر السابق، ج1، ص 101.

لذلك اتصل الملحق العسكري إسماعيل العارف بعبد المجيد عباس وطلب منه عدم الحضور مستقبلا إلى جلسات مجلس الأمن وعندما فرد عليه عباس بأنه سيمضي في تمثيل العراق في مجلس الأمن لان الملك قد عينه وفقا لصلاحياته الدستورية[1]. حينها أدركت الحكومة العراقية انه لابد من اتخاذ إجراء سريع بحق عبد المجيد عباس، لذلك قررت الحكومة العراقية في 27 تموز 1958 فصله من وظيفته[2].

وفي هذه الأثناء وصل وفد الحكومة العراقية الجديدة برئاسة وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد (14 تموز 1958-3 شباط 1959)[3] إلى نيويورك، وفي 7 آب 1958 قبل داغ همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة أوراق اعتماد هاشم جواد سفيرا للعراق في الأمم المتحدة، وقد رحب أعضاء المجلس بهاشم جواد الذي أكد التزام العراق بميثاق الأمم المتحدة[4].

أما عبد المجيد عباس فبعد أن تأكد من نية الحكومتين الأمريكية والبريطانية الاعتراف بالنظام الجديد في العراق في 23 تموز، فقد طلب من المندوب البريطاني أن لا ينسى موقفه عند بحث مسالة الاعتراف في لندن، وطلب من الأمريكيين والبريطانيين أن يجدوا له عملا في إحدى شركات النفط[5].

---

(1) حسين، المصدر السابق، ج7، ص 112.

(2) الوقائع العراقية، العدد 1، 8 آب 1958.

(3) ولد في الموصل في كانون الأول 1909، ونشأ في بيت غلب عليه طابع العلم والدين والتجارة، في عام 1921دخل المدرسة الابتدائية القحطانية، ودخل المدرسة الثانوية عام 1925، وفي نهاية عام 1929 تخرج من دار المعلمين، قبل في كلية الحقوق في بغداد عام 1931، سافر في عام 1936 إلى باريس للدراسة وحصل على شهادتي دكتوراه في الأدب والقانون من جامعة باريس، عاد إلى العراق عام 1945، وأصبح أول وزير خارجية في العهد الجمهوري بعد ثورة 14 تموز 1958، توفي في 30 تشرين الثاني 1971. ينظر: عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد: نشاطه الثقافي ودوره السياسي، (بغداد: شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة 1991)، ص ص 8-15.

(4) العاني والحربي، المصدر السابق، ج1، ص 102.

(5) العاني والحربي، المصدر السابق، ج1، ص 103.

وعلى ما يبدو فأن عبد المجيد عباس وعلى الرغم من دفاعه عن النظام الملكي ووقوفه إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة فانه لم يعد يلقى، ذلك الاحترام والتقدير من قبلهم، لذلك ندم على عمله وأرسل رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم يعتذر فيها عما بدر منه، ويطلب الصفح عنه وإعطائه راتبه التقاعدي الذي يستحقه حتى يتمكن من العودة إلى العراق مع أسرته[1].

وبذلك يكون موضوع تمثيل العراق في منظمة الأمم المتحدة قد حسم، على الرغم من تدخل العديد من الأطراف التي تربطها بالعراق مصالح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية حاولت الحفاظ عليها.

بعد أن انتهت إشكالية تمثيل العراق في منظمة الأمم المتحدة في أعقاب ثورة 14 تموز 1958، سعت الحكومة العراقية الجديدة إلى البحث عن وسائل وطرق تستطيع من خلالها إثبات وجودها ولا سيما في المجال العربي، وبما أن بعض الدول العربية كانت آنذاك واقعة تحت السيطرة الاستعمارية، فكان لابد للحكومة الجديدة أن تساند هذه الدول وتقف معها في منظمة الأمم المتحدة.

ولتطمين الأمم المتحدة وباقي دول العالم من توجهات الحكومة العراقية الجديدة، ألقى وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 آب 1958، وذلك أثناء الجلسة الاستثنائية الطارئة التي عقدتها الجمعية العامة، حيث قال:"أنه لشرف عظيم بالنسبة لي وسعادة غامرة أن انقل إليكم تهانية عن الشعب العراقي وحكومة الجمهورية، وتمنى مخلصين بأن تتوج المهمة التي تضطلعون بها بترؤسكم الأعمال بالنجاح... إن بعض المتحدثين الذين سبقوني اعتقدوا بأنه يترحب عليهم الأشارة إلى الجمهورية العراقية، وإنني أعرب عن امتناني إلى هذه الوفود التي تمت وبصورة أخوية وأعربت عن ترحيبها بجمهوريتنا في المجتمع الدولي... وبالمقابل اعتقد بأنه

---

(1) حسين، المصدر السابق، ج7، ص 133.

من الضروري إعطاء إشارات معينة بخصوص الجمهورية العراقية، إذ اثبت العراق الجديد للعالم وبمدة قصيرة جداً بأنه التعبير الصادق والأمين للمشاعر الوطنية[1].

وأشار الجومرد في خطابه إلى السياسة التي كانت تنتهجها الدول الاستعمارية الكبرى، من أجل إجبار الدول الصغيرة على إتباع سياسة خارجية تخطط لها هذه الدول، حيث قال: "في الحقيقة فان الذي لا يظهر للعيان هو الدور الذي تقوم به قوى سياسية معينة فيما يتعلق بالتقاليد القومية المعروفة في هذه المنطقة، وقد تم إجبار دول صغيرة مستقلة في الشرق الأوسط وضد إرادتها وضد مصالحها لكي تتبنى منهجاً معيناً في مجال السياسة الخارجية"[2].

وذكر الجومرد أن العراق قبل ثورة 14 تموز 1958 كان تابعاً لسياسة الدول الكبرى، وان ساسة العراق انساقوا وراء السياسة الغربية، فأرهقوا شعبهم، فقال في ذلك: إن الأحداث في العراق قبل شهر هي في الحقيقة توضيح جلي لهذا الاتجاه، إذ أن العراق كان يحكم من قبل عدد قليل من الأفراد ولم يكن لهم أي اعتبار لكرامة شعبهم وقيمه المميزة، وكانت الحكومة آنذاك تعمل على تزوير الانتخابات بصورة علنية[3].

ثانياً: موقف العراق في الأمم المتحدة من الإنزال البريطاني والأمريكي في الأردن ولبنان عام 1958:

إن الأحداث الأخيرة التي رافقت ثورة 14 تموز 1958 في العراق بالإنزال البريطاني في الأردن والأمريكي في لبنان[4] كانت له آثاره ووقعه على الشعوب العربية،

---

(1)M.Jomard: compterendu stenographique provisoire De la sept cent-trante-dixie me séance tenue au siege, a new-york ■ vendredi 8 aout 1958, a 17, Nations Unies Assemblee, A/p v.139-28/30 p.36.

(2)Ibid, p36

(3)Ibid, p36.

(4) طلب الأردن بعد ثورة 14 تموز في العراق المساعدة من بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من وصول امتداد الثورة إليها، فاستجابت الدولتان لهذا الطلب بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، فأرسلت بريطانيا قوة عسكرية بحجم لواء من الضباط والجنود وفي يوم 17 تموز أخذت

لا سيما أن هذه الإجراءات جاءت في أعقاب ثورة العراق، والخوف من امتدادها إلى باقي الدول العربية، وتحديدا الدول ذات الأنظمة التي تربطها ببريطانيا والولايات المتحدة مصالح حيوية.

دعت الحكومة الأمريكية إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن في 15 تموز 1958 للنظر في الأحداث التي تجري في الشرق الأوسط وفي مقدمتها الثورة التي قامت في العراق والانتفاضة الشعبية التي اجتاحت لبنان في أيار 1958، كما قرر الرئيس الأمريكي أيزنهاور[1] (Dwight Eisenhower) (1953–1961) إنزال قوات أمريكية في لبنان في 15 تموز 1958 بناء على طلب الرئيس اللبناني كميل شمعون[2] لدعم حكومته ضد ما يجري

وحدات من الجنود المظليين تهبط في مطار عمان، ثم وصلت قوة من جنود المشاة إلى العقبة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حركت وحدات من أسطولها السادس إلى شرق البحر المتوسط، وأنزلت قوة من جنودها في لبنان، وخصصت عددا من طائرات النقل لنقل النفط من البحرين ثم من لبنان إلى الأردن. للتفاصيل ينظر: سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، ط1، ج2، (عمان: مكتبة المحتسب، 1996)، ص 18.

(1) الرئيس الأمريكي الرابع والثلاثين، ولد في دينيسون في تكساس بتاريخ 14 تشرين الأول 1890، أدى نجاحه في قيادة القوات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية في أوربا إلى تعيينه قائدا عاما لقوات الحلفاء، تولى الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء المدة 20 كانون الثاني 1953- 20 كانون الثاني 1961. ينظر: Doug [illegible]rner, President of the United states, A [illegible] of heroes, p. 34.

(2) محامي ونائب في البرلمان اللبناني، انتسب إلى الحركة الوطنية التي قامت في وجه التجديد الذي كان يخطط له الرئيس بشارة الخوري، لم ينسجم بين مختلف الطوائف والأحزاب، انتخب رئيسا للجمهورية عام 1952، شهد عصره ازدهارا اقتصاديا واستقرار سياسي. ينظر: غادة الحرساء، لبنان يا عرب: دراسة وثائقية للمأساة والرجال ولعبة الأمم (القاهرة: مطبعة الأهرام التجارية، لا.ت)، ص 22. وفيما يتعلق بالأزمة اللبنانية نتاج للتظاهرات التي جرت في لبنان مع نهاية العام 1957 ارتبطت باقتراح تعديل الدستور بقصد تمكين الرئيس كميل شمعون من تولي الرئاسة لولاية جديدة، فانقسم لبنان بين مؤيد ومعارض، وبعد قيام ثورة 14 تموز =1958= في العراق، استدعى كميل شمعون سفراء بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وطالبهم بالتدخل العاجل، خوفا من

في لبنان وما حدث في العراق، وحمايته من التهديد الشيوعي كما يزعم، وذكر أيزنهاور في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي أن الحكومة الشرعية في العراق قد أسقطها انقلاب عسكري ولحماية امن المنطقة تقرر ما سبق أعلاه، وتقرر أيضا إنزال قوات مظلية بريطانية في الأردن في 17 تموز، وفي الاطار ذاته حشدت تركيا ثلاث فرق عسكرية على الحدود العراقية[1]، بسبب الضغط الأمريكي من أجل تطويق العراق وعزله بعد الثورة.

وإلى ذلك أشار الجومرد في خطابه سابق الذكر إلى الإنزال البريطاني والأمريكي في المنطقة وما يمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأشار الجومرد إلى أن هذا الإنزال موجه بالأساس ضد العراق لأنه جاء بعد يوم أو يومين من قيام الثورة فيه، حيث قال في ذلك: تمثل المخاطر المرئية بوجود القوات المسلحة الأمريكية في لبنان والبريطانية في الأردن، ونحن على وعي تام من الوضع المتفجر للشرق الأوسط، إلا انه ليس من التوافق أن تتدخل هذه القوى في الأردن ولبنان بعد يوم أو يومين من الثورة العراقية، إذ تعتبر الحكومة العراقية أن إنزال قطعات أجنبية في الدول المجاورة ليس تهديدا للعراق فقط، وإنما يعرض السلام الدولي للخطر، ويثير تواجد هذه القوات على أراضي هاتين الدولتين الشكوك فيما يخص النوايا الحسنة للقوتين الغربيتين[2].

لقد مثلت ثورة 14 تموز في العراق تحولاً كبيراً في مخططات السياسة الغربية في المنطقة العربية، وتحديدا في العراق، إذ أدركت الدول الكبرى أن العراق بثقله السياسي سوف يكون نقطة انعطاف للتغيير في المنطقة، ولذلك لابد من الحفاظ على مصالح الغرب في هذه المنطقة، ومن هذا المنطلق قامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بإنزال قواتهما في الأردن ولبنان في أعقاب الثورة، وعلى الرغم من وجود بعض المصادر التي تعتقد أن الإنزال الأمريكي في لبنان قد تقرر قبل أشهر من قيام الثورة

تحول لبنان إلى دولة تدور في فلك مصر. ينظر: مجموعة باحثين، الأزمة اللبنانية: أصولها تطورها، أبعادها المختلفة، (القاهرة: دار غريب للطباعة 1978)، ص ص 604-616.

(1) حسين، المصدر السابق، ج7، ص ص 110-111.

(2) Aljomard, op. cit, p. 36.

في العراق بالتنسيق مع بريطانيا، وذلك لحماية نظام الرئيس اللبناني كميل شمعون (1953-1958) من السقوط أمام المعارضة اللبنانية[1].

إن مسألة الإنزال البريطاني في الأردن والأمريكي في لبنان، كانت الغاية منهما الحفاظ على بقاء النظامين القائمين فيهما، وكان هذا الإنزال موجها بالأساس ضد العراق، إذ جرت اتصالات بين الحكومتين البريطانية والأمريكية أثناء المدة 14-16 تموز بصدد تطورات الموقف في الشرق الأوسط بعد قيام الثورة في العراق[2]. وأثناء تلك الاتصالات استنتج الطرفان صعوبة القيام بعمل عسكري للإطاحة بالنظام في العراق. وهذا يدل على أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد انزلا قواتهما للحفاظ على الأنظمة القائمة في الأردن ولبنان، وعدم وصول تأثير ثورة العراق إليهما[3].

إن الإنزال البريطاني الأمريكي قد ولد ردة فعل قوية لدى الحكومة العراقية الجديدة، والتي أعربت عن رفضها لهذا التدخل، وقد أشار وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد وأثناء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى خاطر هذا الإنزال، وان كل التبريرات التي قدمتها الحكومتان البريطانية والأمريكية لهذا الإنزال لا يمكن أن تقنع أحدا، حيث قال في ذلك: "مهما كانت التبريرات المقدمة أو الأسباب المثارة، فان وفد الجمهورية العراقية يعتبر أن هذا تدخل خطير ولا يقبله العقل، ونعتقد بأن الأسباب التي أثيرت والتي من الممكن أن تثار هي في الحقيقة أسباب واهية، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تقنع المطلعين على الوضع، إن الادعاء الذي ينص على أن تركز هذه القوات هو لحماية استقلال لبنان والأردن لا يمكن أن يقنع أي شخص، وإن الحقيقة

(1) عبد الرحمن ستو، حرب لبنان 1975-1990: تفكك الدولة وتصدع المجتمع، ط1، مج 1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 235

(2) الرنداوي، وثائق 14 تموز، ص

(3) المصدر نفسه ص ص 97-98.

تبقى وحدة أراضي هذه الدول وكرامتها من الثوابت من قبل الدول العربية التي تعتبر أن تواجد هذه القوات على أراضيها يأزم الوضع[1].

وتطرق الجومرد في خطابه إلى وجود رفض من قبل شعبي الأردن ولبنان لوجود هذه القوات على أراضيها، الأمر الذي قد يولد حالة من الاحتكاك بين هذه القوات وبين الشعب العربي هناك حيث قال: إن وجود القوات البريطانية والأمريكية على راضي كل من الأردن ولبنان هو ضد رغبة شعوب هذين البلدين، ومصدر قلق وعدم الأمان لجميع شعوب الشرق الأوسط، وان وجود هذه القوات يمثل نوعا من العداء، ولا يعكس النهج السلمي ويعكس فقدان الحكومات المحلية لصلاحياتها، كما ان هذا القوات تخشى الدخول في صراع مع السكان المحليين الذين يدعون بأنهم يحمونهم[2].

وأثناء خطابه طالب وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد بسحب هذه القوات من الأراضي العربية، لان وجودها يمثل تهديدا كبيرا للمنطقة قد يؤدي إلى قيام حرب جديدة. حيث قال: إن الوفد العراقي يعتقد ويدافع حرصه ان يعلن ويدون أي ليس أن على قوات الولايات المتحدة وبريطانيا ان تنسحب على الفور من لبنان والأردن لكي تسمح لعودة الحياة السياسية والاجتماعية الطبيعية إلى هذه المناطق، وإذ ما جرى الانسحاب فان ذلك يعني مدى حكمة هذه الدول ومساهمتهم في إنقاذ الإنسانية من التهديد المروع بقيام حرب عالمية جديدة ربما تنشب نتيجة عدم الاستقرار الذي أوجدوه في الشرق الأوسط[3].

كما كان للشعب العراقي بطبقاته وشرائحه المختلفة دور في رفض الإنزال الأمريكي البريطاني، إذ بعث العديد من الوجهاء والأدباء والصيادلة والمهندسين والتجار العراقيين رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد يطالبون فيها بسحب القوات الأمريكية والبريطانية من الأردن ولبنان، ومؤكدين في الوقت نفسه دعمهم

---

(1) Aljomard, op. cit, p. 38.

(2) Aljomard, Ibid, p. 38.

(3) Ibid, p. 38.

للثورة في العراق، ودعمهم للجمهورية الجديدة الفتية، ومطالبين الهيئات الدولية وقف العدوان وشجب مؤامرات الاستعمار للنيل من كرامة شعوب هذه المنطقة[1].

إن السياسة المتزنة التي انتهجتها الحكومة العراقية الجديدة ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار تدفق النفط العراقي، خلق نوعاً من التقارب بين الجانبين، وشجع ذلك ما أعرب عنه القادة العراقيون الجدد من أفكار تضمنتها الحديث المهم لوزير المالية محمد حديد أثناء لقائه السفير البريطاني في بغداد والمتعلق بالسياسة النفطية الجديدة للحكومة العراقية، وكذلك عدم قيام رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بالإفصاح عن أية تصريحات معادية للغرب علناً، أو أثناء لقاءات مع السفراء البريطاني والأمريكي في العراق. فكان ذلك مؤشراً على حسن نوايا الحكومة العراقية الجديدة في التعامل مع الغرب[2].

دلت كل المؤشرات على أن الحكومة العراقية الجديدة لا تشكل أي تهديد لا على جيرانها ولا على المصالح الغربية في المنطقة، لذلك قررت الحكومتان البريطانية والأمريكية الاعتراف بالنظام الجديد في العراق، وفي 1 آب 1958 اعترفت بريطانيا بالحكومة العراقية الجديدة، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها في اليوم التالي[3].

إن الاعتراف البريطاني-الأمريكي بالنظام الجديد في العراق لم يكن نهاية المطاف، ولم ينهي حالة التوتر التي كانت سائدة في المنطقة بعد الإنزال البريطاني-الأمريكي، على الرغم من صدور قرار من الأمم المتحدة في 12 آب 1958 بعد التوصل إلى اتفاق مع الدول العربية المجاورة للأردن ولبنان، ينص على سحب القوات البريطانية والأمريكية

(1) صحيفة البلاد، العدد 5257، الاثنين 25 تموز 1958.

(2) الرنداوي، وثائق 14 تموز، ص ص 99-100.

(3) علاء موسى كاظم نورس، ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، (بغداد: مطابع التعليم العالي،1990)، ص 85.

من أراضيهما مقابل تعهد الدول العربية بالمحافظة على استقلال لبنان والأردن وعدم تعرضهما لأي عدوان من جانب الدول العربية الأخرى[1].

وعلى اثر صدور هذا القرار أعلنت واشنطن عن عزمها سحب ألف وسبعمائة عسكري من لبنان، إلا أن وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد (Selwyn Lloyd) (1955-1960) صرح بأن بريطانيا لا تنوي سحب جيشها من الأردن[2].

ومن اجل تطبيق هذا القرار زار الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد المنطقة العربية، وزار بغداد في 7 أيلول 1958 ومكث فيها يومين أجرى خلالهما مباحثات مع رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم ووزير الخارجية عبد الجبار الجومرد، وحسبما اعلن الأمين العام فان المباحثات مع الحكومة العراقية أكدت ان انسحاب القوات الأجنبية فورا من الأردن ولبنان كان وسيبقى الموضوع الاساس لاية اجراءات تتخذ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة[3].

وعلى ما يبدو فان الولايات المتحدة الأمريكية ورغم سحبها لعدد من الجنود من لبنان فضلا عن بريطانيا، ماطلتا في امر الانسحاب وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، لذلك اصرت الحكومة العراقية على انسحاب هذه القوات لما تمثله من تهديد للامن والسلم في المنطقة، وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية العراقية عبد الجبار الجومرد اثناء جلسة الاستماع إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام بعد زيارته للمنطقة في 7 تشرين الأول 1958، حيث قال: أن الاتصالات التي اجراها الأمين العام والمتعلقة بالمشكلات الخطيرة التي تشغلنا، اظهرت له بالتاكيد مخاطر وجود القوات الأجنبية في لبنان والأردن، وقد أكد الأمين العام أن بقاء هذه القوات يسبب توترا واضحا وحساسية بين دول المنطقة[4].

---

(1) موسى، المصدر السابق، ص ص 27-28.

(2) صحيفة البلاد، العدد 5301، الخميس [illegible] آب [illegible]

(3) العاني والحربي، المصدر السابق، ج1، ص 320.

(2) M. Jomard, compta rendu stenographique provisoire de [illegible] sept cent soixante-Qurtorzimeo séance tenue au siege, a new-york, le mardi 7 October 1958. A15 heuves. 2 Nations Assemblee General, A/pv. 774, p. 2.

وأشار أيضا إلى أن بقائها يعد انتهاكا صريحا لقرارات الجمعية العامة حيث قال: إننا نؤكد على أن أي تأخير لانسحاب هذه القوات من لبنان والأردن يمثل انتهاكا خطيرا لشروط القرار الذي تم تبنيه بالإجماع في 21 آب الماضي[1].

واستطرد الجومرد في خطابه إلى أن الأضرار التي ستلحق بكل من لبنان والأردن في حالة بقاء القوات الأجنبية على أراضيهما سوف يؤدي بالتالي على عزل هاتين الدولتين، ويخلق حالة من التوتر بين البلاد العربية، حيث قال: إن البقاء الطويل للقوات الأجنبية في لبنان والأردن يعمل على عزل هاتين الدولتين عن الدول العربية، ويعمل على ديمومة فقدان الثقة في العالم العربي، ويخلق أجواء معينة وسوء فهم يتناقض مع العلاقات الأخوية التي ينبغي أن تسود بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية[2].

وأنهى الجومرد خطابه بالإشارة إلى أن أي انتهاك لقرار الأمم المتحدة يعني خروج عن ميثاق الأمم المتحدة وان ما ذكره من كلام يعبر بكل صدق عن مشاعر الوفد العراقي تجاه ما يجري في المنطقة، حيث قال: إن أي انتهاك للقرار المتخذ في الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف يكون متناقضا مع ميثاق الأمم المتحدة، وان الملاحظات التي ذكرناها تهدف إلى التعريف عن مشاعر الوفد العراقي تجاه وضعية القرار المتخذ في 21 آب، وان يكون الحل لهذه المشكلة حاسماً وسريعاً، ولا يرتأي الوفد العراقي العودة ثانية لمناقشة هذه المشكلة[3].

وعليه وبعد زوال الأسباب التي رأت كل من بريطانيا والولايات المتحدة قد سببتا في إنزال قواتهما في الأردن ولبنان، سحبت الولايات المتحدة قواتها من لبنان في 25 تشرين الأول 1958، وقامت بريطانيا بسحب قواتها من الأراضي الأردنية بتاريخ 2 تشرين الثاني 1958[4].

---

(1) Ibid, p. 2.

(2) Jomard, Ibid, p. 3.

(3) Ibid, p. 6.

(4) موسى، المصدر السابق، ص 28.

ثالثاً: دور العراق في استقلال الجزائر في الأمم المتحدة بعد ثورة 14 تموز 1958:

انتهجت الحكومة العراقية الجديدة بعد ثورة 14 تموز وبعد الاعتراف الأمريكي البريطاني بها سياسة جديدة حاولت من خلالها عدم السير وراء الدول الغربية، وقد ظهر هذا الموقف جليا من خلال الدور الذي مارسه العراق في مساندة حركات التحرر العربي من الاستعمار الغربي.

وتطرقنا في الفصل السابق عن دور العراق في استقلال دول المغرب العربي ابتداء من ليبيا والمغرب وتونس وانتهاء بالجزائر التي لم تنل استقلالها إلا في فترة متأخرة، فكان لزاما على الحكومة العراقية الجديدة أن يكون لها دور في استقلال هذا البلد والوقوف معه ومساندته داخل منظمة الأمم المتحدة.

عبرت جبهة التحرير الجزائرية عن فرحها بقيام ثورة 14 تموز في العراق، إذ وصف فرحات عباس رئيس الجبهة هذا الحدث بالقول: أن هذا يساوي عشرين فرقة دخلت الجزائر، إذ إن ثورة 14 تموز ومنذ أيامها الأولى وقفت إلى جانب الثورة الجزائرية في صراعها مع الفرنسيين وقدمت لها المساعدات من أجل التحرر والاستقلال[1].

وهنا يجب أن ننوه إلى نقطة مهمة وهي أن النظام الملكي في العراق قبل ثورة 14 تموز كان مساندا للشعب الجزائري ووقف بكل قوة في منظمة الأمم المتحدة من أجل نصرة القضية الجزائرية وقضايا التحرر في المغرب العربي، وكانت مواقف وزراء الخارجية العراقيين ومندوبيها في الأمم المتحدة اكبر دليل على ذلك، لاسيما أن العراق لم يكن مرتبطا مع فرنسا بأية اتفاقية أو معاهدة تحدد من موقفه تجاه حركات التحرر في المغرب العربي.

قدمت الحكومة العراقية الجديدة مساعدات مالية للثورة الجزائرية بلغت (260,000) ألف دينار في عام 1958، كما أرسلت الحكومة العراقية أغذية وملابس للاجئين الجزائريين في تونس أثناء المدة من أيلول 1958 إلى أيلول 1960، وقد تبرعت

---

(1) العاني والحربي، المصدر السابق، ج1، ص 313.

الحكومة العراقية مبلغ (3000) دولار كمصاريف للوفد الجزائري في منظمة الأمم المتحدة عام 1959[1].

كما قررت الحكومة العراقية إرسال طائرة محملة بالأسلحة تذهب إلى الجزائر كل أسبوع أو أسبوعين، كما قررت الحكومة العراقية تخصيص مليون دينار عراقي من ميزانيتها تقدم سنويا كمساعدة للجزائر، وكذلك خصصت الإذاعة العراقية منهاجا يوميا خاصا يذيعه مكتب استعلامات الجزائر في بغداد[2].

في 19 أيلول 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة[3]. وبعد إعلان قيام هذه الحكومة اعترفت الحكومة العراقية بها، وكان العراق أول دولة اعترفت بالحكومة الجزائرية الجديدة عن طريق سفيرها في القاهرة فائق السامرائي الذي نهض حال انتهاء الرئيس فرحات عباس من الانتهاء من إعلان تشكيل هذه الحكومة، ليعلن أن الحكومة العراقية قد اعترفت على الفور بالحكومة الجزائرية المؤقتة[4].

قدم السفير العراقي في القاهرة فائق السامرائي مذكرة إلى وزير خارجية الحكومة الجزائرية الجديدة الدكتور محمد الأمين الدباغين جاء فيها : "سيادة وزير خارجية الجمهورية الجزائرية، بناء على تعليمات عاجلة تلقيتها من حكومتي، أتشرف بأن أعلن لسيادتكم بأنها أحيطت علما بقيام الحكومة المؤقتة، وترجو لها الخير والتوفيق لتحقيق أهداف شعب الجزائر في استكمال أسباب حريته وسيادته، وإن يتسنى لها في القريب

---

(1) صحيفة نداء الطليعة، العدد 2، 21 كانون الثاني 1961.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الأول، (بغداد 1959)، ص ص 286-287.

(3) بوحوش، المصدر السابق، ص 584.

(4) محمود أحمد خضر المساري، العراق والقضايا العربية في جامعة الدول العربية 1945-1967، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، 2008)، ص 71.

العاجل أن تعمل على بسط سيادتها على ارض الجزائر بكاملها. وتقبلوا سيادة الوزير بقبول فائق احترامي[1].

وعلى إثر إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة، بعث رئيس مجلس السيادة[2] محمد نجيب الربيعي برقية إلى فرحات عباس مهنئا جاء فيها: نهنئ بإشراق نور كوكب الحرية في سماء الجزائر المجاهدة، وتأليف حكومتها المرة الأولى، نرجو أن تحقق في المستقبل العاجل أمانيكم وأماني العرب بنيل أخواتنا الجزائريين الاستقلال والسيادة الكاملة، وفقكم الله في مساعيكم ونصركم في جهادكم[3].

ونتيجة لاعتراف العراق السريع بهذه الحكومة، قام وفد جزائري برئاسة وزير المالية احمد فرنسيس وعضوية وزير الارشاد احمد المدني ووزير التسليح محمود الشريف بزيارة إلى العراق في تشرين الأول 1958 لتقديم التهنئة بقيام الجمهورية العراقية، ونجاح ثورة 14 تموز، وشكر الجمهورية العراقية على اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وأجرى الوفد مباحثات مع المسؤولين العراقيين بشأن إسناد الثورة الجزائرية ماديا وعسكريا ودبلوماسيا[4].

---

(1) بن موسى، المصدر السابق، ص140.

(2) كان من أهم مقررات اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار تشكيل مجلس قيادة الثورة بعد نجاح الثورة مباشرة، للسيطرة على الثورة وعندما قامت الثورة في صبيحة يوم 14 تموز أعلن عن تشكيل مجلس السيادة من ثلاثة أعضاء وهم الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيسا، العقيد الركن خالد النقشبندي عضوا والأستاذ محمد مهدي كبة عضوا. للتفاصيل ينظر: محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق: أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار(بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983)، ص ص 499-500.

(4) بن موسى، المصدر السابق، ص 141.

(5) نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية للجمهورية العراقية 1958-1963 في ضوء مقررات مجلس الوزراء، ط1، (بغداد: دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص 96.

عدّت الحكومة العراقية القضية الجزائرية قضية وطنية خاصة بها، فأعلنت عن تصميمها على مواصلة جهودها الرامية لدعم جيش التحرير الجزائري بالأسلحة والعتاد والأموال من أجل تحرره واستقلاله من الاستعمار الفرنسي.

ولأن القضية الجزائرية قضية دولية عرضت على منظمة الأمم المتحدة للنظر فيها، كان على الحكومة العراقية الجديدة وضمن سياستها التي أعلنت عنها في دعم حركات التحرر العربي، السعي ضمن نطاق هذه المنظمة إلى الوقوف إلى جانب الجزائر في صراعه مع الفرنسيين، لذلك دعا مندوب العراق في الأمم المتحدة هاشم جواد وأثناء الدورة التي عقدتها الجمعية العامة عام [illegible] فرنسا إلى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، وقدم العراق و (16) دولة أسيوية وافريقية مشروع قرار يرمي إلى استقلال الجزائر[1].

استذكر المشروع القرارات السابقة، واعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وأعرب عن قلق الجمعية العامة من استمرار حالة الحرب في الجزائر، معتبرا أن الوضع فيها يؤلف تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وملاحظا استعداد الحكومة الجزائرية المؤقتة للدخول في مفاوضات للوصول إلى حل يتفق وميثاق الأمم المتحدة[2].

وبعد إدخال التعديلات على مشروع القرار، وحذف عبارة الجمهورية الجزائرية المؤقتة، بعبارة الزعماء الجزائريين، عرض المشروع على الجمعية العامة لإقراره في 1 كانون الأول 1958، إلا أن المشروع لم يحقق الأصوات المطلوبة لإقراره، ففشل في الحصول على أغلبية الثلثين من الأصوات، وهكذا خرجت الدورة الثالثة عشرة دون الحصول على قرار يدعم الثورة الجزائرية[3].

---

(1) قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص ص 439-440.

(2) عاد، المصدر السابق، ص 402.

(3) المصدر نفسه، ص 402.

وفي الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1959، ألقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد (7 شباط 1959– 7 شباط 1963) خطاباً حول القضية الجزائرية في 29 أيلول جاء فيه: إن اعتراف ديغول[1] بالحقيقة الواقعة وهي كيان الجزائر المستقل عن فرنسا وحقها في تقرير المصير، قضى على خرافة كون الجزائر جزءاً من فرنسا، ان كون فرنسا قد احتلت الجزائر مدة من الزمن لا ينقص من مقومات شخصيتها، ولا يلغي كيانها المستقل عن فرنسا[2].

وفي هذا الصدد أشار الدكتور عدنان الباجه جي[3] مندوب العراق في الأمم المتحدة (1959–1965) ورئيس اللجنة الرابعة (لجنة الوصاية) إلى دعم العراق للجزائر قائلا: لقد دعمنا من صميم قلوبنا كفاح الجزائريين من أجل الاستقلال، ووضعنا مقر بعثتنا تحت تصرف الوفد الجزائري، وبذلنا جهودا حثيثة لمساعدة ذلك الوفد، ولم يحدث

(1) أعلن ديغول في بيان إذاعة الراديو والتلفزيون الفرنسي في 16 أيلول 1959 اعترافه بأن القضية الجزائرية يجب أن تحل على أساس حق تقرير المصير وطريق التصويت العام الذي يجب أن يتم بعد مرور أربع سنوات من إيقاف إطلاق النار، وذلك يحدث لأول مرة ان رئيس فرنسا يعترف بأن الجزائر ليست جزءا من فرنسا، وان الجزائريين ليسوا فرنسيين. ينظر: حكمت شبر، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، (بغداد: دار الحرية للطباعة 1974)، ص 170.

(2) بن موسى، المصدر السابق، ص 66.

(3) ولد في بغداد في 14 أيار 1923، والده مزاحم الباجه جي، ينتمي إلى قبيلة عبده الطارفة من عشيرة شمر، حصل على الشهادة الابتدائية عام 1934 من المدرسة الأمريكية في بغداد، التحق بكلية فيكتوريا في الإسكندرية وتخرج منها عام 1940، وفي نفس العام التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت، حصل على شهادة البكالوريوس من نفس الجامعة عام 1943، تعين في وزارة الخارجية في كانون الأول 1944، وعمل في السفارة العراقية في واشنطن أثناء المدة 1945–1949، وعمل ممثلا للعراق في منظمة الأمم المتحدة للمدة 1959–1965، وأصبح وزيرا للخارجية في وزارة عبد الرحمن البزاز 1965–1967. ينظر: عدنان الباجه جي، في عين الإعصار، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص ص 7–67.

أن تكلمت في اجتماعات الأمم المتحدة عن الجزائر، لان وزير الخارجية هاشم جواد كان يريد دائما أن يتناول القضية شخصيا[1].

وعلى ما يبدو فأن وزير الخارجية العراقي هاشم جواد قد جعل قضية الجزائر واستقلاله همه الأكبر، لذلك وعندما ألقى خطابه سابق الذكر أمام الجمعية العامة، ناقش مشروع ديغول حول حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وطلب اتخاذ الضمانات التي تحقق سلامة الإجراءات التي من شأنها أن تمكن الشعوب من تقرير مصيرها بنفسها، وقال: إن من الواضح بأن المجموعة الدولية تعترف بحق تقرير المصير للجزائر، هذا الحق الذي انتزعه شعب الجزائر بعد كفاح بطولي مرير، ولكن المجموعة الدولية لا يسعها أن تتقبل الشروط القاسية والتحفظات التي ادخلها الجنرال ديغول فيما يخص الوقت وكيفية ممارسة حق تقرير المصير[2].

وأثناء هذه الدورة لم تحقق القضية الجزائرية ما كانت تصبو إليه، على الرغم من إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة ودراستها بصورة وافية، إلا أنها لم تسفر عن قرار حاسم[3].

بذل العراق كل ما في وسعه من أجل مساندة الشعب الجزائري، والعمل على رفع الظلم الذي وقع عليه من قبل القوات الفرنسية المحتلة، التي مارست أقسى وأبشع الفظائع ضد الشعب الجزائري، ونتيجة لهذه السياسة تشكلت لجنة ثلاثية من أعضاء الكتلة الأسيوية-الأفريقية ضمت العراق وبورما وباكستان، ووضعت مسودة المذكرة لتشرح فيها

---

(1) عدنان الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969: سجل شخصي، ط1، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002)، ص21.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الثاني أصدرته اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1960)، ص 257.

(3) بن موسى، المصدر السابق، ص 402.

أعمال التعذيب البربرية التي تمارسها فرنسا ضد المعتقلين والسجناء الجزائريين، قدمتها إلى السكرتير العام داغ همرشولد[1].

ومما جاء في المذكرة: صاحب السيادة داغ همرشولد السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة، بموجب تعليمات صدرت إلينا من حكوماتنا، تتشرف بأن تعرض لكم التقرير الذي وضعته لجنة الهلال الأحمر الدولية بتاريخ 15 كانون الأول 1959 المقدم إلى الحكومة الفرنسية. إن الحقائق الموجودة في التقرير لم تكذب وترفض من قبل الحكومة الفرنسية، ومنه ندرك حجم العذاب والمشاق والطريقة اللا إنسانية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية تجاه الجزائريين بصورة شاملة[2].

وضمن مساندتها للثورة الجزائرية، دفعت الحكومة العراقية في 4 أيار 1960 مبلغ مليون دينار للجزائر، وذلك من الميزانية المخصصة لعام 1960، وقد دفعها العراق إلى السيد حامد روابحية ممثل حكومة الجزائر في بغداد[3].

كما أعلن العراق عن استعداده لإرسال المتطوعين إلى الذين سجلوا أسماءهم للتطوع في صفوف جيش التحرير الجزائري، وفتح العراق أبواب معاهده وكلياته ومدارسه العسكرية والكليات العسكرية وكلية الطيران أمام الطلبة الجزائريين، حيث تم قبول (9) طلاب في كلية الطيران عام 1960، وقبل (28) طالبا في الكلية العسكرية، وأرسلت الخارجية العراقية مواد غذائية للاجئين الجزائريين في تونس، وفي 14 كانون 1960 غادرت باخرة محملة بالبضائع قدمتها الحكومة العراقية للجزائريين، فضلا عن التبرعات التي قدمها العراقيون لإخوانهم الجزائريين[4].

---

(1) صحيفة الزمان، العدد 6768، الأربعاء 17 شباط 1960.

(2) المصدر نفسه.

(3) صحيفة الثورة، العدد 444، الخميس 5 أيار 1960.

(4) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968، ط2، ج4، (بغداد: بيت الحكمة، [illegible]) ص 229.

وجراء الضغوط الدولية الكثيرة التي تعرضت لها فرنسا، فضلا عن تأثير الثورة الجزائرية عليها، اضطر ديغول في 14 حزيران 1960 إلى التفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وفي 21 حزيران 1960 بدأت المفاوضات في مقاطعة مولان الفرنسية حول المواضيع التي تخص تنظيم اللقاءات الفرنسية الجزائرية على مستوى رؤساء الحكومات، إلا أن المفاوضات توقفت في 25 حزيران بسبب ما طرحه الوفد الفرنسي كشرط تمهيدي للاستمرار وهو إيقاف المعارك في الجزائر، في الوقت الذي لم تقدم فرنسا أي ضمانات من جانبها، فاعتبر الجانب الجزائري ذلك استسلاما[1].

وفي الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960، ألقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد خطابا في 8 تشرين الأول 1960، دعا فيه إلى اتخاذ موقف أكثر ايجابية فيما يتعلق بالجزائر، حيث قال: إن تحقيق السلم في الجزائر هو تمهيد جوهري لعلاقات الدول العربية مع فرنسا ومع الغرب إلى حد كبير، وقد يكون من المناسب توجيه الاهتمام إلى الحقيقة القائلة بأن الحرب الجزائرية تؤكد اعتماد فرنسا على حلف شمالي الأطلسي بصورة عامة[2].

وطالب كذلك أن تجد الجمعية العامة حلا ديمقراطيا عادلا للقضية الجزائرية يكون أكثر واقعية من توصياتها السابقة، فقد أخفقت المفاوضات بسبب تصميم فرنسا على أن تقضي بالقوة على حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وتقع الآن على عاتق الأمم المتحدة مهمة وضع خطة لتنفيذ مبادئ تقرير المصير في الجزائر[3].

وتزامن عرض القضية الجزائرية وقوع مذابح في الجزائر العاصمة ومدينة وهران، على اثر زيارة قام بها الرئيس ديغول إلى الجزائر في 8 كانون الأول 1960، حيث استقبلته

---

(1) شبر، المصدر السابق، ص ص 171-172.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، أصدرته اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1961)، ص 442.

(3) المصدر نفسه، ص 442.

المدينتان بمظاهرات قوية مطالبين بالاستقلال، مما دفع بالجيش الفرنسي إلى استخدام السلاح لصدهم، فسقط عدد كبير منهم[1].

كانت هذه الانتفاضة منعرجا كبيرا في مسيرة الثورة الجزائرية، أظهرت روح الكفاح والقوة النضالية على الرغم من الإرهاب الذي مارسته القوات الفرنسية، فاقتنع ديغول بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى دون جدوى، فكانت هذه الانتفاضة عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات بين فرنسا والجزائر[2].

عقدت اللجنة السياسية للأمم المتحدة جلسة للنظر في الأحداث الأخيرة التي حصلت في الجزائر، فألقى هاشم جواد كلمة أشار فيها إلى الفاجعة الكبيرة التي تعرض لها الشعب العربي في الجزائر، والقسوة التي استخدمها الفرنسيون، مطالبا في الوقت نفسه الأمم المتحدة بأن يكون لها دور فعال في إنهاء معاناة هذا الشعب الذي تحمل الكثير، حيث قال: إننا نجتمع اليوم لبحث مسالة الجزائر في ظروف مفجعة، ففي أثناء اليومين الماضيين قتل الجيش الفرنسي المواطنين المسالمين في شوارع الجزائر لأنهم نادوا (الجزائر للجزائريين)، إن الأحداث الراهنة والوضع المضطرب الذي يسود الآن مدينة الجزائر يضيفان طابع الاستعجال على مناقشة هذه القضية، ويحتمان على الأمم المتحدة أن تقوم بعمل حاسم، إن الأمم المتحدة ملزمة من دون شك بالسعي لتنفيذ ميثاقها، وتحقيق أهداف هذا الميثاق[3].

وأشار وزير الخارجية إلى نقطة مهمة أفرزتها حادثات مولان، وهي أن الحكومة الفرنسية لا توافق على الاجتماع مع الحكومة الجزائرية إلا بعد أن يتم وقف إطلاق النار، وهذا يعني الاستسلام، ووضع نهاية لست سنوات من الكفاح، أما موضوع تقرير

---

(1) بن موسى، المصدر السابق، ص 163.

(2) بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات ايفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبائلي (الجزائر: ديوان المطبوعات الحكومية، لا. ت)، ص ص 19-20.

(3) بن موسى، المصدر السابق، ص ص 163-164.

المصير فان وزير الخارجية العراقي أكد أن هذا الموضوع يستلزم توفر الاستفتاء الحر، وان حرية الاستفتاء ستكون وهمية إذا ما اشرف عليها الجيش الفرنسي[1].

كما أصر العراق أثناء هذه الدورة على بحث تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الفظائع الفرنسية في الجزائر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدلا من لجنة حقوق الإنسان، تم ذلك، ورفعت الكتلة الأسيوية-الإفريقية مذكرة عن تلك الفظائع إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، ونجحت في استلام جواب منه يؤيد هذه المذكرة، وتم توزيعها على الدول الأعضاء[2].

وبسبب الضغوط التي شهدتها الجمعية العامة من الكتلة الأسيوية-الأفريقية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، أصدرت الجمعية العامة قرارها في الرقم (1573) في 19 كانون الأول 1960، نص على:

- إن الجمعية العامة قد أحيطت علما بأن الفريقين وافقا على حق تقرير المصير كأساس لحل القضية الجزائرية.
- إن الجمعية العامة اعترفت بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير والاستقلال.
- إن الجمعية العامة أكدت الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية المناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح وعدالة، على أساس الاعتراف بالوحدة والسلام الإقليمي للجزائر.
- إن الجمعية العامة تعترف بأن على الأمم المتحدة مسؤولية في المساهمة في تنفيذ حق الشعب الجزائري بكل نجاح وعدالة[3].

وبعد عودته من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، صرح وزير الخارجية العراقي هاشم جواد أثناء مؤتمر صحفي عقد بوزارة الخارجية العراقي في 28 كانون الأول 1960، فيما يتعلق بالقضية الجزائرية قائلا: "سافرت إلى هيئة الأمم المتحدة للإسهام

---

(1) المصدر نفسه، ص 164.

(2) الحمداني، المصدر السابق، ص 440.

(3) الشقيري، المصدر السابق، ص ص 129-130.

في مناقشات قضية الجزائر تنفيذا لرغبة سيادة رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، الذي كان وما زال يؤيد هذه القضية تأييدا مطلقا، ويعتبرها قضية العراق فعلا، وإن حرية العراق واستقلاله يبقيان منقوصين غير كاملين ما دامت الجزائر غير حرة ومستقلة[1].

إن مشاركة العراق في أعمال الجمعية العامة ورغم أن هذه القضية تعتبر قضية العراق، إلا أن زعماء الثورة الجزائرية وقادتها كانوا يصرون على حضور الوفد العراقي إلى جلسات الجمعية العامة لما يمثله من دعم لهذه القضية، حيث قال في ذلك: "لقد جاءت برقية من السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجزائرية المؤقتة، يرجو فيها حضوري إلى هيئة الأمم المتحدة للتعبير عن سياسة العراق الوطنية والقومية، وعن وجهة نظره في هذه القضية، وقد سرني وشرفني أن أساهم وأمثل الجمهورية العراقية مرة أخرى في هيئة الأمم المتحدة لأداء هذا الواجب الوطني، وكان لحضوري الوقع الحسن والطيب في نفوس إخواننا المسئولين الجزائريين[2].

وفيما يتعلق بنشاط الوفد العراقي تجاه القضية الجزائرية، أشار الوزير هاشم إلى الدور الذي مارسه الوفد العراقي للتأثير على أعضاء الأمم المتحدة من أجل الوقوف معهم إلى جانب القضية الجزائرية، لا سيما عندما يحين التصويت على مشاريع القرارات المقدمة إلى الجمعية، ففي ذلك قال: إن أعمال الأمم ونشاطها قد يمهد لها وراء الكواليس، وقد تعتمد نتائج التصويت بالدرجة الأولى على الاتصالات أثناء المناقشات الرسمية، وقد وجدنا بفضل الاتصالات أن قسما كبيرا من ممثلي الكتلة الأسيوية-الأفريقية يؤيدون موقف الحكومة الجزائرية في صراعها في جميع أنحاء الجزائر المناضلة[3].

وعن موضوع تقرير المصير أشار الوزير هاشم جواد إلى أن العراق وبمساعدة الدول العربية والدول المناصرة الأخرى، طالب بأن يكون للأمم المتحدة دور فعال في

---

(1) صحيفة العهد الجديد، العدد 17، الخميس 29 كانون الأول 1960.

(2) صحيفة العهد الجديد، العدد 17، الخميس 29 كانون الأول 1960.

(3) المصدر نفسه.

عملية إجراء استفتاء في الجزائر، لذلك تقدم العراق والدول الأخرى بمشروع من شأنه إيجاد حل لهذه القضية، فقال: "وجدت الدول العربية والكتلة الأسيوية-الأفريقية أن لا طريق إلى حق تقرير المصير إلا بأن تقوم الأمم المتحدة بإجراء استفتاء حر في جميع أرجاء الجزائر، وفي ضوء ذلك فقد تقدمنا وكتلة الدول الأسيوية-الأفريقية بمشروع قرار ينطوي على أربع نقاط:

- اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي الحصول على استقلاله وحريته.
- اعتراف الجمعية العامة بضرورة توفير الضمانات الفعالة لتأمين نجاح حق تقرير المصير تأمينا عادلا على أساس احترام وحدة إقليم الجزائر.
- مسؤولية الأمم المتحدة في تنفيذ حق تقرير المصير تنفيذا عادلا وضمان نجاحه بكل الوسائل الممكنة.
- إجراء الاستفتاء العام في الجزائر وذلك بتنظيم من الأمم المتحدة وتحت سيطرتها وإشرافها الفعلي، بحيث يستطيع شعب الجزائر من التعبير عن رغبته وحقه في تقرير المصير بكل حرية وطمأنينة"[1].

وفيما يتعلق بالتصويت على هذا المشروع داخل الجمعية العامة، فقد ذكر وزير الخارجية العراقي هاشم جواد أن مشروع القرار عند التصويت عليه حصل على أغلبية ساحقة باستثناء الفقرة الأخيرة، ومع ذلك فقد نجح المشروع ومثل نصرا كبيرا، وشاكرا في الوقت نفسه الدول التي ساندت القرار، حيث قال: "كان التصويت على الفقرات الثلاث من مشروع القرار هذا بأكثرية ساحقة، لم تنل الفقرة الرابعة إلا أكثرية بسيطة، ومع ذلك نجح مشروع القرار بفقراته الأربع في اللجنة السياسية لهيأة الأمم المتحدة، ... ولهذا أقول

---

(1) صحيفة العهد الجديد، العدد 17، الخميس 29 كانون الأول 1960.

بأن ما حصلنا عليه كان نصرا كبيرا... ولابد أن أشكر عن طريق الصحافة الدول التي أعلنت موافقتها المشرفة تجاه نضال الشعب الجزائري[1] .

وعلى اثر صدور قرار حق تقرير المصير للشعب الجزائري، أعلنت الحكومة الجزائرية في كانون الأول 1960 استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية استجابة لقرار الجمعية العامة[2].

وفي الدورة السادسة عشر للجمعية العامة 1961، طالب مندوب العراق الدكتور عدنان الباجه جي بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هذه الدورة، وقال في الاجتماع الموسع الذي عقدته اللجنة التوجيهية: إن وفد الجمهورية العراقية لا يشك مطلقا في أن القضية الجزائرية أصبحت ذات صفة دولية، وإنها أدرجت في جدول أعمال الجمعية العامة كل دورة منذ عام 1955، إن الحرب في الجزائر والتي مضى عليها 6 أعوام، أصبحت تهدد الأمن والسلام العالميين، وإنها بدأت تؤثر في علاقات فرنسا مع عدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية[3].

وأشار الباجه جي في كلمته إلى أن الأمم المتحدة أسهمت بشكل كبير في حصول العديد من الدول الأفريقية على استقلالها وقبولها أعضاء في هذه المنظمة، في حين تعاني الجزائر كثيرا من السيطرة الاستعمارية، ولم تنل استقلالها لحد الآن. حيث قال في ذلك: أنه لأمر شاذ حقا أن تحجب الحرية عن الشعب الجزائري، هذا الشعب الذي كافح ببسالة طيلة السنوات الست الماضية، إن الأمم المتحدة التي ساهمت كثيرا وما تزال تساهم في نجاح حركات التحرر في أفريقيا هي الأداة الطبيعية لاستعادة حقوق وحرية الشعب الجزائري، وان حقوق الإنسان لم تنتهك في مكان كما انتهكت في الجزائر، كما أن كبت

---

(1) المصدر نفسه.

(2) بن موسى، المصدر السابق، ص 167.

(3) صحيفة الزمان، العدد 7215، السبت 26 آب 1961.

الحريات وإهدار الكرامة الإنسانية لم تتعرض إلى قسوة ووحشية كما تعرضت لها في الجزائر[1].

وفي الجلسة التي عقدت بتاريخ 15 كانون الأول 1961، تحدث السيد علي حيدر سليمان عضو البعثة العراقية في نيويورك وأشار إلى أن استمرار الحرب في الجزائر سببه تعنت فرنسا في مو ...ها، حيث أن تعنت فرنسا قد اتعب الأمم المتحدة التي قدمت الكثير من المقترحات التي رفضتها فرنسا، حيث قال: أن استمرار الحروب في الجزائر ناجم عن إصرار فرنسا على رفض التفاوض للوصول إلى تسوية، لقد فرغ صبر الأمم المتحدة وهي تتيح الفرص متلاحقة لفرنسا للوصول إلى حل مشكلة الجزائر، ... على فرنسا أن تخطو الآن الخطوة النهائية، وكلما كانت هذه الخطوة أسرع، كان ذلك أفضل لا للجزائر فحسب، بل ولفرنسا أيضاً[2].

وفي هذه الأثناء كانت هنالك محادثات تدور بين الحكومة الفرنسية وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتم الاتفاق على إنهاء الصراع العسكري بين الطرفين ووقف إطلاق النار في 19 آذار 1962، وإجراء استفتاء للشعب الجزائري في 3 تموز 1962 أفتى فيه الجزائريون لصالح الاستقلال. وبذلك استطاع الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله تدريجياً[3].

رابعاً: النزاع العراقي الكويتي في الأمم المتحدة:

في مطلع العام 1939 ظهر توجه كبير لدى الشباب الكويتي نحو العراق، وبدأ هذا الشباب يبث الدعاية ضد مشايخ الكويت من آل الصباح[4]، واستطاع هذا الشباب

(1) حماد، المصدر السابق، ص 406.

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص 84-94.

(3) الحمداني، المصدر السابق، ص 442.

(4) ينتمي آل الصباح إلى قبيلة عنيزة، من اكبر قبائل نجد نزحوا من نجد عام 1710 بسبب الحروب بين القبائل والاضطهاد والقحط وبعد أن استقروا في الكويت استطاعوا بمؤازرة حلفائهم من القبائل المجاورة من تثبيت مركزهم وتقويته ضد بني خالد الذين كان لهم السيادة على جميع الشاطئ الشرقي

تكوين حزب سري في الكويت ضم نخبة من الشباب المتحمس والمؤمن بالوحدة العربية[1].

حاول الملك غازي[2](1933-1939) التنديد بحكام الكويت، وبث الدعاية ضدهم من أثير الإذاعة الخاصة التي نصبها في قصر الزهور الملكي في بغداد[3]. فأثناء سفر رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد (كانون الأول 1938- نيسان 1939) إلى لندن لحضور مؤتمر لندن الخاص بالقضية الفلسطينية[5]. استدعى الملك غازي رئيس أركان الجيش العراقي الفريق حسين فوزي وكلفه باحتلال الكويت فوراً، كما اتصل الملك غازي بمتصرف لواء البصرة علي محمود الشيخ علي، وأمره أن يضع كافة الإمكانيات الإدارية تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت[4].

للجزيرة. ينظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1978)، ص ص 106-107.

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط7، ج5، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ص 61.

(2) ولد غازي بن فيصل بن الشريف حسين في 21 آذار 1912 في مكة، غادر إلى الأردن مع أفراد عائلته عام 1924، وفي نفس الوقت بويع ولياً للعهد في العراق، فوصل بغداد مع عائلته في 15 تشرين الأول 1925، أرسل إلى لندن لاستكمال دراسته في عام 1926، عاد إلى بغداد عام 1928 ودخل المدرسة العسكرية، وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام 1932، تولى حكم العراق عام 1933. ينظر: جمال مصطفى مردان، ملوك العراق، (بيروت: المكتبة الشرقية، لا . ت)، ص ص 60-61.

(3) وليد حمدي الاعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، ط1، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 143.

(4) نتكلم عنه في الفصل القادم الخاص بالقضية الفلسطينية.

(5) الحسني، تاريخ الوزارات، ج5، ص 61.

وفي صباح اليوم التالي استدعى نائب رئيس الوزراء ناجي شوكت[1] إلى البلاط الملكي، وبعد عرض الأمر عليه دخل على الملك وقال له إن احتلال الكويت يغيظ الحكومات البريطانية والإيرانية والعربية السعودية على السواء، وان رئيس الوزراء ما زال في لندن بمهمة سرية خطيرة وسيبرق إليه ليعود حالاً، وانه لابد من اتخاذ الخطوات المتزنة لتحقيق أمر جلالته، وبذلك استطاع ناجي شوكت أن يصرف تفكير الملك عن هذا الموضوع[2]. ولعل السبب في ذلك يعود إلى الأهمية الكبرى للكويت بالنسبة لبريطانيا، لا سيما مع وجود النفط ووجود المصالح البريطانية في المنطقة، وخوف كل من إيران والسعودية من تعاظم قوة العراق في المنطقة.

أزعجت تصرفات الملك وتوجهاته لاحتلال الكويت رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والسفارة البريطانية في بغداد، فبعد عودة السعيد إلى بغداد اتصل به السفير البريطاني في بغداد موريس بترسون (Morris Peterson) عن طريق نائبه ناجي شوكت بشأن هذا الموضوع، مطالبا إياه بإيقاف بث الإذاعة الموجهة ضد الكويت، وعلى اثر ذلك قام رئيس الوزراء نوري السعيد بمفاتحة الملك متمنيا أن لا يكون هنالك بث إذاعي ضد الكويت[3].

بعد انهيار النظام الملكي في العراق بقيام ثورة 14 تموز 1958، زار أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم (1950-1965) العراق، واستقبله رئيس الوزراء العراقي عبد

---

(1) سياسي عراقي ولد في مدينة الكوت، تخرج من كلية الحقوق في الأستانة عام 1913، عين في مناصب عديدة منها متصرف لواء الكوت ووزيرا للداخلية عام 1928، ووزيرا للدفاع في حكومة الدفاع الوطني بعد انتفاضة مايس 1941، كان ذا نازع وطني، توفي عام 1980. ينظر: المظيمي، المصدر السابق، ج1، ص 227.

(2) الحسني، تاريخ الوزارات، ج5، ص ص 60-61.

(3) الاعظمي، المصدر السابق، ص 144.

الكريم قاسم، واستمرت الزيارة خمسة أيام وكانت الزيارة لتقديم التهاني بنجاح الثورة، ولجس نبض الحكومة العراقية تجاه الكويت[1].

بدأت العلاقة بين العراق والكويت تأخذ منحى آخر على اثر إلغاء معاهدة الحماية الموقعة بين بريطانيا والكويت عام 1899[2]، واستبدالها بمعاهدة صداقة وتعاون عام 1961، والتي أعطت الكويت السيادة والاستقلال[3].

مثلت تلك الاتفاقية بين بريطانيا والكويت نقطة التحول في مسار العلاقات العراقية-الكويتية، فبعد إعلان استقلال الكويت في 19 حزيران 1961، طلب عبد الكريم قاسم في 25 حزيران 1961 بوجوب ضم الكويت إلى العراق، وأعلن تعيين حاكم الكويت قائمقام لها تابعا للواء البصرة[4].

استدعت وزارة الخارجية العراقية للممثلين الدبلوماسيين في بغداد في 26 حزيران 1961، وسلمتهم مذكرات رسمية[5] تؤكد فيها أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، كما وزعت مذكرات رسمية من سفارتها في القاهرة على الدول الأعضاء في جامعة

---

(1) محمد نايف العنزي، صفحات في التاريخ السياسي للكويت، ط2، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2012)، ص 146.

(2) وقع الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت (1896-1915) معاهدة شاملة مع بريطانيا تمنعه من الاتصال بأي دولة أجنبية غير بريطانيا، كما تمنعه من التنازل عن أي أرض لأية دولة أجنبية دون موافقة مسبقة من بريطانيا، مقابل أن تتعهد بريطانيا بمواصلة مساعيها الحميدة لصالحه في الشؤون الخارجية. ينظر: ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج1، ترجمة مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (قطر، لا.ت)، ص 572.

(3) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (الإمارات: دار الكتاب الحديث، 2002)، ص 201.

(4) بيتروز، المصدر السابق، ج1، ص 435.

(5) للاطلاع على مضمون المذكرة التي أصدرتها وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 26 حزيران 1961، وعممته إلى الممثلين الدبلوماسيين الأجانب في العراق، ينظر: وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، ج1، (بغداد، 1961)، ص ص 24-25.

الدول العربية تؤكد فيها ان المعاهدة الموقعة بين بريطانيا والكويت في التاسع عشر من حزيران 1961، لا تستند على أسس سليمة، ومهدت فصل الكويت عن العراق، وهدد قاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية بأي دولة تعترف باستقلال الكويت، أو تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي[1].

اختلفت الآراء حول الأسباب التي دعت عبد الكريم قاسم إلى المطالبة بالكويت، إلا أن الرأي الراجح ما أشار إليه مجيد خدوري من انه حاول تحقيق نصر خارجي بسبب الأوضاع السيئة وحالة عدم الاستقرار التي كان يعيشها العراق آنذاك، فأراد من ذلك تحويل اهتمام بلد منقسم على نفسه من الشؤون الداخلية إلى الخارجية، فضلا عن موارد النفط الغنية في الكويت، إذ كانت تملك 15٪ من احتياطي العالم من النفط[2].

وعلى اثر ظهور بوادر الأزمة بين العراق والكويت اصدر الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت بيانا إلى الشعب الكويتي أكد فيه أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وان الشعب الكويتي مصمم على الدفاع عن استقلال بلاده، وانه على اقتناع تام بأن الدول العربية وغيرها من الدول الصديقة والمحبة للسلام ستساند الكويت في الحفاظ على استقلاله[3]. وبسبب تأزم الموقف، طلبت الكويت من بريطانيا إنزال قواتها في

(1) ناصر عبد الجبار إبراهيم، "موقف الحكومة العراقية من الاتفاقية المعقودة بين الكويت وبريطانيا عام 1961"، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد 62، المجلد 16، (بغداد، نيسان 2010)، ص 475.

(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط1، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974)، ص ص 229–230.

(3) مجموعة مؤلفين، الكويت وجود أو حدود: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002)، ص 117.

الكويت تنفيذاً لأحكام المذكرة الموقعة بينهما في 19 حزيران 1961، فاستجابت بريطانيا للطلب وأنزلت قواتها في الكويت في 1 تموز 1961[1].

كما طلبت الكويت عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، إلا أن العراق وعلى لسان مندوبه في الأمم المتحدة عارض هذا الطلب، وقال إن الكويت لا تمتلك الشرعية التي تخولها طلب عقد جلسة لمجلس الأمن، وان الكويت ليست دولة، ولكنها جزء من العراق[2].

في 2 تموز تقدمت بريطانيا إلى مجلس الأمن بطلب نيابة عن الكويت لعقد جلسة طارئة للمجلس، دعيت الكويت لحضور، لمناقشة التهديد العراقي، وفي نفس الوقت تقدم العراق بطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الإنزال البريطاني الذي يهدد العراق وأمنه[3].

وأثناء انعقاد جلسات مجلس الأمن التي استمرت للمدة 2-7 تموز، قال رئيس الوفد الكويتي عبد العزيز حسين في كلمة ألقاها أمام المجلس بتاريخ 5 تموز 1961، ان بلاده لم ترغب في وجود قوات أجنبية على أراضيها، لكن في الوضع الراهن ليس للكويت بديل عن ذلك، وستغادر القوات البريطانية عندما ينتفي التهديد العراقي[4].

وأضاف رئيس الوفد الكويتي في كلمته أن العالم صدم عندما سمع أن العراق يريد ضم الكويت إليه، ونفى أن تكون الكويت كانت يوما تحت السيطرة العثمانية، وأشار إلى مراسلات سابقة بين السلطات العراقية والكويتية أشار فيها عبد الكريم قاسم إلى (بلدينا)... فضلا عن ذلك اقترح العراق يوم 19 كانون الأول 1958 تبادل الممثلين القنصليين، مع وجود فكرة إنشاء علاقات رسمية، وقال إن تحركات الجنود العراقيين

---

(1) بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية العربية في مواجهة النازعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 32، ابريل 1973، ص 20.

(2) صحيفة الزمان، العدد 7170، الأحد 2 تموز 1961.

(3) خدوري، المصدر السابق، ص 231.

(4) غالي، المصدر السابق، ص 21.

وإذاعات راديو بغداد تشير إلى إن هجوما عراقيا على الكويت كان وشيكا، فطلب الكويت من بريطانيا المساعدة[1].

وبالمقابل أوضح مندوب العراق الدكتور عدنان الباجه جي أن العراق لا ينوي استخدام القوة العسكرية في سبيل تحقيق الوحدة المنشودة بين العراق والكويت، ولكن العراق سيستعمل الوسائل السلمية لتحقيق ذلك، وهاجم في الوقت نفسه التدخل العسكري البريطاني باعتباره مهددا للسلام والأمن في المنطقة، وطالب بجلاء القوات البريطانية عن الكويت فورا[2].

وأثناء جلسة مجلس الأمن بتاريخ 7 تموز 1961، تقدمت بريطانيا بمشروع يدعو مجلس الأمن إلى الاعتراف باستقلال الكويت، إلا أن الاتحاد السوفيتي وقف ضد هذا المشروع واستخدم حق النقض (الفيتو)، كما تقدمت الجمهورية العربية المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى سحب القوات البريطانية من الكويت فورا، إلا أن هذا المشروع لم يحصل على الأصوات المطلوبة ففشل[3].

كانت وجهة نظر الاتحاد السوفيتي في استخدامها النقض ضد مشروع استقلال الكويت تتمثل في أن الكويت لم تكن بعد مؤهلة للاستقلال، وان معاهدة عام 1961 مع بريطانيا تخضعها للنفوذ السياسي الأجنبي[4].

كما أن المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة لم يحصل على الأصوات المطلوبة، إذ صوت إلى جانبه كل من الاتحاد السوفيتي وسيلان، وامتنع الأعضاء الثمانية الباقون عن التصويت، في حين صوت إلى جانب المشروع البريطاني كل

---

(1) عبد الله زلطة، أزمة الكويت عام 1961: صفحات من تاريخ العلاقات العراقية-الكويتية، ط2، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1994)، ص ص 197-198.

(2) صحيفة الزمان، العدد 7175، السبت 8 تموز 1961.

(3) للتفاصيل ينظر: زلطة، المصدر السابق، ص ص 201–202.

(4) حسين محمد البحارنة، الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت، مجلة الوثيقة، العدد 19، السنة 10، (البحرين، يوليو 1992)، ص 16.

من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ونيجيريا وتركيا وتايوان وشيلي، وامتنع المندوبون الثلاثة الباقون عن التصويت[1].

وأعرب الباجه جي عن أسفه لفشل مجلس الأمن في الموافقة على مشروع القرار الذي يطالب بجلاء القوات البريطانية فورا من الكويت، وقال أن العراق يحتفظ لنفسه بحق تقديم شكوى أخرى إلى مجلس الأمن فيما إذا دعت الضرورة وبعد ذلك أنهى المجلس مناقشاته لأزمة الكويت دون اتخاذ أي قرار[2].

وبشأن هذا الموضوع يشير مندوب العراق في الأمم المتحدة عدنان الباجه جي إلى: أن مطالب العراق القائمة على حقيقة معينة، وهي ان الكويت كانت من الناحية القانونية جزءا من ولاية البصرة العثمانية التي أصبحت فيما بعد جزءا من الدولة العراقية، وهذه حقيقة جرى التمسك بها بقوة منذ تأسيس دولة العراق الحديث عام 1921، واستمر ذلك حتى عام 1963، وقد تمسكت الحكومات العراقية المتعاقبة بهذا المطلب وسعت إلى حله بالتشاور مع الحكومة البريطانية، فلم تفلح في ذلك[3].

استند الباجه جي في كلامه إلى وجود وثائق تشير إلى ارتباط الكويت بالبصرة مدة السيطرة العثمانية[4]، وهو ما استند إليه اغلب السياسيين العراقيين عند التطرق لموضوع الكويت، كما ان الحكومة العراقية آنذاك وبعد عقد الاتفاقية البريطانية-الكويتية، لم تدرك مدى الاهتمام البريطاني بالكويت، ولم تأخذ بعين الاعتبار للمصالح البريطانية في الكويت

---

(1) صحيفة الزمان، العدد 7175، السبت 8 تموز 1961.

(2) زلطة، المصدر السابق، ص 203

(3) الباجه جي، صوت العراق، ص 226.

(4) من الوثائق التي تشير إلى ذلك، التصريح الذي أدلى به شيخ الكويت صباح السالم عام 1863 للمعتمد البريطاني في الخليج العربي المستر بيلي (pelly) الذي كان قد زار الكويت في ذلك العام لتأسيس علاقات مع شيخ الكويت، وحمله على الخروج على الدولة العثمانية، ولكنه فشل في مهمته؛ إذ أعلن شيخ الكويت في وقتها أن الكويت جزء من الدولة العثمانية تابع للبصرة. ينظر: حقيقة الكويت...، المصدر السابق، ص 4.

وفي مقدمتها النفط لذلك فان مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت جاءت في غير وقتها، لاسيما مع عزلة العراق الخارجية، ووجود تأثير كبير لبريطانيا على منظمة الأمم المتحدة.

وفي هذه الأثناء وأثناء جولة قام بها الشيخ جابر الأحمد الصباح في البلدان العربية للحصول على اعترافات منها باستقلال الكويت، توقف في برشلونة وهو في طريقه إلى تونس، وصرح من هناك للصحفيين في 20 تموز 1961 إن الكويت وعندما يصبح الأمر ممكنا، تريد إحلال قوات من جامعة الدول العربية بدلا من القوات البريطانية[1].

وبسبب استخدام الاتحاد السوفيتي حق النقض ضد المشروع البريطاني للاعتراف بالكويت في مجلس الأمن، وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن الكويت، قرر المجلس نقل المشكلة إلى جامعة الدول العربية لتسوى في إطارها ويكون الحل عربيا[2].

كما تقدمت الكويت بمذكرة إلى جامعة الدول العربية تضمنت الطلب من العراق الاعتراف بالكويت دولة مستقلة، وفي حالة رفضه تقوم الجامعة العربية بإرسال قوات عربية مشتركة للدفاع عن الكويت بعد انسحاب القوات البريطانية منها، وفي 20 تموز تبنى مجلس الجامعة العربية في اجتماعه السري بالقاهرة، والذي رفض العراق حضوره، القرار الذي نص على تعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن، وان تتعهد الدول العربية بناءً على طلب الكويت

---

(1) مريم جويس، الكويت 1945-1996: رؤية انكليزية-أمريكية، ترجمة مفيد عبدوني، ط1، (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2001)، ص 148.

(2) جودت جلال كامل عبد التكريتي، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق 1958-1968، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، (تكريت، 2012)، ص ص 169-170.

بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت[1]. ويخول الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن[2].

وبناء على هذا القرار قام العراق بسحب ممثله من جامعة الدول العربية، وقطع علاقاته الدبلوماسية مع عدد من الدول التي اعترفت بالكويت[3].

ورغم كل ما تقدم، فان موضوع الاعتراف العراقي بالكويت كدولة مستقلة ظل معلقا، فالعراق من جانبه كان مصرا على عدم الاعتراف بالكويت، وكان السند القوي للعراق داخل منظمة الأمم المتحدة هو الاتحاد السوفيتي، وكلما كانت تسنح الفرصة لساسة العراق للتعبير عن موقفهم من الكويت، كانوا لا يألون جهدا في ذلك، ففي الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة في أيلول 1961، ألقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد خطابا بشأن قضية الكويت، هاجم من أثناءه بريطانيا التي اتخذت من الاتفاقيات التي عقدتها مع مشيخات الخليج العربي ذريعة للسيطرة على المنطقة، ومن ثم دعم هذه المشيخات لجعلها دولا. حيث قال: إن الطريقة القديمة في عقد الاتفاقيات مع رؤساء العشائر لم تعد تخفي حقيقة مركز بريطانيا الاستعماري، الآن تلجأ بريطانيا إلى بدعة

---

(1) في 8 آب 1961 وصلت لجنة تابعة لجامعة الدول العربية إلى الكويت للتباحث بالترتيبات الخاصة بالقوات العربية، وبعد مرور يومين وقع الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسونة اتفاقا مع الشيخ عبد الله السالم ترسل بموجبه الجامعة (3000-3500) جندي، وتتحمل الدول التي ستسهم في تلك القوات نفقات جنودها، وفي 16 أيلول 1961 وصل إلى الكويت (850) جنديا سعوديا و (750) جنديا أردنيا و (108) جنديا سودانيا و (126) جنديا من الجمهورية العربية المتحدة، وفي منتصف تشرين الأول 1961 لم يبق من الجنود البريطانيين العاملين في الكويت سوى (200) جنديا. ينظر: جريس، المصدر السابق، ص ص 148-150.

(2) العاني والحربي، المصدر السابق، ج5، ص 174.

(3) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق السياسي: بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط 2002، ترجمة زينة جابر إدريس، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 229.

أخرى من أجل إبقاء سيطرتها، فهي تنوي إعطاء هذه المشيخات مظهر الدول المستقلة، فقد حولت الكويت مثلا إلى ما يسمى دولة مستقلة[1].

وأشار جواد في خطابه إلى الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع الكويت في 19 حزيران 1961، ووصفها بأنها صورة جديدة من صور الاستعمار، غايتها إبقاء الكويت تحت السيطرة البريطانية، ومن ثم تسلط بريطانيا على الإمكانيات النفطية للكويت. حيث قال: "في حزيران الماضي عقد المقيم البريطاني في الخليج العربي اتفاقية مع الشيخ القبلي في الكويت، مهدت إلى إنهاء معاهدة الحماية لعام 1899، أن أحكام الاتفاقية الجديدة تظهر بمظهر الجلاء لكنها ليست سوى وسيلة ابتكرت لإبقاء الكويت تحت السيطرة البريطانية، فهي تنص على استمرار العلاقات بين بريطانيا والكويت، وهي ليست كما يعرف الجميع سوى علاقات بين سيد ومسود"[2].

وانتقد جواد الاتفاقية التي وفرت لبريطانيا فرصة التدخل العسكري في المنطقة بما يهدد أمنها وسلامتها، واتخاذ الكويت قاعدة للاعتداء على الدول العربية تحت أي مسمى. فقال: "تبيح لبريطانيا فرصة التدخل عسكريا في الشؤون العربية، وقد برهن على هذه الحقيقة إنزال القوات البريطانية في الكويت لمعارضة استعادة العراق لحقوقه المشروعة التي أكدنا منذ البداية على أننا سنتابعها بالطرائق السلمية فقط، وان إمكان استدعاء القوات البريطانية إلى الكويت في أي وقت طبقا لهذه الاتفاقية يجعل من الكويت قاعدة عسكرية تستطيع بريطانيا أن تهدد منها العراق والبلدان العربية الأخرى، بل ومنطقة الشرق الأوسط برمتها"[3].

في 6 تشرين الثاني 1961 طلب مندوب الجمهورية العربية المتحدة عمر لطفي عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في إدخال الكويت في الأمم المتحدة، إلا أن المجلس ارجأ

---

(1) مجلة العراق الجديد، العدد 1، السنة 3 (بغداد، 1962)، ص 3.

(2) مجلة العراق الجديد، المصدر السابق، ص 3

(3) المصدر نفسه، ص 3.

الموضوع حتى كانون الثاني، فماد لطفي وأصر بشدة على عقد جلسة لمجلس الأمن، فاجتمع المجلس في 30 تشرين الثاني 1961، ودعي العراق بناء على طلبه لحضور الاجتماع دون ان يكون له حق التصويت[1].

وأثناء هذه الجلسة ألقى مندوب العراق الدكتور عدنان الباجه جي خطاباً أوضح فيه أن الكويت لم تكن في يوم من الأيام دولة، وان الوثائق التاريخية تؤكد أنها جزء من العراق ولا يجب ان يتجزأ العراق من أجل تحقيق استقلال الكويت. فقال: إن الكويت ليست دولة، ولم تكن في يوم من الأيام بالمفهوم المتعارف عليه دوليا، كما انها لا تملك أية من مقومات الدولة، وان الكويت قد اعتبرت دائما من الناحية القانونية والتاريخية جزءاً لا يتجزأ من العراق، الذي هو بالفعل عضو في الأمم المتحدة، لا بل من أعضائها المؤسسين، إن الكويت من الناحية العملية مستعمرة بريطانية، وهي لذلك ليست أهلا لعضوية الأمم المتحدة[2].

وأشار الباجه جي في خطابه إلى ان الطلب الذي قدم إلى الجمعية العامة بشأن انضمام الكويت إليها هو طلب قدمه شخص يدرك تماما انه يحكم مجموعة صغيرة من الناس، هم بالأساس اجانب، فقال: إن الطلب المعروض أمام المجلس اليوم ليس طلبا تقدمت به دولة، وإنما هو طلب تقدم به الحاكم الفعلي لمدينة صغيرة يعتبر هو نفسه أن معظم سكانها من الأجانب، هذا الحاكم هو حاكم إقليم لم يكن في يوم من الأيام كيانا وطنيا منفصلا، وأننا نعتقد انه لا يمكن في مثل هذه الظروف اعتبار الكويت حسب المادة الرابعة من الميثاق، وهي بذلك ليست أهلا لعضوية الأمم المتحدة[3].

---

(1) الحمداني، المصدر السابق، ص 443.

(2) وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، حول مناقشات مجلس الأمن في 30 تشرين الثاني 1961 بشأن الكويت (بغداد: مطبعة الحكومة، 1961)، ص 7.

(3) المصدر نفسه، ص 7.

وتطرق الباجه جي في خطابه إلى نقطة مهمة كانت سببا رئيسا في تمسك بريطانيا باستقلال الكويت، ووقوفها إلى جانبها في المحافل الدولية، وهو النفط لاسيما وان الكويت تمتلك احتياطيا كبيرا منه، ووجود شركات النفط البريطانية في الكويت، وكذلك فان شيوخ الكويت يستثمرون أموالا طائلة في بريطانيا. فقال: قبل أن اختم كلامي ينبغي لي أن أشير مرة أخرى إلى الواقع الحقيقي الذي يكمن وراء ما يحرك سياسة بريطانيا في الكويت وفي منطقة الخليج بصورة عامة، انه النفط... فضلا عن الإرباح الكبيرة التي تحصل عليها شركات النفط والبالغة حوالي (500) مليون دولار سنويا، وهذا هو جوهر الصراع وعلة الاضطراب[1].

وفي هذه الأثناء قُدم إلى مجلس الأمن مشروعان لمعالجة قضية الكويت، الأول قدمه الاتحاد السوفيتي تضمن تأجيل النظر في طلب انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة، والمشروع الثاني قدمته الجمهورية العربية المتحدة، ونص على الاعتراف بالكويت وقبولها عضوا في الأمم المتحدة، وعند التصويت على المشروعين، امتنع جميع الأعضاء عن التصويت للمشروع السوفيتي، ولم يصوت احد ضده ففشل المشروع لعدم حصوله على الأصوات المطلوبة، اما المشروع الثاني فحاز على قبول جميع الأعضاء باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي استخدم حق النقض، ففشل مشروع القرار[2].

وبعد رفض المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة، أبدى مندوبها ومندوب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أسفهم على رفض المشروع، وكذلك أسفهم على استخدام الاتحاد السوفيتي حق النقض، مما دفع بالدكتور عدنان الباجه جي إلى الرد عليهم قائلا: إنني لا أريد أن انضم إلى زمرة الأسفين، الذين سمعناهم بخصوص رفض طلب الكويت الانضمام إلى هيئة الأمم، إنني اعتقد أن المجلس

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 18-19.

(2) عبد الفتاح شكر جاسم، العلاقات العراقية-السوفيتية 1944-8 شباط 1963، ط1، (بغداد: مديرية مطبعة الحكم المحلي، 1980)، ص ص 116-117.

أحسن صنعا برفض هذا الطلب، وأود أن أقدم للاتحاد السوفيتي نيابة عن حكومة العراق وشعبه شكرنا للموقف الذي اتخذه في هذه القضية[1].

واستذكر الباجه جي المواقف السلبية التي اتخذتها بريطانيا تجاه حركات التحرر في العالم، ووقوفها بوجه الدول الراغبة بالانضمام إلى هذه المنظمة، واستخدامها حق النقض لمساندة (إسرائيل) في عدوانها على مصر عام 1956. حيث قال: "هل لي أن اذكر أن بريطانيا لعدة سنوات بحجة حضور آخر في مجلس الأمن منعت من إدخال جمهورية منغوليا الشعبية في هيئة الأمم، وما دمنا نتحدث عن الفيتو، فان الشعب العربي سيظل يتذكر الفيتو البريطاني في عام 1956 الذي قاوم اتخاذ إجراء من قبل مجلس الأمن ضد عدوان (إسرائيل) وبريطانيا وفرنسا على مصر[2].

وفي 7 كانون الأول 1961 أرسل مندوب العراق الدكتور عدنان الباجه جي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن اعرب فيها عن تحفظه على برقية وزير الخارجية الكويتي التي أرسلها للمجلس في 4 كانون الأول 1961، لأنها صادرة من شخص ليست له صفة رسمية، وان المزاعم الموجودة فيها تشويه للوقائع ومحض اختلاق[3].

وظلت دعوة قاسم التي أطلقها وليدة ظروفها العسيرة، وغدت وكما يرى البعض دعوة إعلامية أكثر منها واقعية، وكان الغرض منها تحقيق نصر خارجي كما ذكرنا سابقا، إلا أن الذي حصل هو ان العراق ومن أثناء هذه القضية انعزل بصورة كبيرة عن العالم الخارجي، فرغم مطالبة قاسم بالكويت، إلا انه لم يعمل ما من شانه أن يحقق طلبه، ولم تذكر المصادر أية معلومة عن تحرك قطعات عسكرية باتجاه الكويت، إلا انه قام بقطع

---

(1) حقيقة الكويت، ج1، ص ص 36–37.

(2) المصدر نفسه، ص 37.

(3) الحمداني، المصدر السابق، ص 435.

علاقاته بالدول التي اعترفت بالكويت، مضفنا بذلك تحذير وزير خارجيته[1] في نهاية شهر كانون الأول 1961، وبذلك عزل قاسم نفسه بدلا من أن يعزل تلك الدول[2]. وبعدما اتضح للدول العربية عدم جدية قاسم في تنفيذ تهديده ومطالبته بالكويت، انسحبت الكثير من القوات العربية المرابطة في الكويت عام 1962[3].

ويبدو أن سياسة عبد الكريم قاسم تجاه الكويت، وعزلته الخارجية شكلت ردة فعل لدى الكثير من السياسيين في الحكومة العراقية آنذاك، وفي مقدمتهم وزير الخارجية هاشم جواد، ففي حديثه إلى مؤلف كتاب موسوعة 14 تموز السيد خليل إبراهيم حسين في 15 أيلول 1967 في بيروت، قال جواد: لقد تهيأت للعراق فرصة ذهبية في نيسان 1962 لتحقيق أهداف العراق، ولكن وبا للأسف أضاع عبد الكريم قاسم هذه الفرصة ثانية، لقد اتصل بي التاجر العراقي في الكويت السيد موسى علاوي في إحدى زياراته للعراق، وأثناء مقابلتي معه تحدث في موضوع الكويت وبين سراجية موقف العراقيين هناك، وقال انه من الأحسن حل هذا الخلاف لإحلال المصالحة والوئام بين الخصام بين البلدين، لتسهل التجارة وتكثر استثمارات الكويتيين في العراق، إذ يعتبرونه بلدهم

---

(1) في 26 كانون الأول 1961 صرح وزير الخارجية العراقي هاشم جواد بأن الحكومة العراقية ستعيد النظر في العلاقات الدبلوماسية مع كل دولة تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، وفي [illegible] منه عممت وزارة الخارجية هذا التصريح إلى كافة البعثات الدبلوماسية في بغداد-ذكرناه سابقا-. وعليه قام العراق بسحب سفرائه من بعض الدول التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت وأوعزت لسفراء تلك الدول بمغادرة العراق، ومنهم سفراء الأردن، اليابان، إيران، لبنان، الولايات المتحدة الأمريكية وتونس. ولم يطبق القرار على السفير البريطاني على أساس أنها تبادلت التمثيل مع الكويت قبل صدور تصريح وزارة الخارجية. ينظر: خليل ابراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، ج5، (بغداد: دار الحرية، 1989)، ص 261.

(2) خدوري، المصدر السابق، ص 233.

(3) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1975)، ص 308.

الثاني، وانه يعتقد أن الشيوخ مستعدون للدخول في مباحثات رسمية تمهيدا لحل هذا الخلاف[1].

وعلى ما يبدو فإن عبد الكريم قاسم قد اقتنع بضرورة إجراء مفاوضات مع الجانب الكويتي لحل المشاكل العالقة، ومحاولة إصلاح ما أفسدته سياسته تجاه الكويت، وانعكاسها على الوضع السياسي الخارجي للعراق، كما أن ما جرى اثبت فشل سياسة عبد الكريم قاسم، لذلك كانت مشكلة الكويت تجربة فاشلة دفع ثمنها عزلته الدولية[2].

ظلت العلاقات العراقية الكويتية مضطربة حتى قيام انقلاب 8 شباط 1963 والذي أطاح بعبد الكريم قاسم، فعملت الحكومة الجديدة على بناء علاقات جيدة مع الكويت استهلتها بعقد اتفاقية بين الجانبين في 4 تشرين الأول 1963، اعترف العراق بموجبها بالكويت دولة مستقلة وذات سيادة. وبذلك انتهت مشكلة الاعتراف العراقي بالكويت ولو لمدة محدودة، لان الأحداث التي جرت فيما بعد اثبتت أن الحكومات العراقية المتعاقبة تؤمن بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق[3].

خامسا : قضية الجنوب العربي (اليمن) في الأمم المتحدة وموقف العراق منها

احتلت بريطانيا عدن عام 1839، بحجة سرقة بعض الصيادين لبضائع كانت تحملها الباخرة دوريادولت البريطانية، ومنذ احتلالها، ظلت عدن[4] تابعة لحكومة الهند البريطانية حتى عام 1932[1].

---

(1) حسين، موسوعة 14 تموز، ج6، ص 267.

(2) للاطلاع على المفاوضات الجارية بين العراق والكويت ينظر: المصدر نفسه ص ص 266–304.

(3) صحيفة الطليعة، العدد 1882، الأحد 6 تشرين الأول 1963.

(4) يشمل الجنوب العربي مستعمرة عدن وما يسمى بالمحميات الشرقية والغربية وكذلك جزر كوريا موريا وكمران وبريم وسو قطرة وجميع الجزر الواقعة على الساحل المقابل للمنطقة غربا وجنوبا، ومنذ احتلال بريطانيا عام 1839 عقدت اتفاقيات غير متكافئة مع سلاطين هذه المناطق. ينظر: احمد

بدأت أولى الاهتمامات العراقية بقضية الجنوب العربي من أثناء الخطاب الذي القاه وزير الخارجية العراقي هاشم جواد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 أيلول 1959، حيث أشار في خطابه إلى الأحداث المؤلمة التي تقع في هذا الجزء من العالم، إذ تقوم بريطانيا بعمليات عسكرية منظمة في أراضي الجنوب العربي لكي توطد سيطرتها على هذه البلاد، ولكي تحول بين الشعب العربي في هذه المنطقة، وبين إسماع صوته إلى العالم[2].

وأهاب الوزير بالأمم المتحدة أن تعير هذه المنطقة من العالم العربي اهتمامها، وان تحقق عن أسباب هذه الحالة، لأن من حق أعضاء الأمم المتحدة أن يطلعوا على تفاصيل هذه القضية وأسباب استمرار الحماية البريطانية على تلك البلاد. وأضاف أن من واجب الأمم المتحدة التحقيق عن تفاصيل النزاع القائم بين شعب هذه البلاد وبريطانيا، وعن الأسس القانونية لوجود بريطانيا في تلك المنطقة[3].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر عام 1960 تصريحا خاصا ينص على منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وفي الدورة السادسة عشر عام 1961 أصدرت الجمعية العامة قرارها ذي الرقم (1654) في 27 تشرين الثاني 1962، والذي نص على تشكيل لجنة خاصة[4] مقترحة من الجمعية العامة، يعهد إليها

يوسف التوحي، قضية الجنوب المحتل في الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 4، مجلد 2، 1966، ص 109.

(1) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1970)، ص 356.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الثاني، ص 255.

(3) المصدر نفسه، ص 255.

(4) تكونت اللجنة في بداية الأمر من (17) عضوا، وزيد عدد أعضائها في الدورة (17) إلى (24) عضوا، وتعرف أيضا بلجنة تصفية الاستعمار، أو لجنة الأربع والعشرين، وتتكون من (12) دولة أفرو آسيوية هي الهند، كمبوديا، إيران، أثيوبيا، تنزانيا، مالي، مدغشقر، ساحل العاج، سيراليون، تونس، العراق وسورية، وثلاثة دول من أمريكا اللاتينية وهي شيلي، فنزويلا والأورغواي، وخمس

بدراسة تطبيق التصريح الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتقدم مقترحاتها وتوصياتها بشأن التطور الجاري تفصيله على أن تقدم عن ذلك إلى الجمعية العامة[1].

بعد صدور هذا القرار توجهت وفود تمثل الهيئات الوطنية في جنوب اليمن إلى الأمم المتحدة، وقدمت مذكرات وشكاوي إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، وأبرزها مذكرة رابطة الجنوب العربي[2] في كانون الأول 1962، وطالبت هذه الوفود والمذكرات بعرض قضية الجنوب العربي على لجنة تصفية الاستعمار، وإلزام الحكومة البريطانية تنفيذ القرار الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[3].

استعرضت لجنة تصفية الاستعمار قضية الجنوب العربي لأول مرة في 14 أيلول 1962، حيث استمعت إلى مندوب اليمن والمندوب البريطاني، ثم وزعت اللجنة على أعضائها الالتماسات الكتابية التي تلقتها من الهيئات الوطنية في الجنوب العربي المحتل،

دول غربية هي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الدانمارك، إيطاليا واستراليا، وأربع دول شرقية هي الاتحاد السوفيتي، يوغسلافيا، بولندا وبلغاريا. ينظر: القرعي، المصدر السابق، ص 110.

(1) المصدر نفسه، ص 110.

(2) نشأة رابطة الجنوب العربي كرد فعل لسياسة الجمعية العدنية التي أسسها الاستعمار البريطاني عام 1949، والتي رفعت شعار (عدن للعدنيين)، وعندما بدأت الطلائع المثقفة من أبناء الجنوب تفد إلى البلاد بعد عام 1947 قادمة من العراق ومصر والسودان، كان من الطبيعي أن تقف هذه الفئة بوجه الحركات الانفصالية، فشكلت هذه الفئة بعد أن نظمت نفسها رابطة الجنوب عام 1948، وكان من أبرز مؤسسيها محمد علي الجفري، شيخان الحبشي، عبد الله باذيب، رشيد الحريري وقحطان الشعبي. ينظر: صالح محمد صالح صوحل، الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية أثناء المدة من 1937–1967، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص ص 153–155.

(3) السلطاني، المصدر السابق، ص 118.

ووجهت اللجنة بعد ذلك الدعوة إلى هذه الهيئات وإلى حكومة اتحاد الجنوب العربي للمثول أمامها لإبداء آرائهم في القضية محددة يوم 17 نيسان 1963 موعدا لذلك[1].

أثناء الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة في 26 تشرين الثاني 1962 لمناقشة قضايا الاستعمار في العالم، ألقى مندوب العراق الدكتور عدنان الباجه جي خطابا رد فيه على مزاعم مندوب بريطانيا باتريك دين (Patrick Dean) بشأن عدن، فهاجم مندوب العراق سياسة بريطانيا الاستعمارية هجوما عنيفا، وأعلن أن مشروع بريطانيا الهادف إلى دمج عدن بما يسمى باتحاد الجنوب العربي[2] رغم إرادة شعب عدن، هو مشروع استعماري من شأنه ان يحول دون تحقيق استقلال عدن وحقها في السيادة[3].

---

(1) هذه الالتماسات تقدم بها محمد علي لقمان الأمين العام للمؤتمر الشعبي ، أهالي الجنوب العربي، أبناء الجنوب العربي المقيمون في السعودية، السيدان محمد علي الجفري وشيخان الحبشي رئيس وأمين عام رابطة الجنوب العربي، حزب الاتحاد الوطني، السيد عبد الله علي القيسي، السيد جابر احمد جابر، السيد عبد الله صالح، السيد محمد محمود سليمان، الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الاشتراكي. للتفاصيل ينظر : إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل 1945-1967، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد- 1979، ص 113.

(2) قامت بريطانيا بعد سنوات من المفاوضات في 11 شباط 1959 بإعلان قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي، ودخل في عضويته في بداية الأمر ست إمارات من إمارات الجنوب العربي البالغ عددها عشرين، ولم يدخل في هذا الاتحاد أي من إمارات محميات عدن الشرقية، ولم تدخل عدن، والذي كان دخولها في هذا الاتحاد السبب الرئيس لإنشائه، وفي 4 نيسان 1962 تم تغيير اسم الاتحاد إلى اتحاد الجنوب العربي، وفي آب 1962 تم التوصل إلى اتفاق يقضي بضم عدن إلى عضوية الاتحاد ابتداء من 1 آذار 1963. ينظر: مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982، ترجمة محمد علي البحر ومحمد احمد علي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991)، ص ص 181-174.

(3) صحيفة العهد الجديد، العدد 592، الخميس 29 تشرين الثاني 1962.

وفيما يتعلق بخصوص اتفاقية دمج عدن بالاتحاد فإنها تظهر أن سياسة بريطانيا لن تتغير تجاه هذه المنطقة. فقال: إن نصوص ما يسمى باتفاقية دمج عدن هذه تظهر بجلاء عدم ذكر أية اشارة إلى أن سياسة بريطانيا في عدن ستتأثر مستقبلاً[1].

وأشار الباجه جي إلى من أسمتهم بريطانيا بوزراء حكومتي عدن والاتحاد، هم أشخاص لا يمثلون الشعب اليمني، ولم يأتوا إلى هذه المناصب بالانتخاب، بل أن بريطانيا جاءت بهم وعينتهم، كما ان قسماً من هؤلاء الوزراء انتخبوا في ظروف غير ديمقراطية. حيث قال: إن من اسماهم المندوب البريطاني بوزراء حكومتي عدن والاتحاد، لا يمثلون الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية، لأنهم لم ينتخبوا انتخابا حرا من قبل هذا الشعب، وان أشخاصا منهم قد عينوا تعيينا، والقسم الآخر انتخبوا في ظروف ابعد ما تكون عن المثل الديمقراطية، وان انتخابهم كان منذ عدة سنين مضت، وفوق ذلك فان تلك الانتخابات كانت قد قوطعت من قبل جميع الأحزاب الوطنية في عدن[2].

وفي 20 كانون الأول 1962 وافقت لجنة أوراق الاعتماد في الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاعتراف بحكومة الثورة الجديدة في اليمن عضوا في المنظمة، ووافقت بأغلبية 8 أصوات على الاقتراح الذي قدمته غينيا، وأوصت فيه الجمعية العامة بقبول أوراق الاعتماد التي قدمها رئيس الجمهورية اليمنية إلى السكرتير العام في الثامن من شهر كانون الأول الحالي[3].

اثناء وجود العراق ممثلا بالدكتور عدنان الباجه جي في عضوية لجنة تصفية الاستعمار، اقترح على اللجنة اتخاذ خطوات عملية لتقصي الحقائق ومعرفة رغبات شعب المنطقة بشأن مستقبلهم، ووافقت لجنة تصفية الاستعمار على الاقتراح الذي قدمه

(1) المصدر نفسه.

(2) صحيفة العهد الجديد، العدد 592، الخميس 29 تشرين الثاني 1962.

(3) صحيفة الأخبار، العدد 6188، الجمعة 21 كانون الأول 1962.

الباجه جي بتأليف لجنة فرعية مؤلفة برئاسة مندوب كمبوديا وعضوية مندوبي العراق ويوغسلافيا ومدغشقر وفنزويلا، وتوجهت هذه اللجنة إلى اليمن في 24 أيار 1963[1].

رحب العراق بتشكيل هذه اللجنة، وأثناء الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء العراقي في 26 أيار 1963 أعلن المجلس ترحيبه بتشكيل هذه اللجنة وبأعضائها بناء على المقترح الذي قدمه مندوب العراق، ودعا العراق أن يكون مقر عمل هذه اللجنة في بغداد وقرر المجلس أيضا دعم مكتب حزب الشعب الاشتراكي العدني[2] في بغداد ماليا[3].

وصلت اللجنة إلى صنعاء والتقت بعدد من الزعماء السياسيين والأمراء، وكانت مطاليبهم السلطنة تطالب بمنح الجنوب العربي الاستقلال ودمجه باليمن، ومن الشخصيات البارزة التي التقت بهم اللجنة عبد القوي مكاوي وعبد الله الاصنج ومحمد سالم باس ندرة وشيخان الحبشي وقحطان الشعبي ومحمد علي الجفري، إلا أن السلطات البريطانية منعت اللجنة من دخول عدن، فذهبت إلى تعز، وهناك التقت بمئات المواطنين

---

(1) الباجه جي، في عين الإعصار، ص ص 89-90.

(2) من أهم الأحزاب في عدن، تأسس في عام 1962 من أجل مقاومة المشاريع البريطانية، وكانت نواة هذا الحزب اتحاد نقابات عمال عدن، ويدين هذا الحزب الوجود البريطاني في الجنوب اليمني، ويدين الاتحاد الذي يعد فيه محاولة لفصل الجنوب نهائيا عن الشمال. ينظر: محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ عام 1937 وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ترجمة الياس فرح وخليل احمد خليل، ط1، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968)، ص ص 117-122.

(3) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ط2، ج6، (بغداد: بيت الحكمة، 2005)، ص ص 233-234.

من أهل الجنوب، واستمعت إلى شهادات العشرات من الشخصيات اليمنية، وبعد ذلك توجهت اللجنة إلى القاهرة ثم إلى جدة وبغداد[1].

أنهت اللجنة عملها في 6 حزيران 1963، وعادت إلى نيويورك فقدمت تقريرها إلى لجنة تصفية الاستعمار في 19 تموز 1963، أوصت اللجنة بحق الشعب العربي في الجنوب بتقرير مصيره، وممارسة هذا الحق فإنه يجب أن يأخذ شكل استشارة تامة على أساس انتخابات عامة للبالغين، ويجب أن تلغي السلطات البريطانية جميع القوانين التي تقيد الحرية العامة، والإفراج عن المساجين والموقوفين جراء أعمال سياسية، والسماح للمنفيين بالعودة إلى بلادهم، ووقف جميع الأعمال التعسفية ضد السكان، ولا سيما الحملات العسكرية وإلقاء القنابل على القرى[2].

وفي الاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة في 3 كانون الأول1963 لدراسة تقرير اللجنة، ألقى الدكتور عدنان الباجه جي خطابا تطرق فيه إلى دور لجنة الأربع والعشرين (لجنة تصفية الاستعمار) في معالجة قضية عدن، وكذلك اللجنة الفرعية التي انبثقت عنها لتقصي الحقائق، والتي كان العراق عضوا فيها، كما تحدث عن الدور السلبي الذي مارسته بريطانيا من أثناء منعها اللجنة من دخول عدن، إذ قال في ذلك: تم النظر في قضية عدن هذه السنة بشكل مفصل في لجنة الأربع والعشرين الخاصة، كما أنها عينت لجنة فرعية لزيارة المنطقة لغرض التحقق من آراء الناس لإجراء محادثات مع السلطة التي تديرها، إن قرار حكومة بريطانيا بحجب تعاونها قد اضطر اللجنة الفرعية إلى قصر أعمالها على الدول المجاورة، حيث استمعت إلى عشرات المستدعين وتسلمت مئات العرائض، أن تقريرها المقدم للجنة يتكلم عن نفسه، وبما أنني عضو في اللجنة الفرعية فلمن

(1) الباجه جي، في عين الإعصار، ص 90؛ قابلت اللجنة في بغداد خمسة أشخاص يمثلون الطلبة من أبناء الجنوب والبالغ عددهم (43) طالبا، وهم عبد الله صالح، عبد السلام خليل ووهيب عبد الرحمن، والآخران قدما من الكويت. ينظر: العيدي، المصدر السابق، هامش ■ ص 317.

(2) المصدر نفسه، ص ص 317–318.



أتحدث عن عملها واترك لغيري تقييم ما اسهمت به في قضية الحرية في ذلك الجزء المهم من العالم[1].

ووضح الباجه جي أن ما يجري في اليمن هو سيطرة استعمارية عسكرية من أثناء الاحتلال العسكري لهذه المنطقة، وإتباعها ببريطانيا، ومن ثم جعل هذه المنطقة قاعدة انطلاق للسيطرة على المناطق المجاورة. حيث قال: أن جميع عناصر الحالة الاستعمارية الكلاسيكية متوفرة في قضية عدن، فالمنطقة وقعت تحت السيطرة البريطانية من أثناء الاجتياح العسكري ثم صارت مستعمرة من مستعمرات التاج، وهي الآن قاعدة عسكرية مهمة تعمل لحماية مصالح الدول المستعمرة في المنطقة[2].

وأشار الباجه جي إلى نقطة مهمة تمثلت في محاولة بريطانيا تجزئة اليمن من أثناء عقد اتفاقيات ثنائية وغير قانونية مع سلاطين وأمراء المنطقة، والذين هم بالأساس من الإقطاعيين والجهلة وليست لديهم أية سيادة قانونية على الأراضي الملتزمين بها. فقال: نجد أن السلطة البريطانية في المنطقة تقوم على معاهدات حماية غير قانونية وغير متكافئة، عقدت في أواخر القرن التاسع عشر مع سلاطين وأمراء وشيوخ في تلك المنطقة الشاسعة الممتدة من عدن شرقا وحتى مسقط. إن تلك المعاهدات إنما أبرمت مع شيوخ إقطاعيين جهلة لم تكن لديهم سيادة قانونية على الأراضي أو الشعوب التي كانوا يمثلون باسمها مثل تلك الالتزامات الواسعة النطاق[3].

وأشار أيضا إلى أن ممثلي بريطانيا في لجنة تصفية الاستعمار على الرغم من تصريحاتهم بشأن إعطاء الحرية للمناطق الراغبة باستقلالها متى ما أرادوا ذلك، إلا أننا نرى أن بريطانيا تهدف إلى جعل المنطقة تابعة لها سياسيا وإداريا واقتصاديا، أي خلق استعمار من نوع جديد. فقال: أن ممثلي بريطانيا في لجنة الأربع والعشرين الخاصة

(1) الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة، ص 170.

(2) المصدر نفسه، ص 170.

(3) المصدر نفسه، ص 170.

وسياسة حكومتهم هي إيصال شعب المنطقة إلى الحكم الذاتي والاستقلال بأسرع وقت ممكن... غير أن لدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الاستقلال الذي تفكر فيه حكومة بريطانيا لن يكون قائما على رغبات الشعب، فالنية مبيتة على جعل المنطقة معتمدة دائما، سياسيا واقتصاديا على بريطانيا، وهذا لا يجعلها قوية ومتمتعة بالرخاء"[1].

وطالب الباججه جي في خطابه الجمعية العامة للأمم المتحدة في أن يكون لها دور واضح في الانتخابات التي ستجري في اليمن وفقا لمقترحات لجنة تقصي الحقائق، لاسيما مع وجود قلق وشكوك تساور المستجعين الذين التقت بهم اللجنة بدلا من أن يكون هنالك دور سلبي لبريطانيا وللحكومات المحلية في الانتخابات. حيث قال: "وكما يتضح من تقرير اللجنة الفرعية، نجد أن المستجعين الذين استمعت لهم اللجنة المذكورة قد اجمعوا على الرغبة بنوع من مشاركة الأمم المتحدة، لأنهم غير مطمئنين بأن إجراء الانتخابات سيتم بشكل حر وصادق إذا ترك الأمر كله إلى سلطة إدارة المنطقة، وإلى الحكومات المحلية التي تمارس السلطة في الوقت الحاضر، على انه من اللازم أن نلاحظ أن اللجنة الخاصة لم تقترح بأن تكون الانتخابات تحت إشراف وسيطرة مباشرة من الأمم المتحدة"[2].

واختتم الباججه جي خطابه قائلا: "ولمن إذ نفكر بكل هذا، نطالب الجمعية العامة بأن توافق على مشروع القرار الذي اقترحته لجنة الأربع والعشرين، علما أن الوفد العراقي سيؤيد أي مشروع قرار آخر يقدم للجمعية العامة، ويكون متضمنا للنصوص الأساسية الواردة في المشروع المقترح المذكور آنفا"[3].

وفي 11 كانون الأول 1963 أصدرت الجمعية العامة قرارها (1949) والذي نص على الموافقة على توصيات لجنة تقصي الحقائق، ودعوة بريطانيا إلى إجراء انتخابات في

---

(1) الباججه جي، صوت العراق، ص 172.

(2) المصدر نفسه، ص 173.

(3) المصدر نفسه، ص 174.

الجنوب العربي[1]. واستنادا إلى هذا القرار تابعت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار دراسة قضية الجنوب العربي، فاستمعت إلى بيانات ممثل الحكومة البريطانية، والملتمسين من أبناء الجنوب العربي، وأصدرت في [illegible] نيسان [illegible] قرارا طالبت فيه بريطانيا بإلغاء حالة الطوارئ، كما قررت تشكيل لجنة فرعية ثانية من مندوبي ساحل العاج والعراق وفنزويلا وكمبوديا ويوغسلافيا، لدراسة الحالة في المنطقة وتتبعها باستمرار[2].

رفضت بريطانيا مرة أخرى السماح للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة تصفية الاستعمار بدخول عدن، وبسبب رفض بريطانيا السماح للجنة بالدخول، زارت اللجنة القاهرة أثناء المدة 6-10 نيسان 1964، للاستماع إلى أقوال ممثلي الهيئات الوطنية من أبناء الجنوب. وبعد أن أتمت عملها، قدمت اللجنة تقريرها في 5 تشرين الثاني 1964 إلى لجنة تصفية الاستعمار، وتضمن التقرير التوصية بمطالبة بريطانيا تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر في 11 كانون الأول 1963، وعدم تنفيذ قرارات مؤتمر لندن الدستوري[3] الذي عقد في حزيران 1964، وعرض المشكلة على مجلس الأمن إذا استمرت حالة التوتر، ومطالبة هيئات الإغاثة الدولية بأن ترسل مندوبين من قبلها إلى المنطقة لمساعدة المدنيين الذين يعانون من العمليات العسكرية، واختتمت اللجنة تقريرها قائلة إن تسوية هذه

---

(1) الحبشي، المصدر السابق، ص 158.

(2) العبيدي، المصدر السابق، ص 321.

(3) زار وزير المستعمرات البريطاني السابق ايان ماكلويد (Ian Macleod) عدن في نيسان 1961، وقام بسلسلة من الاجتماعات مع موظفي وزارة المستعمرات البريطانية في عدن، ومع ما يسمى بوزراء حكومة عدن، ومع أعضاء المجلس التشريعي، ومع وزراء حكومة الاتحاد الفيدرالي للإمارات، مستهدفا وحدة عدن والاتحاد في حكومة واحدة، واستكملت المباحثات في لندن للمدة 23 تموز – 16 آب 1961، وعلى اثرها تكونت لجان فرعية سميت بلجان العمل لدراسة النواحي المالية والسياسية والقانونية التي ستمكن من إتمام عملية الاتحاد. للتفاصيل ينظر: قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن: عدن والإمارات، (القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر، لا.ت)، ص 156.

المشكلة أمر يتطلبه تطبيق بنود الأمم المتحدة الخاص بوجوب منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[1].

قدم ممثل العراق في الأمم المتحدة عدنان الباجه جي في 8 أيار 1964 مشروع قرار إلى لجنة تصفية الاستعمار بالاشتراك مع (7) دول أخرى يدعو إلى وقف الإجراءات العسكرية التي تقوم بها بريطانيا في الجنوب اليمني، وذكر الباجه جي أن إرسال تعزيزات من الجنود البريطانيين إلى المنطقة هو دليل على أن بريطانيا تشن حرب استعمارية على رجال القبائل في المنطقة، وقد جاءت موافقة اللجنة على إعادة بحث قضية عدن والجنوب اليمني بناء على إصرار المندوب العراقي[2].

اتخذت لجنة الوصاية بعد دراسة تقرير اللجنة الفرعية في 17 تشرين الثاني 1964 قرارا أيدت فيه توصيات اللجنة، وقررت تكليف اللجنة الفرعية مواصلة أعمالها فيما يختص بالاتصال بالحكومة البريطانية لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، فقدمت اللجنة الفرعية في نيسان 1965 تقريرا أكدت فيه أن الحالة ما (زالت خطيرة)، وتتطلب الاهتمام، ولفت النظر في هذا التقرير إلى اعتزام بريطانيا على إبقاء قاعدتها العسكرية، واستمرار إعلان حالة الطوارئ ومتابعة العمليات العسكرية[3].

وهنا نشير إلى نقطة مهمة أسهمت وبشكل كبير في تغيير مسار قضية الجنوب العربي في الأمم المتحدة، إذ صادف في شهر تشرين الأول 1964 مجيء حكومة عمالية بريطانية جديدة برئاسة هارولد ويلسون[4] (Harold Wilson) (16 تشرين الأول

---

(1) القرعي، المصدر السابق، ص 112.

(2) الدول هي: الهند، كمبوديا، مالي، سوريا، تونس، يوغسلافيا وسيراليون. ينظر: جريدة العرب، العدد 262، في 9 أيار 1964.

(3) العبيدي، المصدر السابق، ص 323.

(4) ولد عام 1916، بدأ حياته السياسية كنائب عمالي في مجلس العموم البريطاني عام 1945، وأصبح بعد عامين وزيرا للتجارة، استقال عام 1951 احتجاجا على السياسة المالية للحزب، وفي عام 1963 أصبح زعيما لحزب العمال البريطاني، وفاز في انتخابات عام 1964 العامة وأصبح رئيسا للوزراء

1964 – 19 حزيران 1970)؛ وقام بتعيين السير هيو فوت (Hugh Foote) ممثلاً دائماً للحكومة البريطانية في اللجنة الرابعة ولجنة الوصاية في عامي 1960–1961، والذي اخبر الباجه جي حال وصوله إلى نيويورك بأن الحكومة البريطانية الجديدة قررت من حيث المبدأ حق تقرير المصير وإنهاء الحكم الاستعماري في عدن، إلا أنها اقترحت أن يسبق ذلك اتفاق زعماء الولايات المختلفة على شكل الحكم وتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات[1].

وأثناء اجتماع لجنة تصفية الاستعمار لمناقشة قضية الجنوب العربي للمدة 27 نيسان – 17 أيار 1965، درست تقرير اللجنة الفرعية، وتقدم مندوب سورية بمشروع قرار يدعو إلى تأييد تقرير اللجنة الفرعية وتأكيد حق شعب الجنوب في التحرر وتقرير مصيره، وشجب رفض بريطانيا تنفيذ قرار الأمم المتحدة، وتبنى المشروع كل من كمبوديا، أثيوبيا، الهند، إيران، العراق، مالي، سيراليون، سورية، تونس، تنزانيا ويوغسلافيا[2].

رفضت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل[3] كل العروض البريطانية التي لا تقوم على الاستقلال الحقيقي والكامل، والتي لا تحقق الأغراض التي قامت من أجلها الثورة، وتمسكت الجبهة بقرارات الأمم المتحدة كحد أدنى لمطالبها وتصر على تنفيذها. ومن

واجه الأزمة الاقتصادية في الداخل ومشكلة السوق الأوربية المشتركة وانفصال روديسيا عن بريطانيا. ينظر: الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، ص 365.

(1) الباجه جي، في عين الإعصار، ص 94.

(2) القرعي، المصدر السابق، ص 113.

(3) في أيار 1963 جرت في الجمهورية العربية اليمنية مناقشات بين فرع حركة القوميين العرب ومختلف المنظمات العلنية والسرية في الجنوب اليمني، واتخذ قرار بإنشاء الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل على أساس الاعتراف بالثورة المسلحة كأسلوب وحيد ونضال للقضاء على الاستعمار، وفي أيار 1964 نشر البيان التأسيسي للجبهة والذي أكد على أن النضال المسلح هو الطريق لحل قضية الجنوب، وهي تمثل قوى شعب الجنوب اليمني المناضل. للتفاصيل ينظر: مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص 191.

أجل ذلك تواصل الجبهة قيادة الثورة الشعبية المسلحة التي انطلقت من ردفان في 14 تشرين الأول 1963[1].

وأثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز[2] (21 أيلول 1965-18 نيسان 1966) إلى نيويورك في ■ تشرين الأول 1965، التقى أثناءها بعدد من رؤساء الوفود إلى اجتماعات الجمعية العامة، واجتمع البزاز بالسيد امنتوري فانفاني (Amintare Fanfani) مندوب ايطاليا ورئيس الجمعية العامة، وكذلك اجتمع بوزير خارجية بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وأثناء اجتماعاته أكد البزاز مساندة الحكومة العراقية حق الشعب العربي في عدن في الحرية وتقرير المصير، وطالب الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات الخاصة بالجنوب العربي[3].

في الدورة العشرين للجمعية العامة، وفي 2 تشرين الثاني 1965 قدم ممثلو العراق وقبرص وتنزانيا مشروع قرار مشترك إلى لجنة الوصاية، وفي 5 تشرين الثاني وافقت الجمعية العامة على القرار. ونص على اعتبار منطقة عدن الشرقية والغربية وجزر بريم وكوريا موريا وكمران والجزر الساحلية الأخرى وحدة واحدة، متجاهلا التقسيمات السياسية المصطنعة التي اقامها الاستعمار البريطاني، وفاز المشروع بأغلبية 83 صوتاً مقابل 11 صوتاً وامتناع 8 أصوات عن التصويت[4].

ومما جاء في القرار أيضا أسف الجمعية العامة لرفض الحكومة البريطانية قرارات الجمعية واللجنة الخاصة، ومحاولتهم إقامة حكم غير تمثيلي في المنطقة بغية منحها

---

(1) احمد يوسف القرعي، "التطورات الأخيرة في الجنوب المحتل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 10، مجلد 3، 1967.

(2) ولد في بغداد عام 1913، مارس المحاماة مدة من الزمن، انخرط في العمل القومي منذ أواسط الثلاثينيات، عارض حكم قاسم فاعتقل مدة وقدم إلى المحكمة، بعد ثورة 8 شباط أصبح رئيسا لوزراء العراق عام 1966، توفي عام 1973. ينظر: الطعمي، المصدر السابق، ج2، ص 140.

(3) صحيفة المنار، العدد 3184، الاثنين 11 تشرين الأول 1965.

(4) القرعي، قضية الجنوب المحتل في الأمم المتحدة، ص 114.

الاستقلال، وناشدت الجمعية العامة جميع الدول عدم الاعتراف بأي استقلال لا يكون قائما على رغبات السكان المعبر عنها بوساطة انتخابات تجري على أساس اقتراع الراشدين العام[1].

أثناء الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة بتاريخ 22 تشرين الثاني 1965، لمناقشة القضية اليمنية، ألقى مندوب العراق الدكتور عدنان الباجه جي خطابا أشار فيه إلى أن وجود ممثلين للشعب اليمني في هذه الجلسة خطوة مهمة لاطلاع الدول الأعضاء على ما تقوم به السلطات البريطانية من أعمال وحشية بحق الشعب العربي في اليمن، حيث قال: إن المناقشة الجارية في اللجنة الرابعة هي مناقشة تاريخية لان هذه هي المرة الأولى التي تسنح فيها الفرصة لممثلي شعب منطقة عدن[2] للكلام أمام هذه اللجنة، وهي التي يجلس فيها ممثلون عن أعضاء الأمم المتحدة بأجمعهم، وذلك ليقدموا لنا مطالبهم ومطامحهم وآمالهم[3].

وشكك الباجه جي بالسياسة البريطانية في المنطقة عن طريق إعطاء هذه المناطق التي تسيطر عليها استقلالا مفروضا، من أثناء المجيء بأنظمة مكونة من عملاء وأصدقاء بريطانيا، تضمن مصالحها بالدرجة الأولى. فقال: "شهدنا في ذلك الجزء من العالم العربي على إعطاء استقلال الظل، وفيه تتنازل الدول التي تدير هذه المناطق عن سلطتها ظاهريا، ولكنها في واقع الأمر تسلم تلك السلطة إلى عملائها وأصدقائها، فتحتفظ بذلك بسلطتها ونفوذها بشكل غير مباشر من أثناء أعوانها الذين ساعدتهم في تولي الحكم[4].

---

(1) العبيدي، المصدر السابق، ص 325.

(2) مثل الوفد اليمني كل من: عبد القوي مكاوي، خليفة عبد الله حسن خليفة، قحطان الشعبي، احمد عبد الله الفضي ومحمد سالم باسندوة.

(3) الباجه جي، صوت العراق، ص 176.

(4) المصدر نفسه، ص 177.

وتطرق الباجه جي إلى أن أية حكومة منتخبة يجب أن يكون لها صلاحيات واسعة تضمن انتقال السلطة بشكل فعلي من الاستعمار، فقال: أن هذه الحكومة وهي الحكومة وحدها هي التي سيكون لها الصلاحية والسلطة لكسب الحرية من الحكم الاستعماري، ولإجراء الترتيب لانسحاب الدولة الحاكمة من المنطقة[1].

وأظهر الباجه جي في خطابه السياسة الخاطئة أو المقصودة من قبل بريطانيا في إيجاد دستور ومجلس تشريعي وحكومة قبل أن تغادر هذه المنطقة في حين أن هذه الأمور يجب أن تشكل بعد الاستقلال لا قبله. فقال: إن المسائل الخاصة بشكل الحكومة والدستور يجب أن تقرر من قبل شعب المنطقة بعد استقلالها لا قبله، والمطلوب قبل الاستقلال هو حكومة تنبثق عن مجلس تشريعي تنتخبه المنطقة بأسرها على أساس الاقتراع العام للبالغين[2].

واعترض الباجه جي على مندوب بريطانيا حينما أشار إلى نقطة الاقتراع العام للبالغين، على أن بريطانيا لا تتمتع بأية سلطة خارج عدن لفرض التغييرات الدستورية. فأجابه الباجه جي قائلا: إن الوفد العراقي يرفض هذا الزعم رفضا قاطعا، فالحكومة البريطانية تتمتع بهذه السلطة، إما من أثناء التدخل المباشر أو من أثناء تقديم النصيحة. إن شيوخ وسلاطين هذه الدولة المزعومة لم يشتهروا بمقاومتهم العنيدة للنصيحة البريطانية، فلو أن الممثلين البريطانيين في هذه الدول المختلفة قدموا النصيحة المناسبة، فأنا اعتقد أن رؤساءها سيوافقون على إجراء الانتخابات على أساس الاقتراع العام للبالغين[3].

وفيما يتعلق باعتراف بريطانيا بالأشخاص الذين تقع على عاتقهم تحمل مسؤولية الكفاح المسلح للوجود البريطاني، فان ذلك يعد نقطة تحول كبيرة نحو الاستقلال. فقال:

---

(1) الباجه جي، صوت العراق، ص 177.

(2) المصدر نفسه، ص ص 178–179.

(3) المصدر نفسه، ص 179.

أنه كلما سارعت الحكومة البريطانية إلى أن تقفه دورسها فتعمل وفق تجربتها السابقة ذاتها، وكلما سارعت إلى الاعتراف بهؤلاء الناس الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الكفاح المسلح فتوافق على الحديث والتفاوض معهم، وكذلك مع الزعماء الآخرين في المنطقة، كان ذلك أفضل، وعتقد فقط يمكن إجراء تقدم حقيقي نحو الاستقلال والحرية هناك[1].

وطالب الباجه جي بأن يكون هنالك أجواء طبيعية في حالة وافقت بريطانيا على إجراء انتخابات من أثناء إلغاء حالة الطوارئ وإيقاف الأعمال العسكرية التي تقوم بها القوات البريطانية. حيث قال: إن الضرورة الأخلاقية القاضية بإلغاء هذه الإجراءات والقوانين، ضرورة عملية أيضا، أن الانتخابات لا يمكن أن تجري في ظل الظروف الحاضرة، وما من انتخابات يمكن أن تكون مشروعة وهي تجري في ظل حالة الطوارئ، وحين يكون القتال مستمرا، أن رفع حالة الطوارئ وإيقاف الأعمال العدوانية من شأنه، أن يخلق الجو الضروري لإجراء الانتخابات[2].

وختم الباجه جي خطابه بالإشارة إلى أن قبول بريطانيا بأن يكون للشعب اليمني دور في الموافقة على بقاء قاعدة عسكرية لبريطانيا، وإعلان موافقتها على القرار (1949)، وكذلك موافقتها على إجراء انتخابات، فان ذلك سوف يسهم بحل المشكلة بشكل ودي. فقال: "ساكون سعيدا إذا سمعت ردة فعل ممثل بريطانيا فيما قلته بشأن القاعدة العسكرية، والإعلان عن القبول بالقرار، والإعلان عن استعداد حكومته لإجراء محادثات تقتصر على موضوع الإجراءات العملية للانتخابات، فإذا كان بوسع الحكومة البريطانية أن تقبل بهذه النقاط الثلاث، فأظن أن المسألة يمكن حلها وديا وسلميا وسريعا"[3].

---

(1) الباجه جي، صوت العراق، ص 180.

(2) المصدر نفسه، ص 181.

(3) المصدر نفسه، ص ص 182–183.

في مطلع عام 1966 أعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مع بعض التحفظات، ودعت الأمين المتحدة لإرسال بعثة خاصة جديدة إلى المنطقة[1].

اتخذت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار قرارا في 15 حزيران 1966 طلبت فيه من السكرتير العام التشاور معها ومع الحكومة البريطانية لغرض تعيين بعثة خاصة ترسل إلى المنطقة للتوصية بالخطوات العملية اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة[2].

إن سياسة الحكومة العراقية تجاه حركات التحرر العربي كانت واضحة ومؤثرة، وقد أشار إلى ذلك رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز في خطاب ألقاه بتاريخ 17 حزيران 1966 أعلن فيه وقوف العراق حكومة وشعبا إلى جانب الثورة اليمنية، وأكد اتجاه مد يد العون السياسي والمادي والأخوي الذي تسمح به إمكانات الشعب العراقي، كما عرض البزاز في 30 حزيران إرسال قوات عراقية إلى اليمن للدفاع عن الثورة اليمنية[3].

أثناء الاجتماع الذي عقدته لجنة تصفية الاستعمار في القاهرة في حزيران 1966، شارك وزير الخارجية الدكتور عدنان الباجه جي (12 كانون الأول 1966-10 تموز 1967) في اجتماعات هذه اللجنة، وقدم بالتشاور مع رئيس وفد جبهة التحرير عبد القوي مكاوي مشروع قرار وافقت عليه اللجنة بأغلبية كبيرة، يؤكد القرارات السابقة، ويحمل بريطانيا المسؤولية عن أعمال العنف التي تمارسها السلطات المحلية الموالية لها،

---

(1) الباجه جي، في عين الإعصار، ص 96.

(2) العبهدي، المصدر السابق، ص 329.

(3) سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006)، ص 75.

ودعا بريطانيا إلى وقف العمليات العسكرية وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين التعسفية وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين السياسيين[1].

وفي ختام أعمال لجنة تصفية الاستعمار في القاهرة اتخذت فضلا عما تقدم مجموعة من القرارات، إذ أكدت فيها عدم اعترافها بالاجتماع الذي ستعقده بريطانيا في عدن في آب 1966 لبحث تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ودعت اللجنة بريطانيا إلى إعلان قبولها صراحة لقرارات الأمم المتحدة وبدء خطوات تنفيذها فوراً، وعدم الاختفاء وراء حكومات المحميات التي لا سلطان لها باعتبارها جهازا غير شرعي يتطلب الموقف إلغاءه فورا[2].

واستنادا إلى التغيير في السياسة البريطانية تجاه الجنوب اليمني، فقد ألقى وزير الخارجية البريطاني جورج براون (Gorges Brown) (1964-1968) خطابا في الجمعية العامة بتاريخ 11 تشرين الأول 1966 تناول فيه مشكلة الجنوب العربي، وقال أن بريطانيا أعلنت أخيرا موافقتها على قرارات الأمم المتحدة بشأن المنطقة، وإنها تأمل أن يتمكن الأمين العام يوثانت من أن يختار في القريب العاجل البعثة الدولية التي ستسافر إلى المنطقة لترسي خطوات تطبيق قرارات المنظمة الدولية بشأن الجنوب[3].

وفي هذا الإطار أجرى وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي مشاورات مع وزير الخارجية البريطاني جورج براون في 10 تشرين الثاني 1966 تناولت مختلف القضايا في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الخطط الخاصة بإرسال بعثة الأمم المتحدة إلى عدن[4].

أصدرت الجمعية العامة قرارها ذي الرقم (2183) في 12 كانون الأول 1966 أشارت فيه إلى استعداد الحكومة البريطانية للتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها

---

(1) الباجه جي، في عين الإعصار، ص 98.

(2) مجلة السياسة الدولية، شهريات، العدد 6، مجلد 3، 1966، ص 189.

(3) مجلة السياسة الدولية، نشاط المنظمات الدولية، العدد 7، مجلد 3، 1967، ص 228.

(4) صحيفة الجمهورية، العدد 989، الثلاثاء 11 تشرين الثاني 1966.

وتأكيد سلامة الجنوب اليمني الإقليمية ووحدته، وإنها ستفسح المجال أمام بعثة الأمم المتحدة للاتصال بممثلي جميع الفئات والرأي العام في الإقليم، وإنها ستمنح الاستقلال في موعد لا يتجاوز عام 1967[1]. وبعد صدور القرار قام الأمين العام بتعيين أعضاء اللجنة من مندوبي فنزويلا ومالي وأفغانستان، ووصلت هذه اللجنة إلى عدن لممارسة عملها في 2 نيسان 1967[2].

وفي آذار عام 1967 التقى وزير الخارجية العراقي الدكتور عدنان الباجه جي برئيس البعثة مندوب فنزويلا قبل ذهابه إلى المنطقة ليكون على علم بموقف العراق من هذه القضية، وفي نفس الوقت واصل الباجه جي جهوده دون انقطاع لإقناع البريطانيين بالتعاون مع الأحزاب الوطنية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة[3].

وأصدرت لجنة الاختصاصات التابعة للجنة تصفية الاستعمار قرارا في 16 تشرين الأول 1966 يلزم اللجنة الثلاثية بالاستماع إلى ممثلي ثلاث منظمات مختلفة في الجنوب، وتقديم تقرير بآرائهم إلى الجمعية العامة، وهؤلاء الممثلون هم: عبد القوي مكاوي السكرتير العام لجبهة تحرير الجنوب المحتل، سليم الوافي نائب رئيس رابطة الجنوب العربي وسيتحدث باسم شيخان الحبشي السكرتير العام للرابطة واحمد القاضي عضو جبهة تحرير الجنوب[4].

عادت اللجنة إلى نيويورك وقدمت تقريرها في 10 تشرين الثاني 1967، وذكرت أنها سعت إلى مقابلة اكبر عدد من الفئات التي تمثل مختلف وجهات النظر، لكنها لم تتمكن من مقابلة جميع الأشخاص بسبب الأوضاع القائمة ولتخلف بعضهم عن

---

(1) العبيدي المصدر السابق، ص 330.

(2) المصدر نفسه، ص ص 331-332.

(3) الباجه جي، صوت العراق، ص 190.

(4) مجلة السياسة الدولية، نشاط الأمم المتحدة المصدر السابق، ص 228.

مقابلتها، وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن الحكومة البريطانية أعلنت أن البلاد ستنال الاستقلال في نهاية تشرين الثاني 1967[1].

وقبل صدور قرار الاستقلال ألقى الدكتور عدنان الباجه جي خطابه الأخير في هذه القضية في اللجنة الرابعة (لجنة الوصاية) بتاريخ 28 تشرين الثاني 1967. جاء فيه: إن الاستقلال قد تحقق بعد كفاح طويل فيه ما فيه الكثير من عذاب الشعب وشقائه، ولا يسع العرب إلا الإعراب عن الرضا وهم يجدون أخوتهم في الجنوب قد استردوا أخيرا حريتهم المفقودة واستقلالهم الضائع[2].

وأضاف: كانت قضية عدن ذات أهمية خاصة للأمم المتحدة، فنادرا ما حظيت بلاد خاضعة للحكم الاستعماري من اهتمام الأمم المتحدة بقدر ما حظيت به عدن، وقد أنشئت آلية تفصيلية من قبل الجمعية العامة لغرض تنفيذ البيان بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فأخذت هذه الآلية بالعمل لمساعدة شعب الجنوب العربي على نيل الاستقلال والحرية[3].

وأضاف: لقد أهدرت أربعة أعوام ثمينة جراء تعنت بريطانيا في رفضها النظر إلى الطرائق التي أوصت بها الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، ولم ترفع حالة الطوارئ إلا قبل بضعة أيام بعد معاناة شديدة قاساها شعب المنطقة، وتسببت بخسارة المئات من الأرواح[4].

واختتم الباجه جي خطابه قائلا: إني آمل أن تتمكن المنطقة بعد أن تحقق استقلالها وتصبح عضوا في الأمم المتحدة من الإسهام في أعمال اللجنة الرابعة وغيرها من اللجان، وذلك لما تتمتع به من خبرة كمنطقة مستعمرة لما يزيد عن قرن وربع، وإني واثق بأن هذه

---

(1) الحيدري، المصدر السابق، ص 335.

(2) الباجه جي، صوت العراق، ص ص 192 – [illegible]

(3) الباجه جي، صوت العراق، ص 193.

(4) المصدر نفسه، ص 195.

الخبرة والجهود التي ستبذل، ستساعد اللجنة الرابعة في مهمتها النبيلة لضمان التنفيذ التام للبيان العظيم، ألا وهو بيان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[1].

وفي 8 تشرين الثاني 1967 أذاع القصر الملكي في لندن مرسوما من الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا، أعلن فيه انتهاء الحماية التي كانت تمارسها على محميات الجنوب العربي، وفي اليوم التالي تم توقيع وثيقة تسليم السلطة ونقل السيادة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتي أعلن عن مولدها في منتصف ليلة 30 تشرين الثاني 1967، بعد ساعات من انسحاب آخر جندي بريطاني موقد تلقى العراق نبأ استقلال الجنوب اليمني بارتياح بالغ، وأعلن فورا الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد.

سادسا: قضية عمان في الأمم المتحدة وموقف العراق منها:

وقعت عمان تحت السيطرة البريطانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكانت تشكل حلقة وصل ما بين جنوب اليمن والمستعمرات البريطانية في الخليج. ومن أجل الحفاظ على بقائها ووجودها، عقدت بريطانيا معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان مسقط وعمان سعيد بن تيمور[2] في 20 كانون الأول 1951، أصبحت بموجبها عمان محمية بريطانية[3].

في عام 1937 استحصلت بريطانيا على امتياز لشركة النفط العراقية[4] للبحث عن النفط في معظم أراضي مسقط وعمان، وعندما بدأت الشركة بالتنقيب في منطقة

---

(1) المصدر نفسه ص 196.

(2) فريد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة محمد الرميحي، ط2، (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 321.

(3) جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1959)، ص 20.

(4) جرت اتصالات بين ممثل شركة نفط العراق(I.P.C) وهي شركة تأسست عام 1935، مثلت المصالح البريطانية والأمريكية والهولندية والفرنسية، وبين سلطان مسقط، وفي 24 حزيران 1937 حصلت

الفهود الواقعة جنوب نزوى[1] عام 1953. اعترض الإمام غالب بن علي[2]، ورفض الاعتراف بالامتيازات المذكورة على اعتبار أن تلك المنطقة تقع تحت سيادته، لذلك وقعت حوادث وصدامات في أيار وحزيران عام 1955 بين القبائل المسلحة الموالية للإمام، وبين القوات البريطانية التي تحمي مسقط وشركة النفط[3].

قامت بريطانيا في تموز 1957 بهجوم كبير على عمان، مما ولد صدىً عميقاً لدى الدول العربية، لذلك قررت جامعة الدول العربية ووفقاً للمادة (35) من ميثاق الأمم المتحدة دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد للنظر في الحالة الخطيرة التي نشأت نتيجة هذا الاعتداء على إمامة عمان[4].

شركة امتياز النفط المحدودة وهي إحدى شركات مجموعة شركات نفط العراق على الامتياز، فأنشئت شركة جديدة وهي شركة تنمية نفط عمان وظفار المحدودة (Petroleum Development Oman and Dhofar Limited) لتعمل في منطقة الامتياز التي شملت ظفار وعمان لمدة سبعين عاماً. ينظر: سيناء طلال ياسين، الامتيازات النفطية في سلطنة عمان 1945-1980: بداية اهتمام المصالح البريطانية النفطية بالسلطنة، مجلة الوثيقة، العدد 50، السنة 25، (البحرين، 2006)، ص ص 72-73.

(1) تقع ولاية نزوى في المنطقة الداخلية، حيث تبعد عن العاصمة مسقط 170 كم، وتنقسم إدارياً إلى ثلاث مناطق: المقر الرئيس للولاية وهي مدينة نزوى، بركة الموز والجبل الأخضر.

(2) ولد عام 1919، شيخ قبيلة بني هنائي، عمل في خدمة الإمام السابق محمد بن عبد الله الخليلي كوالي على منطقة الرستاق، تولى الإمامة وهو في سن الخامسة والثلاثين، كان قاضياً وعالماً وذا كفاءة وورع ودين. ينظر: علي حمزة عثمان عباس الصوفي، عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد: دراسة في التطورات الداخلية 1970-1995، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل، 2010)، ص 24.

(3) حسن العطار، الوطن العربي: دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، ط1، (بغداد: مطبعة أسعد، 1966)، ص 139.

(4) وزارة الإرشاد، قضية عمان، ط2، (بغداد: مديرية الفنون والثقافة الشعبية، 1960)، ص 21.

كان العراق وقبل ثورة 14 تموز 1958 قد تبنى قضية عمان وعرضها على مجلس الأمن حينما كان عضوا فيه، ففي 13 آب 1957 قدم المندوب العراقي عبد المجيد عباس مذكرة إلى مجلس الأمن نبه فيه إلى أن النزاع المسلح في عمان من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وشرح أبعاد القضية، إلا أن المندوب البريطاني أنكر وجود عدوان على عمان، ورفض التهم الموجهة إلى بلاده، وفشل العراق في إدراج قضية عمان في جدول أعمال المجلس لأنه لم يحصل على الأصوات المطلوبة[1].

في 20 آب 1958 عقد مجلس الأمن اجتماعين لبحث احتمال إدراج القضية في جدول أعمال المجلس، إلا أن كلاً من بريطانيا وفرنسا واستراليا وكولومبيا وكوبا عارضت إدراج القضية، في حين أيد العراق والسويد والفلبين والاتحاد السوفيتي، وامتنعت الولايات المتحدة على التصويت[2].

وأثناء الاجتماع ألقى مندوب العراق هاشم جواد خطابا دعا فيه الأمم المتحدة إلى التحري عن الأوضاع في عمان قائلا: إننا طلبنا من مجلس الأمن أن يتحرى بصورة عاجلة في الحالة الخطيرة التي خلقتها بريطانيا بإجراءاتها المنفرد، لأننا نشعر أنه إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم النزاع بين الدول، كما أنه من ناحية أخرى قد يؤدي إلى أيجاد سابقة في العلاقات بين الدول الصغيرة والكبيرة يقوم على أساس تجاهل نظرية السيادة، باعتبار الأساس الذي يقوم عليه النظام العالمي[3].

عادت الدول العربية فأثارت القضية من جديد بمذكرة بعثت بها إلى مجلس الأمن في 21 تشرين الأول 1958 مؤكدة أن الوضع في عمان قد يؤدي إلى احتكاك دولي،

(1) الحمداني، المصدر السابق، ص 447.

(2) وزارة الإرشاد، قضية عمان، ص ص 21-22.

(3) وزارة الإرشاد، قضية عمان، ص

ويعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، الا أن المجلس لم يتخذ أي إجراء ايجابي لإدراج القضية في جدول الأعمال[1].

وفي هذه الأثناء قامت الجمهورية العربية المتحدة العراق بوجوب مساعدة ثوار عمان بالأسلحة والعتاد لمقاومة الاستعمار البريطاني، فوافق رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم على ذلك، كما وافق على تدريب العمانيين في العراق، وعين ضباطا وضباط صف مسئولين عن ذلك، والتحق العمانيون بالتدريب، كما كانت هنالك طائرة عراقية بقيادة الطيار الرائد حردان التكريتي قامت بنقل الأسلحة من مطار دمشق إلى مطار البصرة وحسب الاتفاق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، والتي استلمها الثوار العمانيون في البصرة ونقلوها بالسفن إلى عمان[2].

وافقت الحكومة العراقية أيضا على تحمل جزء من نفقات ممثل إمام عمان في نيويورك من اثناء دفع مبلغ (250) دينار سنويا، كما وافق مجلس الوزراء العراقي على تخصيص مبلغ (5) آلاف دينار لمساعدة إمام عمان، كما طلب العمانيون تقديم مساعدات للحركة الوطنية، وتبني قضيتهم في المجال الدولي، وفتح مكتب لهم في بغداد، فأعلنت وزارة الإرشاد في 23 آذار 1959 عن استعدادها لتجنيد وسائل الإعلام لصالح القضية العمانية، واقترحت تخصيص ركن في الإذاعة والصحف لها، وفتح مكتب للإمامة في بغداد[3].

لم تقتصر مواقف العراق تجاه حركات التحرر على الحكومة العراقية فحسب، بل كان لمجلس النواب العراقي دوره في دعم وإسناد الدول العربية في مقاومتها للاستعمار الأجنبي، وتحديدا قضية عمان. فأثناء الجلسة التي عقدها مجلس النواب العراقي بتاريخ 4 كانون الثاني 1958 لمناقشة انضمام العراق إلى اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري،

---

(1) إسماعيل البو علاله المسألة العمانية، (بغداد: مطبعة الأزهر، 1962)، ص 105.

(2) حسين، موسوعة 14 تموز، ج1، ص ص 167–169.

(3) الحمداني، المصدر السابق، ص 256.

لفت نائب البصرة حسن عبد الرحيم[1] انتباه الحكومة العراقية إلى عدم التزام الدول الغربية بتطبيق هذه الاتفاقية إزاء حركات التحرر الوطني في الخليج العربي، مستشهداً بما تقوم به بريطانيا من عدوان سافر على شعب عمان[2].

كما أشار نائب الموصل محمد صديق الجليلي[3] في الجلسة نفسها إلى تلك الاتفاقية وموقفه من حركات التحرر في الخليج العربي في مداخلاته، موضحاً المبادئ التي تضمنتها هذه الاتفاقية، فهي مبادئ إنسانية ومبادئ من أحكام القانون الدولي، تستند إلى حقوق الشعوب في تقرير مصيرها لكنه أعرب عن أسفه لأن تلك المبادئ غير معروفة لدى الدول الكبرى الاستعمارية، فهنالك إمارات الخليج العربي التي لا نعلم ما تقاسيه شعوبها من الدول المستعمرة في تلك المناطق[4].

في تموز 1959 حاولت بريطانيا الاتصال بالإمام غالب بن علي من أجل إجراء مفاوضات سرية بين الجانبين لإنهاء الصراع القائم بينهما، فبعثت بريطانيا بوفد، التقى

---

(1) وزير وحقوقي، مدرس القانون المدني، وعمل لأكثر من عشرة عام 1950، ولد في مدينة عنه بمحافظة الأنبار، وتخرج من كلية الحقوق عام 1935، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في وزارة محمد فاضل الجمالي 1953، واستقال منها في 9 تشرين الثاني 1954، له دراسات قانونية عديدة. ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ط2، ج2، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1998)، ص 54.

(2) صبري فالح الحمدي، قضايا الخليج والجزيرة في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945–1958، ط1، (لندن: دار الحكمة، 2010)، ص 64.

(3) ولد في الموصل في 20 تشرين الأول 1903، تخرج من المدرسة الثانوية عام 1922، والتحق بدائرة البحث والتنقيب في كلية بيلس بمدينة كنساس الأمريكية، وهناك أكمل دراسته الجامعية، عاد إلى الموصل، وانتخب عام 1931 عضوا في المجلس البلدي في الموصل، وكان عضواً في اتحاد الكتاب والمؤلفين العراقيين، توفي عام 1980. ينظر: إبراهيم خليل احمد، التاريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون، موسوعة الموصل الحضارية، ط1، مجلد 5، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1992)، ص 65.

(4) الحمدي، المصدر السابق، ص 65.

بممثلين عن الإمام في لقاءات عدة، توزعت بين بيروت وجنيف، واستمرت هذه الاتصالات لمدة عام، إلا أن سياسة بريطانيا وتسويفها ومماطلتها أدت بالتالي إلى فشل هذه المفاوضات[1].

وفي الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة عام 1959، دعا وزير الخارجية العراقي هاشم جواد الأمم المتحدة إلى الانتباه إلى ما يجري في هذا الجزء من العالم، حيث تقضي الجيوش والأسلحة الفتاكة على الأرواح كل يوم، وتقوم بريطانيا بعمليات عسكرية منظمة في عمان، لكي تفرض سيطرتها على هذه البلاد، ولكي تحول بين الشعب العربي في هذه المنطقة وبين إسماع صوته في العالم، وطالب بالتحقيق في الأعمال التي تقوم بها بريطانيا، وأسباب استمرار الحماية البريطانية[2].

وجه رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم الدعوة للإمام غالب بن علي لزيارة العراق، فزار الإمام بغداد بناء على هذه الدعوة، واستمرت زيارته للمدة 21 نيسان – 2 أيار 1960، فكانت هذه الزيارة فرصة لإظهار مشاعر الأخوة الصادقة بين الشعبين العراقي والعماني، وكذلك أظهرت للوفد العماني حقيقة المشاعر التي يكنها الشعب العراقي لأخيه الشعب العماني، من عطف وتأييد في جهاده من أجل حريته والدفاع عن حقوقه[3].

وألقى الإمام غالب كلمة أشار فيها إلى مواقف العراق من القضية العمانية ودوره الكبير في الأمم المتحدة من أجل مساندة هذه القضية. فقال: "كانت زيارتنا للعراق الشقيق لها الأثر الفعال في نضال الشعب العماني ضد المعتدين البريطانيين وعملائهم، ليس في

---

(1) جاد، المصدر السابق، ص [illegible]

(2) الحمداني، المصدر السابق، ص 447.

(3) صحيفة الثورة، العدد 442، الثلاثاء 3 أيار 1960.

المساعدات المادية والعسكرية فحسب، بل في المجالات الدولية، ولقد كان العراق أول مبشر إبان عرض القضية في مجلس الأمن والأمم المتحدة في أول الاعتداء على عمان[1].

بعد فشل الاتصالات التي جرت بين بريطانيا والإمام غالب بن علي، طلبت الدول العربية إدراج قضية عمان في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ابتدأت في أيلول 1960، وقررت الجمعية العامة إدراج القضية ضمن جدول أعمالها، وإحالتها إلى اللجنة السياسية الخاصة، والتي بدورها لم تتمكن من استكمال النظر فيها ومناقشتها، مما حمل اللجنة على اتخاذ قرار في الجلسة (995) المنعقدة في 21 نيسان 1960 يقضي بتأجيل البت في القضية إلى الدورة القادمة[2].

وفي مستهل الدورة السادسة عشر 1961، ألقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد خطابا أشار فيه إلى الدور الذي مارسته بريطانيا في تشويه الحقائق وعدم إيصالها إلى الرأي العام من أنه منع الصحفيين والمراسلين من تغطية الأعمال الإجرامية والوحشية التي تقوم بها القوات البريطانية ضد أبناء الشعب العربي في عمان. فقال: إن بريطانيا فرضت ستارا حاليا ليبقى العالم جاهلا بالمأساة التي يعانيها هذا الشعب الصغير، ولم تسمح لأي مراسل، حتى ولا مراسل بريطاني أو أمريكي بأن يزور المنطقة، في الوقت الذي تستمر فيه أعمال الإبادة التي يقوم بها الجيش النظامي[3].

وصلت القضية العمانية إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة عشر دون الحاجة إلى طلب لإدراجها، وناقشت اللجنة الخاصة القضية، وشهدت جلسات اللجنة حضور وفد عماني برئاسة الشيخ سليمان بن حمير النبهاني أمير الجبل الأخضر، وعضوية الشيخ طالب بن علي والسيد محمد الأمين عبد الله وكانت الدول العربية قد تقدمت بطلب في 23 تشرين الثاني 1961 للسماح للوفد العماني بحضور مناقشات القضية، فعرض الرئيس

---

(1) صحيفة الثورة، العدد 441، الأحد 1 أيار 1960.

(2) حماد، المصدر السابق، ص 471.

(3) الحمداني، المصدر السابق، ص 448.

الطلب على اللجنة في جلستها الأولى طالبا من الأعضاء إبداء رأيهم فيه، فاعترض مندوب بريطانيا بشدة على الطلب[1]. فرد عليه مندوب العراق الدكتور عدنان الباجه جي قائلا: إن الاستماع إلى الوفد المذكور لا يختلف مطلقا عما سبق للجنة أن أقرته من استماع إلى مختلف العناصر في موضوع الانتخابات الألمانية عام 1951[2].

وأضاف: إن سماع وجهة نظر هؤلاء الزعماء الذين يمثلون النضال في سبيل الاستقلال الذي يشنه شعب عمان منذ عام 1955 يسهل على اللجنة عملها، أن المندوب البريطاني في زعمه أن القضية داخلية، مع أن الوفود العربية قد فندت هذا الزعم في الدورة الماضية، ومن حق اللجنة وحدها أن تقرر ما إذا كانت القضية داخلية أو جزء من النضال ضد الاستعمار، ولقد دللت الجمعية العامة بقبولها إدراج القضية في جدول الأعمال على أن غالبية الوفود تعتبر أن الموضوع ليس بالأمر الداخلي كما يزعم المندوب البريطاني، وإنما هو جزء من الكفاح ضد الاستعمار[3].

وفي رده على مندوب ايسلندا الذي قال انه لا يعرف هؤلاء الثلاثة (يقصد بهم زعماء الثورة في عمان). اجابه الباجه جي قائلا: إن مندوب ايسلندا لو قرأ بيان المندوب البريطاني في الدورة الماضية، وبياناته السابقة في مجلس الأمن في عام 1959، لعرف أن اثنين من هؤلاء الثلاثة هما زعيما الحركة الاستقلالية في عمان، وأنهما أحق من غيرهما بالكلام نيابة عن الشعب العماني[4].

وفي الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية بتاريخ 28 تشرين الثاني 1961، حدد الباجه جي أسس السياسة الخارجية العراقية تجاه قضية عمان بعدد من النقاط، وهي:

---

(1) البو هلاله المصدر السابق، ص 108.

(2) حداد، المصدر السابق، ص 473.

(3) حداد، المصدر السابق، ص 473.

(4) المصدر نفسه، ص 475.

- إن المشكلة استعمارية، تتعلق بسياسة بريطانيا في الخليج العربي ومطامعها في النفط العربي.
- لا صحة لادعاء بريطانيا بعدم وجود دولة عمانية، إذ أن الوقائع التاريخية تفنده، وبينها رسائل بريطانية رسمية موجهة إلى إمامة عمان في عام 1919، لا إلى سلطان مسقط، تهددها فيها بالحصار الاقتصادي إذا لم تذعن لطلباتها.
- ظلت اتفاقية السيب[1] قائمة حتى عام 1954 عندما بدأ النزاع اثر مشروع شركة بريطانية بالتنقيب عن النفط في مناطق تعود لإمامة عمان بعد أن حصلت على امتياز بالتنقيب من سلطان مسقط، وبعد أن رفض إمام عمان تصديقه.
- كان تدخل بريطانيا العسكري ناتجا من وجود النفط في المنطقة، ويؤلف مثل هذا التدخل الذي تقوم به إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن سابقة خطيرة في القانون الدولي.
- قدمت ستة عشر دولة مشروع قرارا لحل المشكلة على أسس تتفق والميثاق، ويأمل الميثاق في أن تؤيد الأمم المتحدة هذا المشروع[2].

---

(1) ولدت اتفاقية السيب بعد الاجتماعات التي عقدت في مدينة السيب أثناء المدة 23-25 أيلول عام 1920، ومثل الإمام في هذه الاجتماعات الشيخ عيسى بن صالح، ومثل بريطانيا القنصل البريطاني في مسقط ونجت، كما أن المصادر تشير إلى انه لم يكن هنالك من يمثل سلطان مسقط في هذه الاجتماعات سوى القنصل، حتى أن تذييل الاتفاقية لم يوقع عليه السلطان، وتم الاتفاق على تخفيض الرسوم الكمركية على البضائع القادمة من الساحل، وضمان سلامة المسافرين وحرية تنقلهم، وأن يتعهد قادة الإمامة بعدم مهاجمة المدن الساحلية ولا يتدخلون بشؤون حكم السلطان. للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية. ينظر: فاضل محمد الحسيني، الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام 1920 بين سلطان مسقط والإمام في داخلية عمان، (الرباط: جامعة محمد الخامس، لا.ت)،ص ص 176-178.

(2) البر علاوه المصدر السابق، ص ص 112-113.

وأثناء الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية في ■ تشرين الثاني 1961، رد الباجه جي على المندوب البريطاني الذي اعتبر أن معاهدة السيب لا تذكر إلا حكومة واحدة تابعة لسلطان مسقط، ومنتقدا العراق لتقديمه المساعدات لثوار عمان. فقال الباجه جي: إن عدم ورود عبارة (سلطنة عمان ومسقط) في اتفاقية السيب راجع إلى أن شعب عمان لم يعترف قط بسلطان مسقط حاكما له، إن أشارة المندوب البريطاني إلى مساعدات العراق تثير الدهشة، فبينما تبيح بريطانيا لنفسها حق التدخل في شؤون الغير، لا تريد من الآخرين أن يتدخلوا، وان شعب العراق سيواصل تأييد شعب عمان في كفاحه الاستقلالي، لأنه يعتبر المشكلة العمانية مشكلة قومية لا داخلية[1].

وقبل انعقاد الدورة السابعة عشر للجمعية العامة، صرح السيد حيدر سليمان السفير بديوان وزارة الخارجية، ونائب رئيس الوفد العراقي في الجمعية العامة، أن الوفد العراقي وأثناء دورة انعقاد الجمعية العامة سيتقدم بمشروع قرار إلى هيئة الأمم المتحدة بشان قضية عمان، وسيعمل على إيضاح هذه القضية والدفاع عنها[2].

وفي الدورة السابعة عشر للجمعية العامة، وأثناء الجلسة الثانية التي عقدت في 20 تشرين الثاني 1962، ألقى الشيخ طالب بن علي شقيق الإمام غالب، كلمة وفد عمان، مما ولد استياء من قبل المندوب البريطاني الذي اعتبر أن إدراج القضية العمانية جاء معبرا عن امتثال بريطانيا لقرارات الجمعية العامة، فرد عليه الباجه جي قائلا: أن موضوع إدراج القضية في جدول الأعمال، فان ذلك لا يعود إلى عدم امتثال بريطانيا لمشروع القرار السابق، وإنما بسبب فشل بريطانيا في اتخاذ أي خطوة لإنهاء سياستها التعسفية إزاء الشعب العماني وامتهانها لحقوقه الشرعية[3].

---

(1) حماد، المصدر السابق، ص 495.

(2) صحيفة العهد الجديد، العدد 516، الاثنين 13 أيلول 1962.

(3) كفاح عمان 1957–1963، إصدار مكتب إمامة عمان في بغداد (بغداد: مطبعة المعارف، 1963)، ص ص 107–108.

وفند الباجه جي المزاعم التي أوردها مندوب بريطانيا بأن الوضع في عمان مستقر، مستندا في قوله إلى الآراء التي قدمها أحد الصحفيين السويسريين الذين زاروا عمان مطلع العام 1962. فرد عليه الباجه جي قائلا: فيما يتعلق بوجود حالة استقرار وسلام في عمان، واستشهادها على ذلك بما كتبه الصحفي السويسري، فان الوفد العراقي ليرغب في معرفة ما إذا كان قد سمح لذلك الصحفي بالتحدث إلى الممثلين الحقيقيين للشعب العماني، وعما إذا لم تكن رحلته الاستكشافية قد رتبت على أن لا يتحدث إليهم[1].

وحاول مندوب بريطانيا تقليل المخاوف من أثناء ادعائه بأن عدم انضمام السلطنة إلى الأمم المتحدة لا ينفي عنها صفة السيادة والاستقلال، مستشهدا بحالة سويسرا، فرد عليه الباجه جي قائلا: أن عدم عضوية السلطنة في الأمم المتحدة إنما يعود أصلا إلى انعدام صفة الاستقلال فيها، كما أن السبب هو نفسه ما دعا منظمة الصحة العالمية إلى رفض طلبها الذي تقدمت به عام 1962 للعضوية الكاملة[2].

وفي ختام المناقشات في هذه الدورة، وأثناء الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية بتاريخ [illegible] تشرين الثاني 1962، تقدمت ثمانية عشر دولة[3] بمشروع قرار تضمن:

- تعترف بحق الشعب العماني في تقرير مصيره.
- تدعو إلى جلاء القوات البريطانية عن عمان.
- تدعو الأطراف إلى تسوية الخلافات القائمة بالطرائق السلمية لأجل إعادة الأوضاع العادية إلى عمان.إلا أن المشروع فشل بسبب عدم حصوله على الأصوات المطلوبة[1].

---

(1) المصدر نفسه، ص 108.

(2) كفاح عمان، المصدر السابق، ص [illegible]

(3) الدول هي: أفغانستان، الجزائر، غينيا، أندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، السعودية، السودان، سورية، تونس، مصر، اليمن ويوغسلافيا.

قررت الجمعية العامة في 11 كانون الأول 1963 تشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق في عمان، وتألفت اللجنة من مندوبي أفغانستان، النيبال، نيجيريا، السنغال وكوستاريكا، إلا أن بريطانيا عرقلت عمل اللجنة وحرضت سلطان مسقط على منع اللجنة من دخول الأراضي العمانية، ولذلك لم يكن بوسع اللجنة إلا أن تقوم بدراسة قانونية وتاريخية، فضلا عن زيارة بعض الدول العربية[2].

وصلت اللجنة إلى بغداد في 6 حزيران 1964، وقدم مكتب دولة إمامة عمان في بغداد مذكرة إلى اللجنة عرض أثناءها حقيقة الأوضاع في عمان، وسياسة التنكيل والإرهاب التي تتبعها قوات الاحتلال البريطاني ضد شعب عمان[3].

قدمت اللجنة تقريرها في 22 كانون الثاني 1965، مستعرضة المحاولات السابقة لطرح قضية عمان أمام هيئة الأمم المتحدة، وأشار التقرير إلى أن الإمامة هي من تحمست لتدويل القضية العمانية، وركز التقرير على أن النظر في قضية عمان يجب أن يكون من زاوية جديدة، باعتبارها قضية استعمارية أطرافها الشعب العماني والاستعمار البريطاني، وان عمان تشمل جميع القسم الجنوبي الشرقي لشبه جزيرة العرب.

لم تناقش الجمعية العامة التقرير، بل أرجأت مناقشته إلى الدورة العشرين عام 1966، وحولت التقرير إلى اللجنة الرابعة. وفي عام 1966 قامت اللجنة الرابعة بالنظر في التقرير الذي قدمته إلى اللجنة الخماسية، فقام المندوب البريطاني بتوجيه النقد إلى تقرير

---

(1) إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان أثناء القرن العشرين 1913-1975، ط1، (قطر: دار الازهاري 1989)، ص 229.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1974)، ص 311.

(3) للاطلاع على تقرير اللجنة ينظر: صلاح العقاد، تقرير الأمم المتحدة عن قضية عمان، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، مجلد 1، يوليو 1965، ص ص 141-145.

اللجنة، نافيا كل ما ذكره من وجود سيطرة استعمارية معللا ذلك بأن اللجنة تبحث في أمور داخلية لبلد موحد ولم تبحث خلافا بين بلدين[1].

ورداً على ما قاله مندوب بريطانيا، قام وزير الخارجية العراقي[2] الدكتور عدنان الباجه جي ومعه مندوبو كل من تشيكوسلوفاكيا (السابقة) والجبر وسورية بالرد عليه قائلين: نؤكد وجود علاقة استعمارية قائمة بين بريطانيا وعمان، وإن عمان ليست لديها مسؤولية الفصل فيما يخص الشؤون الداخلية والخارجية[3].

وأثناء الجلسة التي عقدها مجلس الوصاية في 18 كانون الأول 1966، ألقى مندوب العراق كاظم الخلف[4] خطابا طالب فيه بوجوب الاعتراف الفوري بحق الشعب العربي العماني في تقرير المصير والاستقلال، ودعا إلى سحب القوات البريطانية من عمان تطبيقا لقرارات الجمعية العامة الأخيرة بتصفية القواعد العسكرية من أراضي الدول الخاضعة للنفوذ الاستعماري[5].

وانتقد الخلف سياسة بريطانيا في عمان وتكتمها على كل ما يجري، واستخدامها أقسى أنواع التعذيب والإرهاب اللاإنساني في معاملتها للعمانيين المدافعين عن أرضهم. قائلا: إن بريطانيا تحاول أن تخفي عن العالم حقيقة الموقف في عمان، فهي تمنع تسرب أنباء كفاح الشعب العماني ولا تنشر أية معلومات عن قواعدها العسكرية، وهي تحاول كذلك

---

(1) شهداد، المصدر السابق، ص 245.

(2) عين الباجه جي وزيرا للخارجية في 12 كانون الأول 1965.

(3) شهداد، المصدر السابق، ص 245.

(4) ولد في النجف عام 1922، دخل الحكومة في سن السادسة وتخرج بعد خمس سنوات ، ثم التحق بثانوية النجف وكان مولعا بالشعر، بعد أن أنهى الثانوية التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت، حصل على شهادة بكالوريوس إدارة أعمال، عين في السلك الدبلوماسي مع المفوضية العراقية في القاهرة، وعين فيما بعد مندوبا للعراق في منظمة الأمم المتحدة. ينظر: كاظم الخلف، ذكريات دبلوماسية، (بغداد: وزارة الخارجية القسم الصحفي، 2002)، ص ص 18–45.

(5) صحيفة الجمهورية، العدد 1058، الاثنين 19 كانون الأول 1966.

التحكم على الإرهاب والمعاملة اللاإنسانية التي يلقاها أحرار عمان المكافحون من أجل حرية بلادهم"[1].

وأشار في خطابه إلى عدم امتثال بريطانيا لتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بعمان، واعتبر ذلك تحديا للمنظمة الدولية وقراراتها الخاصة بتصفية الاستعمار. فقال: إن بريطانيا لوق هذا وذاك لم تطبق قرارات الأمم المتحدة بخصوص عمان، وعدم امتثالها هذا يعتبر تحديا لوجود المنظمة الدولية وقراراتها الخاصة بتصفية الاستعمار وتحقيق الحرية لشعوب العالم المستعمرة"[2].

واختتم الخليفة خطابه بالإشارة إلى أن بريطانيا تسعى من أثناء وجودها في المنطقة إلى السيطرة على النفط، إلا أن هذه السيطرة مؤقتة لأنه مهما طال بها الوقت فإنها سوف تنسحب وتخرج من الجزيرة العربية. ثم قال: إن بريطانيا تسعى في الوقت ذاته إلى الإبقاء على سيطرتها على موارد عمان الغنية بالنفط ولكنها لا يمكن أن تبقى في الجزيرة إلى ما لا نهاية، ... وهكذا فمن الأنسب لبريطانيا أن تعمل على جلاء قواتها وفسح المجال أمام سكان المنطقة في تقرير مصيرهم بكل حرية"[3].

حاولت بريطانيا ومن أثناء سيطرتها على منطقة الخليج العربي عن طريق عقد اتفاقيات مع مشايخ هذه المنطقة، للحفاظ على مصالحها، كما أنها لم تلتزم بقرارات الجمعية العامة التي صدرت بحق للمستعمرات، والتي تدعو إلى منح هذه الشعوب الاستقلال وحق تقرير المصير، إلا أن ظهور النفط وأهميته لبريطانيا جعلها تسعى إلى خلق نوع من الاستقرار في المنطقة تمهيدا لاستغلال النفط، والتي بدأتها فعلا منذ العام 1967[4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) العقاد، التيارات السياسية، ص 306.

رأت بريطانيا أن مصلحتها تقتضي وجود وحدات سياسية أكبر في المنطقة، لأن التعامل مع حكومة واحدة أيسر منه مع دويلات متعددة وكذلك خوفها من تعرض مصالح شركات النفط للأضرار نتيجة للمنازعات على الحدود والمياه الإقليمية بين هذه الدويلات[1].

ونتيجة لهذه السياسة التي انتهجتها بريطانيا في المنطقة، والتي مثلت نوعا من التهدئة، لم تحدث أي تطورات على القضية العمانية داخل أروقة الأمم المتحدة، حتى 7 تشرين الأول 1971 عندما أجازت الجمعية العامة قبول عمان عضوا في هذه المنظمة بأغلبية (117) صوتاً، واعتراض عضو واحد هو اليمن، وفي نفس اليوم صادقت الجمعية العامة على قرار يدعو إلى الانتهاء من موضوع عمان[2].

سابعا : موقف العراق في الأمم المتحدة من حرب حزيران 1967 :

في 15 أيار 1967 أقدمت مصر على طلب سحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، والتي وضعت بعد حرب عام 1948، بحجة انقضاء أسباب وجودها، مما أدى إلى تجميع هذه القوات في قطاع غزة، وفي مساء يوم 16 أيار وجه إسحاق رابين[3] رئيس الأركان العامة الإسرائيلي الدعوة لجميع رؤساء الأركان للبحث في أمور تتعلق بأمن

---

(1) صلاح العقاد، اتحاد إمارات الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 26، مجلد 7، اكتوبر 1971، ص 236.

(2) شهداد، المصدر السابق، ص 252.

(3) عسكري وسياسي صهيوني بارز، ولد في القدس عام 1922، درس الزراعة واصبح في عام 1947 نائب قائد البالماخ (سرايا العاصفة)، وعمل في منطقة القدس عام 1948، تولى تدريب الجيش الإسرائيلي لمع اسمه في حرب حزيران 1967، تولى رئاسة الوزراء في (إسرائيل) عام 1974. ينظر: الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، ص ص 777–778.

(إسرائيل)، والموقف العسكري، والظروف الإستراتيجية القائمة، ودرجة استعداد القوات الإسرائيلية المسلحة لشن الحرب[1].

في صباح يوم 5 حزيران 1967 قامت مجموعة من الطائرات الإسرائيلية وعددها (174) طائرة بمجموعة من الغارات المتزامنة على قواعد في العمق المصري في وادي النيل ابتداء من قاعدة أبو صوير على الضفة الغربية لقناة السويس وحتى مطار الأقصر في جنوب وادي النيل، معلنة بدء العدوان الإسرائيلي على مصر[2].

وعلى اثر بدء القوات الإسرائيلية هجومها على مصر، أصدرت الجمهورية العراقية بياناً في 5 حزيران 1967 بتوقيع رئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف[3] (1966-1968) جاء فيه: تُعلن حكومة الجمهورية العراقية إلى كافة دول العالم أنها في حالة حرب مع العصابات الإسرائيلية، وستعتبر كل دولة تساعدها أو تؤيدها قائمة بعمل عدواني تجاه الجمهورية العراقية، الأمر الذي يجعلها في حل من اتخاذ أي إجراء حيال تلك الدولة أو الدولة بما تقره القوانين والأعراف الدولية[4].

---

(1) طه المجدوب، هزيمة يونيو: حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف، (القاهرة: دار الهلال، 1988)، ص 73.

(2) محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967: حرب الثلاثين سنة، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص 710.

(3) ولد عام 1916 في بغداد، وهو شقيق الرئيس عبد السلام محمد عارف، انتمى إلى الكلية العسكرية عام 1936 وتخرج برتبة ملازم ثان، انتسب في الخمسينيات إلى تنظيم الضباط الأحرار، وفي عام 1964 أصبح لواء في الجيش العراقي، انتخب في [illegible] نيسان 1966 رئيساً للجمهورية العراقية بعد اجتماع عقده مجلس الوزراء والدفاع الوطني، وفي [illegible] تموز 1968 أطيح به . ينظر: الطعمي، المصدر السابق، ج3، ص ص 141-142.

(4) جورج خوري نصر الله، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ط1،ج3، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص [illegible]

وفي اليوم التالي اتخذ وزراء النفط العرب المجتمعون في بغداد قرارا بقطع النفط عن الدول التي تؤيد (إسرائيل)، وعندما أذاعت مصر في اليوم التالي للحرب اتهامها للولايات المتحدة وبريطانيا بمؤازرة (إسرائيل) في العدوان قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع البلدين، وأوقف ضخ النفط تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء النفط العرب[1].

دفع التوتر في المنطقة وظهور بوادر لحرب جديدة مجلس الأمن إلى عقد اجتماع طارئ للحيلولة دون تطور الوضع، فعقد اجتماع طارئ بتاريخ 24 أيار 1967، للبحث فيما يجري، ثم تواصلت هذه الاجتماعات قبل بداية الحرب وبعدها، واستمرت للمدة من 29 أيار-14 تموز 1967[2].

قرر مجلس الوزراء العراقي في 28 أيار 1967 إيفاد الدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية إلى هيئة الأمم المتحدة لتمثيل العراق في المناقشات التي ستجري حول الوضع المتأزم بين العرب والعصابات الإسرائيلية[3].

وقبل مغادرته إلى نيويورك صرح الباجه جي لوكالة الأنباء العراقية قائلا: إن سفري جاء بناء على رغبة مجلس الوزراء العراقي، واتصالات مسبقة مع مصر التي تم التفاهم معها حول هذه الخطوة، ونرجو أن يوفق العرب في مساعيهم السياسية والدبلوماسية لتثبيت حقهم وفضح العدوان الإسرائيلي وغاياته الحقيقية، وإني أفضل أن لا نطيل الكلام في هذه الظروف وندع الأعمال تتكلم[4].

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 4، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص 203.

(2) سمعان بطرس فرج الله، العدوان الإسرائيلي في مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد 9، مجلد 3، 1967، ص 50.

(3) صحيفة الجمهورية، العدد1209، الاثنين 29 أيار 1967.

(4) صحيفة الجمهورية، العدد 1210، الثلاثاء 30 أيار 1967.

واختتم الباجه جي كلامه قائلا: لا بد لي أن أكرر مرة أخرى بأننا بتوجيهات الرئيس عبد الرحمن محمد عارف سنبذل جهودنا في سبيل خدمة القضية من جميع نواحيها السياسية والدبلوماسية، وان العراق الذي كان سباقا في تلبية نداء الواجب، سيبقى في الطليعة دوما وابدا للدفاع عن مصالح الأمة العربية ولتحقيق أهدافها[1].

أثناء الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ 30 أيار 1967 ألقى وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي خطابا أشار فيه إلى التهديد الذي تعرضت له مصر من قبل (إسرائيل) بسبب رغبتها في الملاحة في خليج العقبة، وإنها سوف تستخدم القوة في الحصول على هذا المطلب. فقال: إن الأزمة الخطيرة التي تهدد السلام والأمن في منطقتنا قد نشأت من جراء تهديد (إسرائيل) بأنها ستشن حربا إذا لم تلب مطاليبها بشأن الملاحة في خليج العقبة[2]، في حين أعلمت الحكومة المصرية مجلس الأمن بأنها سوف لا تبدأ بالقيام بعمل هجومي ضد (إسرائيل) ما لم تقدم الحكومة الإسرائيلية مثل هذا التأكيد[3].

ذكر الباجه جي أن سبب المشكلة ووجود التوتر هي القضية الفلسطينية وما يجري في المنطقة هو انعكاس لهذه القضية التي ألقت بظلالها على المنطقة. فقال: إن المسائل التي نشأت عن سحب قوات الطوارئ الدولية وبضمنها مشكلة الملاحة في خليج

(1) المصدر نفسه.

(2) تشير إحدى الوثائق السرية الإسرائيلية إلى أن امن (إسرائيل) يمكن الحصول عليه من أثناء اختصار الطلبات الإسرائيلية على نزع السلاح في سيناء، وفي المقابل فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون على استعداد دائم لان تقدم لنا الضمانات الكافية لعدم عودة الظروف إلى ما كانت عليه قبل القتال، ربما يفيد صراحة أن خليج العقبة سوف يفتح أمام الملاحة الإسرائيلية. ينظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة، ط1، ج1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، ص ص 84–85.

(3) الباجه جي، صوت العراق، ص 103.

العقبة، ما هي إلا أعراض لصراع أعمق، وهو الصراع الذي شاعت على تسميته باسم (القضية الفلسطينية)[1].

وأضاف الباجه جي بأن (إسرائيل) وحدها من تهدد بالحرب، ويجب أن يكون هنالك منع لهذه الحرب، شرط أن لا يكون هذا المنع بالاستجابة لطلباتها. فقال: إن المشكلة المعروضة أمام المجلس هي منع (إسرائيل) من تنفيذ تهديدها، علماً أنها هي وحدها التي تهدد بشن الحرب، ولكن هذا المنع يجب أن لا يجري بالرضوخ إلى مطالبها، إن على المجلس أن يتناول القضايا الحقيقية التي هي في صميم الأزمة، والتي بدون حلها لا يمكن أن يستتب السلام في المنطقة، تلك القضايا المتعلقة بشعب فلسطين وحقوقه، والمتعلقة بضرورة إعادة النشاط للآلة المفضلة (يقصد بها قوات الطوارئ الدولية) التي أسسها مجلس الأمن نفسه لحفظ السلام في المنطقة[2].

بعد بدء العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية في 5 حزيران، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة، تقدمت مصر فيها بشكوى إلى المجلس متهمة (إسرائيل) بارتكاب عدوان غادر مع سبق الإصرار، وان مصر تدافع عن نفسها وفقا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة[3].

أصدر مجلس الأمن قرارين لوقف إطلاق النار بين الجانبين، القرار الأول رقم (233) في 6 حزيران 1967، والثاني بالرقم (234) في 7 حزيران 1967، طالبا فيهما وقف إطلاق النار فورا، وقد أعلنت (إسرائيل) ومصر وسورية بالتتابع قبولها لوقف إطلاق النار، وتوقف القتال على جبهتي مصر والأردن في 8 حزيران، وعلى الجبهة السورية في 10 حزيران، وكانت القوات الإسرائيلية عند وقف إطلاق النار قد وصلت إلى الضفة

---

(1) المصدر نفسه، ص 104.

(2) الباجه جي، صوت العراق، ص 106.

(3) سمعان بطرس فرج الله، الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد14، مجلد 4، أكتوبر 1968، ص 29.

الشرقية لقناة السويس، كما احتلت الضفة الغربية لنهر الأردن والقسم الغربي من مرتفعات الجولان[1].

وصف الباجه جي قرار وقف إطلاق النار بأنه استسلام تام لإسرائيل، وأعرب عن أسفه لأن المجلس قيد نفسه بالدعوة إلى وقف إطلاق النار دون شجب العدوان الإسرائيلي، وقال إن المجلس لم يقم بواجبه نحو العرب الذين كانوا ضحية العدوان[2].

وألقى وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي خطابا في مجلس الأمن بتاريخ 10 حزيران 1967، على اثر صدور قراري وقف إطلاق النار جاء فيه: كان لي شرف التعاون مع العديد من الممثلين في هذا المجلس كممثل لبلادي لدى الأمم المتحدة، ولما كنت باعتزاز اعتبر العديد منكم أصدقاء شخصيين لي، لذا أستميح معذرتكم إذا ما اديت بآرائي بصراحة ووضوح، علما بأن واجبي كانسان وكعربي يحتم علي ذلك، وإذا ما أخفقت بإدلاء آرائي بهذه الصراحة والوضوح فاني قد خنت ضميري كانسان، وقصرت بواجبي القومي العربي[3].

وصرح الباجه جي في خطابة إلى الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في دعم (إسرائيل) ووقوفها إلى جانبها، فضلا عن عدم رغبتها في إعادة الأمور إلى وضعها الصحيح قبل العدوان الإسرائيلي، أي انسحاب القوات الإسرائيلية من الأماكن التي احتلتها. فقال: كانت المناقشات تدور أثناء اليومين الماضيين لمعرفة ما إذا كان بالإمكان تبني قرار إيقاف إطلاق النار على ان يرافقه نداء الانسحاب للقوات المحاربة إلى الأماكن التي كانت ترابط فيها قبل بدء الأعمال الحربية، ولم يتم ذلك لان بعض الدول

---

(1) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن أعمال المنظمة حول الوضع في المشرق الأوسط من حزيران (يونيو) 1967 (رقم S/10929) في أيار (مايو) 1973، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973)، 17.

(2) صحيفة الجمهورية، العدد 1219، الخميس 8 حزيران 1967.

(3) صحيفة الجمهورية، العدد 1225، الأربعاء 14 حزيران

وأذكر منها بصورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت أن تسير إلا في هذا الاتجاه لسبب بسيط جداً، وهو أن (إسرائيل) نفسها لم توافق على السير بموجبه[1].

وفيما يتعلق بتواطؤ بعض الدول الغربية ووقوفها إلى جانب (إسرائيل)، يرى الباجه جي إن هذا الموضوع يمكن معالجته من أثناء وحدة العرب وتضامنهم، وتوحيد نشاطهم السياسي. فقال: أما كيفية معالجة هذا التواطؤ فلن يكون إلا بوحدة العرب وتضامنهم، واستعدادهم للعمل والتضحية، إن العمل السياسي الذي لا يقترن بالقوة، لن يكتب له النجاح، وهذا ما يجب أن يدركه العرب دوماً، فلنعمل على تقوية أنفسنا، ونعتمد على طاقاتنا وننظم صفوفنا ونوحد أنفسنا، وعندئذ يمكننا مواجهة هذا التحدي الاستعماري الصهيوني الخطير[2]. في هذه الأثناء قُدمت إلى مجلس الأمن سبعة مشاريع للتوصل إلى حل لقضية الاعتداء الإسرائيلي على مصر والدول العربية[3]. وأثناء الجلسة المسائية التي عقدتها الجمعية العامة في 3 تموز 1967، عقب الباجه جي على المشاريع المقدمة، فيما يتعلق بالمشروعين السوفيتي والأمريكي قال: إن العراق مستعد للتصويت على المشروع السوفيتي، لكنه سيصوت ضد المشروع الأمريكي لأنه يتيح لإسرائيل أن تجني ثمار عدوانها، كما أن المشروع الأمريكي يدفع دول المنطقة إلى حرب مرة أخرى، لأنه يسمح لإسرائيل باستمرار امتلاك الأراضي العربية[4].

أما بصدد المشروع الذي تقدمت به الدول غير المنحازة. قال الباجه جي: أنه لا يحتوي على إدانة لإسرائيل، إلا أنه بناء، كما انه خطوة إلى الأمام، لأنه يدعو (إسرائيل) إلى سحب قواتها، كما يدعو مجلس الأمن إلى بحث كافة المشاكل التي تتعلق بالشرق

---

(1) المصدر نفسه.

(2) صحيفة الجمهورية، العدد 1225، الأربعاء 14 حزيران 1967.

(3) للاطلاع على المشاريع ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ص 1024- 1035.

(4) صحيفة الجمهورية، العدد 1244، الثلاثاء 4 تموز 1967.

الأوسط، وان السماح لإسرائيل بإطالة احتلالها للأراضي العربية هو دعوة إلى استئناف القتال[1].

ومن المشروع الذي تقدمت به دول أمريكا اللاتينية. قال الباجه جي: إن لنا ثقة كاملة في حسن نوايا الدول اللاتينية، وإننا سوف نبحث ما جاء في مشروع قرارهم على ضوء ما سبق وأوضحناه من آراء، وإنني آمل في ان تبحث فيها إذا كنا نسمح بمبدأ خطير يسيطر على العلاقات الدولية، وهو استخدام القوة وفرض الشروط بعد ذلك لتحقيق المكاسب، إن مشروع القرار اللاتيني اغفل بعض الجوانب المهمة مثل مشكلة اللاجئين، وان العراق لا يستطيع تأييد هذا المشروع[2].

بادر الاتحاد السوفيتي إلى طلب عقد جلسة طارئة للجمعية العامة، فأرسل وزير الخارجية السوفيتي اندريو كروميكو(Andrei Gromyko) (1957–1985) خطابا في 13 تموز 1967 إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، طالب فيها بعقد جلسة طارئة للنظر في آثار العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية فورا إلى مواقعها الأولى على خطوط الهدنة[3].

وهنا نشير إلى أن الموقف السوفيتي آنذاك كان نتيجة للعلاقات القوية التي كانت تربطه بالعراق ومصر، كما أن السوفيت كانت لديهم رغبة واضحة في الحصول على مناطق نفوذ في العالم العربي، وخلق نوع التوازن مع الدول الغربية، نظرا لما تمثله المنطقة العربية من أهمية كبرى للسياسة الخارجية سواء للغرب أو للشرق.

أيد العراق هذه الدعوة وعقد مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 14 تموز 1967 جلسة استثنائية استمع من أثنائها إلى تقرير قدمه وزير الخارجية العراقي الدكتور الباجه

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) محمد فتح الله الخطيب، العدوان الإسرائيلي والجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 9، مجلد 3، يوليو 1967، ص 58.

جي عن تطورات القضية في الجمعية العامة، وقرر مجلس الوزراء على اثر ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول التي ساهمت في العدوان، ودعم العلاقات مع الدول التي ساندت وستساند الأمة العربية في موقفها الراهن[1].

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 أيلول 1967 على قرار يتضمن إحالة أزمة الشرق الأوسط إلى الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة، والتي ستفتتح في 19 أيلول 1967، وكانت نتيجة التصويت بأغلبية (93) صوتاً وامتناع (3) أعضاء عن التصويت[2].

وبذلك انتهت الدورة الطارئة للجمعية العامة المتعلقة بالعدوان الإسرائيلي على الدول العربية دون التوصل إلى قرار يدين (إسرائيل) أو يدعوها إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها بعد هذا العدوان.

وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة بتاريخ 8 تشرين الأول 1967 حاول وزير خارجية (إسرائيل) أبا إيبان (1966–1974) استبعاد الأمم المتحدة من المناقشات الرامية إلى حل هذه المشكلة، من أثناء إصراره على عقد مفاوضات مباشرة مع الدول العربية. أجابه مندوب العراق الدكتور الباجه جي[3] قائلاً: إن الدول العربية أعلنت المرة تلو المرة أنها لن تكون البادئة بالعدوان، وان (إسرائيل) امتنعت عن إعلان الشيء ذاته، وعلى العكس من ذلك لقد هددت بإشعال نار الحرب ما لم الزمن ما تعتبره حقها في حرية الملاحة[4].

---

(1) صحيفة الجمهورية، العدد 1266، الخميس 15 حزيران 1967.

(2) صحيفة الجمهورية، العدد 1321، الثلاثاء 19 أيلول 1967.

(3) أعيد الباجه جي إلى منصب مندوب العراق في الأمم المتحدة بتاريخ 10 تموز 1967 بعد استقالة وزارة عبد الرحمن عارف.

(4) صحيفة الجمهورية، العدد 1337، الخميس 5 تشرين الأول 1967.

وفي رده على وزير الدفاع الإسرائيلي حول ما قاله بأن العرب أخطأوا، وكان المفروض عليهم أن يكونوا البادئين بتوجيه الضربة الأولى. قال الباجه جي: إن الوزير الإسرائيلي كرر قوله بأن الخطأ الذي ارتكبه العرب هو عدم توجيههم للضربة الأولى، إن مثل هذه الأفكار التي تظهر النية للعدوان، لا يمكن أن تتفق وميثاق الأمم المتحدة[1].

وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة بتاريخ 11 تشرين الأول، سعى الباجه جي بالتعاون مع الوفود العربية إلى استصدار قرار ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة[2]. فاجتمع الباجه جي بوزراء الدول الكبرى، وكذلك مع مندوبي ستين دولة من أعضاء الأمم المتحدة[3].

وأثناء هذه الجلسة ألقى الباجه جي خطابا حذر فيه الأمم المتحدة من ان فشلها في اتخاذ قرار بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران سيؤدي إلى حرب جديدة. فقال: "يكن من الواضح دون أي خطأ ان الفشل في معالجة المشكلة سيؤدي إلى حرب، إذ هنالك حدود لصبر أي شعب على ذل استمرار وجود قوات العدو على أراضيه[4].

وانتقد الباجه جي ما تزعمه (إسرائيل) من أن تحقيق السلام يتم بالدخول في مفاوضات مباشرة مع العرب، واعتبرها كسبا للوقت من أجل الحصول على المزيد من الأراضي وتشريد أهلها. فقال: إن هدف (إسرائيل) الحقيقي هو الإبقاء على الموقف دائما إلى أن تسنح فرصة جديدة لاحتلال المزيد من الأراضي وتشريد مئات الألوف من

---

(1) المصدر نفسه.

(2) عندما أعلن وقف إطلاق النار كانت (إسرائيل) قد احتلت شبه جزيرة سيناء في مصر ومرتفعات الجولان في سورية والضفة الغربية في الأردن.

(3) الباجه جي، صوت العراق، ص 127.

(4) صحيفة الجمهورية، العدد 1344، الخميس 12 تشرين الأول 1967.

العرب، أن (إسرائيل) لا تريد أن تقوم الأمم المتحدة بأي عمل، وهي تدعو إلى محادثات مباشرة كسبا للوقت، لتثبيت احتلالها في مصر والأردن وسورية[1].

وفي ختام كلامه خاطب الباجه جي أعضاء الأمم المتحدة طالبا منهم أن يكونوا منصفين وواقعيين في التعامل مع قضية لم تنتهِ بعد وإذا ما عجزت المنظمة الدولية عن إيجاد حل، فان الحرب قائمة لا محالة من جديد. فقال: لا أتوقع شخصا منصفا في هذه القاعة يتوقع من العرب بكل صدق وإخلاص أن يفاوضوا بينما أراضيهم تحت احتلال عسكري، ولا أظن أن الإسرائيليين سيخطون في يوم من الأيام في مفاوضات استسلام كهذه، إذا عجزت الأسرة الدولية عن إنهاء احتلال (إسرائيل)، لم يبق أمام شعبنا من سبيل آخر غير القتال، وربما كان قتالا غير متكافئ ودون أمل، ولكنه قتال يعيد الكرامة، واحترام الذات لأمة فقدت الشيء الكثير، لكنها لم تفقد إيمانها[2].

اصدر مجلس الأمن قراره ذي الرقم (242) في 22 تشرين الثاني 1967، هذا القرار الذي احتمل الكثير من التأويل بسبب وجود خلل في ترجمة النص الأصلي له، إذ نصت صيغة القرار التي كتبت باللغة الانكليزية أن على (اسرائيل) الانسحاب من أراض احتلت في النزاع المسلح الأخير، ويعلن الحق لكل دولة بأن تعيش في حدود آمنة معترف بها. في حين كانت الترجمة العربية للقرار تنص على أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، ولكن (إسرائيل) أصرت على إسقاط (ال) التعريف من كلمة أراضي، مما يعني انه لا يطلب منها الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، بل من بعضها، بشرط أن لا يؤدي مثل هذا الانسحاب إلى الأضرار بحقها في التمتع بحدود آمنة، ما أدى إلى رفض العرب لهذه الفكرة، فاستغلت (إسرائيل) هذا الغموض في نص القرار كي تستمر في احتلالها[3].

---

(1) صحيفة الجمهورية، العدد 1344، الخميس 12 تشرين الأول 1967.

(2) المصدر نفسه.

(3) الباجه جي، صوت العراق، ص ص 127–128.

إن الدول العربية في مواجهتها لإسرائيل داخل منظمة الأمم المتحدة تحتاج إلى القوة، لان منطق القوة منطق حاسم في مواجهة عدو جعل من القوة سنده ووجوده وأطماعه، وبالتالي فان من العبث أن نلقي اللوم على الأمم المتحدة في إزالة اثر العدوان الإسرائيلي، لان هذه المهمة تقع على عاتق العرب أولا وأخيرا[1].

---

(1) فرج الله، المصدر السابق، ص .

الفصل الرابع

موقف العراق من القضية الفلسطينية
في منظمة الأمم المتحدة

1945 - 1968

الفصل الرابع

موقف العراق من القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة

1945– 1968

أولاً: تطورات القضية الفلسطينية بين عامي 1939– 1947 وموقف العراق منها.

انضم العراق إلى عصبة الأمم عام 1932، وتصدى مندوب العراق في تلك المنظمة جعفر العسكري[1] أثناء الجلسة التي عقدتها المنظمة في 21 أيلول 1934 للمطالب التي طالب بها مندوب بولونيا بفسح المجال أمام الهجرة اليهودية الكبيرة إلى فلسطين، فرد عليه العسكري بتأكيده على ضرورة وجود ضوابط تحددها بـ (دقة فائقة)، وانه ليس من حق الدول حرمان العرب من ممتلكاتهم، وتمكين اليهود من الاستحواذ عليها، وان الهجرة اليهودية يجب ان لا تسبب أي ضرر للعرب بسبب تدهور الوضع الاقتصادي لعرب فلسطين[2].

إن الأحداث التي رافقت القضية الفلسطينية قبل نشوبها والمتمثلة بازدياد الهجرة وحدوث المشاكل بين العرب الفلسطينيين واليهود وتصاعد حدة التوتر بينهم، دفعت بريطانيا إلى السعي لامتصاص السخط العربي تجاه سياستها في فلسطين، ولاسيما أنها كانت متدينة عليه، لذلك عقدت بريطانيا مؤتمراً في لندن أطلق عليه مؤتمر الطاولة المستديرة وذلك في 7 شباط 1939، ودعت بريطانيا كلاً من العراق ومصر والسعودية

(1) أول وزير دفاع في الحكومة العراقية التي شكلها عبد الرحمن النقيب عام 1920، ولد في بغداد 1885 ولقب العسكري نسبة إلى قرية عسكر في محافظة السليمانية، تنقل في المناصب العسكرية، كان من أوائل المؤسسين للجيش العراقي، توفي عام 1936. ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990)، ص 42.

(2) عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية 1932–1941، ط1، (بغداد: مطبعة الجامعة، 1983)، ص 116.

وشرق الأردن واليمن للاشتراك فيه[1]. ووافقت بريطانيا على مشاركة وفد فلسطيني برئاسة جمال الحسيني وعضوية بعض الزعماء الفلسطينيين كموسى العلمي وجورج انطونيوس وحسين فخري الخالدي ويعقوب الغصين[2].

وفيما يتعلق بحضور الوفد الفلسطيني في المؤتمر فإن الحكومة البريطانية اقتنعت بوجهة نظر رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد الذي أشار على الحكومة البريطانية بأنه إذا ما أصرت على استبعاد المفتي فإن مصير المؤتمر الإخفاق، إذ يجب الاستماع إلى آرائه[3].

حاولت بريطانيا أثناء الاجتماع جمع الأطراف العربية مع اليهود، إلا أن العرب رفضوا ذلك، فاضطرت بريطانيا إلى الاجتماع بالعرب في الصباح والاجتماع باليهود في المساء طيلة أيام انعقاد المؤتمر[4].

كانت بريطانيا راغبة في عقد هذا المؤتمر في لندن في محاولة منها لإيجاد حل لمشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد ازدياد المقاومة العربية في فلسطين ضدها، ووجود تدهور في الوضع الدولي بصورة عامة وتعاظم الشعور العربي -الإسلامي المعادي لبريطانيا، واتجاه بعض الدول العربية إلى التقرب من دول المحور.

إلا أن الوفود المجتمعة في لندن لم تستطع التوصل إلى حل للمشكلة، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية وفي محاولة منها لامتصاص السخط العربي إلى إصدار بيان في 27 أيار 1939عرف بالكتاب الأبيض أعلنت فيه انه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين

---

(1) جلال يحيى، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1965)، ص 221.

(2)The Ministry of the british colonies, Cyprus telegram to sirlamson, Foreign office,30 th November, 1938.p.m. No, 620.

(3) يحيى، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، ص 223.

(4) خليل كنه، العراق أمسه وغده، ط1، (بيروت، 1966)، ص 103

دولة يهودية، وإنما تريد أن تقام في النهاية دولة فلسطينية مستقلة يقتسم فيها شعبا فلسطين العرب واليهود السلطة الحكومية على نحو يصون المصالح الحيوية لكليهما[1].

لاقى هذا التصريح رفضا قاطعا من قبل العرب، لأنه لا يحقق مطالبهم التي تتلخص في ظفر فلسطين باستقلالها ضمن اتحاد فيدرالي عربي، وتبقى عربية إلى الأبد[2].

تعرضت القضية الفلسطينية إلى الإهمال بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939، ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل ومع تطورات الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر مركز للنشاط اليهودي في العالم، وعلى هذا الأساس انعقد في الولايات وتحديدا في نيويورك في أيار 1942 مؤتمر بلتيمور الذي دعت لعقده منظمات يهودية أمريكية وحضره نحو ستمائة مندوب عن هذه المنظمات بجانب 67 مثلوا اللجان التنفيذية المقيمة في فلسطين، وترأس بن غوريون[3] (Ben Gourion) الفريق الأخير، واشترك في المؤتمر 11 عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من بينهم هاري ترومان –الرئيس الأمريكي فيما بعد-، ودعا المؤتمر إلى فتح باب الهجرة على مصراعيها

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين ط10، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص ص 301-302.

(2) المصدر نفسه، ص 303.

(3) زعيم صهيوني ورئيس وزراء ووزير خارجية سابق في (إسرائيل)، ولد في بولندا في بلدة بلونسك عام 1886، درس التوراة والتلمود في المدارس الحاخامية، بدأ نشاطه الصهيوني وهو فتى وهاجر إلى فلسطين عام 1906، واخذ يؤكد على مركزية المستوطنين الصهيونيين، ودرس القانون في اسطنبول، إبان الحرب العالمية الأولى ذهب ■ الولايات المتحدة الأمريكية وأسس جماعة الرواد، ساهم في تكوين الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني، وفي عام 1930 ساهم في تأسيس حزب الماباي، وفرض نفسه زعيما على الحركة الصهيونية بعد أن اخذ يعارض سياسة وايزمن، في عام 1948 أعلن عن قيام الدولة الصهيونية بنفسه، استقال من حزب الماباي وأسس حزب رافي عام 1965، أمسى منظمة الهاغاناه توفي عام 1973. ينظر: الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ص ص 573-574.

دون قيد أو شرط، وتشرف على شؤون الهجرة الوكالة اليهودية لا السلطة البريطانية، وتكوين فرق يهودية تقاتل بجانب الحلفاء كما هو الحال بالنسبة للفرق البولندية والتشيكوسلوفاكية وغيرها من الفرق، وتحويل فلسطين بأسرها إلى كومنويلث يهودي[1] وفي 6 تشرين الثاني 1943 صادق المجلس العام في المنظمة الصهيونية العالمية على هذا البرنامج، فأصبحت الحركة الصهيونية بأسرها تدعو إلى دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن[2].

ونشرت صحيفة النداء العراقية في عددها الصادر بتاريخ 9 تشرين الثاني 1944 مقالا تحت عنوان (مشروع صهيوني خطير في فلسطين لإسكان 4 ملايين يهودي وإجلاء عرب فلسطين إلى العراق)، ومما جاء في هذا المقال: تقدم الدكتور لودر ملك المدير المساعد لمصلحة الأراضي في الولايات المتحدة الأمريكية وخبير الأراضي والماء لدى حكومة الصين ورئيس بعثة الجغرافية الأمريكية مشروعه تحت كتاب جديد باسم (فلسطين أرض المعاد)، وذكر في الكتاب أن اليهود أنفقوا على فلسطين منذ سنة 1917 أكثر من نصف مليون دولار، ومنذ سنة 1918 بدأ عدد اليهود في فلسطين يزداد من خمسين ألفا حتى بلغ 550 ألف نسمة في سنة 1943، اكتشف الدكتور لودر مشروعه في سنة 1939 عندما كان يجرب بالطائرة فوق نهر الأردن، ووجد أن وادي الأردن ينخفض عن سطح البحر بـ 1300 قدم، ويمتد مسافة قليلة عن شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وهذه الظاهرة يمكن استغلالها لتكوين مصدر نفيس لتوليد قوة كهربائية عظيمة، وبتنفيذ هذا المشروع يمكن

---

(1) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1966)، ص ص 132-133.

(2) طاهر خلف البكاء، فلسطين في أثناء الحرب العالمية الثانية 1919-1945، مجلة كلية المعلمين، العدد 28، السنة 8، (بغداد: 2001)، ص 160.

إنشاء عدد كبير من المزارع والمصانع لإيواء 4 ملايين من اليهود المشردين في أوربا، زيادة على المليون و800 ألف نسمة، وهم سكان فلسطين الحاليون من عرب ويهود[1].

إن ما تقدم يشير إلى الدور الكبير الذي مارسته بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد الكيان اليهودي وزرعه في فلسطين، ويظهر كذلك ضعف النظرة السياسية العربية تجاه ما كان يجري من مؤامرات أو دسائس تحاك ضد فلسطين، ولاسيما أن اغلب الأنظمة السياسية العربية آنذاك كانت أنظمة فتية تسعى للحفاظ على وجودها واستقرارها السياسي في خضم صراع دولي كبير عليها، وكانت فلسطين التجربة الأكثر مرارة وقسوة في سلسلة المخاطر التي تعرضت لها الأمة العربية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

إن وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الصهيونية ومساندتها لهم اظهر النظرة الضيقة التي تنظر من خلالها الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة إلى العرب والمسلمين، متناسية الدور الذي أداه العرب أثناء الحرب العالمية الثانية ووقوفهم إلى جانب الحلفاء، إن هذه السياسة ولدت ردة فعل كبيرة في العراق، مما دعا برئيسي مجلسي الأعيان جميل المدفعي والنواب رضا الشبيبي إلى توجيه برقية احتجاج إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي الأمريكيين تجاه السياسة الأمريكية، جاء فيهما: "نوجهنا نحن العراقيين بالسياسة التي أعلنها أخيرا حزبكم في الانتخابات وخلاصتها تأييد هجرة اليهود والصهيونيين إلى فلسطين دون قيد أو شرط حتى يتسنى إنشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور" وأضافا أيضا أن ما يؤلمهما حقا تجاهل الحقيقة من قبل بعض الأحزاب الأمريكية فيما يخص فلسطين، وخطط المهاجرين ان يعودوا إلى أوطانهم في أوربا وذلك بعد تحررها واستتباب الأمن والطمأنينة فيها، في ظل العدالة والحكومات الديمقراطية، كما نوها أيضا إلى أن اليهود عاشوا في ظل الدول العربية قرونا كثيرة سعداء مطمئنين، وفي وسعنا نحن العرب أن نفاخر بتسامحنا تجاه اليهود وعطفنا عليهم، ونحن لا

---

(1) صحيفة النداء، العدد 66، الخميس 9 تشرين الثاني 1944.

نسلم مطلقا بأن البلدان الديمقراطية الأخرى تفضلنا في حسن معاملتنا لليهود وسائر الأقليات، مشيرا أيضا إلى أن قادة الحزبين الرئيسين في أمريكا يعلمون طبيعة الروابط العربية بالحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ أن كثيراً من العرب يقاتلون الآن جنبا إلى جنب مع الجيوش الحليفة في سبيل قضية الديمقراطية وفي سبيل إنشاء عالم جديد أفضل، لذا طالبا في ختام برقيتهما بضرورة أن لا تقدم الولايات المتحدة بإرغام عرب فلسطين الذين يربو عددهم على مليون مسلم ومسيحي بالتخلي عن حقوقهم في بلادهم للدخلاء المهاجرين، ولنا وطيد الأمل بان حزبكم سوف لا يجد أية خطة سياسية لو طبقت في فلسطين لن ينتج عنها إلا الخراب والدمار وسفك الدماء في فلسطين، وهي الأرض المقدسة[1].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي إطار سعي الدولتين البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية من اجل إقامة دولة (إسرائيل) في أرض فلسطين، قررتا تشكيل لجنة مشتركة في بداية عام 1946 لتقصي الحقائق في فلسطين (لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية)[2]، فاجتمعت هذه اللجنة بممثلي الدول العربية في القاهرة، وأثناء الاجتماع

---

(1) صحيفة النداء، العدد 68، الأحد 12 تشرين الثاني 1944.

(2) تكونت اللجنة من ستة أعضاء أمريكان وستة أعضاء بريطانيين من بينهم عناصر معروفة بتأييدها التام للصهيونية. الأعضاء الأمريكان هم: القاضي هتشيسون، السفير فيليبس ممثل روزفلت في الهند، بارتلي كرام مؤلف كتاب (خلف الستار الحديدي)، جيمس ماكدونالد مؤلف كتاب (بعثتي في (إسرائيل))، البروفيسور ايديلوت مدير معهد الدراسات العليا في برنستون و المستر بكستون محرر بوستون جيرالد. أما الأعضاء البريطانيون فهم: السير جون سنكتون القاضي في المحكمة العليا، المستر كريك المستشار الاقتصادي لبنك ميدلاند، السير فردريك ليجت ممثل بريطانيا في مكتب العمل الدولي، اللورد موريسون العضو العمالي في البرلمان والميجر منتهام بولر المكرتير البرلماني لوزارة الأشغال سابقا، والمستر كروسمان. ينظر: احمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: أمريكا في خدمة الدولة اليهودية 1939-1947، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، 1972)، ص ص 285-287.

ألقى وزير خارجية العراق محمد فاضل الجمالي خطابا أمام اللجنة أكد فيه حق العرب الطبيعي في فلسطين، وانتقد المزاعم الصهيونية ودحضها، ودعا اللجنة إلى زيارة بغداد[3].

وقد أشار الجمالي في خطابه أمام اللجنة البريطانية الأمريكية في القاهرة في شباط 1946 إلى عوامل عديدة لاهتمام العراق بالقضية الفلسطينية، والتي تمثلت في:

- كون فلسطين الميناء الطبيعي للعراق على البحر المتوسط وبخاصة لتصدير نفطه.
- إن حل قضيتها يحول دون إحداث اضطرابات ضد اليهود في العراق والبلاد العربية المجاورة.
- إن قيام دولة يهودية في فلسطين يعتبر خطرا جسيما على كيان العراق السياسي والاقتصادي والقومي وبخاصة انه سيحول دون تحقيق الوحدة العربية باعتبار فلسطين قلب الوطن العربي.
- انه ليس هناك أي مبرر لحرمان عرب فلسطين من أن تطبق عليهم مبادئ الحق والعدل والديمقراطية، سيما أنها كانت من الأقطار العربية الموعودة بالاستقلال في مراسلات حسين مكماهون[1].

وبناء على الدعوة السابقة التي وجهها وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي، زارت اللجنة بغداد في 16 آذار 1946[2]. وعقدت اللجنة عددا من الاجتماعات مع المسؤولين العراقيين وعلماء دين وشخصيات عراقية بارزة. وكانت من

---

(3) جهاد مجيد محيي الدين، العراق والسياسة العربية 1941-1958، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1980)، ص 117.

(1) ممدوح عارف الروساله العراق وقضايا المشرق العربي القومية 1941-1958، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 199. وللاطلاع على مراسلات الشريف حسين الأول والسير هنري مكماهون، ينظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)، ص ص 545-577.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص 117.

التقت بهم اللجنة السيد مزاحم الباجه جي[3] التي أدلى بشهادته أمام اللجنة في 16 آذار 1946، وصرح لصحيفة الزمان البغدادية في أعقاب اجتماعه باللجنة قائلا: إن نوايا الصهيونيين وسياسة بريطانيا في فلسطين منذ صدور وعد بلفور الظالم كانت على الدوام سافرة المعالم والمغازي، بينما كانت جهود الفلسطينيين منذ ربع قرن في سبيل تخليص فلسطين من الخطر الذي يهددها مستمرة فضحوا في ذلك كثيرا وعرضوا كل ما يملكون للفوز بأماني بلادهم... أما الحكومة العراقية فلم تهتم بالقضية الفلسطينية إلا أخيرا، والتي اعتبر بعض الرجالات في البلاد العربية مسؤولين مباشرة عن تفاقم خطر الصهيونية، وإنهم لم يساعدوا الشعب الفلسطيني في جهادهم ولم يشجعوا الحركات المقاومة للصهيونية في بلادهم[1].

وبعد انتهاء عمل اللجنة صدر بيان عراقي يقول بان اللجنة قابلت شخصيات سياسية رسمية وأعضاء في البرلمان ورؤساء بعض الأحزاب وممثلي بعض الجمعيات ورؤساء بعض الصحف ورجال دين، حيث أدلو بشهاداتهم التي اتصفت بالقوة والصراحة والإخلاص والاتزان، مما دعا اللجنة أن تعرب عن ارتياحها التام[2].

بعد الزيارات التي قامت بها اللجنة لعدد من البلدان العربية واطلاعها على الحقائق ووجهات النظر، قدمت تقريرها النهائي للحقائق والذي عبر عن رغبة صريحة من قبل هاتين الدولتين لإسكان اليهود في فلسطين، فكان من نصوص هذا التقرير:

---

(3) ولد مزاحم الباجه جي في البغيلة قرب مدينة الكوت عام 1890، من قبيلة عبدة المتفرعة من عشيرة شمر، عمل مفتشا في الدائرة السنية العثمانية، انضم أثناء تواجده في اسطنبول إلى المنتدى الأدبي، عاد إلى بغداد عام 1911، انتخب عضوا في المجلس التأسيسي عام 1924 عن لواء الحلة، ثم أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء العراق. ينظر: عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي: سيرة سياسية، (لندن: مركز الوثائق والدراسات التاريخية، 1989)، ص ص 11-47.

(1) الباجه جي، مزاحم الباجه جي، ص ص 267-268.

(2) عبد التواب احمد محيب، العراق والقضية الفلسطينية بين 1936-1947، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، (القاهرة 1978)، ص ص 203- 204.

- السماح لمئة ألف يهودي بدخول فلسطين في عام 1946 مع إبقاء الهجرة قائمة.
- رفع قيود انتقال الأراضي الواردة في الكتاب الأبيض لسنة 1939.
- إخراج فلسطين من نظام الانتداب إلى نظام الوصاية الدولية والحيلولة دون قيام دولة عربية أو دولة أغلبية سكانها من العرب[1].

كما تضمنت توصيات اللجنة إلى أن فلسطين هي الحل لمشكلة إعادة توطين يهود أوربا، ورفض إقامة دولة عربية أو يهودية، واقترح نظاما لا تتوقف فيه الهجرة اليهودية على موافقة العرب ولا تستمر في فلكه بصورة تؤدي إلى أغلبية يهودية[2].

وعلى اثر صدور هذا التصريح أذاعت الحكومة العراقية بيانا جاء فيه: "لقد أنهت هذه اللجنة مهمتها في الشرق الأوسط وقدمت تقريرها إلى الجهات البريطانية والأمريكية المختصة في أول أيار 1946، فإذا به يثبت سياسة الغدر البريطاني بالعرب، ويعلن اتفاق بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على ضرب القومية العربية في صميمها، وجعل فلسطين ميدانا لحروب ماحقة بين العرب واليهود...، ولم يكن العالم العربي يومئذ في مستوى الأحداث لتخلفه في جميع الميادين، ولم يكن واعيا لأبعاد المؤامرة الصهيونية ومخططاتها لضعفه من جهة، ولقوة الصهيونية العالمية من جهة أخرى[3].

وعلى اثر صدور توصيات اللجنة تشكلت في العراق في 2 أيار 1946 لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين، فانتخبت من كل حزب ثلاثة أعضاء، وأصدرت اللجنة في 6 أيار نداء إلى الشعب العراقي استعرضت فيه جرائم الاستعمار منذ وعد

---

(1) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي أوراق خاصة، (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1974)، ص 139.

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربي (الكويت: عالم المعرفة 1978)، ص 60.

(3) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص 19.

بلفور، وإخطار توصيات لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية، كما وجهت اللجنة في 18 أيار مذكرة إلى رئيس الوزراء تطالب فيها:

- تبليغ الحكومة البريطانية بان العراق يعد سلامة البلاد العربية وحدة لا تتجزأ وان إقدام بريطانيا على تأييد ما ورد في التقرير عملا عدائيا تجاه العراق والعرب.

- عرض القضية على مجلس الأمن.

- مطالبة الحكومة بتقديم اقتراح إلى الجامعة العربية بأن لا حل لقضية فلسطين الا بإعلان استقلالها دولة عربية ديمقراطية حرة[1].

عقدت الجامعة العربية اجتماعها في بلودان في سورية في أوائل حزيران 1946 لدراسة تقرير اللجنة البريطانية-الأمريكية، فانتقدت الجامعة العربية التقرير ونددت بتحيزها وتوصياتها، فاقترح بعض المسؤولين العرب ومنهم رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي (23 شباط 1946-أيار 1946) اللجوء إلى الأمم المتحدة، إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام (1945-1952) اعترض على هذا الاقتراح لأنه كان يخشى أن تتخذ الهيئة الدولية قراراً في غير صالح العرب[2].

وكان مجلس الجامعة العربية قد قرر أن توجه الدول العربية مذكرة إلى الحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات مع العرب لإنهاء الوضع الراهن في فلسطين، وقد وافقت الحكومة البريطانية على الطلب ودعت الحكومة العراقية إلى إيفاد ممثليها إلى مؤتمر يعقد في لندن قبل أن تعقد هيئة الأمم المتحدة اجتماعها في 23 أيلول 1946[3].

---

(1) محمد عريد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1897-1968، (بغداد: مطبعة الأديب، 1997)، ص 155.

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين 1945-1949: دراسة وثائقية، ط1، (القاهرة: دار الشروق، 1986)، ص ص 103-104.

(3) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص 104.

وفي هذه الأثناء وبينما كانت الدول العربية تنتظر من بريطانيا حلاً للقضية الفلسطينية، أعلن هربرت موريسون[1] (Herbert Morrison) رئيس مجلس اللوردات البريطاني في 31 تموز 1946 الوضع الجديد لسياسة الحكومة البريطانية إزاء قضية فلسطين، وتمثلت السياسة الجديدة بإعلان مشروع موريسون الذي تضمن تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية تتمتع بقسط من الحكم الذاتي، وتخضع لإشراف حكومة مركزية[2].

وما إن أعلنت الحكومة البريطانية عن مشروعها الجديد لفلسطين حتى أذاع مجلس الوزراء العراقي بياناً في 15 آب 1946 جاء فيه: كانت قد وجهت الحكومة العراقية بناء على قرار مجلس الجامعة العربية المنعقد في بلودان دعوة للحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات لإنهاء الوضع الراهن في فلسطين، فقبلت الحكومة البريطانية هذه الدعوة،... وفي الوقت نفسه بوغتت الحكومة العراقية بإعلان الحكومة البريطانية ببرلمانها الخطة الجديدة المقترحة لفلسطين، وأبلغت الحكومة العراقية بتفاصيل تلك، التي من الطبيعي والبديهي أن لا تعتبرها مقبولة، ولما كان إعلان هذه الخطة يضع البلاد العربية أمام وضع جديد، ترى الحكومة العراقية أنه ليس في وسعها الموافقة على الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ما لم تتأكد من النقاط الآتية[3]:

- رفض التفاوض مع اليهود.

---

(1) لورد بريطاني تولى إدارة وزارة الخارجية البريطانية بسبب مرض الوزير بيفن، وقدم مشروعه الجديد لحل القضية الفلسطينية في 31تموز 1946. ينظر: الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ج6، ص ص 435-434.

(2) للاطلاع على مشروع موريسون ينظر: فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني 1939-1949، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص ص 227-230.

(3) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص 104.

- عدم الاعتراف بأي صفة رسمية للحكومة الأمريكية في موضوع فلسطين، فالحكومة الأمريكية متطفلة على الموضوع.
- أن لا تقوم المفاوضات على توصيات لجنة التحقيق ولا على الخطة المقترحة من الخبراء الانكليز والأمريكان.
- يستنكر مجلس الوزراء الاقتراح القائل بتعويض عرب فلسطين بملايين الدولارات بعد قبول الاقتراح بتقسيم بلادهم، وكذلك يستنكر تقديم القروض للدول العربية إسكاتا لها، إذ ليس هناك من يسكت عن المطالبة بحق العرب الصريح.
- ترى الحكومة العراقية عدم الرد على الحكومة البريطانية حتى يتجلى الموقف في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي سيعقد في الإسكندرية، وقرر تخويل وزير الخارجية عرض هذه الخطة على وزراء خارجية الدول العربية، واستشارة الحكومة في بغداد حول أي تعديل، وسوف يحتفظ بسرية هذا القرار لكي لا يكون إحراجا لبعض الدول العربية بالرغم من ان الكتمان والسكوت يسببان توجيه النقد للحكومة العراقية[1].

قرر مجلس الوزراء إيفاد وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي للمشاركة في مؤتمر جامعة الدول العربية في الإسكندرية في 12 آب 1946، وقد أسفر الاجتماع عن رفض التقسيم والاشتراك في مؤتمر لندن على ضوء مقررات مؤتمر بلودان[2].

قررت بريطانيا عقد مؤتمر في لندن للتفاوض على مشروع موريسون، افتتح المؤتمر رئيس وزراء بريطانيا كليمنت اتلي (K.Atlee) (1945-1951) في 10 أيلول 1946 بحضور ممثلين عن الدول العربية المستقلة والأمين العام لجامعة الدول العربية[3]. وأثناء

---

(1) الرسان، المصدر السابق، ص [illegible].

(2) الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 120-121.

(3) الرسان، المصدر السابق، ص 223.

الاجتماع ألقى وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي خطابا بين فيه وجهة نظر الحكومة العراقية حول القضية الفلسطينية، وأشار الجمالي إلى أن العرب فقدوا ثقتهم بالدول الكبرى ولجانها التي تشكلها لحل القضية الفلسطينية لعدم اتصافها بالحيادية والمهنية. حيث قال: "رغبة العرب في العيش بسلام وطمأنينة، وأملهم في تسوية عادلة لقضيتهم بعد أن فقدوا الثقة باللجان الدولية وبياناتها الرسمية التي أهملت حقوقهم وأنصفت عدوهم، وان أساس المشكلة هي طبيعة الصهيونية وأهدافها التوسعية ومطامعها التي ليس لها حدود" وعن تعامل بريطانيا مع هذه القضية أكد الجمالي أن المشكلة محصورة بين العرب وبريطانيا، أن تسوية القضية أمر يخص العرب والحكومة البريطانية، ولا توجد ضرورة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية"، وأكد الجمالي رفض الحكومة العراقية لمشروع موريسون لأنه لا يحقق تطلعات الشعب العربي "لذا فان حكومتي لا مندوحة لها من تأكيد رفضها لمشروع موريسون كونه يؤدي إلى جعل قسم كبير من السكان العرب أقلية ضمن الدولة اليهودية، ولأنه يهدف إلى زيادة الهجرة اليهودية، فضلا عن كونه مطابقا لما أقرته لجنة التحقيق الانكلو-أمريكية[1]".

قدم العرب مشروعا مقابلا لمشروع موريسون في 30 أيلول 1946 يقوم على مجموعة من الأسس، واحتوى على بنود جديدة لم تذكر سابقا، فقد أعطى حق المواطنة الفلسطينية لليهود بعد إقامة عشرة سنوات متواصلة في فلسطين حسب قانون الجنسية الفلسطيني، وطلبت الحكومة البريطانية وقتا كافيا لدراسة المشروع، إذ فوت هذا المشروع الفرصة على بريطانيا في المماطلة لما تضمنه من مبادئ موضوعية لا يمكن الاعتراض عليها، لذلك جعلت بريطانيا موعد اقتراب انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة عذرا

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، كتاب وزارة الخارجية الدائرة السياسية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4884/ 311، و 48، ص 58.

لتأجيل المشروع بحجة إتاحة الفرصة للوفود المشاركة في حضور جلسات الأمم المتحدة، وتم تأجيل المشروع إلى 27 كانون الثاني 1947[2].

استؤنف مؤتمر لندن في 27 شباط 1947، وقد اعتذر وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن (Ernest Bevin) (1945–1951) من تحديد موقف الحكومة البريطانية من المشروع العربي بحجة أن ذلك يستدعي مشاورة اليهود، وفي معرض رد الجمالي على الوزير البريطاني الذي اتهم العرب بالمبالغة بالخطر الصهيوني قال: إن مخاوف العرب لها أسس حقيقية في تاريخ الصهيونية، وان أطماعها لن تقف عند حد وستهدد كيان العرب[1].

وعلى ما يبدو فان بريطانيا كانت راغبة في السير في موضوع فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة لاطمئنانها التام للتفوق الغربي داخل هذه المنظمة. مما سيؤدي بالتالي إلى تحقيق الغاية البريطانية من إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وهنا تجب الإشارة إلى وثيقة مهمة لوزارة الخارجية البريطانية تقول فيها بوجود إرادة قوية من قبل حكومة خفية أطلقت عليها مصطلح حكومة (X) دون الإشارة إلى ماهية هذه الحكومة، أثرت بشكل كبير على الحكومة البريطانية، ودفعت بها إلى السير في القضية الفلسطينية إلى منظمة الأمم المتحدة.

وحسب ما جاء في الوثيقة فان الحكومة الخفية اقترحت على بريطانيا التعامل مع هذه القضية على ثلاث مراحل، يأخذ شكلها الثالث تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وفقا لمبادئ مؤتمر سان فرانسيسكو من أثناء وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وبعد

---

(2) للاطلاع على تفاصيل المشروع، ينظر: محمد زاير الكوردي، القضية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة 1947–1956، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد 2006)، ص ص 44–45.

(1) الروسان، المصدر السابق، ص ص 226–228.

وضعها تحت الوصاية سوف تقدم هذه الحكومة خطة إلى الأمم المتحدة بخصوص الإدارة المستقبلية لفلسطين[1].

وتشير الوثيقة أيضا إلى أن الحكومة البريطانية ترى انه من المستحسن أن تتواصل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وفقا للنسب المقترحة في الكتاب الأبيض، وان الحكومة الحقية سوف توافق على العمل بهذا الأسلوب لأنه الأمثل للتعاطي مع الموقف في الوقت الحالي، وان هذا الاقتراح قد صيغ بطريقة لا تتعارض مع المشاورات المتعلقة باتفاقية الوصاية التي سيحل محل الانتداب القائم[2].

وأشارت الوثيقة أيضا إلى أن المناقشات المستقبلية بشأن القضية الفلسطينية سوف لا تشير إلى التوصيات التي اقرها الكتاب الأبيض الخاص بهذه القضية، وانه يجب أن تكون هنالك مناقشات مستفيضة مع الأطراف ذات العلاقة بهذه القضية، ولتحقيق ذلك ترى الحكومة البريطانية انه يجب تنفيذ روح الضمان المقدم عام 1939 بعدم السماح لأكثر من 750,000 مهاجر يهودي أضافي إلى فلسطين وذلك لضمان موافقة العرب[1].

إن الأحداث التي تعرضت لها القضية الفلسطينية قبل عرضها على منظمة الأمم المتحدة وبعد عرضها على هذه المنظمة، وتطورات الأحداث التي لازمت هذه القضية تؤكد صحة هذه الوثيقة، وتظهر مدى جهل الحكومات العربية بما يدور وراء الكواليس وما تخطط له بريطانيا ومن قبلها الأطراف المستفيدة مما يجري وفي مقدمتهم اليهود، كما أن تفاؤل العرب بوجود منظمة الأمم المتحدة وعدم تباين موقفهم من عرض القضية على منظمة الأمم المتحدة باستثناء العراق الذي أوضح في مناسبة سنذكرها لاحقا أن العراق لا يؤمل خيرا من عرض القضية على منظمة الأمم المتحدة إلا إذا كان العرب راغبين في ذلك، إذ ظهر ضعف تقديرهم وتوقعهم للمؤامرة الكبيرة التي تحيكها القوى

(1)A Telegram from fireigan office to Baghdad, D.3 25. p. m. October 22 nd, 1945, Repeated to Washington No 10602. p1.

(2)p.1. Ibid,

(1) ATelegram, Ibid, p2.

الكبرى والحكومات الخفية تجاه فلسطين، والتي أسهمت الحكومات العربية بصورة مباشرة وغير مباشرة في ضياعها.

وكان بيفن قد قدم اقتراحا إلى الحكومات العربية في 7 شباط 1947 لحل القضية الفلسطينية تضمن تطبيق نظام الوصاية البريطانية على فلسطين لمدة خمس سنوات لتهيئتها للاستقلال، مع منح سلطة واسعة من الحكم المحلي للمناطق المحددة التي تحتوي على غالبية عربية أو يهودية، أما بالنسبة للأقليات فتقع مسؤولية حمايتهم على عاتق المندوب السامي الذي يشكل مجلسا استشاريا نيابيا[2].

لخص الجمالي مشروع بيفن في برقية بعثها إلى وزارة الخارجية العراقية في 8 شباط 1947 قائلا: رأيي الشخصي أن لا فائدة من الاستمرار في المفاوضات، وان القضية يجب ان تعالج في الأمم المتحدة وطلب رأي الخارجية العراقية التي أجابته: إننا لا نؤمل خيرا من النظر في قضية فلسطين في الأمم المتحدة فإذا كانت أكثرية الدول العربية راغبة في ذلك لا مانع لدينا[1].

أما الممثلون للعرب فقد رفضوا مشروع بيفن وتقدموا برده وضعته لجنة ثلاثية كان الجمالي احد أعضائها خلاصته: تمسك العرب بحقهم في فلسطين وعدم شرعية الانتداب وظلم تطبيقه، ورفض الهجرة وفكرة التقسيم، ولا مبرر لعرض القضية على الأمم المتحدة إلا إذا أرادت بريطانيا ذلك. فلما كرر بيفن القول أن بعض الزعماء العرب موافقون على التقسيم أجابه الجمالي: إن العرب جميعا متفقون على رفضه[2].

وأثناء الاجتماع الذي عقده مجلس الأمة العراقي في 24 آذار 1947 اقترح الحصول على قرار جماعي من جامعة الدول العربية يتضمن:

---

(2) علي، فلسطين والانتداب، ص 240.

(1) الروسان، المصدر السابق، ص 229.

(2) الروسان، المصدر السابق، ص 229.

إبلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بأنهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين الآن وما يتمخض عنه من مخاطر تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم.

الذهاب إلى منظمة الأمم المتحدة لإعلان استقلال فلسطين كدولة عربية، وفي حالة الفشل فان دول الجامعة العربية تجد نفسها مضطرة إلى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها في مؤتمر بلودان والمتضمنة إعادة دول الجامعة العربية بصورة إجمالية النظر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والأمريكية.

- منع تصدير المواد الأولية التي تغذي المعامل الصهيونية سواء كانت هذه المواد مصنعة محلياً، أم ماراً بطريق الترانزيت، هذا فضلا عن مقاطعة استيراد البضائع الصهيونية بصورة حازمة.
- وفي حال فشل الجهود لإعلان استقلال فلسطين فأن دول الجامعة العربية ستجد نفسها مضطرة إلى تنفيذ المقررات السرية لمؤتمر بلودان، وهي إعادة دول الجامعة العربية النظر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والأمريكية، وكذلك مقاطعة استيراد البضائع الصهيونية بشكل حازم[1].

ثانيا: القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1947 وموقف العراق منها:

إن السياسة التي انتهجتها الحكومة البريطانية في طرح هذه المشاريع قد أقنعت العرب بأنه لا مناص من السير في هذه القضية إلى منظمة الأمم المتحدة، والتي لم يدرك في وقتها العرب إلى حد ما أن هذه المنظمة هي أداة بيد الدول الاستعمارية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

---

(1) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص 158.

ألقى وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن خطابا أمام مجلس العموم البريطاني في 18 شباط 1947 أشار فيه إلى أن بريطانيا قررت إحالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، ومما جاء في خطابه: "واجهت الحكومة البريطانية تصادما شديدا في المبادئ، يوجد في فلسطين نحو 1,200,000 عربي و 600,000 يهودي، ويرى اليهود أن النقطة الجوهرية في مبادئهم هي إيجاد دولة يهودية ذات سيادة، ويرى العرب أن النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في أي جزء من فلسطين حتى النهاية...، لذلك قررنا أننا لا نستطيع قبول أية من الخطط التي تقوم بها العرب أو اليهود أو فرض حل نضعه نحن، ولذلك توصلنا إلى أن الطريق الوحيد المفتوح أمامنا هو وضع المشكلة أمام قضاء الأمم المتحدة"[1].

وقد تناسى الوزير البريطاني أن المبدأ الذي استند إليه اليهود في مطالبهم بفلسطين قد أرست أسسه بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، فوضعت بريطانيا نفسها بموقف المحامي عن الحقوق اليهودية في فلسطين، وفي الوقت ذاته أصبحت الحكم بين العرب واليهود، وهو ما لا تقبل به أية أعراف أو قوانين أن يكون أحد طرفي النزاع حكما في قضية هي بالأساس مبنية على نظريات خاطئة، ومبنية على أسس عقائدية تسلب من العرب المسلمين حقهم في أرض مقدسة أرضاء لليهود.

قدمت بريطانيا في 2 نيسان 1947 طلبا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد جلسة خاصة لمناقشة القضية الفلسطينية[2]. وعلى هذا الأساس أرسل وزير الخارجية العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي خطابا إلى نائب الأمين العام للأمم المتحدة قال فيه:

---

(1) تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947 إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ترجمة فاضل حسين (بغداد: مطبعة الرابطة، 1956)، ص ص 65-66.

(2) صلاح العقاد، قضية فلسطين: المرحلة الحرجة 1945-1956، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1967)، ص 38.

إن حكومة العراق ترحب بعقد جلسة خاصة إذا كان الهدف منها تنفيذ مبادئ ونصوص ميثاق الهيئة على سكان فلسطين الشرعيين والقرار إعلان استقلالهم[1].

في 5 أيار 1947 أصدرت الجمعية العامة قرارا يقضي بمنح الوكالة اليهودية فرصة الإدلاء بشهادتها أمام اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار بـ 44 صوتاً مقابل رفض 7 أصوات، وامتناع 3، والدول الرافضة هي أفغانستان، مصر، العراق، لبنان، السعودية، سورية وتركيا[2].

كما قررت الجمعية العامة بتاريخ 7 أيار 1947 منح الهيئة العربية العليا لفلسطين[3] فرصة الإدلاء بشهادتها أمام الجمعية العامة[4]. فكانت تلك الخطوة الأولى التي رسمتها بريطانيا في سبيل تحقيق خططها في فلسطين من أثناء إضفاء الشرعية على الوكالة اليهودية في تمثيلها لشعب لا يمتلك أية أرض أو حدود، وبالتالي التمهيد للاعتراف بهذا الكيان من أثناء الضغط على الدول الأعضاء داخل هذه المنظمة للاعتراف بـ(إسرائيل) كدولة داخل أروقة الأمم المتحدة.

---

(1) سعيد، المصدر السابق، ص 215.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي 1947-1974، مراجعة وتحقيق جورج طعمه ط2، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)، ص3.

(3) تألفت اللجنة العربية العليا لفلسطين في أعقاب الاضطرابات التي حصلت بعد مقتل يهوديين في قرية بلعا، وفي 24 نيسان حث الحاج امين الحسيني الفلسطينيين على حضور صلاة الجمعة، وفي هذه الأثناء وبعد تأييد الاضطرابات بين العرب واليهود بدأت الاتصالات بين مختلف الأحزاب الفلسطينية لتوحيد القوى الفلسطينية، ونتيجة لذلك تشكلت اللجنة العربية العليا لفلسطين في 25 نيسان 1936، وتألفت من الحاج أمين الحسيني رئيسا والسيد احمد حلمي عبد الباقي أمينا ماليا والسيد عوني عبد الهادي أمينا للسر. للتفاصيل ينظر: إبراهيم ابو شقرا، مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني وثورة 1936-1939، ط1، (دمشق: دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 17-18.

(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص 3.

أرسلت الهيئة العليا وفدها[1] إلى الأمم المتحدة للمشاركة في الدورة الخاصة للجمعية العامة، إلا أن الوفد اليهودي احتج على مشاركة الوفد الفلسطيني في الاجتماعات بحجة أن عددا منهم كان في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لمنع أعضاء الوفد الفلسطيني من الدخول، إلا أنها عادت وسمحت لبعض منهم بالدخول[2].

وقد أشار مندوب العراق في الأمم المتحدة من أثناء تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية العراقية حول تشكيل لجنة تحقيق في مشكلة فلسطين صباح يوم 28 نيسان 1947 إلى انه يجب أن نصبر ونتعاون مع الأمم المتحدة إلى آخر مدى، والاستعداد للعواقب السيئة، أما ما تفعله اللجنة العربية العليا فيجب أن ينفصل تماما عن موقف الدول العربية وخططها بصفتها دولا مسؤولة وأعضاء في الأمم المتحدة، وخلط سياستها بسياسة اللجنة العربية العليا سيء العواقب على فلسطين[3].

حاول مندوب العراق في هذه البرقية التأكيد على العمل مع الأمم المتحدة إلى آخر مدى من اجل الحصول على حقوق العرب في فلسطين، ولعله كان قلقا من مواقف وفد اللجنة العربية العليا في عدم أهليته لممارسة المسؤولية الملقاة على عاتقه في قضية فلسطين.

قررت الجمعية العامة في 15 أيار 1947 تشكيل لجنة خاصة بفلسطين (UNSCP)[4] لإعداد تقرير بشأن فلسطين للنظر فيه في دورة الجمعية العامة المقبلة، وتألفت اللجنة من

---

(1) تشكل الوفد الفلسطيني من: أميل الغوري رئيسا وعضوية رجائي حسين، هنري كتن، عيسى نخلة، واصف كمال وراسم الخالدي، إلا أن واصف كمال وراسم الخالدي منعا من الدخول. ينظر: طاهر خلف البكاء، الأمم المتحدة وقضية فلسطين 1947، مجلة كلية المعلمين، العدد 29، السنة 8، (بغداد 2001)، ص 262.

(2) الكورجي، مصدر سابق، ص 52.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 4681/ 311، تقرير عن الاجتماع الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين، 4 ابريل-مايو [illegible] و36، ص 62.

(4) الأحرف مختصر لـ (United Nations Special Committee of Palestion)

مثلي استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأورغواي ويوغسلافيا[1].

عارض الجمالي تشكيل اللجنة الخاصة، وأعلن موقف الحكومة العراقية من الأسس التي ستسير عليها اللجنة في عملها، قائلا: إن موقف حكومتي يتلخص في طلب وحدة فلسطين واستقلالها على أسس ديمقراطية، وكان يجب درج نص الوحدة والاستقلال والديمقراطية، ولما لم ترد هذه المبادئ فان الوفد العراقي يصوت ضدها، ويحتفظ بحق حكومته في اتخاذ الموقف الذي تختاره إزاء اللجنة وتوصياتها[2].

ورغم معارضة تشكيل اللجنة، فان الجمالي أوصى حكومته أن تتصل بإيران احد أعضاء اللجنة لكي يؤيد فكرة الشهادة أمام اللجنة باعتبار العراق عضوا في الأمم المتحدة[3].

وأثناء الاجتماع السري الذي عقدته اللجنة الخاصة بفلسطين في صوفر بلبنان في 23 تموز 1947 ألقى وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي مذكرة عن الحكومة العراقية جاء فيها: "حضرة الرئيس وحضرات أعضاء لجنة التحقيق عن فلسطين لهيئة الأمم المتحدة، الشرف بالنيابة عن الحكومة العراقية أن ابدي بأني متفق في الرأي مع كل ما جاء في المذكرة التي قدمتها الدول العربية، وأرجو أن تسمحوا لي بأن اشرح في هذه المذكرة الإضافية بعض النقاط الواردة في تلك المذكرة بشيء من الإسهاب والتأكيد. وهي تتلخص بالنقاط الأربع الآتية:

- حقوق العرب وأمانيهم والاكتئاب على فلسطين.
- أهداف الصهيونية وادعاءاتها وأساليبها.
- الأمور التي تنطوي عليها مشكلة فلسطين.

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المصدر السابق، ص3.

(2) الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 131-132.

(3) سعيد، المصدر السابق، ص 216.

- استنتاجات واقتراحات[1].

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى الخاصة بحقوق العرب وأمانيهم والانتداب على فلسطين، فقد قال الجمالي: إن فلسطين جزء لا يتجزأ من (العالم العربي)، وهي واقعة في قسم حيوي منه، كما أن الوجهة الجغرافية كائنة في قلب الوطن العربي، فلو أراد أحد السفر على الطرق الاعتيادية التي تقطع العالم العربي من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب فعليه أن يمر في فلسطين... لقد انضم العرب إلى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى تحت قيادة المغفور له جلالة الملك حسين وأبنائه، وحاربوا من اجل تحرير العرب ووحدتهم بما في ضمنهم عرب فلسطين، ... ولكن ماذا كانت النتيجة؟ إن هذه النتيجة كانت خيبة آمالهم في أواخر الحرب العالمية الأولى، إذ انه صدر في عام 1917 تصريح بلفور الذي وعد فيه اليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وذلك بدون علم سكان فلسطين الأصليين او رضاهم[2].

وحول أهمية قضية فلسطين أوضح الجمالي ذلك بقوله: أننا نحن الذين في العراق تهمنا مشكلة فلسطين بصورة مباشرة، لا لأننا نرتبط مع فلسطين بجميع الروابط التي تكون امة واحدة فحسب، بل لان فلسطين واقعة من الوجهة الجغرافية في مركز جد حيوي للعراق من الوجهتين الاقتصادية والسوقية، وفضلا عن ذلك فان في العراق نحو من 150,000 ألف يهودي ترتبط مصالحهم ورفاهيتهم بمصالح البلاد ورفاهيتها بصورة عامة، وقد عاش المسلمون والمسيحيون واليهود في العراق معا بسلام ووئام لعدة قرون خلت؛ وبين من سياق قوله إن الخلاف الأساسي كان مصدره الصهيونية* لأنها سممت جو الانسجام والوئام بين اليهودي العراقي وأخيه غير اليهودي، وعليه يجب أن نتأكد من

---

(1) وزارة الخارجية، مذكرة العراق عن القضية الفلسطينية، قدمها باللغة الانكليزية معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين في اجتماعها السري بصوفر (لبنان) بتاريخ 23 تموز 1947، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1947)، ص 1.

(2) وزارة الخارجية، المذكرة، ص ص 1-2.

ان الصهيونية لا تقوم في العراق بتعكير صفو العلاقات الحسنة السائدة بين جميع مواطني العراق[1].

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية والتي تشير إلى أهداف الصهاينة وادعاءاتهم وأساليبهم، فقد قال الجمالي: إن العرب منذ صدور تصريح بلفور كانوا قد أعربوا عن تخوفهم من المطاليب الصهيونية واشمئزازهم منها، وبذلت الدولة المنتدبة جهد ما في وسعها لتهدئة مخاوف العرب من نوايا الصهيونية، ولكن الزمن والاختبار بررا مخاوف العرب هذه، أن الصهيونية تقدمت في بادئ الأمر بمطاليب وضيعة ثم انكشف النقاب من مطامعها فيما بعد رويدا رويدا، إن فلسطين تغزوها اليوم جماعات مسلحة من المهاجرين غير الشرعيين تنقلهم إليها البواخر، والإرهاب بالغ حده في كل مكان وزمان، وإذا لم يعد هذا عملا عدوانيا وانتهاكا بالسلم الدولي، فما هو العدوان إذن ؟؟؟[2].

وأضاف: إن الصهيونيين قد استعانوا بحجج كثيرة لتبرير السيطرة التي ينوونها على فلسطين، فأول هذه الحجج هي علاقتهم التاريخية بفلسطين، فهذه الحجة غير واردة لان العلاقات التاريخية بالبلدان والأراضي التي تسكنها الشعوب اليوم لا يمكن أن تبرر التنقلات بين سكان العالم، ... أما بشأن استمرار العلاقة الدولية التي لليهود في فلسطين فهذا لا يعطيهم الحق بالعودة إليها أيضا، لان فلسطين من الوجهة الدولية أرض مقدسة في نظر المسيحيين والمسلمين واليهود على حد سواء[3].

أما النقطة الثالثة التي تتعلق بماهية الأمور التي تنطوي عليها مشكلة فلسطين، فقد قال الجمالي: إن الأمور التي تنطوي عليها مشكلة فلسطين هي هل في الإمكان أن تسود مبادئ السلم والعدل؟، أم في الإمكان نجاح السيطرة بقوة المال والدعاية المشوهة والضغط السياسي والأعمال الإرهابية؟، ... ماذا يكون مصير هيئة الأمم المتحدة وتطبيق

---

(1) المصدر نفسه، ص 5.

(2) وزارة الخارجية، المذكرة، ص ص 5-6.

(3) المصدر نفسه، ص 7.

مبادئ ميثاقها في الوقت الذي يقوم فيه المهاجرون غير الشرعيين بغزو فلسطين، وتجري أعمال الإرهاب والعنف على مرأى ومسمع لجنتكم؟، ... نعم إن قضية فلسطين تترتب عليها أمور كثيرة، ومع ذلك فالمسألة بسيطة وعلاجها سهل التطبيق، فهي بسيطة بالرغم من ادعاءات الصهيونيين ودعاياتهم التي خلقت معضلة الرغبة في الغزو والسيطرة، وهي سهلة الحل على الرغم من عنف الإرهابيين لأننا نعتقد بأن الإرهاب سهل القضاء عليه إذا استعين بالحزم في إدارة الوضع"[1].

أما فيما يتعلق بالنقطة الرابعة والتي أشار فيها إلى الاستنتاجات والمقترحات، فقد أكد الجمالي على مجموعة من الآراء والتوصيات نلخصها بما يأتي:

- إن فلسطين جزء لا يتجزأ من العالم العربي.
- إن الانتداب ليس له أساس أدبي أو قانوني.
- إن مصدر هذه القلق هو الصهيونية السياسية ومطامعها المتزايدة.
- على الصهاينة كافة أن يفهموا جيدا انه لم يقطع لهم وعد بإنشاء دولة يهودية وانه ليس في الإمكان مطلقا تأسيسها في فلسطين أو في قسم منه.
- يجب إنشاء دولة ديمقراطية موحدة (Unitary) في فلسطين يقطنها شعب فلسطين في سلم ووئام بغض النظر عن عنصرهم أو دينهم.
- إن بعض الصهاينة يريدون إنشاء دولة يهودية مهما كانت صغيرة في بادئ الأمر والبعض من غير اليهود، ولم يدرسوا الوضع دراسة كافية يقترحون تقسيم فلسطين ولا يعلمون بحل للقضية.
- إن فلسطين مزدحمة الآن بالسكان بالنسبة لغيرها، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار فقر البلاد ونمو السكان الطبيعي وهذا هو الأمر الذي يقضي بوقف الهجرة بالمرة.

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 14-15.

على الدول أعضاء الأمم المتحدة أن تعترف بفلسطين كدولة ديمقراطية مستقلة وهكذا تصبح فلسطين عضوا في جامعة الدول العربية وفي هيئة الأمم المتحدة[1].

إن المذكرة التي ألقاها الجمالي أمام اللجنة الدولية مثلت وجهة نظر الحكومة العراقية وموقفها الصريح من القضية الفلسطينية، إلا أن وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي تفاءل كثيرا بمنظمة الأمم المتحدة ودورها في إيجاد حل للقضية الفلسطينية يرضي الأطراف العربية، متناسيا في الوقت نفسه أن الدول الكبرى هي التي سعت إلى إرسال القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لكي تتمكن من تمرير خططها الرامي إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لاسيما أن الجمالي كان من دعاة عرض القضية على الأمم المتحدة.

على الرغم من كل ما قاله الجمالي في مذكرته أمام اللجنة، إلا انه لم يغير من موقف اللجنة التي كانت بالأساس مهيأة لتقديم توصيات تصب في صالح اليهود ودولتهم المنشودة، ولذلك أشار الرئيس اللبناني بشارة الخوري (1943-1952) إلى أن اللجنة الدولية تبنت السياسة الأمريكية البريطانية الهادفة إلى تقسيم فلسطين، وقد تأكد ذلك من أثناء التوصيات التي أعلنتها اللجنة في 31 آب 1947[1].

أوصت اللجنة بعد انقسام أعضائها إلى فريقين، فريق الأكثرية ومثله مندوبو استراليا وكندا وبيرو وهولندا والارغواي وغواتيمالا والسويد وتشيكوسلوفاكيا، أوصى بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق، أما فريق الأقلية ومثله مندوبو يوغسلافيا والهند

---

(1) وزارة الخارجية، المذكرة ص ص 15-17.

(1) حسان حلاق، فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية: وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى، (عمان: منشورات روائع مجدلاوي، 1998)، ص 191.

وإيران فقد أوصى بأن تقوم في فلسطين حكومتان مستقلتان إستقلالا ذاتيا، وتتألف منهما دولة إتحادية مستقلة عاصمتها القدس.[1]

وبذلك تكون السياسة البريطانية-الأمريكية تسير في المسار الصحيح من أثناء تنفيذ ما خططت له وبإطار قانوني من أثناء توصيات اللجنة التي اختارت أعضاءها.

وجاء رد الفعل العراقي سريعا تجاه توصيات هذه اللجنة، فقد سارع رئيس الوزراء العراقي صالح جبر[2] (29 آذار 1947-27 كانون الثاني 1948) إلى الاتصال هاتفيا برؤساء وزراء كل من سورية جميل مردم ولبنان رياض الصلح والأردن سمير الرفاعي وسفير المملكة العربية السعودية في بغداد والقائم بأعمال المفوضية المصرية من أجل عقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية للتداول في توصيات لجنة التحقيق، وقد حدد يوم 16 أيلول 1947 للاجتماع في صوفر[3]. وقررت الجامعة العربية أثناء اجتماعها إعلان الإضراب الشامل في جميع عواصم الدول العربية فجر الثالث من تشرين الأول 1947 وحتى الساعة الثامنة عشر منه، فكان إضراب بغداد مضرب مثل في التنظيم والشمول وقوة الاحتجاج[4].

---

(1) للاطلاع على توصيات اللجنة ينظر: علي، فلسطين والانتداب البريطاني، ص ص 48-251.

(2) ولد في مدينة الناصرية عام 1900 من أسرة فقيرة دخل المدرسة الرشدية العثمانية في بغداد وتركها لينضم إلى المدرسة الجعفرية ومنها إلى كلية الحقوق لتخرج منها عام 1925، عين حاكم صلح في مدينة الحلة، وفي عام 1933 عين وزيرا للمعارف في وزارة جميل المدفعي، كان ضد حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 فلجأ إليه الوصي اقترن اسمه بمعاهدة بورتسموث التي رفضها الشعب العراقي عام ▬ عندما كان رئيسا للوزراء وفي حزيران 1957 طالب في كلمة أمام مجلس الأعيان بإلغاء الأحكام العرفية، وبينما هو يخطب سقط على كرسيه متوفيا بتربة قلبية في حزيران 1957. الطبيعي ج2، ص 112.

(3) الروسان، المصدر السابق، ص 242.

(4) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص 192.

وهنا لا بد من التنويه إلى أن الحكومات العربية وبعد الأساليب التي اتبعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تسخير منظمة الأمم المتحدة لتحقيق حلم اليهود في فلسطين، كان لا بد لها من اتخاذ موقف حاسم يعبر عن الرفض القاطع لهذه السياسة، والوقوف بقوة وحزم تجاه المخطط الأنكلو-أمريكي، لاسيما وإنها أدركت وبصورة لا تقبل الشك أن الدول الكبرى هي من ترعى اليهود وتساندهم وتسعى إلى تحقيق حلمهم في فلسطين من أثناء منظمة الأمم المتحدة.

شرعت الجمعية العامة النظر في التقرير الذي قدمته اللجنة، فشكلت لجنة سياسية خاصة لمعالجة القضية الفلسطينية ودراسة التقرير المقدم إليها من اللجنة، وقد رفضت الوفود العربية التقرير ومحتوياته، فكانت الأمم المتحدة سجالا بين مؤيدي التقسيم ومعارضيه دام أياما عديدة، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي آنذاك ومن يتبعهما كانا وراء التقسيم، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة تريغفي لي[1].

أما بخصوص موقف الأمين العام فقد أشارت الكثير من المصادر إلى دوره ومساندته لليهود، إذ تشير إحدى المصادر إلى أن جهود الأمين العام لحل مشكلة فلسطين ناجمة عن قناعته بأن موقف الأمم المتحدة متأثر بشكل كبير بوجود الأماكن المقدسة في فلسطين، كذلك محاولة العرب تثبيط عزيمة الأمم المتحدة من أثناء اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة، وقد رمى الأمين العام بثقله من اجل تنفيذ تلك التوصيات، وان الأعضاء في المنظمة متفقون على ان نشاطه بخصوص فلسطين كان مدفوعا بالانحياز لمصلحة (إسرائيل)[2].

ومما يؤكد هذا الرأي ما أدلى به مندوب سورية لدى الأمم المتحدة فارس الخوري قائلا: إن المستر تريغفي لي السكرتير العام للأمم المتحدة مسؤول إلى حد كبير

(1) الجمالي، علاقة العراق مع دول الشرق الأوسط، ص 22.

(2)Stephen M. Schwebel, The Secretary –General of the United Nation: His Political Powers Practice, (London-1952), p.141

عن النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني، إذ أنه جند للموظفين الذين يعملون تحت رياسته في الأمم المتحدة، وعددهم ثلاثة آلاف ليتدسوا بين الأعضاء للتأثير عليهم[1].

وبسبب موقف الأمين العام من القضية الفلسطينية فإن الوفد العراقي عارض تجديد ولاية تريجفي لي، إذ كان الوفد العراقي، الوفد العربي الوحيد الذي وقف مع السوفيت في رفضه تجديد ولاية الأمين العام، إذا أعلن العراق أنه ومع احترامه لشخص تريجفي لي إلا انه لن يصوت لتجديد ولايته لتحيزه صراحة نحو الصهيونية[2].

ويقول وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي أثناء مشاركته في أعمال الجمعية العامة في دورتها لعام 1947 الخاصة بفلسطين: أثرت نقطة قانونية شاركني فيها الأستاذ فارس الخوري رئيس الوفد السوري، وهي هل من صلاحيات الجمعية العامة أن تقسم بلدا ضد موافقة سكانه الشرعيين؟. واقترحت استشارة محكمة العدل الدولية حول ذلك، أيد اقتراحي العديد من المتكلمين ولكن الرئيس لم يأخذ الأصوات بل أجل الجلسة إلى المساء ودعي بعض المؤيدين إلى حفلة عشاء وجرى التصويت في غيابهم بتعادل الأصوات، فكان صوت الرئيس ايفات وزير خارجية استراليا عدم الذهاب إلى المحكمة، وان الموجه الخلفي لإدارة الجلسة هو السكرتير العام تريجفي لي. وبعد سنوات معدودات ظهر كتاب مهم عنوانه (قانون الأمم المتحدة) للأستاذ هانس كلسن أستاذ القانون في جامعة هارفارد يقول في إحدى حواشيه إن الاعتراض الذي أثاره كل من مندوبي العراق وسورية حول صلاحيات الجمعية العامة لتقسيم بلد ضد إرادة سكانه الشرعيين اعتراض وارد من ناحية تشريعية بحتة[3].

---

(1) صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين في ربع قرن، ط1، (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1968)، ص 303.

(2) الجمالي، ذكريات وعبر، ص 43.

(3) المصدر نفسه، ص ص 22-23.

وكانت الدلائل تشير إلى أن مشروع التقسيم في حالة عرضه على الجمعية العامة من قبل اللجنة الخاص بفلسطين فانه لن يحصل على الأصوات المطلوبة لو جرى التصويت عليه في الموعد المحدد المقرر في 26 تشرين الثاني 1947، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى المناصرة لتقسيم فلسطين إلى طلب تأجيل اجتماع الجمعية العامة لمدة 48 ساعة، ووافقت الجمعية العامة على التأجيل رغم معارضة العرب[1].

لاقت التوصيات السابقة للجنة والتي كانت في اغلب فقراتها مخالفة للحقائق التي عرضتها عليها الوفود العربية وفي مقدمتها الوفد العراقي أثناء اجتماعها بصوفر، لاقت هذه التوصيات رفضا قويا من قبل العراق، وأثناء المناقشات التي جرت قبل صدور قرار التقسيم، قال الجمالي في مداخلاته: أن موقف حكومتي يتلخص في طلب وحدة فلسطين، واستقلالها على أسس ديمقراطية، وكان يجب إدراج نص الوحدة والاستقلال والديمقراطية، ولما لم ترد هذه المبادئ فان الوفد العراقي يصوت ضدها ويحتفظ بحق حكومته في اتخاذ الموقف الذي تختاره إزاء اللجنة وتوصياتها[2].

وعلى الرغم من كل ما قيل في القضية الفلسطينية وما قامت به الوفود العربية من إظهار الحقائق والدلائل التي تشير إلى عروبة فلسطين وانتمائها إلى الأمة العربية، إلا أن الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والتي كانت تعول عليهما الحكومات العربية كثيرا في نصرة الحق بسبب سوء تقديراتهم وعدم قراءتهم للسياسة الغربية وتوجهاتها الرامية إلى إضعاف العرب وتحقيق الحلم اليهودي في فلسطين، فان الأمم المتحدة أصدرت قرارها النهائي في 29 تشرين الثاني 1947 والذي

---

(1) البكاء، الأمم المتحدة وقضية فلسطين، ص 277.

(2) الهاشمي، المصدر السابق، ص 132.

من أثناء قسمت فلسطين بين العرب واليهود. وضربت عرض الحائط كل المبادئ والمواثيق التي أنشئت من اجلها هذه المنظمة العالمية[1].

وبعد صدور هذه القرار، حاول الوفد العراقي في الأمم المتحدة وعلى لسان رئيسه وزير خارجية العراق محمد فاضل الجمالي التعبير عن رفض الحكومة العراقية له معلنا عدم اعتراف حكومته بهذا القرار مع الاحتفاظ بحرية العمل لمقاومته، وذكر التأثير الصهيوني على السياسة الأمريكية التي بدورها انعكست على الدول الصغرى من أثناء تصويتها على القرار بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، كما ذكر أن الاتحاد السوفيتي كان راغبا في بث الشيوعية عن طريق الصهيونية، وبث الاضطرابات في الشرق الأوسط للهدف نفسه[2].

إن قرار تقسيم فلسطين جاء بمباركة أمريكية خالصة، إذ ساهم الممثل الأمريكي في الأمم المتحدة في تأييد هذا القرار، وبذل مساعي كبيرة لحمل الدول الصغيرة على التصويت لصالح القرار، حيث ضغط الممثل الأمريكي وبصورة مفضوحة من أثناء التدخل في الإجراءات الداخلية ونظام الجلسات والتصويت، فصارت كفة المشروع ترجح التقسيم كما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على دول أمريكا الجنوبية والدول الصغيرة سياسيا واقتصاديا حتى فاز التصويت على التقسيم في نهاية المطاف[3].

بعد صدور قرار التقسيم من قبل هيئة الأمم المتحدة صرح الجمالي متهما الأمم المتحدة بأنها كانت سببا في خلخلة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وقال في ذلك: (أن الأمم المتحدة بقرارها الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947 تعتبر مسؤولة عن خلق أسوأ عامل أفناء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط)[4].

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ص 4 -16.

(2) سعيد، المصدر السابق، ص ص 224–225.

(3) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص 194.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951–1953، و53، ص 104.

وقابلت الأوساط السياسية والشعب العراقي قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين باستنكار شديد وأسف عميق، فانتفض الشعب العراقي معبرا عن سخطه تجاه هذا القرار، ونظم المظاهرات، واجتمع مجلس الوزراء فورا لدراسة الحالة العامة في البلاد واتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة الأخطار المخلة بالأمن، لاسيما مع وجود نحو 150,000 الف يهودي يتحتم على الحكومة العراقية صيانة أرواحهم وممتلكاتهم[1].

نبه قرار التقسيم الدول العربية إلى المؤامرة الخطيرة التي تحيكها الدول الكبرى، ومخططاتها الرامية إلى تقسيم الوطن العربي وتجزئته، فأثناء الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربية في عالية في لبنان بتاريخ 7 تشرين الأول 1947 –أي قبل صدور قرار التقسيم– وعلى ما يبدو فإن الدول العربية كانت تدرك أن تقسيم فلسطين أصبح أمرا واقعا، لذلك أجمعت الآراء على تشكيل لجنة عسكرية دائمة لمساندة الشعب الفلسطيني من ممثلي الدول العربية لدراسة القضية الفلسطينية من الناحية العسكرية، ومعاونة أهل فلسطين في الدفاع عن أنفسهم[2].

قدم رئيس الوزراء العراقي صالح جبر اقتراحين في كانون الأول 1947 إلى الدول العربية على اثر صدور قرار التقسيم وافقت عليهما الدول العربية في البداية، إلا أنها تراجعت عنهما فيما بعد، وتضمن الاقتراحان تنفيذ مقررات الجامعة العربية بشأن توقيف أعمال شركات النفط العاملة في البلاد العربية، أما الثاني فنص على اتخاذ قرار صريح حول اشتراك القوات العربية النظامية في حرب فلسطين، ثم اقترح العراق بعدها عقد اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية فلم توافق عليه الحكومة المصرية[3].

---

(1) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص ص 196-197.

(2) موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، وزارة الدفاع والمجمع العلمي، ط1، ج3، (بغداد: الدار العربية، 1991)، ص 210.

(3) حسن مصطفى، مذكرات ملحق عسكري في لندن قبل حرب فلسطين الأولى وفي اثنائها 1946–1949، (بغداد: دار آفاق للصحافة والنشر، 1985)، ص [illegible].

على اثر ذلك غدت القضية الفلسطينية القضية الدائمة في مجلس الأمن وفي مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا لم تكن تجري دورة انعقاد لهذه المنظمة إلا وتكون هذه القضية حاضرة فيها، بل أخذت الحيز الأكبر في مناقشات الجمعية العامة، وبما أن هذه القضية متشعبة وكثرت فيها التصريحات والمناقشات، فقد ركزت الدراسة على جوانب مهمة منها، لاسيما موضوع اللاجئين الفلسطينيين وتوفير الخدمات والأموال لهم. وبعد نكبة عام 1948 ونزوح الآلاف من العوائل الفلسطينية إلى دول الجوار وإلى الضفة وقطاع غزة، وبذلك أصبحت القضية الفلسطينية وتقسيم فلسطين تناقش فيما بعد من أثناء مشكلة اللاجئين دون التطرق إلى المشكلة الأساسية التي خلقت مشكلة اللاجئين وهي تقسيم فلسطين.

ثالثا: الحرب العربية - الإسرائيلية 1948 وموقف العراق منها في الأمم المتحدة:

تعتمد دراستنا على إبراز دور العراق تجاه القضايا العربية ومنها قضية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة، لذلك فان حرب عام 1948 بين العرب واليهود كانت من نتائج قرار التقسيم المجحف الذي اتخذته الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني 1947، وبما مثله هذا القرار من صدمة كبيرة للعرب بصورة عامة، الأمر الذي دفع إلى قيام هذه الحرب بين الطرفين في أيار 1948، وبما أن العراق شارك في هذه الحرب من أثناء إرسال جيشه للقتال إلى جانب الجيوش العربية، فإننا ومن أثناء ما يأتي سوف نبرز موقفه من هذه الحرب من أثناء أروقة منظمة الأمم المتحدة دون التطرق إلى تفاصيل الحرب نفسها.

تزامنت تطورات القضية الفلسطينية مع مجيء وزارة مزاحم الباجه جي في العراق (26 حزيران 1948-6 كانون الثاني 1949)، إذ أعلن الباجه جي عن سياسة الحكومة العراقية تجاه القضايا الخارجية وفي مقدمتها قضية فلسطين وذلك من أثناء الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب بتاريخ 28 حزيران 1948، وقال فيه: إنني شخصيا وزملائي نعتبر قضية فلسطين اكبر الأهمية، ونعتبر قضيتها قضية العراق، وفي هذا الباب لا نفرق بين

العراق وفلسطين، ويتبقى على كل واحد أن يفهم سواء كان بالبرلمان أم خارجه بأن الوزارة ستعمل كل ما في الإمكان لفلسطين وإبقائها على عروبتها[1].

وأضاف: إن سياسة العراق في قضية فلسطين معروفة، وكل وزارة أتت إلى الحكم كانت تهتم بقضية فلسطين بقدر المستطاع، فلهذا لا أرى حاجة واعتقد أن من الأمور البديهية أن أصرح أن هذه الوزارة ستجعل من أهم أهدافها الاهتمام الكلي لتحقيق رغبات البلاد العربية في قضية فلسطين وإبقاء عروبتها[2].

وتماشيا مع سياسة الحكومة العراقية تجاه القضية الفلسطينية، وأثناء الاجتماع الذي عقدته الجامعة العربية في عالية بلبنان في تموز 1948 للنظر في طلب مجلس الأمن إيقاف القتال الدائر بين العرب واليهود وعقد هدنة بينهما، رفض الباجه جي فكرة الهدنة[3]. أملا بأن تستطيع الجيوش العربية تحت قيادة واحدة ومستقلة قياداتها في إدامة المجهود الحربي لتحقيق النصر، واقترح الباجه جي على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الانسحاب من الأمم المتحدة، وأصر على مواصلة القتال، إلا انه لم يوفق[4].

بدأت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة جلساتها في 15 تشرين الثاني 19[illegible] لمناقشة جدول أعمال اللجنة، ومثل العراق في هذه اللجنة آنذاك عبد الجبار

---

(1) الباجه جي، مزاعم الباجه جي، ص 279.

(2) المصدر نفسه، ص 280.

(3) وجه الوسيط الدولي بالوكالة رالف بانش في 30 كانون الثاني 1948 دعوة إلى الدول العربية للدخول في مفاوضات مع (إسرائيل) على غرار المفاوضات التي كانت قائمة بين المصريين والإسرائيليين في جزيرة رودس، فاجتمع في 2 شباط 1949 في محطة ايج 3 على الحدود العراقية-الأردنية كل من الوصي عبد الإله ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ووزير الدفاع شاكر الوادي ورئيس أركان الجيش الفريق صالح صائب الجبوري بالملك عبد الله ملك الأردن وأركان حكومته للتداول في اشتراك العراق في الأمر، فكان رأي العراق أن تقتصر الباحثات على الدول العربية المجاورة لفلسطين، وأن لا يشترك العراق فيها. ينظر: تاريخ القوات العراقية المسلحة ج3، مصدر سابق، ص 242.

(4) الروساني، المصدر السابق، ص 268.

الجومرد الذي كان احد أعضاء الوفد العراقي المشارك في مناقشات الجمعية العامة، حيث تلقى دعوة من الحكومة العراقية للسفر مع الوفد العراقي إلى باريس، وكان وقتها عضوا في مجلس الأعيان عن مدينة الموصل، حيث كان اليهود يرغبون في جعل القضية الفلسطينية المادة الأولى في جدول الأعمال، في حين كان العرب يريدون جعل القضية الفلسطينية الأخيرة، وأخيرا جعلت المادة الثالثة للمناقشة[1].

ويشير أيضا إلى انه في الجلسة نفسها جرت مناقشات حول قبول إمارة شرق الأردن والهيئة العربية العليا وحكومة (إسرائيل) كمستمعين في اللجنة وليس لهم حق التصويت، وتقدم كل من هؤلاء طلبا إلى اللجنة السياسية في ذلك، وكان طبيعيا أن تقبل (إسرائيل) في اللجنة قبل غيرها لوجود الأكثرية الموازرة لها، وتلكأت بقبول حكومة شرق الأردن، ثم قبلتها، وبقيت المشكلة في قبول ممثلي الهيئة العربية العليا بالنيابة عن حكومة (عموم فلسطين العربية)[2]، التي كانت قد تشكلت موقتا في تلك المدة ورئيسها احمد حلمي باشا، فانبرى مندوبو الدول الموازرة لليهود يقدحون بهذه الحكومة ويرفضون حضور مندوبيها[3].

وألقى الجومرد خطابا في اللجنة السياسية في 15 تشرين الثاني 1948 حول قبول ممثلي اللجنة العربية العليا قائلا: "الوفد العراقي يؤيد بكل قواه قبول حضور ممثل لحكومة عموم فلسطين العربية في هذه اللجنة كمستمع ومتكلم، إن حكومة عموم فلسطين

---

(1) مذكرات الدكتور عبد الجبار الجومرد، مخطوطة باليد محفوظة عند الدكتور جزيل عبد الجبار الجومرد.

(2) قررت اللجنة السياسية العربية التابعة لجامعة الدول العربية إقامة إدارة فلسطينية في المناطق المحتلة من قبل الجيوش العربية مقابل ما فعله اليهود في المناطق التي في حوزتهم، ووضعت نظاما لها وسمت رؤساء دوائرها، وأذيع ذلك من قبل الأمانة العامة في 10 تموز 1948، إلا أن هذا المشروع لم ينفذ بسبب عدم إقراره من الجامعة العربية. للاطلاع ينظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، (بيروت: المطبعة العصرية، 1966)، ص ص 190–194.

(3) الجومرد، المصدر السابق.

العربية موجودة فعلا وتمثل دولة فلسطين المعترف بها من قبل الحكومات العربية التي هي أعضاء في هذه اللجنة، فهي إذن حكومة من ناحية الواقع والحق الدولي، لأنها تملك شعبا معروفا وأرضا لها حدود، ومن الغرابة أن أرى معارضة من قبل البعض في قبول ممثل لهذه الحكومة بحضور لجنتنا كمستمع، مع أن هذا البعض المعارض نفسه ممثلا لحكومة تدعي (زعما) باسم (إسرائيل) التي لا تمتلك أرضا محدودة، وإنما هي تفتش الآن عن أرض وحدود في هذا الجو السياسي الدولي المضطرب، هذه الدولة الخيالية التي لا تمتلك إلا أشتاتا من البشر أشبه بالفسيفساء الملونة من عناصر وأجناس مختلفة، جمعتهم من زوايا الدنيا وسمتهم حالا (شعب إسرائيل)[1].

كان خطاب الجومرد خطابا فيه الكثير من الواقعية والمصداقية التي افتقد إليها الكثير من المندوبين العرب في معالجتهم ودفاعهم عن القضية الفلسطينية، إذ أشار إلى أن (إسرائيل) هي ليست دولة، وهذا ما كان لزاما على المسؤولين العرب إيضاحه والدفاع عنه أمام منظمة الأمم المتحدة، وكان يجدر بالوفود العربية أن تستند في دفاعها عن فلسطين إلى هذا المبدأ.

في ظل تلك الظروف والأجواء التي رافقت القضية الفلسطينية، فإن الأمم المتحدة وبعد إصدارها قرار التقسيم وإضفاء الشرعية على وجود اليهود في فلسطين، فإنها أصدرت قرارا في 14 أيار 1948 تضمن تعيين وسيط دولي يقوم بإيجاد تسوية سلمية للوضع القائم في فلسطين، وقد امتنع العراق عن التصويت لصالح هذا القرار[2].

وينبغي الإشارة هنا إلى أن العراق كان ملتزما بكافة قرارات الجامعة العربية المتعلقة بفلسطين، وكان حاضرا لكل الاجتماعات التي تناولت هذه القضية إيمانا منه بروح العمل والتعاون العربي خدمة للقضية الفلسطينية، وهذا لا يعني أنه قد حدد معالجته للقضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى بالجامعة العربية وحدها، بل أن

---

(1) المصدر نفسه.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ص 16-17.

الكثير من المواقف التي وقفها العراق داخل المنظمة العربية عبرت عن الانتماء القومي للعراق ووقوفه إلى جانب الدول العربية في تحررها من الاستعمار وتبعاته، وكانت مواقفه مشهودة رعبر عنها مندوبوه ووزراء خارجيته في هذه المنظمة على طول دورات انعقاد أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن باب الأمانة العلمية نورد هنا حقيقة كانت سببا في ضياع فلسطين، أشار إليها الجومرد أثناء وجوده مع الوفود العربية في منظمة الأمم المتحدة، إذ يشير الجومرد في مذكراته إلى وجود نوع من الاستهزاء وعدم الجدية في تعامل قسم من الوفود العربية تجاه قضية فلسطين، فيشير إلى إن الأمير فيصل السعود دعا الوفود العربية للبحث فيما يجب عمله أمام هيئة الأمم المتحدة بشأن فلسطين، فطلبت الكلام، وقلت: اجتمعنا مرتين في جلستي اللجنة السياسية، فلاحظت بأن أعمال الوفود العربية مبعثرة غير متوافقة، وضربت عدة أمثلة واقعية على ذلك، واقترحت بأن تكون آراؤنا موحدة مدروسة، وهذا لا يحصل إلا بعد أن نجتمع قبل كل جلسة ونقرر بيننا ما نعمل في اللجنة لنظهر أمام وفود الدول بأننا متفقين، وان لنا أصواتا ذات قيمة يمكن المساومة عليها في سبيل فلسطين، لان معظم هذه الوفود لديها مشاكل معروضة على الهيئة الدولية، والتفت فجأة فرأيت رياض الصلح رئيس وزراء لبنان رئيس الوفد اللبناني كان يغمز الأمير فيصل غمزة تنم عن استخفاف في رأيي هذا، فتألمت وسكت، ودارت مناقشات طويلة لم ابد رأيي فيها[1].

أدت معارضة العراق وامتناعه عن التصويت لصالح تعيين وسيط دولي للأمم المتحدة في فلسطين، فضلا عن رفضه الدخول في هدنة مع (إسرائيل) إلى دفع مجلس الأمن إلى إرسال وفد مكون من ثلاثة أشخاص وهم الفرنسي رالف بانش (R.Banch) وكيل الوسيط الدولي، والأمريكي رايلي (Riley) مراقب الأوضاع العسكرية في

(1) الجومرد، المصدر السابق.

فلسطين، والثالث من باكستان ويدعى شمس الدين، وأثناء زيارة الوفد للعراق صرحوا بأنهم قدموا من اجل المفاوضة مع الحكومة العراقية لتأسيس هدنة دائمة في فلسطين[1].

وقد أشار رئيس الوزراء الباجه جي إلى لقائه بالوفد الأممي أثناء خطابه الذي ألقاه في الجلسة المشتركة لمجلسي النواب والأعيان في 24 تشرين الثاني 1948 قائلا: زارني صباح يوم الثلاثاء الماضي ثلاثة أشخاص قالوا أنهم يمثلون الوساطة الدولية التي عينها مجلس الأمن الموقر، وقالوا أننا جئنا إلى العراق للمفاوضة على إقامة هدنة دائمة في فلسطين، هذه الهدنة وافقت عليها الدول العربية ومن جملتها مصر، ولم يبقَ خارج هذا القبول إلا العراق، فرددت عليهم باشمئزاز زائد بان الحكومة المصرية -حسب قولهم- وافقت على هدنة دائمة، وترى الآن جيوشها عرضة لهجمات غادرة ظالمة من الصهاينة، فأرجوكم ان تذهبوا وترجعوا إلى عندما يكون مجلس أمنكم الموقر عنده قابلية لتنفيذ مقرراته، عندئذ يصبح في إمكاني ان أتكلم معكم بأي موضوع كان[2].

عبر الباجه جي بذلك عن وجهة نظر الحكومة العراقية، وبين للوفد الأممي أن العراق لا يمكن له أن يدخل في مفاوضات تؤدي إلى هدنة مع الصهاينة، وبالتالي فان الجلوس مع الصهاينة والتفاوض معهم يعبر صراحة عن الاعتراف بهم، وهذا الشيء استمرت على نهجه الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

وأضاف الباجه جي: أخبرتهم أن العراق حكومة وشعبا سيستمر على إنقاذ فلسطين بكل واسطة ممكنة، ولفت نظرهم إلى أن الأوربيين سبق لهم أن احتلوا فلسطين، وبقوا فيها مدة طويلة، ولكننا في النتيجة انتصرنا عليهم، ولا يهمنا أبدا السلاح الذي تقدمه بعض الدول الأجنبية لليهود وتمكنهم من القيام ببعض العمليات العسكرية مهما كان نوعها، فلا يمكن أبدا أن يؤثر ذلك على سياسة العراق فيما يتعلق بفلسطين[3].

---

(1) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص ص 39-40.

(2) الباجه جي، مزاحم الباجه جي، ص 320.

(3) المصدر نفسه، ص 320.

وأضاف أيضا: كذلك أخبرتهم بأنه بالنظر لما رأينا من مجلس الأمن وانحيازه إلى اليهود، يغلب على الظن أن مهمة هؤلاء الوسطاء هي في الحقيقة ليس التوسط، بل تأييد تأسيس كيان لدولة اليهود في فلسطين، لهذا رجوتهم أن يغادروا العراق حالا ويقصروا مدة إقامتهم[1].

وفي الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية في 25 تشرين الثاني 1948 لمناقشة القضية الفلسطينية ألقى الجومرد خطابا دام إلقاؤه ساعة وبضع دقائق، سرد فيه تاريخ فلسطين حين مجيء اليهود إليها وأثبت أنها كانت عربية قبل مجيئهم وأثناء بقائهم فيها وبعد خروجهم منها، مستندا في كل ما قاله على أقوال المؤرخين الكبار من اليهود، ثم تحدث عن الديانة اليهودية وبرهن على أنها انتشرت في العالم بعد هجرة اليهود من فلسطين، وأن الشعب اليهودي الآن ليس بشعب نازل من (إسرائيل)، وفيهم الأبيض والأسود الزنجي والأصفر الصيني، وليس لهؤلاء الحق في المطالبة بأرض فلسطين[2].

ثم أضاف: إذا كان لليهود حق بالرجوع إلى فلسطين لأنهم كانوا قد حكموها وهم غرباء عنها بضعة سنين فيجب أن تعطى اسبانيا للعرب، وتعطى فرنسا للطليان أحفاد الرومان، وتعطى أمريكا لانكلترا التي حكمتها أكثر من حكم اليهود لفلسطين[3].

وذكر الجومرد في خطابه أيضا كيفية تكوين المجموعة اليهودية في فلسطين ومساعدة الحكومة البريطانية لها على حساب العرب، وتحدث عن الموضوع من الناحية الإنسانية، وأثبت بالأمثلة على أعمال اليهود الهمجية في فلسطين، وكيف أنهم يستدرون عطف الإنسانية حين كانوا تحت الظلم (هتلر)، ثم صاروا يذبحون العرب دون التفات إلى الإنسانية[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص 320.

(2) الجومرد، المصدر السابق.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

ولم تقف القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تصب في معظمها لصالح اليهود، لم تقف عند حد معين، ففي 11 كانون الأول 1948 أصدرت الجمعية العامة قرارا ينص على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس تحت نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق سلام دائم في فلسطين مستقبلا، وقد رفض العراق هذا القرار وصوت ضده[1]. لان الحكومة العراقية ومن أثناء تجربتها في التعامل مع القضية الفلسطينية داخل أروقة المنظمة العالمية كانت تدرك ان جميع قراراتها تصب في مصلحة اليهود، وان أكثر القرارات التي اتخذت من اجل إرسال لجان التحقيق إلى فلسطين كانت تصب جميع مقررات هذه اللجان في مصلحة اليهود وتنافي الحقائق.

وهنا يشير عبد الجبار الجومرد إلى ان بريطانيا تقدمت باقتراح لتشكيل لجنة توافقية للنظر في تعيين حدود (إسرائيل)، فلم توافق الوفود العربية على الاقتراح، لأنه اعتراف بالأمر الواقع بوجود (إسرائيل)، وذهبنا نعمل بكل قوانا لكسب الأصدقاء من الوفود للتصويت ضد هذا الاقتراح، ورجنا فعلا عددا من هذه الوفود يكفي لإحباط الاقتراح، ولكن الوفود عند التصويت صوتت مع الاقتراح فنجح، وقد سألت احد رؤساء هذه الوفود الصديقة عن سبب التصويت ضد رغائب العرب، فأجابني مستغربا أن بعض رؤساء الوفود العربية اتصل بنا وطلب منا ان نصوت مع الاقتراح البريطاني على أن تصوت الوفود العربية ضده!!!. فاستغربت من ذلك، وعلمت بان القوم –يقصد بهم الوفود العربية– لم يشتغلوا بإخلاص كما يجب، وعندها يئست من النتيجة[2].

إن ما تقدم يشير إلى نقطة مهمة وهي أن قسما من الوفود العربية لم يكن مخلصا في التعامل مع القضية الفلسطينية، مما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقا من أن مسؤولية بعض القادة العرب عن ضياع فلسطين.

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ص 18–19.

(2) الجومرد، المصدر السابق.

في 20 كانون الثاني 1949 قررت الحكومة العراقية إيفاد عضو مجلس الأعيان جميل المدفعي إلى عواصم الدول العربية ليعرض على المسؤولين فيها وجهة نظر العراق في ان لا تجري مفاوضات رسمية مع لجنة التوفيق الدولية إلا على أسس ومبادئ معينة تتفق عليها الدول العربية، وتسعى لحمل بريطانيا وأمريكا على قبولها، كعودة العرب المشردين إلى وطنهم، وتعويضهم الأضرار التي لحقت بهم وجعل مدينة القدس عربية صرفة، وان تحمل هذه اللجنة على الاجتماع بالجانب اليهودي قبل اجتماعها بالجانب العربي لمعرفة نيات اليهود واستكشاف أطماعهم[1].

في 8 شباط 1949 وصلت لجنة التوفيق إلى بغداد، وكانت مؤلفة من العضو التركي حسين مجاهد يالجين والعضو الفرنسي المسيو بوسوجير (Busojer) والعضو الأمريكي المستر ماك آرويج (M.Arrweg)، واجتمعت اللجنة برئيس الوزراء في 19 شباط، ودام الاجتماع ثلاث ساعات، كما اجتمعت بوزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي وعدد من الشخصيات السياسية، وبعد أن عجزت عن إقناع المسؤولين العراقيين بالتفاوض مع (إسرائيل) غادرت العراق إلى عمان[2].

وألقى بعد ذلك وزير الخارجية العراقي خطابا أمام المجلس النيابي العراقي بتاريخ 3 آيار 1949 بين فيه الأسس التي تسير عليها الحكومة العراقية في سياستها الخارجية تجاه كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأمام اللجنة التوافقية، وقد لخص هذه الأسس بالنقاط الآتية:

- عدم الدخول في أية مفاوضات لتسوية قضية فلسطين قبل السماح بعودة اللاجئين إلى بلادهم بدون قيد أو شرط، وتعويض ما لحقهم من خسائر.
- التمسك بعروبة القدس.

---

(1) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص 72.

(2) أطياف حميد عبد الزبيدي، العراق والصراع العربي – الصهيوني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، (جامعة صدام سابقا) جامعة النهرين حاليا، (بغداد–2001)، ص 34.

- الإصرار على نزع السلاح من اليهود في كل تسوية نهائية[1].

وبذلك تكون الحكومة العراقية ممثلة برئيس وزرائها ووزير خارجيتها قد قطعا الطريق على كل الجهود الرامية إلى جر العراق في مفاوضات مع اليهود، بعكس الدول العربية المجاورة لفلسطين والتي دخلت في مفاوضات وعقدت اتفاقيات ثنائية مع (إسرائيل)، على الرغم من كل الجهود والمحاولات الدولية والأممية التي ضغطت على العراق من اجل عقد اتفاقية تنهي حالة الصراع بين العراق و(إسرائيل).

كما أن المؤامرة التي رعتها الدول الغربية ضد فلسطين لم تتوقف عند تقسيم فلسطين فحسب، بل إن الزعماء اليهود في فلسطين أعلنوا في 14 أيار 1948 تأسيس دولة (إسرائيل) في فلسطين، وجاء الاعتراف الأمريكي بهذه الدولة بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان تأسيسها[2]. وتقدموا بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل قبول عضويتها في هذه المنظمة، وبناء على هذا الطلب وبمساندة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتاريخ 11 أيار 1949 بقبول عضوية (إسرائيل) في الأمم المتحدة، وكان من الطبيعي أن يعارض العراق قبول هذه الدولة في المنظمة والعالم ويعارض قبول عضويتها ويصوت لصالح رفض هذه العضوية.[3]

وهنا تجب الإشارة إلى الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في إبعاد القضية الفلسطينية عن مناقشات الجمعية العامة كبند رئيسي بدءا من الدورة

---

(1) الخطاب الذي ألقاه معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير خارجية العراق في المجلس النيابي يوم 3/ 5/ 1949 عن السياسة الخارجية للحكومة العراقية، (بغداد، مطبعة الحكومة، 1949)، ص 5.

(2) مصطفى، بريطانيا وفلسطين، ص 134.

(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المصدر السابق، ص 21.

السابعة عام 1951، وعوملت بعدها القضية الفلسطينية تحت عناوين فرعية لقضية لاجئين لا أكثر[1].

إن حجم المؤامرة التي خططت لها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد فلسطين وشعبها ما هي إلا صورة من صور السياسة الغربية التي تهدف إلى تجزئة المنطقة العربية وخلق المشاكل فيها حتى تتمكن من السيطرة عليها وعلى مقدراتها، إذ أن الدول الغربية تدرك وبشكل لا يقبل الشك أن فلسطين هي دولة عربية منذ الأزل إلا أن مصالحها تفرض عليها إيجاد دولة في هذه المنطقة ترعى المصالح الأمريكية والغربية مقابل وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها والدفاع عنها، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية في المشروع اليهودي ضالتها فتبنت هذا المشروع وسعت إلى تحقيقه وإيجاد دولة (إسرائيل) ولو بالقوة.

وبقدر ما كان موقف العراق واضحا وصريحا وقويا تجاه القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة، نجد هنالك مواقف عربية أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ضياع فلسطين، من أثناء عدم مبالاتها واستهتارها في التعامل مع القضية الفلسطينية، هذا الموقف الذي انعكس بدوره على القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى.

رابعا: موقف العراق من تدويل القدس:

إن اللجنة التوافقية التي انبثقت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد شكلت أساسا لتطبيق القرار الصادر في 29 تشرين الثاني 1947 والمتضمن تدويل القدس، لاسيما وان هذا القرار نص على تقسيم القدس على قسمين احدهما عربي والآخر يهودي يكون لهما صلاحيات وسلطات إدارية محلية واسعة، وضم القرار أيضا تعيين مندوب دولي مهمته كفالة الحقوق الإنسانية فيها[2].

---

(1) محمد الخضر، قراءة في الدور السياسي للأمم المتحدة، ط1، (دمشق: دار حازم للطباعة والنشر، 2001)، ص 36.

(2) للاطلاع على تقرير اللجنة ينظر: دروزة، المصدر السابق، ص 279.



كان العراق في البدء رافضا لمشروع تدويل القدس، إلا انه عدل عن قراره فيما بعد، وقد أشار وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي (30 آذار 1947–27 كانون الثاني 1948) إلى ذلك وإلى الأسباب التي دعته إلى تغيير رأيه قائلا: "بعد التأمل والتفكير ارتأيت أن أغير موقف العراق من حيث الأساس، وان أؤيد التدويل للأسباب الآتية:

- الأفضل دائما أن تظهر الدول العربية بمظهر متحد في منظمة الأمم المتحدة جهد المستطاع، ولاسيما في القضايا العربية.
- تأييد التدويل يعطينا فرصة لإظهار (إسرائيل) على حقيقتها من الغدر ونكث العهد أمام الرأي العام العالمي.
- تأييد التدويل يكسبنا عطف عدد غير قليل من دول العالم المسيحي للقضايا العربية الأخرى.
- إن التدويل لن يتحقق عمليا ما دام الأردن و(إسرائيل) يحتلان جزئي القدس، وكل ما تقوم به الأمم المتحدة لن يكون أكثر من ضغط معنوي على كل من الأردن و(إسرائيل).
- لو دولت القدس فعلا (وهذا لن يحدث) لكانت خسارة (إسرائيل) أعظم من خسارة العرب، ولاستطاع نحو المائة وثمانين ألف لاجئ من العرب العودة إلى الجزء المحتل من القدس"[1].

لقد عبر الجمالي عن موقف الحكومة العراقية من موضوع التدويل من أثناء رؤيته للقضية الفلسطينية سيما انه كان على اتصال دائم بالأمم المتحدة ومتواجد في اغلب جلساتها إما بصفته وزيرا للخارجية وإما مندوبا للعراق في المنظمة الدولية، إلا أن رؤية الجمالي لموضوع تدويل القدس والأسس التي استند عليها في تغيير موقف العراق تضع الكثير من التساؤلات. فهل من المعقول أن الدول التي قسمت فلسطين وأوصلتها إلى ما وصلت إليه سوف تعطف على العرب وتقف إلى جانبهم إذا ما وافقوا على تدويل

---

(1) الجمالي، ذكريات وعبر، ص 52.

القدس؟؟. وهي نفسها الدول الغربية التي أقرت التقسيم. وهل كان الجمالي متأكداً بصورة جازمة إن الأمم المتحدة لن تقوم بتدويل القدس وهي نفسها المنظمة التي قسمت فلسطين وأصدرت كافة القرارات التي تغبن حق العرب وتنحاز لـ(إسرائيل). فهل تخذل هذه المنظمة الدولة التي أوجدتها وزرعتها في قلب الوطن العربي أرضاء للعرب؟؟؟.

فكانت النتيجة أن أصدرت الأمم المتحدة قراراً بتاريخ 9 كانون الأول 1949 نص على إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم، الأمر الذي أيده العراق وصوت لصالحه[1].

بعد صدور قرار التقسيم اجتمع مجلس الوصاية المؤلف من أمريكا وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين واستراليا وبلجيكا والعراق ونيوزلندا والفلبين والمكسيك، ودعي مندوبو سورية ومصر ولبنان لحضور جلسات المجلس دون حق التصويت في 10 كانون الأول 1949 من اجل إعداد النظام الأساسي للقدس، وكان موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يرمي إلى التسويف والمماطلة، مما دفع بمندوب العراق محمد فاضل الجمالي إلى مهاجمتهم والتنديد بسياستهم[2].

وكانت جلسة المجلس سرية، التي ألقاها مندوب العراق محمد فاضل الجمالي خطاباً أمام اللجنة قال فيها: إن اليهود ليس لديهم حق في مدينة القدس من الوجهة الشرعية والدينية والسياسية، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تصرفات الصهاينة، إذ ليس في وسع (إسرائيل) أن تتحدى الأمم المتحدة لولا مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إن المساعدات الأدبية والمالية وأساليب الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة هي التي أوجدت (إسرائيل) وجعلتها تتحدى حتى المؤسسة الدولية التي أوجدتها[3].

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص [illegible].

(2) دروزة، المصدر السابق، ص 283.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الخارجية، الدائرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4662/ 311، و41، ص 49. نقلاً عن الهاشمي، مصدر سابق، ص 150.

وتواصلا مع هذا الموضوع عقد مجلس الوصاية اجتماعا في جنيف في 30 كانون الأول 1950، وقدم رئيس مجلس الوصاية مندوب فرنسا روجيه غارو (R.Garro) اقتراحا ينص على تقسيم القدس اعترافا بالأمر الواقع وتدويل الأماكن المقدسة فقط. وما أن انتهى غارو من تقديم توصياته بشأن موضوع تدويل القدس حتى رد عليه الجمالي بعنف متهما إياه بتعدي حدود المهمة الموكلة إليه، فالمهمة هي (استخراج) رأي كل من الأردن و(إسرائيل) وحلهما على التعاون في موضوع التدويل وليس إبداء مقترحات جديدة، وقال له أيضا انه كرئيس لا يحق له أن يتخذ موقفا خاصا في الموضوع، فعليه أن يترك الرئاسة ويجلس في كرسي ممثل فرنسا في مجلس الوصاية إذا أراد تقديم مشروع جديد لتدويل القدس، مما اضطر غارو إلى سحب اقتراحه[1].

وأثناء مناقشة مجلس الوصاية لوضع دستور القدس في 10 شباط 1950 رفض الجمالي اقتراح مندوب فرنسا الذي دعا فيه ممثلي الأردن و(إسرائيل) لحضور مناقشات وضع الدستور المذكور، واقترح أيضا دعوة الفاتيكان والهيئات الدينية لحضور المناقشات، إلا أن الجمالي طلب تحديد الغرض من حضور ممثلي الأردن و(إسرائيل) ليساهما في مناقشات الدستور وتطبيقه تنفيذا لما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي اليوم التالي تم تحديد الغرض من حضور ممثلي الأردن و(إسرائيل)، عندها وافق الجمالي على سحب اعتراضه[2].

وبعد مرور ثلاثة أيام من المناقشات تقرر تشكيل لجنة تضم العراق وبريطانيا وبلجيكا لوضع مواد الدستور، وعندما جرت مناقشة موضوع إدارة محطة إذاعة القدس، دعا الجمالي إلى ضرورة خضوع وسائل الإعلام للإدارة الدولية[3].

---

(1) الجمالي، ذكريات وعبر، ص ص 53–54.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي كتاب وزارة الخارجية المذكرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4662، و51، ص 62. نقلا عن الهاشمي، مصدر سابق، ص 152.

(3) صحيفة الزمان، العدد 3776، الأحد 14 آذار

أنهى مجلس الوصاية في 28 آذار 1950 المراجعة لدستور القدس الذي اقر المحافظة على حدود المدينة، وقد أحبط الجمالي محاولة مندوب (إسرائيل) الرامية إلى منح اليهود جزءا من القدس، إذ حاول الصهاينة من خلال دسائسهم أن ينجحوا في تقسيم القدس وتدويل القسم العربي القديم[1].

وفي 4 نيسان 1950 أنهى مجلس الوصاية القراءة الثالثة والأخيرة لدستور القدس، وقد وضع الجمالي شروط عدة للموافقة على الدستور، وهي:

- عدم المساس بحدود مدينة القدس، أو تسليم أي جزء منها للصهاينة.
- إعادة اللاجئين من سكان القدس بأسرع وقت ممكن.

جعل التدويل تدويلا صحيحا وكاملا وليس غطاء للنفوذ الصهيوني[2].

وفي نفس اليوم انتهى مجلس الوصاية من تأسيس دستور تام لتدويل القدس متسق مع قرارات الجمعية العامة، ويتضمن:

- شمول التدويل لمدينة القدس والمدن والقرى الداخلة في حدود التدويل الوارد في القرار.
- تجريد هذه المنطقة من السلاح.
- قيام حاكم عام تعينه هيئة الأمم على رأس الإدارة.
- قيام مجلس تشريعي يشترك فيه المسلمون والنصارى واليهود وبقاعد متساوية لمساعدة الحاكم العام، على أن يكون له حق الفيتو، وقد احتوى الدستور فضلا عن ذلك أحكاما عديدة تتعلق بالأماكن المقدسة وحرية زيارتها

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، كتاب وزارة الخارجية، الدائرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4662، و 50، ص 62. نقلا عن الهاشمي، مصدر سابق، ص 155.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، كتاب وزارة الخارجية، الدائرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4662، و 52، ص 65. نقلا عن الهاشمي، مصدر سابق، ص 155.

وبالتعليم والشؤون الاقتصادية، وتشكيل سلطات محلية يهودية وعربية ذات استقلال ذاتي لتصريف شؤون المناطق اليهودية والعربية[1].

إلا أننا نلاحظ أن دستور القدس خلا من أي ذكر لعودة اللاجئين، مما يعني أن هذا الدستور ضمن حق الآلاف من الفلسطينيين العرب المشردين في البلاد العربية، وحرمهم من العودة إلى ديارهم التي تركوها عنوة.

ومهما يكن من أمر فان هذا الدستور بقي حبرا على ورق بسبب رفض اليهود لأي حل لا يخدم مصالحهم ويقف عائقا بوجه مشاريعهم التوسعية، على الرغم من كل المكاسب التي حققوها منه، لأنهم بالأساس دخلاء على هذه البلاد، واظهر إسقاط هذا الدستور من طرف اليهود مدى استهتارهم بقرارات الجمعية العامة وعدم التزامهم بهذه المقررات، والتي تشير إلى تواطؤ هذه المنظمة مع اليهود. كما أن الموقف المعارض لكل من الأردن و(إسرائيل) وهما الدولتان الحاكمتان للقدس آنذاك حال دون تنفيذ الدستور، ووضع على الرف.

ومع ذلك مثل مشروع دستور القدس نجاحا للدبلوماسية العربية وخاصة العراقية لدورها الكبير في إقراره، على الرغم من كل السلبيات التي احتواها، إلا انه عد مكسبا كبيرا لعرب فلسطين الساكنين في القدس.

خامسا : العراق والقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1950– 1958.

دخلت القضية الفلسطينية أروقة الأمم المتحدة عام 1947، ومنذ ذلك الحين فان هذه القضية أصبحت من القضايا التي تثار على طول دورات انعقاد الجمعية العامة، وبما انها كانت نتيجة لمؤامرة كبرى تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بمساندتهما اليهود وإعطائهما أرضا سلبوها من أهلها الأصليين، فقد كانت القضية الفلسطينية اكبر نكسة للأمم المتحدة التي كانت من مبادئها الأساسية التي نشأت من اجلها تحقيق السلم والأمن الدوليين، والقضاء على كل شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية.

---

(1) دروزة، المصدر السابق، ص 284.

حفلت الأعوام 1947-1949 بالعديد من المناقشات الخاصة بالقضية الفلسطينية وصدرت أثناءها العديد من القرارات التي غبنت الحق العربي وأعطت اليهود الكثير، وأدت الأعمال التي قامت بها المنظمات الإرهابية اليهودية تجاه عرب فلسطين، ومن بعدها سيطرة اليهود على الكثير من الأراضي العربية في أعقاب نكسة عام 1948، إلى هجرة الآلاف من الفلسطينيين وتركهم أراضيهم فنتج على اثر ذلك مشكلة جديدة أضيفت إلى المشاكل التي عاناها الفلسطينيون، وهي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والتي انعكست بدورها على القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، التي أصدرت قرارها ذي الرقم (302) بتشكيل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط وتشغيلهم (الاونروا) (UNRWA)[1] في 8 كانون الأول 1949[2].

ويمكن القول إن القضية الفلسطينية ومنذ عام 1950 كانت تناقش من جانب التقرير الذي كانت تقدمه وكالة الغوث (الأونروا) المختصة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين. ويؤكد عدنان الباجه جي وجهة النظر هذه قائلا: "في المدة من 1950 وحتى 1967 كانت المناقشات حول فلسطين تدور عند مناقشات تقرير المفوض العام لوكالة الغوث (الاونروا)، وفي تلك المناقشات كانت الوفود العربية تركز على الجوانب الآتية من القضية الفلسطينية: تاريخ المشكلة، والظلم الكبير الذي وقع على الشعب الفلسطيني، وحق الفلسطينيين غير المشروط في العودة إلى ديارهم، وتعيين حارس مشرف على الأملاك التي تركها الفلسطينيون وراءهم والعمل على حمايتها، والطبيعة العدوانية والعنصرية للصهيونية، ومحاولات (إسرائيل) تجاهل الفلسطينيين وذلك بالدعوة إلى مفاوضات مباشرة مع الدول العربية"[3].

---

(1) وهي مختصرات الكلمات الانكليزية (The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East)

(2) قرارات الأمم الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ص 21-24.

(3) الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة، ص 37.

وبما أن مناقشات القضية الفلسطينية سوف تقتصر على التقرير الذي كان يقدمه رئيس وكالة الغوث إلى الجمعية العامة لمناقشته أثناء المدة المحددة فإن الدراسة هذا الموضوع سوف تقتصر على ابرز الأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية وموقف العراق منها، دون الدخول في التفاصيل التي لا تمت للموضوع بصلة.

كما هو معروف تطرقت الاجتماعات التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية بعد عام 1950 إلى موضوع اللاجئين والمشاكل التي تحيط بهم، وأثناء الجلسة التي عقدتها المنظمة في 16 تشرين الأول 1952 ألقى وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي خطابا تطرق فيه إلى الحيف الذي وقع على الفلسطينيين، والازدواجية التي تتبعها الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها، إذ قال مذكرا: إن هيئة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تنسى أو تلغي حقوق عرب فلسطين ببلادهم الأصلية، كما أن الشعب العراقي يحمل منظمة الأمم المتحدة المسؤولية عن كل ما يجري من حالة عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط بقرارها الصادر بتاريخ 29 تشرين الأول 1947 تعتبر مسؤولة عن خلق أسوأ عامل أثناء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس ينظر شعب العراق إلى الأمم المتحدة اليوم، أن الأمم المتحدة بإقرارها ذلك القرار المجحف وبنتيجها ذلك الجرح النازف في قلب الشرق الأوسط يجب أن تلزم الجميع باحترام قراراتها كما أن منظمة الأمم المتحدة لم تكن عادلة في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين الذين اجبروا على ترك بيوتهم عنوة إذ الأمم المتحدة قررت في عام 1948 أن من يختار العودة من اللاجئين العرب إلى ديارهم في فلسطين يستطيع القيام بذلك، وأن يعيش بسلام مع جيرانه... ولكن لماذا يحرمون من بيوتهم وأراضيهم؟ الآن (إسرائيل) قد اغتصبتها بصورة غير مشروعة؟ ولا ادري هل تقبل الأمم المتحدة أن تنظر نظرة المتفرج

إلى تطبيق هذه القرارات التي كانت هي نفسها فرضتها تجاه عرب فلسطين، وتتوقع في عين الوقت أن ترى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط[1].

وبناء على ذلك اقترح العراق في الجلسات التي عقدت في هذا العام حل لجنة التوفيق وتعيين لجنة جديدة مكونة من سبعة أعضاء تتولى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، إلا أن اقتراح العراق جوبه بالرفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومن يؤيدهما داخل هذه المنظمة[2].

لم يترك العراق أي فرصة للإعلان عن حقوق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، اذ جعل العراق من قضية اللاجئين منبرا للمطالبة بحقوقهم وعودتهم إلى أراضيهم التي اخرجوا منها قسرا، ومنها ما أشار إليه وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي إلى حقوق الفلسطينيين عندما ألقى خطابا أمام اللجنة السياسية الخاصة عند التصويت على قضية اللاجئين الفلسطينيين المتعلقة بقبول حسابات الاونروا في 30 تشرين الثاني 1954، قائلا: "نعتقد أن خير سبيل لمعالجة قضية اللاجئين هي أن تتضمن الاعتراف بحق عرب فلسطين وان يبحث أمر عودتهم إلى وطنهم وان ينسق ذلك وينظم، ونعتقد ان هذا القرار لا يؤكد حق العرب تأكيدا كافيا أو يدفع قدما بحقوق الإنسان ومبادئ الميثاق المتضمن حق عودة اللاجئين إلى بيوتهم، فالحق حق وليس له ماض ولا حاضر ولا استطيع موافقة ممثل هولندا على أن المستقبل ينسينا حقوقنا، فلن يحدث هذا ولن يوجد مسلم في العالم إذا فقدنا حقوقنا، وإذا كنا نعتقد أن هذا البيت وان كان بيتي في الأمس لكنه ليس بيتي هذا لان شخصا آخر قد اغتصبه مني، فلن يحدث هذا ولن يؤدي إلى السلام، ولن يوفر اتجاهاً كهذا حلا للقضية"، وعقب على سبب رفض العراق التصويت بقوله "ولهذا يرى وفدي وجوب معالجة قضية اللاجئين معالجة جذرية، ووجوب دراستها حسب الميثاق والحقوق

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951–1953، رقم الملفة 4663/ 311، و35، ص 104.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951–1953، رقم الملفة4663/ 311، و 51، ص 98.

الإنسانية دون أن نضع أي منظار على عيوننا عند هذه المعالجة، وهذا هو أول أسباب امتناعي عن التصويت[1].

عمل العراق وبشكل كبير على تعريف الرأي العام العالمي بالقضية الفلسطينية وإظهار المعاناة التي يعانيها الشعب العربي الفلسطيني من جراء الظلم الذي لحق به بعد صدور قرار تقسيم فلسطين، إذا قال الجمالي عندما كان عضوا في مجلس الأعيان (16 أيلول 1954-27 آذار 1958) وأثناء محاضرة ألقاها في مركز العلاقات العربية الايطالية في روما بتاريخ 5 أيار 1956: إن الدعوة القائلة بان فلسطين هي وطن لليهود وحدهم، فهي دعوة ضالة زائفة، إذ أن فلسطين أرض مقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود على السواء، ولا يجوز بوجه من الوجوه أن ينفرد بها اليهود. وذلك أمر غير طبيعي ومناف للحقوق الإنسانية وللشرائع السماوية، إن ما يطمح إليه العراق اليوم هو إحقاق الحق في فلسطين واسترجاع أراضيها وتدويل القدس تدويلا كاملا، والتعويض عن الخسائر التي لحقت بالعرب الأبرياء، لا للذنب اقترفوه سوى رغبتهم في ان يعيشوا في بلادهم أحرارا وسعداء[2].

وأضاف: ألا وان العراق ليرجو أن يتيقظ ساسة الغرب فيدركوا الخطر المحدق بالسلام في الشرق الأوسط من جراء تأييدهم المستمر للعدوان الصهيوني وتزويد (إسرائيل) بالمال والسلاح لتشن الغارة تلو الأخرى على الدول العربية المجاورة لها، بعد أن قامت بعدوانها الغاشم على فلسطين، وما المجازر التي وقعت في قبية ونحالين وغزة

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية الدائمة في الأمم المتحدة 1954-1955، رقم الملفة 4670/ 311، و 32، ص 58.

(2) محمد فاضل الجمالي، من واقع السياسة العراقية، (بيروت: دار الكشاف، 1956)، ص 134.

وشمال طبريا[1]، تلك المجازر التي ذهب فيها مئات العرب الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ، إلا دليل على ما نقول[2].

إن السياسة العراقية أثناء الحقبة 1945–1958 تجاه القضية الفلسطينية كانت واضحة من أثناء المواقف التي عبر عنها ممثلو العراق داخل هذه المنظمة أو من أثناء المواقف الرسمية تجاه كل ما كان يجري في فلسطين من اعتداءات وتصرفات كانت تقوم بها العصابات اليهودية ضد أبناء شعبنا العربي الفلسطيني، وكان العراق سباقا في الوقوف إلى جانب الفلسطينيين اثناء حرب عام 1948 من أثناء إرسال الجيش العراقي للمساهمة في مساندة الشعب الفلسطيني، كما أن العراق عبر في أكثر من مناسبة بأن القضية الفلسطينية هي قضية تخص العراق بكل جزئياتها.

سادسا : موقف العراق من القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1958– 1968.

كانت سياسة النظام الجديد في العراق عقب ثورة 14 تموز 1958 تسير في طريق الابتعاد عن أي تصادم مع الغرب لحين الحصول على اعترافات من قبل الدول بهذا النظام، ولاسيما مع وجود استحقاقات للعراق في المنظمات الدولية، ووجود الكثير من المشاكل التي تخص الدول العربية تستوجب أن يكون للعراق دور فيها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

(1) لجأت (إسرائيل) قبل تأسيسها وبعده إلى العنف كوسيلة اعتمدتها لبث الخوف والرعب في نفوس عرب فلسطين وإجبارهم على مغادرة وطنهم وبسبب هذه السياسة تعرضت مدن وقرى عربية في أرض فلسطين لمذابح وأعمال شائنة كالتي حدثت في لابيريت 1951، والطراح 1953، وأبو غوش 1953، وكفر قاسم 1956 وإكر 1965، فضلا عن المذابح التي ارتكبتها (إسرائيل) على نطاق واسع في غزة وخان يونس وشمال طبريا أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فكانت هذه الاعتداءات من القوة بحيث أدانت الجمعية العامة هذه الاعتداءات أكثر من مرة. ينظر: فايز الصايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، (القاهرة: مطبعة أطلس، لا.ت)، ص ص 40–42.

(2) الجمالي، من واقع السياسة العراقية، ص 135.

تجنب قادة الثورة طوال شهر تموز كل ما يستفز الغرب ويؤجج العداء للثورة، وهذا ما انعكس بدوره على موقف العراق من القضية الفلسطينية حيث كان موقف العراق متسما بالدبلوماسية التي انسجمت مع مواقف الدول العربية، إذ أيد الزعيم عبد الكريم قاسم السياسة العرب قائلا: أعتداءات (إسرائيل) مستمرة، إلا أننا لن نتخذ أي قرار حول القضية الفلسطينية قبل دراسة الموقف بإمعان مع الدول العربية، وان نراقب تطورات الموقف في الأمم المتحدة[1]

وبعد اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية العراقية، وصل بغداد في 13 آب 1958 وفد فلسطيني برئاسة ياسر عرفات[2] رئيس لجان الخريجين الفلسطينيين ممثلا لحكومة عموم فلسطين بالقاهرة، وصرح أن هنالك 15 ألف فلسطيني

---

(1) اوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، ط1، (اربيل: دار اراس للطباعة والنشر، 2012)، ص 94.

(2) هو محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة، ولد في القدس عام 1929، من عائلة القدوة الموزعة بين غزة وخان يونس، منذ بلوغه العاشرة من عمره بدأت اهتماماته بالشؤون السياسية والعسكرية تظهر بوضوح، إذ كان يجمع رفاقه حوله ويدربهم على المشي العسكري، في عام 1946 اشترك في عملية تهريب أسلحة من مصر إلى فلسطين، وبعد استشهاد عبد القادر الحسيني عام 1948 اجتمع الطلبة الفلسطينيون في كلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة وكان بينهم عرفات وقرروا إحراق كتبهم والذهاب إلى فلسطين للالتحاق بصفوف المقاتلين، قام في عام 1954 بتدريب الطلاب الفلسطينيين في مصر، قدم للرئيس محمد نجيب وثيقة مكتوبة بالدم تطالب منه أن لا ينسى فلسطين، عمل مهندسا في إحدى مؤسسات البناء المصرية، وفي نهاية العام 1956 وبداية العام 1957 بدأت عنده بذور تأسيس حركة فتح كان ضابطا في الجيش المصري أثناء حرب 1956، في عام 1957 ترك مصر وذهب إلى الكويت، نال وساما من مجلس السلام العالمي في أيلول 1957، انتخب رئيسا للجنة التنفيذية لحركة فتح عام 1967، انتخب رئيسا للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1973، ألقى خطابا في الأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية في تشرين الثاني 1974، انتخب رئيسا لدولة فلسطين عام 1988، شهد في أيلول 1993 اتفاق غزة-أريحا بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الإسرائيلي اسحق رابين. ينظر: الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، ص ص 381-383.

على أتم الاستعداد للانخراط في جيش الجمهورية العراقية، وأعلن تأييده وترحيبه بالثورة[1].

أثبتت مواقف العراق من القضية الفلسطينية اهتمامه الجاد بهذه القضية ووقوفه إلى جانب شعب فلسطين ومساندته لهم ففي الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة في أيلول 1958 أيد العراق استمرار عمل وكالة الغوث الدولية (الاونروا) بدون قيد سياسي وعلى أساس إنساني، وان مسؤولية إعالة اللاجئين تقع على الأمم المتحدة لحين عودتهم إلى ديارهم، وهاجم مندوب العراق هاشم جواد الولايات المتحدة الأمريكية لترددها في مساعدة اللاجئين العرب، بينما أعطت (إسرائيل) (مليار ونصف) من الدولارات، رغم أن (إسرائيل) رفضت إعادة اللاجئين العرب، واعدت مشروعا لاستقبال مليون مهاجر يهودي[2].

وُعدّ جواد القضية الفلسطينية بؤرة التوتر وعدم الاستقرار والهدوء في المنطقة، ما أن تم زرع (إسرائيل) في قلب الوطن العربي على حساب انتهاك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ووقع الظلم عليه، وبين أن (إسرائيل) هي المصدر الرئيس للخطر في المنطقة، في حين تقوم الدول الغربية بإيصال المساعدات العسكرية لـ(إسرائيل) لتعتدي على جيرانها، كما حدث في العدوان على مصر عام 1956[3].

مهد اعتراف الدول الغربية بالنظام الجديد في العراق الطريق للتعبير عن سياسته الخارجية بدون تردد، ولاسيما القضية الفلسطينية، لأنه كان مترددا في بادئ الأمر في الإفصاح عن سياسته، خشية منه في استفزاز الغرب، إلا أن الزعيم عبد الكريم قاسم عبر عن مساندته للقضية الفلسطينية، إذ قال أنها تمثل أولويات السياسة العراقية، وذلك في خطابه الذي ألقاه في 2 آذار 1959 قائلا: كافحنا طويلا من اجل فلسطين، وان لي الفخر

---

(1) العاني والجربي، المصدر السابق، ج1، ص 429.

(2) الحمداني، المصدر السابق، ص ص 442-443.

(3) يونس عبد حسن السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية 1958-1973، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1999)، ص 67.

ان أكون احد الضباط الذين عملوا في حركات فلسطين عام 1948، وان الجيش العراقي بصورة خاصة لم يقصر بواجباته، وكان يعاني من خطط الاستعمار وعملائه ظروفا عجيبة، فقد عانينا كثيرا في ذلك العام ولاسيما في حركات فلسطين... لقد رجعنا من فلسطين وكانت فلسطين بالذات سببا وعاملا قويا من أسباب هذه الثورة، لقد كافحنا في فلسطين من اجل الشعب واسترداد حريته[1].

ذكرنا فيما سبق أن اغلب النقاشات التي كانت تدور حول القضية الفلسطينية داخل الجمعية العامة كانت تصب في موضوع اللاجئين، ولاسيما بعد ما أصبحت (إسرائيل) أمرا واقعا، إذ كان من المقرر أن ينتهي أمد وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في 30 حزيران 1960، تقرر بحث الموضوع للتوصل إلى قرار بشأنه في الدورة الجديدة التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإما أن يتم تمديد مهمة الوكالة وإما إنهاء مهمتها، ولذلك كلفت الجمعية العامة السكرتير العام داغ همرشولد أن يقدم إليها تقريرا بشأن طريقة معالجة موضوع اللاجئين الفلسطينيين[2].

وبموجب التقرير الذي رفعه السكرتير العام للأمم المتحدة تقرر عقد اجتماع للجمعية العامة بتاريخ 8 آب 1959، أدلى فيه الناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية بتصريح مهم أوضح فيه موقف العراق من القضية الفلسطينية ومن وكالة غوث اللاجئين قائلا: "تعلمون أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست حديثة العهد، فقد خلقت هذه المشكلة الر خلق الأمم المتحدة دولة (إسرائيل) المزعومة، وهي نتيجة لسياسة العنف والإرهاب التي اتبعتها العصابات الصهيونية المجرمة قبل صدور قرار تقسيم فلسطين وبعده، بغية إدخال الرعب في قلوب عرب فلسطين واضطرارهم إلى هجر بلادهم والالتجاء إلى الدول العربية المجاورة هربا من تنكيل الصهاينة لهم وليأمنوا على أنفسهم

(1) مبادئ الجمهورية العراقية-ثورة 14 تموز في خطب الزعيم (بغداد: مطبعة الحكومة، 1959)، ص ص 29-30.

(2) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ط1، ج3 (بغداد: بيت الحكمة، 2005)، ص 163.

من القتل والتنكيل وهجمات العصابات الإرهابية، تاركين وراءهم كل ما يملكون من مال ومتاع[1].

وأضاف قائلا: ولكن أمد وكالة الغوث ينتهي في 30 حزيران 1960، وفي الدورة القادمة للجمعية العامة سيبحث هذا الموضوع للتوصل إلى قرار بشأنه، وقد كلفت الجمعية العامة في دورتها الماضية السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم إليها بتقرير بشأن معالجة موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وقد قام السكرتير العام بذلك، ويعد تقريره هذا الذي أرسل إلى كافة الدول الأعضاء وثيقة ذات أهمية بالغة بالنظر لما احتواه من آراء حول مستقبل الوكالة ومستقبل اللاجئين[2].

وفي الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة، ألقى وزير خارجية العراق هاشم جواد خطابا في 29 أيلول 1959 أكد فيه موقف العراق بقوله: أن خلق (إسرائيل) كان من أكبر المآسي الظالمة التي ارتكبت ضد العدالة في التاريخ الحديث، وكانت ولا تزال العامل الرئيس في تعكير السلام وإعاقة التطور في الشرق الأوسط، وربط مستقبل (إسرائيل) بمصالح الدول الاستعمارية التي تعتبرها موطئ قدم للتدخل في الشؤون العربية والعدوان عليها، كما يدل ذلك بوضوح حادث العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[3].

وتطرق أيضا إلى الظروف التي أحاطت بقضية اللاجئين العرب والتي دعت إلى تأسيس وكالة الغوث والتشغيل التابعة للأمم المتحدة ورأى أن استمرار هذه الوكالة في عملها مسؤولية دولية لا مناص منها، غير أن استمرارها يجب أن لا يستعمل كوسيلة لحرمان الفلسطينيين العرب من حق العودة لديارهم، هذا الحق الذي سبق وان أيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي هو من ابسط مبادئ القانون والعدالة[4].

---

(1) المصدر نفسه، ج3، ص 164.

(2) الحاني والحويب، المصدر السابق، ج3، ص 166.

(3) ثورة 14 تموز في عامها الثاني، ص ص 256-257.

(4) المصدر نفسه، ص 257.

وفي اللجنة السياسية الخاصة طلب وزير الخارجية هاشم جواد السماح لعزت طنوس من الكلام كمندوب من اللاجئين الفلسطينيين، فقبل ذلك وتحدث في 3 تشرين الثاني 1959 عن استمرار أعمال وكالة الغوث. كما ساهم العراق مع وفود الدول العربية الأخرى في استبعاد بعض الفقرات الداعية إلى استئناف لجنة التوفيق عملها، وإجراء تسوية بين الدول العربية و(إسرائيل)

من المشروع الأمريكي[1] المقدم إلى الجمعية العامة بشأن موضوع اللاجئين، لتأثر المشروع على أساس تحديد عمل وكالة الغوث، وطلب من لجنة التوفيق العمل على تنفيذ الفقرة (11) من قرار عام 1948 في حق اللاجئين بالعودة إلى بلادهم أو تعويضهم[2].

وفي برقية بعثها حسين جميل عضو الوفد العراقي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى وكالة الأنباء العراقية أشار إلى انه وفي اللجنة السياسية هاجم الأعمال المفضوحة التي تقوم بها (إسرائيل) ونواياها السيئة ضد العرب، وأيد استمرار عمل وكالة غوث اللاجئين إلى حين تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي اغتصبها اليهود، وقال ان (إسرائيل) تحاول توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، وان محاولاتها هذه تحظى بتأييد ومساعدة بعض الدول خلافا لرغبة اللاجئين وذلك بغية تصفية المشكلة، وان (إسرائيل) تعمل ذلك من أثناء وضع المعوقات

---

(1) استند هذا المشروع على رؤية الرئيس الأمريكي أيزنهاور لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والذي استند في مشروعه على توطين اللاجئين الفلسطينيين من أجل دمجهم اقتصاديا، ومن ثم عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها، وان تتم العودة على مرحلتين ابتداء من العام 1957 وحتى العام 1960. ينظر: أكرم محمد عدوان، المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2007، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، الصفحة ص ص 188-189.

(2) الحمداني، المصدر السابق، ص 442.

والعراقيل في السبل المؤدية إلى تطبيق مقررات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين إلى بلادهم[1].

كانت سياسة العراق تهدف إلى استمرار عمل وكالة غوث اللاجئين إلى حين تطبيق قرارات الأمم المتحدة وعودتهم إلى ديارهم لذلك أقرت الجمعية العامة في 9 كانون الأول 1959 القرار ذي الرقم (1456) الخاص بتمديد عمل وكالة الغوث لثلاثة أعوام قادمة، وكان العراق مع المصوتين إلى جانب هذا القرار[2].

وفي هذه الأثناء أعلن العراق وعلى لسان الزعيم عبد الكريم قاسم دعمه ومساندته لمشروع إحياء الكيان الفلسطيني، هذا المشروع الذي سبق وان أعلنت عنه الهيئة العربية العليا لفلسطين[3].

وفي الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة ألقى هاشم جواد خطابا بتاريخ 6 تشرين الثاني 1960 تطرق فيه إلى القضية الفلسطينية قائلا: لقد ظلت (إسرائيل) طوال الاثني عشرة سنة الماضية عاملا لتعكير السلم في منطقة الشرق الأوسط وسببا في عرقلة التقدم والتطور الطبيعي في المنطقة، وان وجود مليون لاجئ عربي يعتبر تذكيرا سنويا للجمعية العامة بمشكلة اكبر هي المشكلة الفلسطينية، إن عدم الاستقرار المتزايد بالنسبة للموقف في الشرق الأوسط يجب أن ينظر إليه في ضوء وجود (إسرائيل) في المنطقة وفي ضوء سياستها القائمة على الاستعداد للحرب والعدوان[4].

وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين قال: إن وضع اللاجئين الفلسطينيين العرب أثناء الاثني عشرة سنة الماضية يكشف بوضوح عن تصميمهم على عدم قبول الأمر الواقع الذي فرض على بلادهم بناء على قرار مجحف في الظلم اتخذته الأمم المتحدة[5].

---

(1) صحيفة البلاد، العدد 5665، الخميس ■ تشرين الثاني 1959.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص 63.

(3) للاطلاع على المذكرة ينظر: صحيفة البلاد العدد 5705، السبت 9 كانون الثاني 1960.

(4) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، ص 442.

(5) المصدر نفسه، ص ص 442-443.

إن القضية الفلسطينية داخل أروقة الأمم المتحدة ومنذ عام 1950 كانت تناقش من أثناء موضوع اللاجئين، وتدور المناقشات حول التقرير السنوي الذي يقدمه المدير العام لوكالة الغوث إلى الجمعية العامة طبقا لأنظمة الأمم المتحدة وإجراءاتها، وإن الوفود العربية تغتنم فرصة مناقشة التقرير الذي يتناول أوضاع اللاجئين وأحوالهم لتثير القضية من أساسها، ولتتحدث عنها من جميع نواحيها وأصولها وفروعها، حرصا من هذه الوفود أن تبقى قضية فلسطين حية على الصعيد الدولي[1].

وهنا تجب الإشارة إلى نقطة مهمة، إذ أن الزعيم عبد الكريم قاسم واجه مشاكل داخلية دفعته في عام 1960 إلى رمي ثقله على القضية الفلسطينية في محاولة منه لمد الجسور مع باقي البلدان العربية من أجل تحقيق نصر خارجي، إذ تعاون عبد الكريم قاسم مع الهيئة العربية العليا التي يترأسها الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين السابق، ودعمها بالمال والمساعدات، حيث افتتح لها مكتبا في بغداد في 5 شباط 1960، وتألفت لجنة لتلقي التبرعات من الشعب العراقي لمساندة الجمهورية العراقية ومساندة فلسطين، كما ساهم العراق في إعداد القوات المسلحة الفلسطينية، إذ وافق مجلس الوزراء في دورته المنعقدة في 26 آذار 1960 على الاقتراح الرامي إلى دعوة الراغبين من أبناء فلسطين من حملة الشهادات العليا وشهادات الدراسة الإعدادية للاشتراك بدورات ضباط الاحتياط في الجمهورية العراقية ليصبحوا بعد تخرجهم من الدراسة ضباطاً وضباط صف حربيين وفقا لشهاداتهم[2].

وفي اللجنة السياسية الخاصة بفلسطين في الجمعية العامة، اتفق العراق مع الدول العربية والكتلة الآسيوية الأفريقية على تقديم مشروع يؤكد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتأمين حق ممتلكاتهم في فلسطين، وقدم المشروع كل من أفغانستان والملايو

---

(1) ذات المصدر السابق، ص 205.

(2) للتفاصيل ينظر: العاني والحربي، المصدر السابق، ج4، ص ص 313-314.

وباكستان واندونيسيا والصومال، ولكن المندوب الأمريكي أنكر حق ملكية اللاجئين؛ بحجة ان ذلك يثير كثيرا من الجدل، وطالب بإلغاء الفقرتين اللتين تؤكدان على ذلك[1].

وكرد فعل على موقف المندوب الأمريكي، رد هاشم جواد مندوب العراق عليه قائلا: لماذا تأخذ أمريكا على نفسها مسؤولية دور المبادرة من دون أعضاء الأمم المتحدة الآخرين محاولةً تحطيم الجهود المتواضعة المبذولة نيابة عن اللاجئين، والتي لا تتعدى عن الاعتراف وتأكيد حقهم غير المتنازع في فلسطين، وان الأسباب التي تقدمها المندوب الأمريكي غير مقنعة ولا تتفق مع خطورة الموضوع ومركز أمريكا في الأمم المتحدة[2].

وفي التصويت على المشروع في الجمعية العامة لم تنل الفقرتان المتعلقتان بحق ملكية اللاجئين على أكثرية الثلثين فحذفتا من المشروع، وأوصت الجمعية العامة بأن تولي في دورتها السادسة عشر في اجتماعها الأساسي حول رفاه اللاجئين في المستقبل والوسائل المؤدية إلى الحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم، وحمل الدول على التبرع لوكالة الغوث[3].

شاركت فلسطين في الدورة السادسة عشر للجمعية العامة من أثناء الوفد[4] الذي انتخبته الهيئة العربية العليا لفلسطين ليمثلها في اجتماعات هذه الجمعية، وأثناء هذه الدورة توصل الوفد الفلسطيني إلى تفاهم مع وفود الدول العربية على الأسس والمواضيع التي سوف تتم إثارتها في الجمعية العامة، وشكلت لجنة خاصة من وفود الجمهورية العربية المتحدة والعراق ولبنان والسعودية والأردن والمغرب والوفد

(1) الحمداني، المصدر السابق، ص 444.

(2) المصدر نفسه، ص 444.

(3) الحمداني، المصدر السابق، ص 445.

(4) تكون الوفد الفلسطيني من أميل الغوري رئيسا وعضوية الدكتور عزة طنوس، إسحاق عبد السلام الحسيني، عيسى نخلة، عمر العزوني ويوسف غنام.

الفلسطيني، وعهد إليه تنظيم أمر الدفاع عن قضية فلسطين والدعاية لها، والاتصال بالدول الأعضاء بشأنها[1].

في 31 تشرين الأول 1961 ألقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد خطابا في الجمعية العامة جاء فيه: لقد كانت (إسرائيل) مصدرا دائما لتعكير الاستقرار في المنطقة، وعنصر تهديد لأنها بسياستها العدوانية وهجماتها العسكرية المتكررة على جيرانها، وسياستها التوسعية التي تجلت في تشجيع هجرة اليهود من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين، وتسلحها العسكري الهائل، وتحالفها مع دول معادية للعرب، قد أبقت العرب تحت تهديد دائم بالحرب، فضلا عن ذلك فان (إسرائيل) تلقت معونة عسكرية واقتصادية كبيرة من الغرب، وتمتعت بحمايته السياسية والدبلوماسية، ولهذا فقد وصفت (إسرائيل) بحق إنها حصان طروادة الذي وضعه المستعمرون في الشرق الأوسط[2].

وفي تعليقه على التقرير الذي قدمه الدكتور جونسون (Johnson) المرشد الخاص للجنة التوفيق الدولية إلى الجمعية العامة أثناء دورتها السادسة عشر، قال الدكتور عدنان الباجه جي مندوب العراق : إن نزاهة المستر جونسون وشخصيته ليستا موضع شك بالطبع، ولكن لجنة التوفيق بدلا من أن تطلب إليه تنفيذ الفقرة الحادية عشرة من القرار (194)، كانت غامضة الصلاحيات التي خولته إياها للتحري مع الدول المضيفة ومع (إسرائيل) عن الطرائق العملية لحل مشكلة اللاجئين وأشار الباجه جي إلى أن الوسيط تجاوز صلاحياته الموكلة إليه من أثناء التعرض لأمور خارج صلاحياته إن دور هذا الوسيط الذي لم تفكر فيه الجمعية العامة في قرارها المشار إليه حمل المستر جونسون على تجاوز صلاحيات اللجنة التي انتدبته نفسها، وبدلا من أن يشغل نفسه في تنفيذ الفقرة المذكورة، وتحري رغبات اللاجئين، راح يتحدث عن النواحي التاريخية بصورة غير دقيقة

---

(1) القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة (بيروت: الهيئة العربية العليا، 1962)، ص 9.

(2) المصدر نفسه، ص 11.

إلى حد ما للمشكلة كلها ولأسباب خروج اللاجئين من بلادهم وليس لهذه الأسباب أية علاقة بموضوع حقهم في الخيار بين العودة والتعويض[1].

وأثناء هذه الدورة كانت مناقشات القضية الفلسطينية قوية، وشهدت مشادات كلامية بين المندوبين العرب ومندوب (إسرائيل)، وكان لمندوب العراق عدنان الباجه جي حصته من هذه المشادات، فعندما ألقى رئيس الوفد الفلسطيني اميل الغوري خطابه الذي استغرق 90 دقيقة، حاول مندوب (إسرائيل) أكثر من مرة إيقافه، فرد عليه الباجه جي قائلا: أريد أن يكون السجل صحيحا، لقد أشارت رسالة الوفود العربية بوضوح إلى أن إحدى عشرة دولة عربية تطلب الاستماع إلى الوفد العربي الفلسطيني، وأنا لا أذكر قولا لرئيس اللجنة يخالف ذلك، وليس ثمة دليل بأن اللجنة قد اعترفت فحسب بجماعة أو بـ (وفد عربي فلسطيني)[2].

وفي رده على مندوب (إسرائيل) الذي اعترض على تسمية مجموعة الأشخاص بالوفد الفلسطيني، وأنه من جانبه لم يعد هنالك شيء اسمه فلسطين، قال الباجه جي: لقد أطلق المندوب الإسرائيلي (القط من الكيس) ونحن شاكرون له ذلك، فالبند الذي نناقش يضم كلمة فلسطين، وهناك وثائق تحمل اسم فلسطين، ولهذا اقترح توزيع بيان الأستاذ الغوري كما هو، وأن موقف المندوب الإسرائيلي يدلكم جميعا عن مدى أخطار السياسة الصهيونية وخطتها للقضاء على فلسطين وشعبها[3].

وعندما ادعى مندوب (إسرائيل) (كومي) أن قرارات الأمم المتحدة تحمله على سؤال العراق عن القرار الذي بموجبه دخل الجيش العراقي فلسطين عام 1948، ومتهما العراق بغزو بلاد أخرى، أجابه الباجه جي: إن للجيش العراقي حقاً أكبر في المجيء إلى فلسطين من الهاغاناه، فلقد ذهب جيش العراق استجابة لطلب أكثرية سكان البلاد، ثم

---

(1) حداد، المصدر السابق، ص 242.

(2) القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة، ص 33.

(3) المصدر نفسه، ص 37.

ما هو حق (كومي) نفسه في أن يكون في فلسطين، وهو من جنوبي افريقية كما يعلم الجميع[1].

وفي محاولة من قبل الدول الأعضاء للتقريب بين العرب و(إسرائيل)، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الإفريقية واللاتينية بمشروعين للجمعية العامة لفتح مفاوضات مباشرة بين العرب واليهود، وعندما تكلم مندوب الفولتا العليا[2] محاولا التقريب بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية متناسيا أن (إسرائيل) دولة تأسست من اغتصاب أرض دولة أخرى ذات سيادة، أجابه الباجه جي قائلا: أننا لا ننكر هذا الاهتمام الذي تبديه عدة دول وبينها الدول الإفريقية في هذه المشكلة، فالدول العربية كانت سباقة هنا في تبني حقوق الدول الإفريقية في الحرية، إن ممثل الفولتا العليا قد أعرب عن دهشته من الكراهية التي تبديها الدول العربية في هذه القضية، ولكنها ليست كراهية، وإنما سخط ومرارة تجاه عمل من أعمال العدوان، ولقد أيدت الدول العربية الدول الإفريقية في قضية التمييز العنصري في جنوبي افريقية، وكانت تنتظر من هذه الدول تفهما مماثلا لموقفها من وضع لا يختلف كثيرا عن وضع جنوبي افريقيا، أن اللاجئين الفلسطينيين لا الدول العربية هم الطرف الحقيقي في هذا النزاع مع (إسرائيل)[3].

وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة في 14 كانون الأول 1961 وعندما تكلم مندوب (إسرائيل) (كومي) طالبا تأجيل الردود إلى ما بعد انتهاء المناقشة، وان اللجنة السياسية تضيع وقتها، أجابه الباجه جي قائلا: أن الوفود العربية تقف دائما إلى جانب حرية كل شعب، الا (إسرائيل) وقفت بجانب المستعمرين الفرنسيين، واليهود لم يصبحوا

---

(1) القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة، ص ص 48-49.

(2) الفولتا العليا: دولة في غرب افريقيا أصبح اسمها فيما بعد بوركينا فاسو، تحدها من الشمال الغربي مالي وساحل العاج وغانا، ومن الجنوب توغو ومن الجنوب الشرقي بنين، ومن الشمال الغربي النيجر.

(3) القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة ص 56.

كثرة في فلسطين بفضل التزايد الطبيعي في السكان، إذ أن العرب كانوا أكثر منهم تناسلاً، ولكن اليهود أصبحوا كثرة بفضل الهجرة التي تمت رغم إرادة أكثرية الشعب وهي العرب، إن مجلس الأمن أدان (إسرائيل) بالعدوان ست مرات، بينما لم يدن العرب مرة واحدة، وكان بين اعتداءاتها العدوان المعروف على مصر عام 1956، إن الحديث عن العدوان شيء والقيام به شيء آخر، والأعمال دائماً أقوى من الأقوال، فالإسرائيليون كانوا وما زالوا يرتكبون المذابح ضد العرب[1].

إن المناقشات التي جرت داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية أظهرت التأثير الكبير للولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت من أثناء نفوذها إلى عدم إقرار أي قرار يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في أرضهم وممتلكاتهم، فضلاً عن ضغطها على الدول الأعضاء من أجل مساندة (إسرائيل) وتقديم العون لها والتصويت لصالح القرارات التي تخدمها.

في 5 أيار 1962 استقبل الزعيم عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع الحاج أمين الحسيني[2]، وأثنى على جهوده المتواصلة في سبيل فلسطين وأمة العرب والمسلمين،

---

(1) القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة، ص 60.

(2) ولد أمين الحسيني في القدس عام 1897، تنتمي عائلته إلى سلالة الحسين بن علي بن أبي طالب، تلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة السلطانية، اهتم والده محمد طاهر الحسيني بتعليمه العلوم الشرعية الإسلامية واللغة الفرنسية واللغة العربية، درس في المدارس التركية وفي كلية الفرير بالقدس لتعليم اللغة الفرنسية، حفظ نصف القرآن وهو في سن العاشرة، وفي عام 1911 أرسله أخوه مفتي كامل الحسيني إلى جامعة الأزهر ليكمل تعليمه الديني، والتحق بكلية الدعوة والإرشاد التي أنشأها رشيد رضا، وفي عام [illegible] ذهب إلى الحج مع والدته فأطلق عليه لقب (الحاج)، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى التحق بالمدرسة العسكرية لضباط الاحتياط في اسطنبول وتخرج ضابطاً في الفرقة (46) المرابطة في أزمير، وفي اللواء (145) على أطراف البحر المتوسط، التقى باسطنبول بالعديد من العرب من أمثال محمود سلمان وصلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد قادة انتفاضة رشيد عالي الكيلاني في العراق، عاد إلى القدس في 26 شباط 1917، فخلع ثوب العسكرية وارتدى الطربوش وأصبح يعرف بين الناس بـ (الحاج أمين)، تأثر كثيراً بآراء أستاذه

ثم تناول البحث بصورة خاصة تنسيق الجهود في القضية الفلسطينية لمكافحة الصهاينة والاستعمار واسترداد أرض فلسطين إلى أهلها وجرى البحث في الخطوط الأساسية لتأسيس جمهورية فلسطين، وضمان سيادة شعبها صاحب الحق الشرعي في وطنه المقدس[1].

وقبل انعقاد الدورة السابعة عشر للجمعية العامة كان الاتجاه السائد لدى الأمم المتحدة والدول الكبرى إلى محاولة قيام مفاوضات مباشرة بين العرب واليهود، إلا أن الوفد العراقي كان معارضا لهذا التوجه، وقد أكد السيد علي حيدر سليمان نائب رئيس الوفد العراقي في الأمم المتحدة، والسفير بديوان وزارة الخارجية، أن الوفد العراقي إلى جانب الوفود العربية قد بذل جهدا كبيرا لإحباط هذا المشروع في الدورة السابقة، وان العراق لن يدخر جهدا لمواصلة هذا المسعى والجهد في حالة إقدام (دويلة القسم المحتل) من فلسطين على هذه المناورة مرة أخرى[2].

وعند انعقاد الجمعية العامة في دورتها السابعة عشر عام 1962، أشار الباجه جي إلى تصديه للادعاءات والأكاذيب التي كان يتفوه بها ممثلو (إسرائيل) وعلى الأخص وزيرة خارجيتهم غولدا مائير[3].

وقبل انعقاد الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة، حدث في العراق ثورة أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم، إذ قامت ثورة 8 شباط 1963، إلا أن السياسة العراقية الخارجية

رشيد رضا، اشتهر بكرهه للانكليز واليهود، ساهم في تنظيم التظاهرات ضد إدماج وعد بلفور بالانتداب في آذار 1920، اختارته الأسرة الحسينية مفتيا بعد وفاة أخيه المفتي كامل الحسيني عام 1921. للتفصيل ينظر: إبراهيم أبو شقرة، الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة 1936م، ط1، (اللاذقية: دار الحارة للدراسات والترجمة والنشر، 1998)، ص ص 20-37.

(1) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ط1، ج6 (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2005)، ص 328.

(2) صحيفة العهد الجديد، العدد 516، الاثنين 3 أيلول 1962.

(3) الباجه جي، في عين الإعصار، ص [illegible]

وتحديدا فيما يتعلق بفلسطين كانت ثابتة، إذ سعى العراق ومن أثناء جامعة الدول العربية إلى إبراز الكيان الفلسطيني، وضرورة تمثيل فلسطين تمثيلا حقيقيا في جامعة الدول العربية وفي المجالات الدولية[1].

إن سياسة العراق تجاه القضية الفلسطينية عبر عنها رئيس الوزراء العراقي الفريق طاهر يحيى (21 تشرين الثاني 1963-17 حزيران 1964)، قائلا: تبذل الحكومة العراقية ما في وسعها مشتركة مع الدول العربية الشقيقة لتحرير فلسطين وتهيئة السبل لأبنائها ليتولوا قضية بلادهم بأنفسهم، وليعملوا على إبراز كيانهم، ومشاركتهم مشاركة فعلية في الإعداد للكفاح[2].

وفي طريقه لحضور أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة صرح وزير الخارجية العراقي طالب حسين الشبيب (8 شباط 1963- 21 تشرين الثاني 1963) بأن العراق سيوضح للجنة العامة أن قضية فلسطين ليست نزاعا كما تحاول أن تصور الصهيونية، وإنما هي قضية شعب سلب وطنه وهو يحاول العودة إليه[3].

وضح عدنان الباجه جي مندوب العراق دوره في القول: ألقيت خطابا ركزت فيه على مسؤولية (إسرائيل) وحدها دون غيرها لفرار مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم عام 1948، وأن إفراغ فلسطين من سكانها العرب كان هدفا استراتيجيا منذ نشوء الصهيونية، وتم تحقيق جزء كبير منه عن طريق القوة العسكرية، واستدرك قائلا إنه استند في كل خطاباته إلى كتابات وأقوال زعماء الحركة الصهيونية وكبار المسؤولين الإسرائيليين[4].

---

(1) حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج6، ص ص 294-295.

(2) ثورة 14 تموز في عامها السادس، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات 14 تموز، (بغداد: دار الجمهورية للطباعة والنشر، 1964م)، ص 73.

(3) صحيفة الطليعة، العدد 1874، الخميس 26 أيلول 1963.

(4) الباجه جي، في عين الإعصار، ص 92.

وفي رده على ادعاءات مندوب (إسرائيل) عن هجرة اليهود من البلاد العربية إلى (إسرائيل) عام 1948 قال الباجه جي: أن المندوب الإسرائيلي كان كاذبا عندما زعم أن العدد كان متساوياً في الحالتين إذ أن عدد المهاجرين اليهود لم يربو على مائتي ألف، في حين كان عدد اللاجئين العرب نحوا من ثمانمائة ألف، إن الهجرة اليهودية لم تكن نتيجة الحرب أو الإرغام، وإنما غادر اليهود البلاد العربية طائعين تحت إغراء الدعايات الصهيونية، أو سافر بعضهم إلى أوربا وأمريكا[1].

وأضاف الباجه جي: إن مشكلة فلسطين تتضمن جميع القضايا السياسية والأخلاقية التي تميز بها العصر، وأعني بها القومية وتقرير المصير والتفرقة العنصرية واضطهاد الأقليات والعدوان والحرب، ولم يكن العرب هم الذين خلقوا هذه المشكلة، وإنما خلقتها جماعة سياسية غريبة قامت بغزو البلاد غزوا متعمدا، وانتزاعها من شعبها، ولا ريب في أن تفهم الصهيونية أمر ضروري لتفهم مشكلة فلسطين[2].

وأنهى الباجه جي خطابه قائلا: على الصهاينة أن يدركوا أن سياستهم لا يمكن أن تؤدي عاجلا أم آجلا إلى إلحاق الكارثة بالشعب الذي يزعمون أنهم يمثلونه، فلن يكون ثمة سلام في الشرق الأوسط طالما أنهم يصرون على التنكر لعرب فلسطين وحقوقهم، وطالما أن (إسرائيل) متعلقة بأهداب أحلامها في التوسع[3].

وألقى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف[4] (1963-1966) خطابا في 1 أيار 1965 بمناسبة افتتاح مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد قائلا: أن الشرق الأوسط

---

(1) خيري حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ص 121.

(2) المصدر نفسه ص 131.

(3) حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، ص 133.

(4) ولد في بغداد عام 1921، أصله من قرية سميكة في محافظة الانبار، دخل الكلية العسكرية عام 1938 وكلية الأركان عام 1941، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم بعد انقلاب عام 1958، اعفي من منصب نائب رئيس الوزراء في 12 أيلول 1958 ومن مناصبه الأخرى

لن يستريح إلا بزوال الدولة المغتصبة، قاعدة الاستعمار، وأن العراق سيظل سندا قويا لفلسطين، ومدافعا عن الحق حتى يعود هذا الجزء المغتصب إلى الوطن العربي الكبير[1].

أعلن رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز (21 أيلول 1965-6 آب 1966) سياسة وزارته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية قائلا: إن سياسة العراق تجاه فلسطين قائمة -كما كانت دائما- على أساس استرجاع حقوق عرب فلسطين وإعادة الوطن السليب إلى ذويه، وسيبقى العراق ملتزما بقرارات مؤتمرات القمة التزاما كاملا[2].كما أن العراق سارع إلى تسديد التزاماته المالية وأوفى بجميع واجباته من اجل إبراز الكيان الفلسطيني في جميع المجالات العسكرية والسياسية[3].

واثناء الدورة التي عقدتها الجمعية العامة في عام 1965 أجرى البزاز سلسلة من الاتصالات مع عدد من رؤساء وفود الدول، إذ اجتمع بالسينيور امنتوري فانفاني رئيس الجمعية العامة، ثم التقى بوزراء خارجية بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كما اجتمع بوزراء خارجية الدول العربية ووزراء خارجية الدول الآسيوية والافريقية، واوضح أثناء الاجتماع بهذه الشخصيات سياسة العراق تجاه الشؤون الدولية وموقف العراق من القضايا الدولية البارزة، وفيما يتعلق بقضية فلسطين قال: أنه يجب اعتبار هذه القضية نزاعا بين شعب صمم على استرجاع أرضه، وبين الغزاة الصهاينة

في 5 تشرين الثاني 1958، حوكم بتهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وحكم عليه بالإعدام لم اعفي عنه وأطلق سراحه في تشرين الأول 1962، رئيس جمهورية العراق من 8 شباط 1963 وحتى مقتله في حادث تحطم طائرة عمودية في 13 نيسان 1966. ينظر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، ط1، (طهران: منشورات فرصاد، 2006)، ص 90.

(1) السامرائي، المصدر السابق، ص 108.

(2) صحيفة المنار، العدد 1351، الأربعاء 8 أيلول 1965.

(3) ثورة 14 تموز في عامها السابع، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات 14 تموز في وزارة الثقافة والارشاد، (بغداد: مطبعة العاني، 1966)، ص 106.

الذين استولوا على هذه الأرض، أن اللاجئين العرب في فلسطين هم تذكار حي لواحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبت ضد أي شعب من الشعوب[1].

عبرت الحكومة العراقية في عام 1966 عن التزاماتها تجاه منظمة الأمم المتحدة لاسيما أن العراق من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة، فهو في مقدمة الدول التي ساندت هذه المنظمة العالمية بكل ما استطاعت من جهد مخلص، وسعي نبيل لتحقيق أهدافها التي هي جزء مهم من أهداف سياسة الجمهورية العراقية الخارجية، وحرص العراق على تنفيذ وتأييد قرارات الأمم المتحدة لجعلها أداة فعالة في تنظيم التعاون بين الدول[2].

وأثناء الدورة التي عقدتها الجمعية العامة في عام 1966، ألقى مندوب العراق السيد كاظم الخلف خطابا رد فيه على وزير خارجية (إسرائيل) أبا أيبان قائلا: إن ممثلي (إسرائيل) درجوا على القدوم كل عام إلى الجمعية العامة وإلقاء بيانات مطولة على منصاتها بقصد تشويه الحقائق عن فلسطين، والقيام بمحاولة لتغيير حقائق التاريخ[3].

وأضاف: إننا نعلم جميعا كيف قامت (إسرائيل)، وكيف استخدمت القوة لغزو أرض يملكها عرب المنطقة، إن وزير خارجية (إسرائيل) أشار إلى أن ميثاق الأمم المتحدة دعا إلى احترام سيادة الدولة غير أننا نؤمن بأن ظلما فادحا قد نزل على عرب فلسطين بما يتنافى وروح ميثاق الأمم المتحدة... لا حق لمندوب (إسرائيل) في أن يأتي إلى الجمعية العامة ليتظاهر بأن (إسرائيل) راغبة في السلام، إذ أن (إسرائيل) لم تتخل قط عن استخدام القوة، ولاسيما عند غزو واغتصاب الأراضي العربية في فلسطين[4].

---

(1) صحيفة المنار، العدد 1184، الاثنين 11 تشرين الأول [illegible]

(2) ثورة 14 تموز في عامها الثامن، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات ثورة 14 تموز في وزارة الثقافة والارشاد، (بغداد: مطبعة العاني، 1966)، ص 106.

(3) صحيفة الجمهورية، العدد 983، الأربعاء 8 تشرين الأول 1966.

(4) المصدر نفسه.

وأضاف: إن وزير خارجية (إسرائيل) يتحدث عن الاستقرار في الشرق الأوسط، لقد كان هنالك استقرار في المنطقة إلى أن جاء إليها غزاة من جميع أنحاء الدنيا للعمل على طرد شعب من أرضه وتحويله إلى مشردين[1].

وفي خطابه أمام الجمعية العامة في 13 تشرين الأول، قال الدكتور عدنان الباجه جي وزير خارجية العراق (1965–1967): إن اللاجئين العرب هم ذكرى حية لجريمة من أسوأ الجرائم التي ترتكب بحق شعب، إن الشعب العربي لا يستطيع القبول بهذا المفهوم الخطير الذي يعني انه في حال ارتكاب ظلم أو قيام وضع غير شرعي عن طريق القوة، فان على المظلومين أن يقبلوا بمصيرهم بينما يلقى المعتدون تأييدا في عدوانهم[2].

وأضاف: لو قبلنا بهذه النظرية التي تسمح ببقاء أوضاع قائمة على القوة والظلم، فإننا نكون قد مزقنا ميثاقنا إربا إربا، وجعلنا جميع المبادئ والمثل العليا التي يتضمنها مدعاة سخرية، ومأساة اللاجئين الفلسطينيين ليس لها مثيل في سجلات هذا القرن أو أي قرن في العصور الحديثة، والعدوان الصهيوني على فلسطين لم يكن مجرد غزو مسلح لبلد وفرض حكم غريب على شعبه، بل كان الهدف منه القضاء على الشعب العربي في فلسطين، وحرمان العالم العربي بشكل دائم من بلد هو جزء لا يتجزأ منه طوال أكثر من 14 قرنا، ولم يحدث في أي بلد محتل آخر في العالم أن طرد السكان بشكل جماعي كذلك الذي مارسه المغتصبون الأجانب حتى ولا في افريقيا أو في روديسيا[3].

وبعد عودته إلى العراق، صرح الباجه جي لصحيفة الجمهورية قائلا: إن إثارة قضية فلسطين على صعيد المنظمة الدولية يهيئ المجال لشرحها ولفت الأنظار إليها أمام الرأي العام العالمي، ولهذا أيد العراق والدول العربية إثارة هذه القضية على صعيد الأمم

---

(1) صحيفة الجمهورية، العدد 983، الأربعاء 5 تشرين الأول 1966.

(2) صحيفة الجمهورية، العدد 992، الجمعة [illegible] تشرين الأول 1966.

(3) المصدر نفسه.

المتحدة لتذكير الحياة الدولية بالظلم الذي حل بفلسطين، وللمأساة التي لا تضاهيها أي مأساة أخرى في أحداث التاريخ المعاصر[1].

إن دراسة موقف العراق من القضايا العربية وتحديدا قضية فلسطين، يظهر مدى الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومات العراقية المتعاقبة ابتداء من العهد الملكي ومرورا بالأنظمة الجمهورية التي حكمت العراق حتى عام 1968 بهذه القضية في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ورغم كل سلبيات المرحلة الملكية استطاع العراق من أن يكون له دور مؤثر على الساحة السياسية الدولية، إذ انه وأثناء تواجده في منظمة عصبة الأمم دافع عن القضية الفلسطينية.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وانتهائها وقف العراق إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني في محنته التي أوجدتها بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أظهرت المواقف العراقية التي عبر عنها مندوبو العراق ووزراء خارجيته من على منبر الأمم المتحدة التزام العراق الكبير تجاه فلسطين، وتقديم العون المادي والمعنوي للشعب العربي في فلسطين، ولم يبخل العراق في إرسال جيشه للدفاع عن فلسطين في حرب عام 1948، والتي امتنع العراق فيها من الدخول في هدنة مع الإسرائيليين.

مثلت مأساة الشعب العربي الفلسطيني نكبة كبيرة أوجدتها المنظمة العالمية التي أرست أسسها على تحقيق السلام والاستقرار في العالم، إلا ان هذه المبادئ والقيم التي جاءت بها هذه المنظمة والدول الراعية لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، اثبتت أن هذه القوانين ما هي إلا ستار لتحقيق مآرب وغايات وأهداف تضعها هذه الدول لخدمة مصالحها بدون النظر إلى ما التزمت به من مبادئ وقيم.

وعلى هذا الأساس فان العرب وبسبب ضعفهم كانوا الخاسر الوحيد من هذه المنظمة، بل إنهم أسهموا وبصورة غير مباشرة في ضياع فلسطين، لأنهم آمنوا بهذه المبادئ واعتقدوا بها وتعاملوا معها بكل جدية.

---

(1) صحيفة الجمهورية، العدد ▒▒ السبت 29 تشرين الأول 1966.

إن موضوع فلسطين لا يمكن معالجته من جانب واحد أو من زاوية معينة، ولكنا حاولنا في هذا الفصل إظهار موقف العراق ومساندته لفلسطين ووقوفه إلى جانب الشعب العربي الذي عانى ما عانى، وان دراستنا تقف عند عام 1968، ولم نذكر في هذا الفصل أية أحداث في العام 1967 بسبب الاعتداء الإسرائيلي على مصر في 5 حزيران 1967 والذي اخذ حيزا كبيرا من مناقشات الأمم المتحدة انشغلت فيه الدول عن التعرض للقضية الفلسطينية، كما ان العام 1968 شهد قبل انعقاد الجمعية العامة قيام ثورة 17 تموز 1968 في العراق والتي كانت لها إشكالياتها وتطلعاتها.

الخلاصة

خلصت الكتاب إلى العديد من النقاط التي تستوجب الوقوف عندها وإظهارها بشكل يتناسب والموقف العراقي في هذه المنظمة، وكالاتي:

- إن الظروف التي مر بها العالم أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) استوجبت إيجاد تنظيم دولي جديد يعمل على تنظيم العلاقات بين الأمم ومحاولة إحلال السلم والأمن الدوليين، لاسيما بعد إخفاق منظمة عصبة الأمم التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى على المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.
- أخذت الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها إيجاد هذا التنظيم، فسعت أثناء الحرب العالمية الثانية إلى عقد العديد من المؤتمرات مع الدول الغربية الأخرى كبريطانيا والاتحاد السوفيتي من اجل التهيئة لهذا التنظيم والعمل على إيجاد المبادئ التي تحدد العلاقات بين الدول، فكانت ولادة منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.
- على الرغم من المبادئ التي جاءت بها منظمة الأمم المتحدة، إلا أنها أصبحت فيما بعد أداة بيد الدول الكبرى، وأصبحت الغطاء الشرعي لما تقوم به هذه الدول من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الدول الصغيرة وتمرير القرارات المجحفة ضدها، فتحولت هذه المنظمة إلى أداة بيد الدول الكبرى، يمكن تشبيهها بصورة من صور الاستعمار تحت غطاء الشرعية الدولية.
- كان العرب ومنذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة الخاسر الأكبر، فنجد الكثير من الحقوق العربية قد سلبت وبقرارات مجحفة من هذه المنظمة، وفي مقدمتها قضية فلسطين التي أصدرت الأمم المتحدة قرارها ذي الرقم (181) في 29 تشرين الثاني 1947، والذي قسمت بموجبه فلسطين بين العرب واليهود، إذ مثل هذا القرار سابقة خطيرة في تاريخ هذه المنظمة، أعطي بموجبه الحق لليهود في ارض ليست لهم

ولم تكن، وكانت الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أعطى هذا الحق لليهود.

- أسهم العراق وانطلاقا من رغبته في أن يكون له دور مميز في المنطقة في إنشاء هذه المنظمة، إذ كان إعلانه الحرب على دول المحور في 13 كانون الثاني 1943 بوابة الدخول إلى هذه المنظمة، كما أن المبادئ والمواثيق التي جاءت بها هذه المنظمة كانت حافزا كبيرا للعراق للانضمام إليها.
- عند اطلاعنا على مواقف العراق تجاه القضايا العربية، وتحديدا أثناء مدة الحكم الملكي (1921-1958)، نجد أن هذه المواقف تأثرت كثيرا بالسيطرة البريطانية بسبب المعاهدات التي فرضتها بريطانيا على العراق، وحدت من مواقفه تجاه هذه المنطقة التي كانت بريطانيا بالأساس تسيطر عليها، فلذلك كانت مواقف العراق من حركات التحرر في منطقة الخليج العربي يشوبها الضعف وعدم الوضوح، وفي كثير من أوقاتها مواقفه سلبية، كما لا يمكن عد مواقف العراق من حركات التحرر في الخليج العربي إبان الحكم الملكي خذلانا، بل إن السياسة العراقية آنذاك كانت مقترنة ببريطانيا بسبب المعاهدات التي فرضتها على العراق، كما أن الحكومات العراقية لم تكن تمتلك المقدرة السياسية ولا العسكرية على الوقوف بوجه بريطانيا، لذلك كانت مواقفها سلبية.
- في حين نرى أن مواقف العراق من قضايا التحرر في المغرب العربي أكثر وضوحا وقوة، بل مثلت مواقف العراق تجاه هذه القضايا علامة بارزة في طريق تحرر هذه الدول، وقد عزا الكثير من الباحثين والمختصين بالشأن العراقي هذا الموقف إلى عدم ارتباط العراق بمعاهدات مع فرنسا على غرار المعاهدات العراقية-البريطانية التي تلزم العراق بأن يسير في فلك السياسة البريطانية.
- بعد سقوط النظام الملكي في العراق على اثر ثورة 14 تموز 1958، وقيام النظام الجمهوري، نجد أن مواقف العراق أصبحت أكثر وضوحا، ولاسيما تجاه قضايا

التحرر في منطقة الخليج العربي، فقد ساند العراق هذه القضايا وأسهم بشكل واضح في نيل اليمن وعمان استقلالهما عن السيطرة البريطانية.

- إن ضعف الأداء العربي داخل منظمة الأمم المتحدة سببه عدم كفاءة أغلب المندوبين العرب وافتقادهم لثقافة الحوار والتفاهم مع مندوبي الدول الأخرى، وكان هذا سببا في فشل الكثير من القضايا العربية، لاسيما أن المناقشات وراء الكواليس تحتاج إلى لغة وطريقة إقناع من أجل التأثير على المندوبين الآخرين وكسب أصواتهم لنصرة القضايا العربية.
- ما نجده في الكتاب أن سياسة العراق الخارجية وتحديدا في منظمة الأمم المتحدة اقترنت بشخصيات محدودة، كشخصية الدكتور محمد فاضل الجمالي والدكتور عدنان الباجه جي، ولا يمكن اختزال مواقف العراق وسياسته داخل منظمة الأمم المتحدة بشخص هؤلاء، ولكن من باب الأمانة العلمية يجب إعطاء كل ذي حق حقه، فالدكتور الجمالي هو من وقع على ميثاق الأمم المتحدة نيابة عن الحكومة العراقية، وأمضى الكثير من حياته في هذه المنظمة، وكانت له شخصية مؤثرة وأسلوب استطاع من خلاله انتزاع الكثير من الحقوق للعرب، وكذلك الأمر بالنسبة للدكتور الباجه جي الذي كانت له شخصية وأسلوب في الأداء استطاع من خلاله تحقيق مكاسب للقضايا العربية، فضلا عن إجادتهما للغات عديدة، وكانت الحكومة العراقية تجتهد كثيرا في إرسالهما إلى منظمة الأمم المتحدة لإدراكها بمكانتهما داخل هذه المنظمة، وفي الأخير هما يمثلان الحكومة العراقية لا شخصهما.

الملاحق

ملحق رقم 1

قائمة بأسماء مندوبي العراق في منظمة الأمم المتحدة للمدة 1945–1968

1- محمد فاضل الجمالي 17 أيلول 1949 – 17 أيلول 1953

2- عوني الخالدي 27 كانون الأول 1954 – 12 كانون الأول 1955

3- هاشم جواد 27 كانون الأول 1956 – 15 كانون الأول 1958

4- عبد المجيد عباس 16 آذار 1958 – 17 تموز 1958

5- هاشم جواد 18 تموز 1958– 17 شباط 1959

6- عدنان الباجه جي 10 أيلول 1959 – 31 آذار 1965

7- كاظم الخلف 23 شباط 1966– 31 تموز 1967

8- عدنان الباجه جي 1 آب 1967 – 6 آذار 1969

المصدر: القائمة من عمل الباحث بالاستناد الى وثائق وزارة الخارجية / شعبة الامم المتحدة

ملحق رقم 2

اعلان العراق الحرب على دول المحور

قرار مجلس الوزراء

المتخذ في جلسته الرابعة المنعقدة في الساعة الثانية عشرة

زوالية ظهر يوم 13-1-1943

انعقد مجلس الوزراء واطلع على الاقتراح الموقع عليه من اكثرية اعضاء مجلس النواب والذي قرر مجلس النواب احالته الى الحكومة والمرسل الى رئاسة الوزراء في طي كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم 69 والمؤرخ في 12-11-1942 واطلع على المذكرة المقدمة من قبل فخامة رئيس الوزراء المرقمة 125 في 11-1-1943ز

ونظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل والى عملها المتواصل عن طريق صنعائها للقضاء على الحكومة العراقية كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ 11 تشرين الثاني 1941 ومجلس الاعيان بتاريخ 15 تشرين الثاني 1941 والى ما قامت به من اعمال عدائية صريحة في شهر مايس 1041.

ونظرا الى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الان بما تذيعه من محطات اذاعاتها ضد العراق ومصالحه والى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف والتفرقة بين اقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر وذلك ببث الاراجيف والاخبار الكاذبة بطريق محطات الاذاعة وبجميع الوسائط الاخرى الميسرة لديها.

ونظرا لما تقوم به سلطات دول المحور من توجيه جارحات تمس كرامة العائلة المالكة المعظمة على صورة مستمرة وعلنية عن طريق محطات الاذاعة بقصد الأثناء باخلاص الشعب العراقي، والى تشجيعها بعض الخارجين على القانون الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح واحالتها اياهم بعد هروبهم من العراق.

ولما كانت مقتضيات مصالح العراق خاصة والعرب عامة تقضي بانضمام العراق الى (تصريح الامم المتحدة) الموقع عليه في واشنطن في 2 كانون الثاني 1942 المستند على (وثيقة الاطلنطيك) الموقع عليها من قبل رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية ورئيس وزراء المملكة البريطانية بتاريخ 14 اب 1941 وذلك بالنظر لما تضمنته الوثيقة المذكورة من المبادئ السامية التي تكفل لجميع الشعوب -صغيرة كانت ام كبيرة- حرياتها واستقلالها وتضمن لها كيانها.

وبعد الاطلاع على الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي قرر المجلس:-

اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاث.

الانضمام الى تصريح الامم المتحدة الموقع عليه في واشنطن بتاريخ 2 كانون الثاني 1942.

المصدر: وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة الموقع عليه في واشنطن في 2 كانون الثاني 1942

ملحق رقم [illegible]

بيان اعلان الحرب على دول المحور

نظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل والى عملها المتواصل عن طريق صنائعها للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة والضغط على مجلس الامة العراقي كما في جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ 11 تشرين الثاني 1941 ومجلس الاعيان بتاريخ 15 تشرين الثاني 1941 والى ما قامت به من اعمال عدائية صريحة في شهر مايس 1941.

ونظرا الى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الان بما تذيعه من محطات اذاعاتها ضد العراق ومصالحه والى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف والتفرقة بين اقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر وذلك ببث الاراجيف والاخبار الكاذبة بطريق محطات الاذاعة وبجميع الوسائط الاخرى المتيسرة لديها.

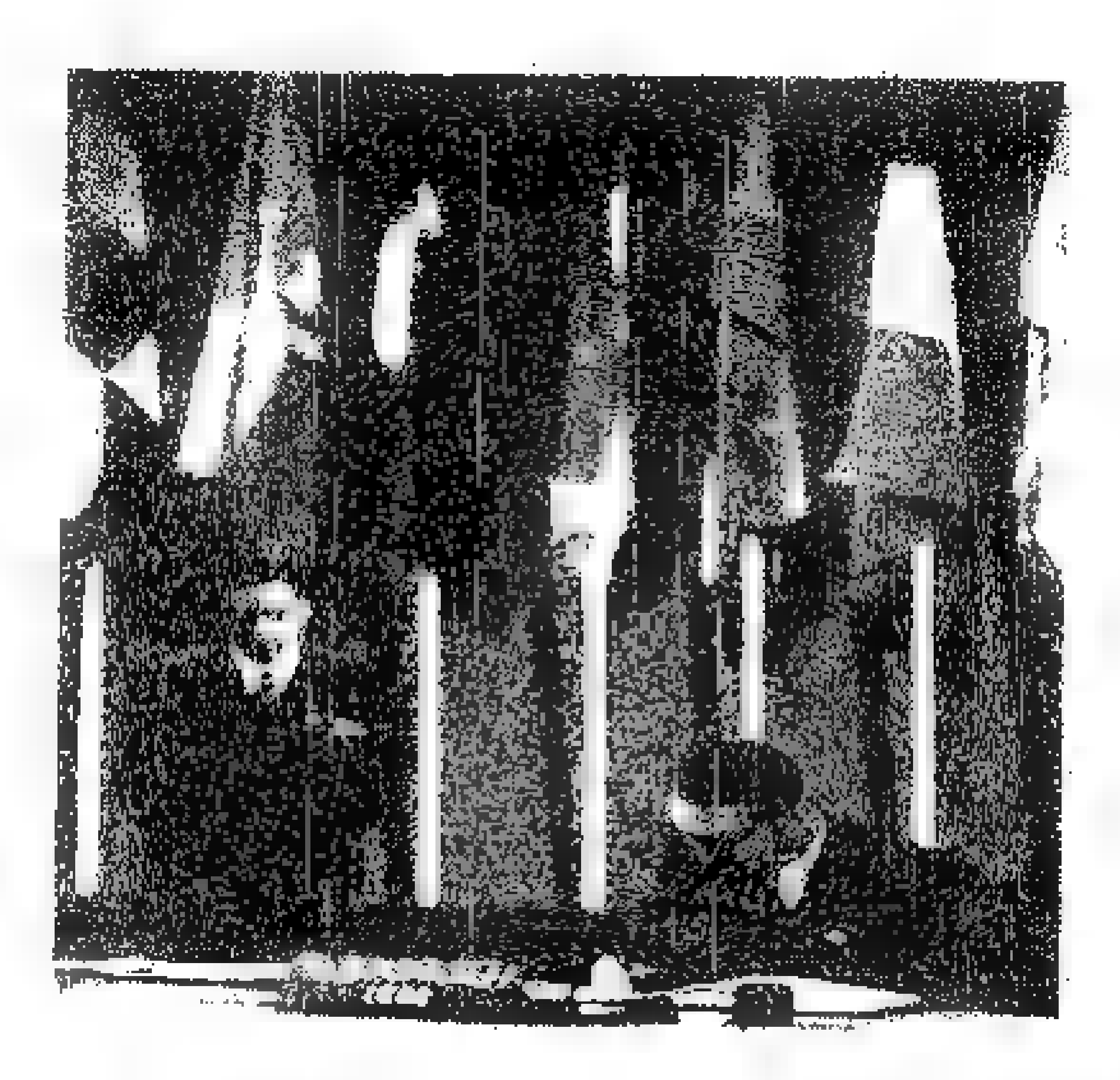
ونظرا [illegible] تقوم به سلطات دول المحور من توجيه عبارات تمس كرامة العائلة المالكة المعظمة على صورة مستمرة وعلنية عن طريق محطات الاذاعة بقصد الاخلال باخلاص الشعب العراقي، والى تشجيعها بعض الخارجين على القانون الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح واعالتها اياهم بعد هروبهم من العراق.

لذلك واستنادا الى المادة 26 (8) من القانون الاساسي فقد اصدر صاحب السمو الوصي على العرش المعظم ارادته الملكية المرقمة 29 والمؤرخة في 13-1-1943 باعلان وجود حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور اعتبارا من منتصف ليل 16-17 كانون الثاني 1943.

المصدر: وثائق انضمام العراق الى تصريح الامم المتحدة

ملحق رقم 4

المصدر: محمد فاضل الجمالي/ جهاد في سبيل العراق والعروبة والاسلام/ ط1/ (لندن: دار الحكمة، 1998)



الدكتور محمد فاضل الجمالي - مندوب العراق - يوقع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسسكو عام ١٩٤٥

المصادر

أولا: الوثائق غير المنشورة

أ- وثائق دار الكتب والوثائق الوطنية

- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، نص قانون انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة، رقم الملفة 4675/ 311، و3، ص3.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة، رقم الملفة 4675/ 311، و2، ص2.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، رقم الملفة 4675/ 311، و6، ص6.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 17، ص 60.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية في الأمم المتحدة 1954-1955، رقم الملفة 4670/ 311، و21، ص 46.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، كتاب وزارة الخارجية العربية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4662/ 311، و33، ص 39.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951-1953، رقم الملفة 4663/ 311، خطاب الدكتور الجمالي في اللجنة السياسية الخاصة بتاريخ 23 كانون الثاني 1952.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رئاسة الديوان الملكي، رئاسة مجلس الوزراء، رقم الملفة 4663/ 311، و111، ص 206.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و77، ص 140.

- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 76، ص 141.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و96، ص 180.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 96، ص 181.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 76، ص 140.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 79، ص 145.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و51، ص 107.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و6، ص 30.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 53، ص 103.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة، رقم الملفة 4669/ 311، و58، ص 118.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية لدى الأمم المتحدة، رقم الملفة 4664/ 311، و7، ص 15.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 34، ص 136.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و34، ص 138.

- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و72، ص 134.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الخارجية، المفوضية العراقية في انقرة، رقم الملفة 2740/ 32، و12، ص 48.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 94، ص 32.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4663/ 311، و 62، ص 125.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة، رقم الملفة 4669/ 311، و 58، ص 118.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رقم الملفة 4665/ 311، و 27، ص 82.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي كتاب وزارة الخارجية الدائرة السياسية إلى رئاسة الديوان الملكي، رقم الملفة 4884/ 311، و 48، ص 58.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 4681/ 311، تقرير عن الاجتماع الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين، 4 ابريل-مايو 1947، و36، ص 62.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951-1953، و53، ص 104.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951-1953، رقم الملفة 4663/ 311، و53، ص 104.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن 1951-1953، رقم الملفة4663/ 311، و 1ك ص [illegible]
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، للممثلية العراقية الدائمة في الأمم المتحدة 1954-1955، رقم الملفة 4670/ 311، و 32، ص 58.

ب- الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

- A Telegram from foreigan office to Baghdad, D.3. 25. p. m. October 22 nd, 1945, Repeated to Washington No 10602.

ثانيا: المطبوعات الحكومية:

- تاريخ القوات العراقية المسلحة، وزارة الدفاع والمقر العام، ط1، ج3، (بغداد: الدار العربية، 1991)

- ثورة 14 تموز في عامها الأول، (بغداد، 1959).

- ثورة 14 تموز في عامها الثاني، أصدرته اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1960)

- ثورة 14 تموز في عامها الثالث، أصدرته اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1961).

- ثورة 14 تموز في عامها السادس، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات 14 تموز، (بغداد: دار الجمهورية للطباعة والنشر، 1964).

- ثورة 14 تموز في عامها السابع، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات 14 تموز في وزارة الثقافة والإرشاد، (بغداد: مطبعة العاني، 1966).

- ثورة 14 تموز في عامها الثامن، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات ثورة 14 تموز في وزارة الثقافة والإرشاد، (بغداد: مطبعة العاني، 1966).

- الخطاب الذي ألقاه معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير خارجية العراق في المجلس النيابي يوم 3/ 5/ 1949 عن السياسة الخارجية للحكومة العراقية، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1949).

- مبادئ الجمهورية العراقية: ثورة 14 تموز في خطب الزعيم، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1959).

- مديرية الدعاية العامة، تصريحات الدكتور محمد فاضل الجمالي عن نشاط الوفد العراقي في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة في دورتها السادسة المنعقدة في باريس، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1953).
- وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة الموقع عليها في واشنطن في 2 كانون الثاني سنة 1942، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1943).
- وزارة الإرشاد، قضية عمان، ط2، (بغداد: مديرية الفنون والثقافة الشعبية، 1960)
- وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، ج1، (بغداد: مطبعة الحكومة،1961).
- وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، ج3، مناقشات مجلس الأمن في 30 تشرين الثاني 1961 بشأن الكويت، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1961).
- وزارة الخارجية، مذكرة العراق عن القضية الفلسطينية، قدمها باللغة الانكليزية معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين في اجتماعها السري بصوفر (لبنان) بتاريخ 23 تموز 1947، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1947).
- الوقائع العراقية، العدد 1، 3 آب 1958.
- الوقائع العراقية، العدد 1، الأربعاء 23 تموز 1958.

ثالثاً: الموسوعات:

- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، (القاهرة، 1968).
- حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ط1، ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995).
- ـــــــــــــ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ط1، ج2، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1996).
- ـــــــــــــ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ط1، ج3، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1998).

- خالد أحمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي من 1920 إلى 1958، ط1، ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2013).
- ــــــــــــــ موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي من 1920 إلى 1958، ط1، ج2، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2013).
- خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، ج5، (بغداد: دار الحرية، 1989).
- ــــــــــــــ موسوعة 14 تموز: اللغز المحير عبد الكريم قاسم، ج7، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1990).
- عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، ط1، مج4، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986).
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985).
- ــــــــــــــ موسوعة السياسة، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985).
- ــــــــــــــ موسوعة السياسة، ج4، (بيروت، لا.ت).
- ــــــــــــــ موسوعة السياسة، ج5، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).
- ــــــــــــــ موسوعة السياسة، ج7، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).
- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، مج 1، (بيروت: دار الجيل، 2001).

رابعا: محاضر جلسات مجلس النواب:

- محاضر جلسات مجلس النواب، الجلسة الخامسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لعام 1945، 19 كانون الثاني 1945

خامساً: الكتب العربية والمعربة:

- إبراهيم أبو شقرا، مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وثورة 1936–1939، ط1، (دمشق: دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
- إبراهيم أبو شقرا، الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة 1936م، ط1، (اللاذقية: دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، 1998).
- إبراهيم عامر، تأميم القناة، (القاهرة: دار التلهب لا. ت).
- إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان أثناء القرن العشرين 1913–1975، ط1، (قطر: دار الأوزاعي، 1989).
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، 1970).
- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط3، ج3، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992).
- اديث و اي، ف، بنروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915–1975، ط1، ج1، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989).
- إحسان حقي، تونس العربية، (بيروت: دار الثقافة، لا.ت).
- احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، لا.ت)
- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922–1932، (بغداد: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980)
- احمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012).
- احمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، (بيروت: دار العودة، لا.ت).
- احمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: أمريكا في خدمة الدولة اليهودية 1939–1947، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، 1972).



- احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، (الكويت: عالم المعرفة، 1978).
- ــــــــــــــ بريطانيا وفلسطين 1945-1949: دراسة وثائقية، ط1، (القاهرة: دار الشروق، 1986)
- احمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986).
- ارمكين شفايلدرزته الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1962).
- إسماعيل البو هلال، المسالة العمانية، (بغداد: مطبعة الأزهر، 1962).
- اندرو ثميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط: الصراع الدولي على سورية 1949-1961، ترجمة عبد الكريم محفوظ، ط1، (دمشق: دار سليمة للكتاب، 1997).
- اوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، ط1، (اربيل: دار اراس للطباعة والنشر، 2012).
- باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية 1945-1958، ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاحة، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980).
- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات ايفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الحكومية، لا. ت).
- بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق 1941، ترجمة فاروق الحريري، (بغداد: مديرية المطابع العسكرية، 1982).
- تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947 إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، ترجمة فاضل حسين، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1956).

- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق السياسي: بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط 2002، ترجمة زينة جابر إدريس، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006).
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن أعمال المنظمة حول الوضع في الشرق الأوسط من حزيران (يونيو) 1967 (رقم 10929/ S) في أيار (مايو) 1973، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973)
- توم هولت، كيف تعمل الأمم المتحدة، ترجمة حسين كمال الأنصاري، (بغداد: دار التضامن، 1962).
- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1970).
- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج1، ترجمة مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (قطر، لا.ت)
- جاليا نيكيتينا، قناة السويس ملكية وطنية للشعب المصري، ترجمة إبراهيم عامر، (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، 1957).
- جان ايلينشتاين، ظاهرة ستالين، ترجمة مجيد الراضي، ط1، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1996).
- جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1959).
- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968، ط2، ج6، (بغداد: بيت الحكمة، 2005).
- جلال يحيى، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، (الإسكندرية: دار المعارف، 1980).
- ـــــــــــــ مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1965).
- جمال مصطفى مردان، ملوك العراق، (بيروت: المكتبة الشرقية، لا . ت).

- جهاد مجيد محيي الدين، العراق والسياسة العربية 1941-1958، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1980)
- جورج خوري نصر الله الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ط1،ج3، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969).
- جورج انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس،ط8، (بيروت: دار العلم للملايين،1987)
حزب الاستقلال، المغرب الأقصى: مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، (المغرب: مكتب المستندات والإنباء، 1951).
- حسان حلاق، فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية: وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى، (عمان: منشورات روائع مجدلاوي، 1998).
- حسن أغا، الأمم المتحدة : حقائق وأسرار، (القاهرة: دار المعارف، 1965).
- حسن العطار، الوطن العربي: دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، ط1، (بغداد: مطبعة اسعد، 1966).
- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، (الكويت: عالم المعرفة، 1995)
- حكمت شبر، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من اجل الاستقلال، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974).
- حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، ط1، (طهران: منشورات فرصاد، 2006).
- خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، (بيروت: منشورات المكتب التجاري، 1962).
- ــــــــــــــ التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964).



- خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي: أوراق خاصة (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1974).
- خيرات البيضاوي، وميض النار في المغرب العربي، ط1، (لا.م، لا.ت).
- راشد البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، ط1، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1953)
- رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958، ط1، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012).
- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، (بيروت: دار الثقافة، 1963).
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الأحداث لمدة ما بين الحربين 1914-1945، ط3، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986).
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة، 1975).
- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1965)
- سراج جميل زمزمي و محمود مسعد، التنظيم الدولي: النظرية العامة، الأمم المتحدة، (لا.م، 1981)
- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، ط1، ج2، (عمان: مكتبة المحتسب، 1996)
- سيف الدين الدوري، نوري السعيد: 50 عاما على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، ط1، (بيروت:الدار العربية للموسوعات، 2011)
- ــــــــــــــ عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006).
- صالح محمد صالح صوحل، الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية أثناء المدة من 1937-1967،ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).

- صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين في ربع قرن، ط1، (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1968)
- صبري فالح الحمدي، قضايا تاريخية عربية ودولية، ط1، (بغداد: شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006).
- ــــــــــ، قضايا الخليج والجزيرة في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945-1958، ط1، (لندن: دار الحكمة، 2010).
- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1974).
- ــــــــــ، العرب والحرب العالمية الثانية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1966).
- ــــــــــ، قضية فلسطين: المرحلة الحرجة 1945-1956، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1967).
طارق عزت رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)
- طلال كريم مسير، العلاقات العراقية-السورية 1918-1946: دراسة تاريخية في مواقف الحكومة العراقية والرأي العام العراقي من الأحداث في سورية، (بغداد: ،2011)
- طلحة جبريل، صفحات من تاريخ ليبيا: مذكرات محمد عثمان الصيد (رئيس الحكومة الليبية الأسبق)، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1996)
- طه المجدوب، هزيمة يونيو: حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف، (القاهرة: دار الهلال، 1988).
- عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية 1932-1941، ط1، (بغداد: مطبعة الجامعة، 1983)
- عبد الله زلطة، أزمة الكويت عام 1961: صفحات من تاريخ العلاقات العراقية-الكويتية، ط2، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1994)

- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، ج1، (بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
- ــــــــــــــ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ط7، ج5، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)
- ــــــــــــــ تاريخ الوزارات العراقية، ط3، ج7، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)
- ــــــــــــــ تاريخ الوزارات العراقية، ط7، ج8، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)
- ــــــــــــــ تاريخ الوزارات العراقية، ط7، ج9، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)
- ــــــــــــــ تاريخ الوزارات العراقية، ط7، ج10، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)
- عبد الرحمن سنو، حرب لبنان 1975–1990: تفكك الدولة وتصدع المجتمع، ط1، مج 1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)
- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1978)
- عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)
- عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ط1، ج3، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005)
- عبد المالك شكر جاسم، العلاقات العراقية-السوفيتية 1944-8 شباط 1963، ط1، (بغداد: مديرية مطبعة الحكم المحلي، 1980)
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين، ط10، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).

- عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد: نشاطه الثقافي ودوره السياسي (بغداد: شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، 1991)
- علاء موسى كاظم نورس، ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، (بغداد: مطابع التعليم العالي،1990)
- علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945-1982، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997).
- غادة الخرسا، لبنان يا عرب: دراسة وثائقية للمأساة والرجال ولعبة الأمم، (القاهرة: مطبعة الأهرام التجارية، لا.ت).
- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية-البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، (بغداد: منشورات وزارة الأعلام، 1977).
- فاضل محمد الحسيني، الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام 1920 بين سلطان مسقط والإمام في داخلية عمان، (الرباط: جامعة محمد الخامس، لا.ت).
- فايز الصايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، (القاهرة: مطبعة أطلس، لا.ت).
- فراس صالح خضر الجبوري، الأوضاع السياسية في ظفار 1964-1975، ط1، (الموصل: مطبعة الشاملة، 2013).
- فرحات عباس، الثورة الجزائرية أو ليل الاستعمار، ترجمة وليم خوري، (دمشق، 1964).
- فريد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة محمد الرميحي، ط2، (بيروت: دار الساقي، 2010).
- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981).

- فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني1939–1949، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)
- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–ال(إسرائيل)ي 1947–1974، مراجعة وتحقيق جورج طعمة، ط2، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)
- قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى شباط 1963، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
- قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن: عدن والإمارات، (القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر، لا.ت).
- القضية الفلسطينية في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة (بيروت: الهيئة العربية العليا، 1962).
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967–4، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969).
- كفاح عمان 1957–1963، إصدار مكتب إمامة عمان في بغداد، (بغداد: مطبعة أسعد، 1963).
- كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1985).
- لويس شنايدر، العالم في القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، (بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1955).
- ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية- العربية حتى عام 1958،(بغداد: مطبعة اليقظة العربية، 2002)
- مجموعة باحثين، الأزمة اللبنانية: أصولها تطورها، أبعادها المختلفة، (القاهرة: دار غريب للطباعة، 1978)
- مجموعة باحثين، العدوان الثلاثي على مصر، (القاهرة: دار المعارف، 1956)
- مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر،ط1، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)

- مجموعة مؤلفين، الكويت وجود أو حدود: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002).
- مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر 1917–1982، ترجمة محمد علي البحر ومحمد احمد علي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991).
- محمد جعفر فاضل الحيالي، العلاقات بين سورية والعراق 1945–1958: دراسة في العمل السياسي والقومي المشترك، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط1، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974).
- محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (الإمارات: دار الكتاب الحديث، 2002).
- محمد حسنين هيكل، قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة، ط1، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1977).
- ـــــــــــــــ، الانفجار 1967: حرب الثلاثين سنة، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990).
- ـــــــــــــــ، سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة، ط1، ج1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988).
- محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق: أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار،(بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983).
- محمد الحاضر، قراءة في الدور السياسي للأمم المتحدة، ط1، (دمشق: دار حازم للطباعة والنشر، 2001).
- محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1989).
- محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، (بيروت: المطبعة العصرية، 1966).



- وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، (بغداد: المكتبة العالمية، 1989).

- وليد حمدي الاعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752–1960، ط1، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991).

- يونس حمد حسن السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية 1958–1973، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1999).

سادسا: المصادر الإنكليزية:

- Abdel wahed Aziz Zindani, Arab Political lin the United Nations, (N.P, 1977)

- Alan Allport, Great American Presidents, Franklin Delano Roosevelt, First Printing, (Philadelphia: Chelsea house publishers, 2003)

- Ann Gaines, Great American Presidents, Woodrow Wilson, First printing, (Philadelphia: Chelsea house publishers, 2003)

- Doug Sterner, Presidents of [illegible] United State, (N.P,2003 –

- Fredrick.L, Schuman, International Political the Western [illegible] system the world community,(New York-1958)

- Stephen M. Schwebel, The Secretary –General of the United Nation: His Political Powers Practice, (London-1952)

- The Ministry of the [illegible] colonies, Cypher telegram to sirlamson. Foreign office,30 th November, 1938.p.m. No, 620.

- U.N. Chronicle, (New York-1985), Volume xx 11, Number 4. –

- United Nations, Report of the Security Council to the General Assembly, 16 July 1955 to 15 July 1956, (New York- 1956), part IV, chapter 5.

سابعا:المصادر الفرنسية:

- M.Jomard: compterendu stenographique proviso ire De la septcent trante-dexic me séance tenue [illegible] siege, a new-york le vendredi [illegible] [illegible] 1958, [illegible] 17, Nations Unies Assemblee, A/p v.139-28/30 p.36.

- M. Jomard, compta rendu stenographique provisoire de la sept cent soixante- Quatorzienem séance [illegible] [illegible] siege, a new-york, le mardi 7 October 1958. A15 heures. 2 Natons Assemblee General, A/pv. 774, p. 2.

ثامنا: المذكرات الشخصية:

أ- المذكرات غير المنشورة:

- مذكرات الدكتور عبد الجبار الجومرد مخطوطة باليد محفوظة عند الدكتور جزيل عبد الجبار الجومرد.

ب- المذكرات المنشورة:

- توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011).

- حسن مصطفى، مذكرات ملحق عسكري في لندن قبل حرب فلسطين الأولى وفي أثنائها 1946-1949، (بغداد: دار آفاق للصحافة والنشر، 1985)

- خليل كنة، العراق أمسه وغده، ط1، (بيروت، 1966).

- عدنان الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969: سجل شخصي، ط1، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002)

- ________________ في عين الإعصار، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2013).

- ________________ مزاحم الباجه جي: سيرة سياسية، (لندن: مركز الوثائق والدراسات التاريخية، 1989)

- كاظم الخلف، ذكريات دبلوماسية، (بغداد: وزارة الخارجية القسم الصحفي، 2002).

- محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1897-1968، (بغداد: مطبعة الأديب، 1997).

- محمد فاضل الجمالي، فلتشرق الشمس من جديد على الأمة العربية، ط1، (لندن: دار الحكمة، 1996).

-

ـــ

ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1964).

-

ـــ

صفحات من تاريخنا المعاصر، ط1، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).

-

ـــ ص

واقع السياسة العراقية، (بيروت: دار الكشاف، 1956)، ص 134.

- مذكرات شارل ديغول، ترجمة خيري حماد، ط1، (دمشق: دار أسامة، لا.ت).

- مدهل إسماعيل العلي بك، ارشد العمري 1888 -1978 دراسة تاريخية في دوره الإداري والسياسي والعسكري، ط1، (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2006)

تاسعا:الرسائل والأطاريح الجامعية:

- إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل 1945-1967، أطروحة دكتوراه كلية الآداب، جامعة بغداد، 1979.

- أطياف حميد عبد الزبيدي، للعراق والصراع العربي – الصهيوني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، (جامعة صدام سابقا) جامعة النهرين حاليا، (بغداد، 2001)

- جودت جلال كامل عبد التكريتي، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق 1958–1968، أطروحة دكتوراه كلية التربية، جامعة تكريت، (تكريت، 2012)

- خزنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 1983

- صفوان ناظم داوود حسن، مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى 1945-1956، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010

- صلاح إسماعيل الشيخلي، العلاقات العراقية-المصرية بين عامي 1952-1961، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد 1980

- عامر سلطان قادر مصطفى الاسحاقي، العراق وعصبة الأمم 1920-1939، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الموصل، 2000.

- عبد التواب احمد سعيد العراق والقضية الفلسطينية بين 1936-1947، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، (القاهرة، 1978)

- عبد الكريم كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

- علي حمزة عثمان عباس الصوفي، عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد: دراسة في التطورات الداخلية 1970-1995، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل، 2010).

- محمد رسن دمان السلطاني، موقف الأمم المتحدة من القضايا العربية 1945-1968: دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير مقدمة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في الجامعة المستنصرية، بغداد 2004.

- محمد زاير الكوروجي، القضية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة 1947-1956، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد (بغداد 2006)

- محمود احمد خضير المعماري، العراق والقضايا العربية في جامعة الدول العربية 1945-1967، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة 2008)

- هيثم عبد الخضر العارج، موقف الأمم المتحدة من قضايا استقلال بلدان المغرب العربي 1948–1962، أطروحة دكتوراه كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد 2009

عاشراً:البحوث والمقالات:

- إبراهيم خليل احمد "التاريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون" موسوعة الموصل الحضارية، ط1، مجلد ك (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1992).

- احمد طربين، انجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للأقطار العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 13، آذار (تونس، 1982).

- احمد يوسف القرعي، "التطورات الأخيرة في الجنوب المحتل" مجلة السياسة الدولية، العدد 10، مجلد 3، 1967.

جمهورية جنوب اليمن وقضايا الاستقلال" مجلة السياسة الدولية، العدد 11، مجلد 4، يناير 1968.

الجنوب المحتل في الأمم المتحدة" مجلة السياسة الدولية، العدد 4، مجلد 2، 1966.

- أكرم محمد عدوان، المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948–2007، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد2

- بطرس بطرس غالي، "الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية" مجلة السياسة الدولية، العدد 32، ابريل

- غاضب عبد الجبار إبراهيم، "موقف الحكومة العراقية من الاتفاقية المعقودة بين الكويت وبريطانيا عام 1961" مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد 62، المجلد 16، (بغداد، نيسان 2010).

- حسين محمد البحارنة، الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت، مجلة الوثيقة، العدد 19، السنة 10، (البحرين، يوليو 1992).
- سبلة خلال ياسين، الامتيازات النفطية في سلطنة عمان 1945–1980: بداية اهتمام المصالح البريطانية النفطية بالسلطنة، مجلة الوثيقة، العدد 50، السنة 25، (البحرين، 2006).
- سمعان بطرس فرج الله، العدوان الإسرائيلي في مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد 9، مجلد 3، 1967.
- ____
الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد14، مجلد 4، أكتوبر 1968
- صلاح العقاد، تقرير الأمم المتحدة عن قضية عمان، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، مجلد 1، يوليو 1965.
- ________________________ اتحاد إمارات الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 26، مجلد 7، أكتوبر 1971.
- طاهر خلف البكاء، فلسطين في أثناء الحرب العالمية الثانية 1939–1945، مجلة كلية المعلمين، العدد 28، السنة 8، (بغداد 2001).
- ____
الأمم المتحدة وقضية فلسطين 1947، مجلة كلية المعلمين، العدد 29، السنة 8، (بغداد، 2001)
- طلال كريم مسير، العدوان الثلاثي على مصر وموقف العراق منه، مجلة كلية المعلمين، العدد 21، السنة 7، (بغداد، ████
- مجلة العراق الجديد، العدد 1، السنة 3، (بغداد، 1962)
- مجلة السياسة الدولية، شهريات، العدد 6، مجلد 3، 1966، ص 189.

- مجلة السياسة الدولية، نشاط المنظمات الدولية، العدد 7، مجلد 3، 1967، ص 228.

- محمد فاضل الجمالي، "علاقات العراق مع دول الشرق الأوسط من 1945–1958"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 112، السنة 30، (تونس، 1993).

- محمد فتح الله الخطيب، "العدوان الإسرائيلي والجمعية العامة للأمم المتحدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 9، مجلد 3، يوليو 1967

- هاني خلاف، "النشاط الدبلوماسي العربي في الأمم المتحدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 40، مجلد 11، ابريل 1975

اثنا عشر: الصحف العراقية الصادرة في بغداد:

- صحيفة الأخبار، العدد 6188، الجمعة 21 كانون الأول 1962.
- صحيفة البلاد، العدد 5257، الاثنين 25 تموز 1958.
- صحيفة البلاد، العدد 5301، الخميس 12 آب 1958.
- صحيفة البلاد، العدد 5665، الخميس 19 تشرين الثاني 1959.
- صحيفة البلاد، العدد 5705، السبت 9 كانون الثاني 1960.
- صحيفة الثورة، العدد 444، الخميس 5 أيار 1960.
- صحيفة الثورة، العدد 442، الثلاثاء 3 أيار 1960.
- صحيفة الثورة، العدد 441، الأحد 1 أيار 1960.
- صحيفة الجمهورية، العدد 983، الأربعاء 5 تشرين الأول 1966.
- صحيفة الجمهورية، العدد 992، الجمعة 14 تشرين الأول 1966.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1007، السبت 29 تشرين الأول 1966.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1058، الاثنين 19 كانون الأول 1966.
- صحيفة الجمهورية، العدد1209، الاثنين 29 أيار 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1210، الثلاثاء 30 أيار 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1219، الخميس 8 حزيران 1967.

- صحيفة الجمهورية، العدد 1225، الأربعاء 14 حزيران 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1266، الخميس 15 حزيران 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1244، الثلاثاء 4 تموز 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1321، الثلاثاء 19 أيلول 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1337، الخميس [illegible] تشرين الأول 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد 1344، الخميس 12 تشرين الأول 1967.
- صحيفة الزمان، العدد 3776، الأحد 14 آذار 1950.
- صحيفة الزمان، العدد 4499، الأحد 2 آب 1952
- صحيفة الزمان، العدد 5862، الأربعاء 5 شباط 1957
- صحيفة الزمان، العدد 6768، الأربعاء 17 شباط 1960.
- صحيفة الزمان، العدد 7170، الأحد 2 تموز 1961.
- صحيفة الزمان، العدد 7175، السبت 8 تموز 1961.
- صحيفة الزمان، العدد 7215، السبت 26 آب 1961.
- صحيفة الطليعة، العدد 1874، الخميس 26 أيلول 1963.
- صحيفة الطليعة، العدد 1882، الأحد 6 تشرين الأول 1963.
- صحيفة العهد الجديد، العدد 17، الخميس 29 كانون الأول 1960.
- صحيفة العهد الجديد، العدد 516، الاثنين 3 أيلول 1962.
- صحيفة العهد الجديد، العدد 516، الاثنين 13 أيلول 1962.
- صحيفة العهد الجديد، العدد 592، الخميس 29 تشرين الثاني 1962.
- صحيفة المنار، العدد 3151، الأربعاء [illegible] أيلول 1965.
- صحيفة المنار، العدد 3184، الاثنين 11 تشرين الأول 1965.
- صحيفة النداء، العدد 66، الخميس 9 تشرين الثاني 1944.
- صحيفة النداء، العدد 121، الجمعة 19 كانون الثاني 1945.
- صحيفة النداء، العدد 160، الأربعاء 7 آذار 1945.

- صحيفة النداء، العدد 156، الثلاثاء 13 آذار 1945.
- صحيفة النداء، العدد 157، الأحد 14 آذار 1945.
- صحيفة النداء، العدد 106، 1 كانون الثاني 1945.
- صحيفة نداء الطليعة، العدد 2، 21 كانون الثاني 1961.

ثلاثة عشر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

أ- بحوث المكتبة الافتراضية العراقية:

The United state. The United Nations an Iraq. Multilateralism of Kind, p. 259. http://Jastor.org/stable 3095820.

ب- موقع منظمة الأمم المتحدة على الشبكة الدولية:

الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، إدارة شؤون الأعلام بالأمم المتحدة: متاح على الموقع:

http://www.un.org/ar/hq/dpi /



9789957960490

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس: 5353402 6 962+
خلوي: 95667143 7 962+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: daghidaa@gmail.com